جلال الدين الحمامصى

من القاتل





المكتب المصرى الحديث



مَن القاتل

الناشر: المكتب المصري الحديث
٢ شارع شريف عمارة اللواء بالقاهرة تليفون ٧٥٤١٢٧
٧ شارع نوبار بالاسكندرية تليفون ٢٦٦٠٢

جلال الدين الحمامصى

مَن القاتل

المكتب المصرى الحديث



مقدمة ... وإهداء

كتبت هذا الكتاب على عدة مراحل متصلة . ولم تكن نيتى فى الأصل أن أجعله كتاباً للنشر .

بدأت فى كتابته دون أن أعرف أو أقدر كيف ستكون نهاية واقعته الأساسية

الواقعة الأساسية ، والتى أوحت إلىَّ بفكرة الكتاب تركزت حول مشروع صحيفة عربية دولية تصدر فى باريس وتخدم قراء العربية فى الوطن العربى ، وفى خارجه بعد أن جاءتنى دعوة من ممول عربى يعيش فى العاصمة الفرنسية للسفر إلى باريس للمشاركه فى دراسته وعلى أن أكون مسئولاً عن تنفيذه .

وبدأت أسجل مايصح أن أطلق عليه «يوميات العمل فى هذا المشروع» .

ذلك أنى أفضل ، وأنا أدرس مشروعاً ما ، أن أسجل مراحل التفكير على الورق وأن أحاول الربط بينه وبين تجاربى فى المهنة الصحفية ، خاصة ماكان منها فاشلاً ، تحاشياً للوقوع فيها من جهة ، ثم الاستفادة من جوانبها الطيبة من جهة أخرى . ومن هنا فإن تسجيل هذه الوقائع التى تضمنتها هذه اليوميات لم تخضع للصنعة اللغوية أو لاختيار اللفظ المنمق وإنما [illegible] ، لاعتبار واحد لا ثانى له : وهو أن تكون خالصة من أى مؤثرات تبعدها — ولو قليلاً — عن واقعها . فالدراسة الواقعية لاتثمر إلا إذا كانت نابعة من واقع خالص .

وفى المرحلة قبل الأخيرة من مراحل العمل فى المشروع أ [illegible] ، أن ما سطرته فى يومياتى يصلح لأن يكون كتاباً مهنياً إلى حد كبير من ناحية وتاريخاً أكاديمياً لمسيرة صحفية إلى حدٍ ما من ناحية أخرى .

ثم جاءت المرحلة الأخيرة وقد استقر رأيى على إعادة قراءة وصياغة مادة هذه اليوميات وتهذيبها تمهيداً لنشرها ، فإذا خرج مشروع الصحيفة العربية الدولية إلى الوجود كان تسجيلاً ضرورياً لمرحلة صحفية وعربية هامة وإن فشل فقد يكون فى طرح أسباب فشله مادة جاهزة كى يستفيد منها من قد يحاول بعدنا .

وبعد هذه الكلمات القليلة فلابد من القول بأنى مدين بكلمات لمجموعة مخلصة للمهنة ، وصادقة فى مشورتها ونواياها ، ساهمت معى فى تحمل مشاق هذه المرحلة ، وكانوا عوناً أميناً فى دفعى لقبول فكرة المشروع ودافعة لى للعمل المتصل المرهق .

الشكر والكلمات الضرورية هى كلمات شكر : واعتذار . وإهداء .. الشكر أوجهه إلى الأستاذ الزميل عبد الوارث الدسوق الذى أعطانى من جهده ونزاهته ورجاحة رأيه ومصريته الريفية الأصيلة دفعات من وراء دفعات من أجل الصمود والتحدى ، بل أعلن أكثر من مرة إستعداده للاستقالة من عمله رغبة منه للتفرغ الكامل لهذا العمل رغم أن قيام المشروع ذاته كان وقت ذاك فى علم الغيب .

وإلى الأستاذ الدكتور محمد صلاح الدين قبضايا ، الذى قفز بفكره الصحفى فوق كل العقبات والمراحل الصعبة ، مفترضاً أنها مذللة ، ومن ثم أخذ يعد نفسه لمسيرة صوب المجهول دون أن يقدر مدى ماسنواجهه متى تكشف لنا ماهو وراء هذا المجهول .

وإلى الأستاذ الدكتور حسن رجب الذى مضى معنا يدرس وينقب ، ويقرأ عن كل المحاولات السابقة ، وليصل مع زميليه عبد الوارث وصلاح قبضايا إلى تصور يكاد أن يكون كاملاً لما يجب أن تكون عليه الصحيفة العربية الدولية الجديدة .

وإلى الأستاذ الدكتور صليب بطرس الذى عكف وبكل إخلاص على دراسة جدوى المشروع وأعد له ميزانيته الكاملة وشكل على الورق جهازاً إدارياً قادراً على الإمساك الإقتصادى السليم بكل ما يتصل بالمشروع .

وإلى الأستاذ عثمان العبد المدير العام بأخبار اليوم وأخصائى الإعلان الذى أعد دراسة وافية عن شبكة الإعلان فى الصحيفة وعنها .

وإلى الأستاذ على الشلقانى المحامى ، والذى جند مكتبه الإستشارى الدولى لإمدادنا بكل ما يصلح من التشريعات الإعلامية الخارجية لتنفيذ المشروع مما جعلنا لا نتعامل مع الفكرة من فراغ قانونى وجعل خطواتنا تمضى فى طريقها الصحيح .

وأخيراً – وليس آخراً – إلى تلاميذى فى المهنة ، أولئك الذين تخرجوا فى كلية الإعلام ودرسوا معى فى مدرجاتها أسرار المهنة ومثالياتها ، وسارعوا إلى الوقوف معى فى مرحلة من مراحل الإعداد لمشروع الصحيفة : إلى هؤلاء أعتذر عن عدم ذكر أسمائهم خشية أن أنسى واحداً منهم . ولكنهم يعيشون فى قلبى وفى فكرى

وتبقى بعد ذلك كلمة الإهداء أسبقها بشكر .. الشكر أوجههه إلى مهندس شاب ترك

كل أعماله ، وتفرغ تطوعاً لدراسة كل جوانب المشروع التكنولوجية . وسافر ، واتصل بكل المؤسسات المتخصصة إلى أن وصل فى آخر مراحل دراسته العميقة إلى إستكمال كل الجوانب الفنية للمشروع .

أما الإهداء فهو إلى نفس هذا المهندس ، الذى كان يتطلع إلى نجاح المشروع قبل أن يتطلع إلى ماذا سيناله من ورائه ، ثم وقف وقبل نهاية مراحل دراسة المشروع وقد اكتمل بين يديه كل ما يحتاج إليه العمل من خدمة فنية ، مرتكزة على أحدث مازخر به سوق الصناعة الصحفية .

إلى إبنى المهندس محمد كامل الحمامصى أهدى هذا الكتاب .

أكتوبر ١٩٨٤ **جلال الدين الحمامصى**



مدخل إلى الكتاب

باريس مدينة النور .. القاهرة عاصمة الحضارة القديمة .. فرنسا التى ا [illegible] عاصمتها يوما « الباستيل » قلعة الظلم والطغيان وجبروت الحاكم ، ثم شهدت ثورة عارمة اقتلعت القلعة وحطمت أسوارها ، ومن بعدها بدأت الثورة تأكل بعضها ، إلى أن استقرت بعد فترة من الكفاح والدم والعرق لتصبح المدينة التى تحتضن الحريات ، وتستقبل كل هارب من ظلم أو جبروت .

مصر التى عاش شعبها على مدى العصور المتعاقبة يبحث عن ذاته ، ويقاوم كل إستعمار يحل بها ، وقاوم من أجل حرياته فى ثورات متعاقبة ، إذا خمدت ثورة منها فإنه لا يلبث أن يلتقط أنفاسه لينهض بعدها ويعاود مسيرته الصادقة صوب حريته التى تلاعب بها حكامه ، على إختلاف جنسياتهم وأطماعهم .

ورغم كل هذا الكفاح فإنه لم ينعم بالعيش الهانىء فى أحضان الحرية إلا لفترات قصيرة ، يجد نفسه بعدها مسوقا إلى مصائر مجهولة لم يرض عنها .

ومع هذا فما زال الشعب حتى هذه اللحظة متهماً بأنه متقاعس عن استخلاص حرياته من أنياب الذين أرادوا إفتراسها .

* * *

فرنسا الرسمية التى فتحت لأصحاب الرأى الحر أبوابها .. مصر الرسمية التى جاءت عليها فترات هجرها الذين يعشقون الكلمة الحرة بعد حرمانهم من حق الإستمتاع بمذاقها الحلو .

هذه الدولة وتلك .. هل فى إستطاعة جماعة من الذين يؤمنون بحرية الكلمة ، وصدق معدن الديمقراطية ، ويتطلعون إلى مثالية إعلامية عربية .. هل فى استطاعتهم المزج بين ما تقدمه فرنسا من عون للمتعطشين إلى العيش تحت ظلال هذه الألوان كلها ، وبين ما تتطلع إليه مصر ، ومعها الوطن العربى كله ، ليخرج من هذا المزيج عمل إعلامى عربى دولى ينطق بالحقيقة ، ويحترم المثالية الإعلامية ، ويساعد على فهم معنى إحترام حرية الكلمة وما يمكن أن يعود إليه من تحقيق كيان عربى دولى مفقود ؟

إن مضمون هذا السؤال ، وإن كان الكثيرون قد سلكوا طرقا متعددة للإجابة عنه ، وقدموا هذه الإجابة فى صورة إجتهادات فردية ، ظنوا أنهم حققوا بها فك ألغاز الجواب ، إلا أن هذه الإجتهادات أصيبت بنكسات متعاقبة كان من نتائجها أن تضاعفت شكوك الناس فى سلامة الإجابة ، وتضاعفت الصعوبات من أجل الوصول إلى جواب محدد ومقبول ترضى عنه شعوب العالم العربى ، وعلى رأسها شعب مصر .

ولإن الإجتهادات المماثلة ظلت متواصلة ، فقد ظلت النكسات كذلك تتوالى الواحدة بعد الأخرى ، مع إستمرار صدور الصحف أو المجلات العربية الدولية ، والتى اتخذت لها باريس مركزاً ، ومن هذا الواقع فقد إنصرفت الشعوب العربية عن تصديق إمكان الوصول إلى مشارف الأمنية الكبرى ، وهى أن تكون لها الصحيفة العربية الدولية التى تنطق بالحقيقة ، وتحارب من أجل المثالية ، وتنفر من كل تدخل رسمى أو غير رسمى فى توجيه سياستها التحريرية .

وانصراف الشعوب وتحولها عن التفكير فى أمنية من الأمانى لا يعنى أنها فقدت الأمل نهائيا .. ذلك أن الشعوب التى تفقد الأمل إنما تفقد ذاتها وكيانها ووجودها ، والشعب العربى – ككل – وإن كان قد ظل تائها وحائراً إلا أنه لم يدخر وسيلة لاستعادة مكانته وتحقيق أمانيه .

ولهذا لم يكن عجيباً أن يسترد بعض هذا الأمل عندما لاح فى الجو الإعلامى العربى شعاع من نور ، كان فى بدايته ضئيلا ، ثم ازداد وميضه وبريقه .. كان هذا الشعاع يشير إلى تفكير إعلامى عربى جديد .. له عنوان ضخم ينطق باسم .. « الأيام الدولية » و ضخامة العنوان انطلقت من حقيقتين .. اولاهما – وإن كانت لاتكفى وحدها – هى أن ممول المشروع عربى ، ويملك طاقات مالية لاحد لها ، وثانيهما : وهى المدعمة للأولى ، أن المشرفين والمنفذين للمشروع جماعة مصرية تؤمن بالمثالية وتاريخهم الصحفى ينطق بأنهم لايطيقون معاداة الحقيقة والمثالية والأمانة الصحفية .

ومثل هذه الحقائق هي التى تكسب المشروعات العامة ثقة الشعوب الأولية ، ثم تؤجل دعمها إلى أن تلمس الحقيقة الثالثة عند التطبيق وهى ان يأتى المشروع محققا لكل أمانى العرب التى ظلت معلقة مثل الثمرة التى لا تطيق أن يقترب منها إلامن يستحقها .

وهذا الكتاب يروى قصة هذه المحاولة ، ولكنه لا يكتفى بذلك فقط ، بل لقد تضمن وقائع تاريخية متناثرة تروى قصصا عن جرائم ارتكبت فى ميدان الإعلام العربى ومضى

مرتكبوها بلا عقاب .. بل إن دم القتيل ذهب هدراً وقليلا ما عرضت بعض قضايا الإغتيال الإعلامى على المحلفين .. على الشعب .. وتتلى وقائع الإتهام علناً ، وتشير إلى المتهم وتؤكد ارتكابه للجريمة عمداً لغرض أو لآخر ، ثم يبادر المحلفون إلى إصدار أحكامهم بالادانة ، ومع هذا فإن القاتل يخرج من المحكمة دون أن يقدر أحد على مس شعرة من رأسه ، ذلك أنه إما أن يكون هو صاحب الأمر والنهى أو هو صاحب المال ، أو المسيطر على صاحب المال .. إنه الحر فى أن يبسط الرزق لمن يشاء ويشترى من يشاء ويمنع ماله عمن يشاء ، لانه لا يريده ولا يطيق سماع صوته .

إلا أن معظم الجرائم التى ارتكبت وترتكب فى حق إعلامنا العربى ، إنما يرتكبها الذين هم وراء ستار .. بل إن من هؤلاء من يشترك فى البكاء على القتيل ويسارعون إلى السير فى جنازته كما لو كان عزيزاً عليهم !

ومع أن علم الجريمة يؤكد أنه ليست هناك جريمة كاملة ، وأن القاتل مهما بلغت مهارته ودقته فى التخطيط لإخفاء معالم الجريمة ، فلا بد له من أن يقع فى خطأ ما لم يحسب حسابه ، فيكشف عن جريمته ، لكن هذه النظرية ثبت إهتزازها فى جرائم قتل من نوع آخر ، يقف فيها القتلة فى أركان مظلمة ويقتلون بأيديهم أو بأيدى مأجورين لهم .. بل إنهم كثيراً ما يتركون بصماتهم واضحة لكل ذى عينين ، ومع هذا يفرون من الإتهام ويفلتون من العقاب ، وما ذلك إلا لأن الباحثين عن القاتل أو القتلة مازالوا يتعاملون مع الجريمة الإعلامية من مركز الخوف من الإقتراب من هذه البصمات أو رفعها لمعرفة أصحابها تجنبا لمواجهة لا قبل لهم على إحتمال بنتائجها .

فالجريمة الإعلامية فى عالمنا العربى هى جريمة فوق القانون ، حتى ولو كان هذا القانون من صناعة الحكام ويفصلونه بمقاسات معينة .

ومثل هذه الجرائم لا يحس مرتكبها بأى عقدة من عقد الذنب ، فهى ليست شاقة على نفسه ، بل تقع الآلام كلها على أسرة القتيل .. وكيف يمكن أن يحس بالمشقة والحزن على قتيل إعلامى ليس من صلبه .. ولا من دمه .. بل يعتبره أجيراً عنده ؟ . فهو قد يبنى عملاً إعلامياً حياً أو يخرجه إلى الحياة بماله أو بنقوده ، أو بسيطرته الحاكمة حتى إذا خرج عن إرادته وتمسك بالمثل العليا والمبادىء الإعلامية الغالية أشار بقتله وإشهار وفاته على الملأ .

فى أوائل عام ١٩٨٢ ولدت فكرة مشروع إعلامى عربى دولى مركزه باريس .. مدينة الحريات والنور .. وقاعدته مصر مهد الحضارة والكفاح المتصل والمتقطع من أجل حياة أفضل .

وقد حاول أصحاب هذا المشروع – وبكل الصدق والإخلاص – الخروج بهذا المزيج إلى الحياة العربية سعياً لإستعادة الشعوب العربية لثقتها بنفسها .

وكانت النوايا الطيبة التى [illegible] أصحاب الفكرة والتمويل والتنفيذ ، تبشر بإمكان تحقيق خطوة كبرى نحو عمل إعلامى يحمل علم المثالية ، إلا أن بعض أصحاب النيات

الطيبة المخلصة ، ممن فقدوا الأمل فى إمكان توافر الجو الصالح لمولد مثالية تائهة ناقشوا الفكرة ، وحذروا من مخاطر كثيرة ، وأشاروا بأصابعهم إلى مواقع معينة وأناس بالذات ونصحوا بالبحث والدراسة وبذل الجهد الكبير فى قراءة الماضى والحاضر والمستقبل لا فى مصر وحدها ، بل وكذلك فى العالم العربى فى محاولة لإيجاد حلول لمعادلات صعبة لابد وأن تواجه المشروع .

وهذا الكتاب يروى قصة كاملة لمرحلة تاريخية هامة فى المجال الإعلامى العربى عامة ، والمصرى خاصة ، والرواية قد تبدو درامية فى بعض جوانبها ، وربما تخللتها تصورات خيالية أو ساذجة ، إلا أنها فى كل الحالات صادقة ومعبرة عن واقع تاريخى قديم وحديث ، لابد أن يعرف ولابد أن يقال ، بالرغم مما فيه من سباحة فى الخيال أو إرتطام بواقع على الأرض

عندما قرأ عدد من الأصدقاء والدارسين مسودة هذا الكتاب إشتركوا جميعا فى طرح سؤال مشترك هو : هل مازال هناك مجال لإنطلاقة خيالية ، نحو مثالية إعلامية ، ثبت حتى الآن ، أن لا مكان لها على الأرض العربية ؟ ..

ولقد كانت إجابتى فى صيغة تساؤل آخر هو : ولماذا نغلق بأيدينا كل أبواب الأمل أمام الكثيرين من الإعلاميين فى مصر والبلاد العربية ، من الذين يتطلعون إلى يوم يتحقق لهم فيه الإمساك بالخيال المثالى المعلق فى الفضاء وتثبيته على الأرض العربية ؟ ألم يوفق الإنسان فى الإنطلاق إلى الفضاء البعيد ، ووضع أقدامه على سطح القمر ؟ فهل يصعب على العقول المصرية والعربية مستقبلاً أن تحول الخيال الإعلامى إلى حقيقة ؟ .

وكما أننا نحارب كى لا تجف الأقلام ، فإننى أدعو الأفكار إلى التهرب من موقع تصاب فيه بالجفاف إذا هى استمرت فى التنازل عن حقها فى أن يكون لها العقل الذى يفكر والقلب الذى ينبض ، ولنشترك جميعا – فى الحاضر والمستقبل – فى البحث عن القاتل لأمانينا لكى نواجهه ، ونصرعه

أكتوبر ١٩٨٣

جلال الدين الحمامصى

القسم الأول



- ١ -

بداية الطريق

أذكر أننا كنا ثلاثة ، المرحوم على أمين ، ومصطفى أمين ، وأنا ، ولكنى لا أتذكر كم كانت أعمارنا إذ ذاك ، وان كنت واثقا أننا كنا بالقطع فى مرحلة تكاد تكون أقرب إلى الطفولة منها إلى بداية مرحلة الفهم والإدراك ، ومع هذا فقد كنا نتصرف تصرف الكبار أو هكذا كان يخيل إلينا .

كانت أعمارنا متقاربة ، وكذلك كانت أفكارنا ، ومن الغريب أن يكون هذا التقارب فى الفكر يدور حول ما يسمى بالتعبير عن الرأى ، ومخاطبة الناس بوسيلة إعلامية أو أخرى ، حتى ولو كان هولاء الناس أكبر سناً ، وعلماً ، ومقاماً ..

ولم يكن فى محيطنا العائلى من يعمل أو سبق له العمل فى مهنة التعبير عن الرأى ، إلا أننا كنا نرقبهم وهم يقرأون ما تأتى به الصحف التى تصدر فى العاصمة ، ويدخلون فى جدل حول ما تشتمل عليه من أنباء أو تعليقات .

ولم نكن نعيش فى القاهرة ، بل كان مقامنا فى دمياط .. المدينة التى التصقت بأهلها صفة البخل ، وإن كنت أصمم على تسميته « بالحرص » الذى يجنبهم الإعتماد على الغير . إن أحدا لم يدرك أن أهل دمياط إمتازوا بخاصية هامة هى الحرص على إستقلالهم الذاتى والداخلى وعدم السماح لأى دخيل أجنبى بأن يكون شريكاً لهم فى صناعاتهم أو أعمالهم التجارية وغير التجارية . كانوا يعتزون بأنفسهم غاية الإعتزاز ويتفانون فى الإنتاج والإنطلاق بإنتاجهم إلى أسواق العاصمة فى الوقت الذى كانت فيه كل المدن المصرية تموج بالأجانب الذين يعملون فى كل المجالات . يزرعون الارض .. ويديرون محالج القطن — محصول مصر الرئيسى وركيزة صادراتها ومصدر شراء الكثيرين من المزارعين — حتى

الخمارات التى غزا بها الأجانب ريف مصر ، كانت مملوكة لليونانيين الذين برعوا فى هذه المهنة ، بحيث أصبح يطلق على كل أجنبى فى الريف إسم « خريستو » .. ومع هذا فقد كانت دمياط هى المدينة الوحيدة من مدن مصر التى آثرت أن تكون مستقلة ، معتمدة على جهد أهلها فى إقامة الصناعات وإدارة أعمالها ، وزراعة الأراضى المحيطة بها ، وتسيير السفن الشراعية بينها وبين بلاد الشام . ولم تكن تفكر أبداً فى اللجوء إلى طرد الأجانب الوافدين عليها بهدف الإستغلال ، فإن هذا الإجراء يتنافى وما طبعوا عليه من السماحة والخلق الطيب .

ولكن « الدمايطة » كانوا يرحبون بهم ويقيمون علاقات صداقة معهم ، دون التعامل معهم فى أى نوع من أنواع النشاط التجارى مع أى منهم ، فلا بيع ولا شراء ، ولا تبادل لأى منفعة تجارية ، ولهذا فلم يكن أمام الأجنبى إلا أن يحمل عصاه ويرحل . وخطوة خطوة ... عرف الأجنبى أن لا مقام له فى دمياط ، فظلت مدينة نظيفة خالية من أى أجنبى باقية لأهلها فقط .. أو بمعنى أوضح كانت « ذات استقلال كامل داخل دولة محتلة إحتلالا كاملا .. » لقد كانت دمياط سباقة إلى الإلتزام الوطنى ومتقدمة على مصر كلها فى صياغة سبل المقاومة السلبية ، وإذا دعا الداعى كانت فى مقدمة من خاض ميادين المقاومة الإيجابية .

ولهذا لم يكن غريبا أن تكون دمياط سباقة لغيرها من المدن المصرية الكبرى التى عاشت ثورة ١٩١٩ فعلاً لا قولاً .. وقدمت الضحايا ، وصدت قوات الإحتلال التي سارعت من القاهرة لتطفىء النار التى اشتعلت فى المدينة مع إنطلاق شرارة هذه الثورة الكبرى ..

كان أهلها قد إنتقلوا من الدفاع المحدود فى مجتمعهم الصغير إلى الدفاع عن مجتمعهم الكبير مصر .

ولقد شهد الأولاد الثلاثة هذه المراحل جميعا ، وعاشوا الفترات الرائعة من كفاح دمياط وجهاد أهلها ، وانطلاقهم وقت السلم والهدوء إلى تثبيت أركان صناعاتهم الممتازة .

وإلى جانب ذلك فقد كان شعب دمياط صاحب نكته لاذعة ، وصاحب ذوق رفيع فى الفن الغنائى ، وكان كبار المطربين وعلى رأسهم عبد الحى حلمى ويوسف المنيلاوى وعبده الحامولى يعيشون فترة قلق إذا ما دعوا إلى إحياء بعض الحفلات العامة أو الخاصة فى دمياط ، لأنهم يعرفون صعوبة مواجهة شعب المدينة وأنه ليس سهلاً إرضاؤه ، وأنه ما لم يقدم كل منهم أحسن مالديه فقد لا ينجو من نكتة أو استهزاء ، كذلك كان المطرب الكبير يسعد إذا حكم عليه شعب دمياط بأن يظل ساهراً حتى مطلع الفجر فذلك معناه إنه منح شهادة الإمتياز .

ولم يكن الأمر مقصوراً على الغناء وحده بل إن الذوق امتد إلى كل الفنون ، وكان كبار الفنانين وعلى رأسهم يوسف وهبى يحرص كل الحرص على أن تكون مسرحياته مما ترضى أذواق أهل دمياط ، لأنه بذلك يكتسب شهادة ممتلة فى إرضاء شعب المدينة .

فهل كانت هذه الفترة وما تميزت به هى التى غرست فى نفوس أهل دمياط ضرورة تحقيق الإستقلال والتمسك به والدفاع عنه ؟؟.. هل هى التى رسخت من معنى إحترام رأى الغير ، ومعنى إقامة الإعتبار لحكم الشعب ؟؟. وإلا ما هى الحكمة فى أن هؤلاء الأولاد الثلاثة اجتمعوا حول الرغبة فى إبراز كل هذه المعانى وذلك بإصدار ورقة تطبع أو تكتب باليد .. يسجلون فيها الرأى والنكتة والفكرة والحوار والنقد الفنى والمسرحى خاصة ، وفوق ذلك تعريف الجمهور عن طريق الخبر بما يجرى فى مجتمعهم الصغير ؟؟

وهل كان ممكنا لمن هم فى مثل أعمارهم أن يفعلوا ذلك ؟

ولماذا : لا ؟

وهل كانوا يدركون أن هذه الوريقة يطلق على شبيهاتها إسم الجريدة أو الصحيفة ؟. أو كما كان يقال عنها فى تلك الأيام « الجرنال » أو « الغازيتة »وهما لفظان مشتقان من اللغة الأجنبية تركية كانت أو فرنسية ؟ . وهل كان هدفهم ألا تعتمد دمياط على ما يطبع فى القاهرة من صحف ، وأن تكون لدمياط صحيفتها « المستقلة » عن كل ما عداها ؟؟

بالقطع فإن هؤلاء الأولاد كانوا يتصرفون بعقلية تتجاوز أعمارهم ، ويدركون أن هناك متعة فى « الإتصال بالجماهير » ولكن أنى لهم ذلك وهم لا يملكون المال الذى يساعدهم على تحقيق هذه الأمنية ؟؟. ولهذا لم يكن غريبا أنهم عندما فكروا فى إصدار هذه الوريقة راحوا يطرقون أبواب أهل المدينة الذين يعرفونهم – بحكم إنتماء ثلاثتهم إلى عائلات معروفة – ويطرحون عليهم الفكرة .. ويسألونهم العون المالى ، أو ما يطلق عليه حاليا إسم التمويل .

ومازلت أذكر هذه البسمات الساخرة التى كانت ترتسم على شفاه علية القوم ، فهم أمام صبية يتحدثون عن عمل « إعلامى » يحتاج إصداره أول ما يحتاج إلى إتقان القراءة والكتابة وأسلوب التعبير ، وبينما بنطلوناتهم القصيرة كانت أبلغ جواب على أنهم لا يملكون شيئا من ذلك ، ومع هذا فإن البعض من علية القوم لم يشأ أن يثبط من عزيمتهم ، فأخرجوا من جيوبهم بضعة « ملاليم » والمليم جزء من العملة التى كانت لها فى ذلك الوقت قوة شرائية ، إلا أنها بالقطع لم تكن قادرة على تمويل إصدار « وريقة » ..

ورغم الفشل الذريع فى جمع الملاليم الكافية تمويل هذا المشروع الكبير ، إلا انهم أقدموا على إصدار الوريقة مطبوعة بالحبر الأزرق والبالوظة ، ولا تطلب منى أن اشرح لك كيف كانت تتم عملية الطباعة ، فهى من الوسائل البدائية التى كانت تستعملها دوائر الحكومة السنية – هكذا كانت تسمى حكومتنا فى ذلك الوقت – فى طبع المنشورات والقرارات الإدارية ، ورأى الأولاد أنها وسيلة قادرة على أن تحقق هدفهم وأن تصدر الوريقة وبها أفكارهم وتبرز نشاطهم الصحفى .

وصدر العدد وكان الأول والأخير .. فقد أحس الأولاد الثلاثة أن « التمويل » يقف عقبة كبرى أمام عملية إستمرار الصدور ، وأن التوزيع الضئيل – أو المعدوم – قد حكم

على تجربتهم بالفشل ، ولعلهم احسوا من ذلك أن « الإستقلالية » التى غرستها فيهم طبيعة « الدمايطة » غير متوافرة الأركان ، وأن لا جدوى من العودة إلى مد اليد إلى أعيان المدينة طلبا للعون .. وضمانا للإستمرار .

وأغلقت الوريقة وكان قرار إغلاقها أليماً ، ولكن طبيعة « الدمياطى » كانت تدفعهم إلى عدم اليأس ، وأنه إذا كانت واحدة من وسائل الإتصال بالجماهير قد فشلت ، فهناك وسائل أخرى ، ولهذا لم يدم ألم الفشل الأول طويلا ، فقد أقنع الأولاد الثلاثة أنفسهم بأن المحافظة على الإستقلال هى خير عوض .. ولكن الإستقلال عن من ؟

لعل التفسير الذى يمكن تقديمه الآن هو الإستقلال عن مد اليد مرة أخرى إلى من لديه القدرة على التمويل والتمكين من إستمرار المحاولة الصحفية .

ومن هنا كان لابد من البحث عن وسيلة أخرى من وسائل الإتصال بالجماهير وما أكثر هذه الوسائل ، وتفتق ذهن أحد الأولاد الثلاثة عن فكرة تقديم مسرحية تعرض على مسرح شعبى ، وفى سرادق تفتح أبوابه لجميع الناس بالمجان ، كان المهم عندهم أن تصل فكرة المسرحية « الوطنية » – ولكن من يؤلفها ؟ – إلى أسماع وقلوب الجماهير الغفيرة ، وهكذا توقعوا مسبقا أن يقبل الشعب الدمياطى على العرض المقترح .

وكتبت المسرحية ولا أذكر ماذا كان مضمونها – وإن كنت أظن أنها لم تكتب على ورق – وإنما ترك للممثلين أن يقدموا بحرية ما يشاءون .

والغريب أن الأولاد الثلاثة نجحوا فى تنفيذ الفكرة ، ولكنهم فشلوا فى جذب الجماهير – حتى بالمجان – لمشاهدة المسرحية أو متابعة أحداثها ، وكيف يمكن أن يقبل الناس على عمل يمكن وصفه بأنه صبيانى ويتزعمه ثلاثة أولاد ما زالوا فى مرحلة الدراسة الإبتدائية ..؟؟.

وأغلق المسرح .. وأسدل الستار على لا شىء .

وامتدت يد الشطب إلى قائمة وسائل الاتصال بالجماهير وشطبت على اثنتين منها .

- ٢ -

مأساة الفشل الأول

ومرة أخرى يشعر الأولاد الثلاثة بحزن عميق ، ويعيشون مأساة الفشل فى الإتصال بالجماهير لأسباب واقعية ، تتعلق بالجمهور وعدم نجاحهم فى إقناعه بجدية عملهم الإعلامى أو الفنى ، ومع هذا فلم يتبادر إلى أذهانهم قط أن أعمارهم لم تكن فى المستوى الذى يمكنهم من الإنتاج القادر على جذب الجماهير وأن هذه الجماهير قد اعتادت الإستماع أو الإنصات لمن امتلأت خزائن عقولهم بالفكر الناضج والرأى الخبير ، والنصائح النابعة من العارفين ببواطن الأمور الذين يملكون مصادر العلم والمعرفة .

لقد كان الطريق أمامهم طويلا ... هذه حقيقة كان يجب عليهم التسليم بها ، والخضوع لها خضوعا لا نقاش فيه ، ولكن كيف يتسنى لهم وهم فى هذه المرحلة فهم معنى الفشل أو معنى النجاح ؟ ومع هذا فإن التجارب الأولية التى خاضوها فى هذه المرحلة المبكرة ، وإن كانت قد اختزنت فى عقولهم بعض الخبرات المكتسبة التى تنفع مستقبلاً – حتى ولو طال عليها الزمان – هذه التجارب أكسبتهم صفة الغناء الذى دفعهم إلى معاودة المحاولة ، حاولوا مراراً وتكراراً لبناء الجسور التى تربط بينهم .. وبين الرأى العام .

وهذا الإصرار من جانبهم هو الذى أضاف إلى ما اكتسبوه من صفات ، صفة مصارعة الواقع ، وطرق كل الأبواب التى تساعدهم على تحقيق هذه الأمنيات وتحويلها إلى حقيقة .. ولو طال الزمن .

هل كان من هذه الخبرات المكتسبة إحساسهم بقوة المال ، وتأثيره فى بقاء أو زوال أى مشروع إعلامى يخرج إلى الحياة ؟؟.

إن ما واجهه الثلاثة فيما بعد ، مجتمعين أو منفردين ، قد أكد لهم أن قوة المال تؤثر تأثيراً كبيراً فى مصير أى مشروع ، وأنه من أجل التمسك بالإستقلالية ، والتحرر من سيطرة رأس المال غير المملوك لهم لا بد من خوض معركة شرسة يكون فيها إعتماد مشروعاتهم على تمويل يأتى من جيوبهم لا من جيوب الغير ، أو فى أحسن الحالات أن يكون شريكهم فى التمويل ، يدين بنفس ما يدينون به من حب لمهنة الإتصال البرىء بالجماهير ، وعلى إستعداد كذلك للمضى معهم فى الطريق إلى نهايته بغير تخوف من مواجهة مع خصم قوى .

ولكن هل يمكن وجود هذا الشريك القوى بإيمانه الإعلامى ، الحريص على المساهمة بماله لدعم الوسائل الممكنة لتحقيق هدف من الأهداف النبيلة لخدمة الشعب بلا تطلع إلى ربح مادى متدفق ؟؟

قد يكون تسجيل الجواب على هذا التساؤل وفى هذه المرحلة من هذا السرد التاريخى سابقا لأوانه ، ذلك أن الجواب يجب أن يكون نتيجة لتجربة ، وقد خاضها الثلاثة فعلاً فيما بعد ، وثبت لأحدهم بالدليل القاطع فى مرحلة من مراحل الكفاح الإعلامى أن العثور على التمويل قد يكون سهلاً فى حالات معينة ، ولكنه تمويل قد يأتى متطوعاً من خزائن ليست دائما مبرأة من الغرض خزائن لها صفة رسمية وأن قبوله لهذا التمويل غير المشروع ، حتى فى الحالات التى تتوافر فيها النيات الطيبة ، يلقى ظلالاً من الشك ويدمغ الصحيفة التى تقبله بل ويدمغ صاحب الصحيفة الذى يقبله – بتهمة تهدم كل إدعاء من جانبها بأنها ملتزمة بسياسة إستقلالية . فلنترك هذه الواقعة الآن ، ولنمض فى استعراض التاريخ الذى مر به الأولاد الثلاثة ، ورسم لهم طريقهم فى وسيلة تقربهم من النجاح فى عمل أو أعمال إعلامية وتمكنهم من الإتصال بالجماهير .

ولقد كانت فترات إنتقال الأولاد الثلاثة من مرحلة من مراحل العمر إلى أخرى ، حافلة بالأحداث السياسية الضخمة ، وكانت بداية هذه الفترات ثورة ١٩١٩ .. الثورة التى هيأت الشعب وأعدته لتطور سياسى يعيد إليه حقوقه التى اغتصبها المحتل البريطانى وينظم العلاقات الدستورية بين الشعب وحكامه .

وكان الأولاد الثلاثة يتابعون هذه التطورات فيزدادون إيماناً بامر لم يعرفوا إذا ذاك ما هو ثم عرفوا فيما بعد ومع تقدمهم فى السن أنه الديمقراطية المرتكزة على دستور يرضاه الشعب وأن تكون له صحافة حرة تعبر عن آماله وأمانيه وتكون هى حلقة الإتصال بينه وبين الحكام .

لقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة شعبية خالصة لوجه الله والوطن . ثورة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان سامية ، ولهذا نجحت فى تحقيق أكثر من هدف من أهدافها وأكدت من خلال نجاحها أن الشعب المصرى ليس شعباً مستسلماً لواقعه ، أو أنه لا يعنى بالمشاركة فى أموره ، تاركا تقرير مصيره لسواه .

لقد كسر الشعب بهذه الثورة قاعدة هذا الإتهام الذى كان ، وما زال خصومه

الأجانب يحرصون على تعميق دلالته فى عقول وقلوب ملايين المصريين سعياً إلى إضعاف عزائمهم .

وإذا كانت ثورة ١٩١٩ التى خاضها المصريون جميعاً بأرواحهم وعزائمهم ، قد أثمرت فيما بعد وضعا دستوريا داخل البلاد – وفى ظل الإحتلال – وما تطلبه ذلك من تكوين الأحزاب السياسية المتصارعة ، ومن ثم تبعثرت قوى الشعب فى التفرغ لمواجهة المحتل ، إلا أن ذلك لم يمنع على الإطلاق وعلى مدى السنين الطويلة التى أعقبت ثورة ١٩١٩ أن تعود هذه القوى إلى الإئتلاف والوحدة إذا ما جد جديد إلى مواجهة المحتمل .

ولهذا لم تتوقف الثورات – المحدودة – ضد المحتل ، مما يؤكد أصالة الشعب وإدراكه لقيمته فى إصدار القرار والوقوف وراء زعماته ، التى وإن اختلفت فى أساليبها السياسية داخلية أو خارجية ، إلا أنها كانت من العناصر الوطنية التى تضع مصالح الوطن فوق كل إعتبار متى دعا الداعى إلى ذلك .

وقد كان حزب الوفد بزعامة سعد زغلول هو الذى إرتضاه الشعب وكيلاً عنه ، وإلى جانبه قامت أحزاب أخرى ، ولكنها لم تستطع منافسة الوفد فى شعبيته ، وإن كانت قد ساعدت على تفهم الناس لحقوقهم الدستورية ، وإدراكهم أن الصحافة وسيلة إعلام ويتحتم أن تتوافر لها كل مقومات الحرية فى التعبير عن رأى الأحزاب ، وأن تكون هى الميدان الذى تتصارع فيه الآراء وتتنافس فى توضيح وجهات نظرها للشعب .

وهكذا عاش الأولاد مرحلة عمر إنتقالية مميزة ، زادت من حبهم للصحافة ودفعتهم إلى الإرتباط بها والتفرغ لها ، وجعلتهم كلما تذكروا مراحل الطفولة ارتسمت على وجوههم إبتسامات سعيدة لأنهم حققوا فيما بعد أمنية كبيرة من أمانيهم . أمنية الوصول إلى اعتاب بلاط صاحبة الجلالة الصحافة .

ومرة أخرى جمعهم الإرتباط بحزب الوفد ، ولم يكن هذا الإرتباط نتيجة لفهمهم الواعى لكل الأوضاع السياسية ، وانما لأن الوفد كان معبراً عن إجماع الشعب ، وما دام الشعب قد قال كلمته فلا مناص لهم من التسليم بأنها الكلمة النهائية . هذا الشعب الذى شهده الأولاد الثلاثة فى دمياط ، وخلال ثورة ١٩١٩ يفتح صدره لنيران المحتل ، ولا يهاب الموت ، لأنه يريد « الإستقلال » ، ثم هو يريد بعد ذلك أن يعود عليه هذا الإستقلال بنظام سياسى يكفل له الحياة الحرة الكريمة .

وقد كانت طبيعة هذا الإرتباط بالوفد مختلفة : الأخوان التوأم إرتبطاً به لأنهما كانا من أقرباء الزعيم سعد زعلول من ناحية والدتهما ، أما الثالث فقد كان إرتباطه بالوفد مغايراً لكل الأوضاع المنطقية ، فأهله جميعاً كانوا ممن انفصلوا عن الوفد وآثروا الإشتراك فى تأسيس حرب الأحرار الدستوريين ، ولكنه برغم صغر سنه وجد فى تصرف كبار رجالات أسرته ما يتنافى مع الواجب الوطنى ، إذ كان يرى بفطرته وحسه الوطنى ، أن مصر ما زالت فى حاجة إلى وحدة لا تفكك فيها ولا ثغرات ينفد منها المحتل أو ألاعيب السراى بحيث يتحقق لأحدهما أو كلاهما تطبيق مبدأ « فرق تسد » ولم يكن قد غابت عنه

معارك ثورة ١٩١٩ التى تركت دماء شهداء بلدته دمياط آثارها على شوارع المدينة ، فكيف يرتضى أن تدفع الأمة إلى التمزق وهى ما زالت فى بداية جنى ثمار هذه الثورة الرائعة ؟

ومنذ تلك الفترة التى انفصل فيها عن إجماع أسرته أحس بطاقة جديدة تتحرك فى نفسه . طاقة التحدى والتمسك بالرأى الذى يراه صواباً ، حتى ولو ضحى فى هذا السبيل بالكثير .

صحيح أنه لم يكن فى السن التى يقام فيها لرأيه أى اعتبار ، ولكن ذلك لم يكن يعنيه فى شىء ، بل كان سعيداً بأن يكون صاحب رأى مستقل . رأى لايفرض عليه ، بل احتاره بنفسه وتفكيره البسيط ، ولكن ألا يعنى ذلك عمق غريزة رفض التدخل فى تطويع الفرد لقبول آراء لا يؤمن بها ، ألا يعنى ذلك أن الفرد ليس ملكا لنفسه ؟ وإذا أراد أن يكون على عكس ما يراد به فهل يستطيع ؟ وكان جوابه هو : ولم لا ؟ .

وهكذا أضيفت إلى صفته التى إكتسبها من أهل دمياط ، صفات أخرى كان على رأسها التحدى والتصدى للفساد ، وقد سببت له هذه الصفة الجديدة – فيما بعد – متاعب ضخمة ، إلا أن أكثر هذه المتاعب كان يزول إذا ما تحقق للأفكار التى يدين لها أو يتمسك بها الإنتصار .

ولقد أفادته هذه الصفات جميعاً خلال فترة عمله الصحفى ، بل قادته فى النهاية – وبعد فترة طويلة من إختبار الناس لاستقلاله وصدق نواياه فى التصدى لكل نوع من أنواع الفساد – إلى موقع الإحترام من الخصم قبل الصديق .. وهل يتمنى رجل الإعلام الصادق أكثر من هذا الكسب ؟

وتمضى السنوات ويتفرق الأولاد الثلاثة ، ولا أذكر أنهم كانوا يتبادلون الرسائل على البعد ، ومع هذا فإنهم كانوا – كلما جمعتهم الصدفة أو المناسبات العائلية فيما بعد – يحسون وهم يتبادلون الرأى فيما مر بهم أو يمر به بلدهم مصر بأنهم لم يتفرقوا ، فالرأى بينهم ما زال متقارباً ، وأفكارهم متطابقة ، ويعيشون الآمال نفسها ويتطلعون إلى اليوم الذى يجددون فيه معا تجربة الإتصال بالجماهير ، وأن تكون فى هذه المرة تجربة واقعية تستمد قوتها مما تعلموه فى الحياة ، ومما مر بهم من محاولات فاشلة .

كانت الصحافة قد أ[illegible] جزءاً من حياتهم ، أراد الأهل ذلك أو لم يريدوا ، فقد كان من الواضح أن هناك إجماعا عائليا على إبعادهم عن هذه المهنة التى لا مستقبل لها – هكذا كان رأيهم – ولم يكن باقيا أمامهم على تحقيق أمنيتهم إلا إحتياز مرحلة من مراحل الدراسة النهائية ، يسمح لهم حصادها بإتقان التعبير عن أنفسهم وعن أفكارهم .

– ٣ –

نوعيات من الصحف

ولكن ماذا كان وضع الصحف فى تلك الفترة الحاسمة من حياة الشبان الثلاثة ؟

كانت الصحف التى تصدر فى هذه الفترة إما حزبية تعبر عن آراء الأحزاب القائمة – وعلى رأسها حزب الوفد الغنى بصحفه المتعددة التى تعبر عن اتجاهاته ولكنها مملوكة لأصحابها – أو الصحف التى يمتلكها غير المصريين من السوريين أو اللبنانيين وهى صحف كانت تدعى أنها ملتزمة بسياسة « إستقلالية » لا انحياز فيها إلى حزب من الأحزاب ، إلا أنها كانت فى أغلب الحالات تنحاز إلى فكر أو رأى داخلى من جانب السراى ، أو من توجيه خارجى .

كانت الصحف الحزبية متعثرة فى خدمتها الإعلامية بسبب إمكاناتها المادية المحدودة . وتطلع البعض من أصحابها إلى تحقيق الربح من وراء الإنضواء تحت لواء الوفد دون توجيه هذا الربح إلى النهوض بصحفهم فنياً ، فى حين كانت الصحف المواجهة لها أكثر رسوخاً ، وأكثر تطلعاً إلى الصرف بسخاء نسبياً ، فى مقابل تحقيق الخدمة الجيدة ، فقد اتخذوا الصحافة تجارة ، والتجارة الرابحة هى التى تطور إنتاجها لتجذب به أوسع قاعدة جماهيرية إليها .

وكانت قدرات أصحابها – السوريين – على دعم النواحى الإدارية والمالية أكبر بكثير من قدرات أصحاب الصحف الوطنية ، كانوا أكثر فهماً لقيمة الإدارة المنظمة ، ولهذا تفوقت صحف « الشوام » وأ... موضع ثقة القراء الذين صدقوا تمسكها بالإستقلالية المتزنة ، مما أعطى للشبان الثلاثة عندما كبروا فهما جديداً للصحافة الناجحة وهو الإعتماد على الإدارة الجيدة ، والحسابات المنظمة ، أو بمعنى أدق أن تدار إقتصادياً ،

وأن تلتزم بالصدق فى تقديم الأخبار ، وأن تعطى الآراء المختلفة حقها فى النشر ما دامت هذه الآراء صادرة أو نابعة من عقول ملتزمة بالواقعية

ولكن الصحف الحزبية ، لم يكن يعنيها التنظيم الإدارى كثيراً أو قليلاً ، ولهذا كانت فى موقع الأضعف عندما بدأت الصحافة تدخل مرحلة صناعية وتعتمد على الآلات الحديثة وعلى العقل المحلل للأنباء بلا إنحياز ، وترتكز على المندوب الصحفى المتخصص فى جمع الأنباء ، والمحققُ الصحفى الذى يتجه إلى العالم الخارجى ليزيد من معرفة المصريين به ، وهو الوضع الذى دفع الصحف الحزبية إلى تغيير فهمها للصحافة – وإن جاء هذا متأخراً بعض الوقت – واتجهت إلى الإهتمام بالنواحى الإدارية قدر ما تهتم بالنواحى الفكرية والإعلامية ، إلا أنها لم تستطع وخاصة الصحف الوفدية التخلص من الإنتماء الحزبى الملتزمت خشية أن تفقد تأييد الوفد لها فينهار الركن الأساسى من أركان وجودها فى السوق .

ولكن هذا لم يمنع – مع التطور الفكرى الحزبى فى مصر وسيطرة الفن الصحفى العلمى على كيان الصحف – من قيام مواجهة سياسية بين الصحف الوفدية ورئاسة الحزب ، دخلت بها هذه الصحف مرحلة جديدة نرجىء الكلام عنها إلى ما بعد لنلقى الضوء على الفترة التى كانت فيها الصحف المصرية مقسمة بين نوع شبه إستقلالى ، وآخر حزبى يواجه المعارك السياسية – وخاصة الداخلية – بكل عنف متعرضة للإيقاف أو المصادرة أو المحاكمات المتواصلة وذلك فى صراعها مع حكومات الأقلية التى كانت تتولى الحكم بين الوقت والآخر ، وفى الفترات التى كانت تبعد فيها حكومات الوفد عن السلطة بالإقالة غالباً ، والإستقالة نادراً .

ولكن هل كان هذا التقسيم المهنى فى تصور الأولاد الثلاثة يعبر عن معنى من المعانى التى رسخت فى أذهانهم منذ أن بدأت أذانهم تتفتح على معنى الإستقلالية ، والتى كان يرددها ثوار دمياط عندما كانوا يواجهون جنود الإحتلال ، وتساقط منهم العديدون مرددين كلمة « الإستقلال التام أو الموت الزؤام » أو يتبعها أهل دمياط فى رفضهم التعامل مع الأجنبى الذى يريد سلب إستقلالهم الإقتصادى ؟

لقد كانت صحف الأحزاب المصرية التى جاء بها الكسب الدستورى المؤقت لثورة ١٩١٩ تعبر فعلاً عن رأى له إحترامه ، وهى بالقطع كانت تمثل أداة فعالة من أدوات الديمقراطية الحقة التى كان المصريون يتطلعون إلى إرساء قواعدها وممارستها ، ولكن هل كان أسلوب الصحف فى التعامل مع الجماهير يحمل دائماً الصدق والإلتزام بالحقيقة ، أم أن الحزبية كانت تفرض حبس بعض هذه الحقائق أو تشويهها ، وإطلاق البعض الآخر وإعطاءه كل إبراز وتوضيح ؟

وفى الوقت ذاته كانت الصحف الأخرى – صحف الشوام البعيدة عن الأحزاب – تحاول جاهدة الإلتزام بالإستقلال فى العرض الإخبارى ، ولكن هذا التصرف الإستقلالى كان يبدو لى أحياناً أنه غير مستكمل لجوانبه الحقة والكاملة التى تشكلت فى خاطرى

كشاب صغير محدود المعرفة ، وإلى جانب ما كانت تردده الألسنة الحزبية أو غيرها من أن واحدة منها ذات ميول خارجية معينة ، وأن الأخرى ذات علاقات وثيقة بدار المعتمد البريطانى ، أو أن الثالثة تحرص على علاقات طيبة « بالسراى » ، ولكن المؤكد أن هذه الصحف كانت ماهرة فى إخفاء هذا أو ذاك ، ولم تكن تتردد كلها أو معظمها فى خوض المعارك الوطنية بكل أمانة فى التعبير .

ورغم أنى كنت وفدياً متطرفاً فى ذلك الوقت ، وأعمل فى صحيفة وفدية ، إلا أنى كنت أضيق ذرعاً إذا ما أ[illegible]، أن صحيفة من صحف الوفد تحاول حبس الحقيقة ، أو التدخل فى موضوعات صحفية وإن كانت لا علاقة لها بالسياسة ، إلا أن نشرها يضيق به بعض المحاسيب ، أو بمعنى آخر كانت هناك مجاملة لمن له صلة برؤساء الحزب أو المقربين منه .

ومازلت أذكر حوارا دار بينى وبين مسئول فى الجريدة الوفدية « كوكب الشرق » التى كنت متطوعاً للعمل لها – بالمجان – حول تحقيق صحفى يدور حول قصة إنسانية اتهم فيها بعض الأساتذة الكبار من أطباء الولادة بأنهم رفضوا المسارعة إلى إنقاذ سيدة أوشكت على الوضع ، وكانت الولادة عسرة يتطلب الإشراف عليها خبرة أساتذة كبار ، الا أنهم رفضوا الإستجابة لهذا الواجب المهنى والإنسانى .. فماتت هذه السيدة .

كانت صحف تلك الفترة – وخاصة الحزبية – غارقة فى الموضوعات والمقالات والتعليقات الخبرية السياسية ، ولم تكن قد إتجهت إلى الإهتمام بالنواحى الأخرى الإنسانية والهامة بالنسبة لحياة الناس ، وكذلك لم يكن الناس فى حاجة ملحة إلى تغطية هذه الإهتمامات لأن حياتهم كانت غارقة فى السياسة والتصادم فى الآراء بين الأحزاب ، والمفاوضات المستمرة والمتصلة بين مصر والحكومات البريطانية المتعاقبة من أجل تحقيق الإستقلال والوصول إلى معاهدة تنظم العلاقات بين مصر والمحتل .

فالصحافة المصرية كانت فى الواقع بما تنشره على نطاق واسع تعبر عن رغبات الناس ، فهى لم تكن قائدة فى كل شيىء ، بل كانت منقادة ، وأهملت بهذا الوضع إلى حد ما إشعار الناس بأن الحياة ليست كلها سياسة ، وأن مهمة الصحافة ليست فى تغطية كل ما يتعلق بها ، بل لا بد من أن تمد نشاطها المهنى إلى ما عداها ، وهو كثير ، الا أن العاملين بالصحافة – وقد كانوا يرون أن سبيلهم إلى الإرتباط بالجماهير هو أن يكتبوا فى السياسة – لم يساعدوا على تطور الصحافة ، بل لقد أثر ذلك على الأدباء الكبار أنفسهم الذين رأوا أن الصحافة لا تعطى إنتاجهم الأدبى فرصة حقيقية فى العرض ، ولهذا تحول مسار حياتهم فى فترة طويلة من الزمن وبدلاً من تفرغهم للأدب والثقافة اضطروا للنزول إلى العمل فى ميدان الصحافة السياسية ككتاب سياسيين سعياً إلى رفع مستواهم المعيشى .

ولهذا تأثر الإنتاج الأدبى – إلى حد ما – ولم يزدهر كما يجب ، بل تأثرت منزلة الأدباء عند الشعب وخاصة الذين اتخذوا مواقف سياسية معادية للوفد ، إذ انعكس حكم القراء على إنتاجهم الأدبى بسبب هذا اللون السياسى ، وإذا كانت بعض قصائد الشعراء الكبار

أمثال أحمد شوقى وحافظ إبراهيم قد وجدت طريقها إلى النشر فى الصفحات الأولى ، فذلك لأنها كانت سياسية تعالج مواقف شعبية ووطنية .

ولقد أحسسنا – من واقع ما كنا نقرؤه فى الصحف الخارجية – بضرورة تطوير الخدمة الصحفية وعدم قصر ماينشر فى الصحف فقط على العامل السياسى ، بل لا بد أن يكون للعامل الإجتماعى ، وللقصة الإنسانية مكانها فى الصحف ، وكانت قصة هذه السيدة وموقف الأطباء الكبار من مأساتها دافعا لمعالجتها صحفيا ، وإعطائها المكان البارز فى التغطية الصحفية .

وبدأت أكتب سلسلة من التحقيقات الصحفية تحت عنوان « قلوب متحجرة » ، رويت فيها الوقائع بغير زيادة أو مبالغة ، وإن لم أكتب أسماء الأطباء ، فلم أكن راغباً فى التشهير أو الإثارة ، وإنما كنت أريد طرح مشكلة إنسانية لا أحب لها أن تتكرر . وأن يشعر الأطباء وغيرهم أن الصحافة تحاسب وتنقد وتتفاعل مع الجماهير

كان هدفى إشعار هؤلاء الأطباء الكبار بأنهم ليسوا بعيدين عن النقد أو إمساك الصحافة بهم إذا ما أخطأوا ، وأن عليهم فى المستقبل المسارعة إلى العمل الإنسانى إذا تطلب الوضع منهم ذلك ، فهذا هو ما تفرضه الإنسانية وهذا هو ما يفرضه الواجب من معاملة الشعب البسيط المعاملة نفسها التى تعامل بها طبقات الاغنياء .

وقصة المأساة التقطت خيوطها خلال بداية عملى الصحفى كمندوب رياضى ، فهى تتعلق بزوجة لاعب من لاعبى كرة القدم بالنادى الأهلى ، وكان زملاؤه فى النادى يتحدثون عن ظروف وفاتها وهى تواجه حالة ولادة عسرة ، دون أن يفكروا فى طرحها على صفحات الصحف ، فلم يكن الجمهور يتطلع إلى الصحف كمنبر تطرح من خلاله آلامهم أو متاعبهم ، بل لعلهم كانوا أبعد عن التفكير فى إمكان إنطلاق الصحافة إلى معالجة أزمة قد تبدو شخصية ، إلا أنها فى واقع الأمر تمثل مأساة إنسانية .

– ٤ –

أول مواجهة مع التدخل

والتقطت أول خيط من خيوط القصة ، واتجهت بها إلى صاحب المأساة ، أطلب منه رواية الوقائع بدقة ملتزما – تلقائيا – بالأمانة الصحفية فى ضرورة معرفة الحقائق الكاملة .

وسألنى لاعب الكرة « ولكن لماذا تسأل عن ذلك كله » ؟

قلت : « سأنشر القصة كاملة لئلا تتكرر المأساة » .

وأصيب لاعب الكرة بالذهول وتساءل هل هذا ممكن ؟

ولم أكن أملك إلا إجابة واحدة وهى إنتظر لترى .

الخطأ الوحيد الذى وقعت فيه هو أنى لم أحمل الوقائع ، وأدخل بها فى مواجهة مع الأطباء ، فذلك هو ما تفرضه الأمانة الصحفية ، والعرض الصحفى المستقل لواقعة ما .

ولكن الشيء الوحيد الذى غطى على هذا الخطأ والذى أعتبره الآن بالغ الجسامة هو أن الوقائع التى رويت لى كانت صادقة ، ومدعمة بالقرائن ، بحيث لم يستطع الأطباء تكذيبها . ومع هذا فقد كان ممكناً أن يحدث العكس نتيجة لاكتفائى بنشر آراء طرف واحد هو المجنى عليه .

واستدعانى الدكتور أحمد ماهر الزعيم السياسى الذى كان يشرف على تحرير جريدة « كوكب الشرق » ممثلاً للوفد لمقابلته ، وكان الرجل نموذجاً رائعاً للديمقراطى الحق ، والإنسان الذى يحترم الحقيقة ويقدسها ، وكانت فترة توليه لرئاسة مجلس النواب فيما بعد

من فترات « الرخاء الديمقراطي » إذ كان وهو ممثل للأغلبية الوفدية يعطى للمعارضة غير الوفدية حقها كاملاً فى عرض آرائها ، وكان من رأيه إن حق المعارضة فوق حق الأغلبية .

وقال لى الدكتور ماهر أنه قرأ تحقيقات الصحيفة وأعجبه فيها « الصدق » ، والدفاع عن « حق الشعب » ولكنه يحب أن ينقل إلى رجاء من سيدة كبيرة نعتز بها جميعاً بأن « نقفل » الكلام فى هذا الموضوع بعد أن أخذ حقه كاملاً من النشر .

وسألت : ومن هى هذه السيدة ؟ .

قال : « إنها صفية هانم زغلول قرينة الزعيم الكبير سعد . فقد قرأت القصة وتأثرت بها ، ثم اتضح لها فيما بعد أن أحد الأطباء الذين تحدثت عنهم هو قريب لها ويبدو أنه اتصل بها وطلب منها التدخل لعدم الإستمرار فى طرح المأساة » .

ولم تكن كلمة « التدخل » جديدة علىّ فقد كنت أتعرض خلال تغطيتى للأنباء الرياضية ، وما يجرى فى الأندية إلى نوع من التدخل فى صورة إعتراض أو إحتجاج أو محاولة إقناع بعدم التعرض لهذه أو تلك من المشكلات الرياضية ، ولكنه بالقطع لم يكن من نوع التدخل الذى يفرض على الصحفى ، بصورة أو بأخرى ، ضرورة التوقف عن متابعة ما يراه صواباً ، ولهذا لم أكن أعبأ بمثل هذا التدخل ولا أقيم أى اعتبار له ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التدخل كان طريقاً لإتاحة الفرصة لكل الآراء فى أن تظهر فى الباب الرياضى اليومى الذى كنت أحرره .

أما هذا التدخل من جانب [illegible] لها مكانتها وتأثيرها ، فقد كان مختلفاً إلى حد كبير ، ولم يسبق لى مواجهة نوعية مشابهة له ، غير أن الظروف الصحفية والذاتية التى أحاطت بالتدخل فى هذا الموضوع هى التى ساعدت على إجتيازه - إلى حد كبير - دون خسائر ما .

وأول هذه الظروف - وأهمها فى تقديرى - هو أن الوقائع التى نشرت كانت صادقة تماماً ولو أن جزءا منها لم يكن كذلك ، لوجد الأطباء فرصتهم فى الإنقضاض على الصحفى الذى يشوه الوقائع لغاية فى نفسه .

فالصدق فى الرواية ، والإلتزام بالوقائع بلا تحريف ، ثم الحرص على استخدام الأسلوب المتزن فى تقديمها .. كل ذلك أغلق باباً من أبواب التدخل الجرىء ، والذى يعطى لصاحبه حقاً فى تجريح الصحفى .

وثانية هذه الظروف أن الرجل الذى كان على رأس الصحيفة ، والمسئول عما ينشر فيها كان يدين بحرية الرأى ، وأنها مقدمة عنده على كل شىء ، ومن هذا المنطلق فقد تصرف فى مواجهة هذا التدخل تصرف الرجل الديمقراطى الذى يعرف أن الصحافة الحرة هى سلاحه فى كل وقت ، حاكما كان أو غير حاكم .. فى موقع الصحفى القادر على الحذف أو النشر أو فى موقع المواطن الذى لا يملك منصباً صحفياً ولكنه يعتبر الصحافة منبره الذى يعبر من فوقه عن رأيه .

ولكن السؤال الذى لم أطرحه على نفسى فى ذلك الوقت هو : لو أن هذا التدخل كان متعلقاً بأمر سياسى أو شخصية ذات نفوذ حزبى كبير .. أكان يمكن أن يكون موقف الدكتور أحمد ماهر هو موقفه نفسه فى هذه القصة الإنسانية .. ؟

ولا أذكر أنى أ ... برهبة شديدة وأنا أستمع إلى الرجل الكبير وهو يبادلنى الرأى ، ويتفهم معى حقيقة المأساة .. كأن يتحدث إلى كوالد لا يفرض علىّ قراراً أو أمراً – لقد كان يملك منع النشر ، ولكنه لم يفعل .. أراد أن يسعى إلى إقناعى لأنى صاحب الموضوع ، وأن يعطى لى حق القرار بالتوقف عن النشر اذا أردت .

هذا الجو الهادىء ، من الحوار شجعنى على التوجه بسؤال للدكتور أحمد ماهر : « وما رأى معاليك فى هذا » ؟.

وابتسم الرجل إبتسامه رقيقة وقال « أنه يفضل قبل الإجابة أن يسألنى : هل انتهيت من عرض وقائع القصة كلها ؟ أو بمعنى آخر : هل ترى أنك قد أديت واجبك الصحفى كاملاً » ؟.

قلت : تقريباً ..

فعاود السؤال قائلاً : « هل تعنى إنك أرضيت ضميرك الصحفى » ؟..

وأدركت ما يعنى .. عرفت أنه لا يريد فرض الرأى أو أن تكشف إجابته على تساؤلى الأول إتجاهه إلى احترام وتنفيذ رغبة السيدة الكبيرة صفية زغلول فى وقف النشر .. لقد كنت أعرف أنهم يحملون فى أنفسهم إجلالاً واحتراما لسيدة مصرية مناضلة وقفت مع زوجها فى أعنف الأزمات ، فلم أتردد إزاء ذلك فى أن أقول : سأكتفى بما قدمت إلى القراء لأنى أحس أن ما تبقى هو قليل جداً ولا يضيف إلى الموضوع جديدا ...

وأطرق الدكتور ماهر قليلا ، ثم رفع رأسه ليقول : إسمع . إنك ما زلت حراً فى أن تقول ما تشاء أو أن تمضى فى موضوعك كيفما شئت ، فنحن فى حاجة إلى شباب يؤمن برسالته ، ويؤمن بحق الصحافة فى أن تقول ما تشاء .. إن أمامنا طريقا طويلا إلى أن نكتسب ثقة الناس فى الكلمة المطبوعة ..

ولا أريد أن أضيف إلى ذلك المزيد مما قاله عن محاسن الديمقراطية إنما أكتفى بالقول بأن هذا الرجل ، رغم إختلافى معه حزبيا فيما بعد ، عندما آثر ترك الوفد وتشكيل حزب جديد هو الحزب السعدى ، إلا أنه لم يفقد على الإطلاق إحترام الجميع – وأنا منهم – لصلابة مواقفه الديمقراطية ، وسلامة منطقه فى مجابهة خصومه بالإضافة إلى شجا .

فقد عاش من أجل الكلمة الصادقة .. دخل السجن فى بداية مرحلة نضاله السياسى ضد المحتل البريطانى ، وتقلد أرفع منا ... الدولة ، ثم مات قتيلا فى البهو الفرعونى بمجلس النواب فى يوم كان يدافع فيه عن قضية يؤمن بها ويعرف أنها لمصلحة بلده ، وكانت شجاعته هى التى دفعته إلى ذلك .

وبفضل هذا الرجل – وغيره ممن زاملتهم فيما بعد سياسياً وصحفياً – رسخت فى عقلى وفى قلبى المبادىء التى خرجت بها من بلدى دمياط : الإستقلال فى الرأى ، والتمسك بالحقيقة ، وأن الديمقراطية هى قاعدة الرخاء والإستقرار لكيان أى شعب من الشعوب ، وأن الصحافة يجب أن تكون فى أيدى الذين يؤمنون بهذه المبادىء ولا يحيدون عنها .

وهكذا يتضح أن « التربية السياسية الصحفية » لا تأتى عفواً ، بل لا بد من رجال كبار يلتزمون بالمبادىء ويقولون ما يفعلون ، ولا تكون حياتهم العامة مجموعة من التناقضات الصارخة ، ويضطرون دائما للبحث عن مبررات يدافعون بها عن تقلبهم وإنتقالهم من رأى إلى آخر ، ومن موقف ما إلى موقف متناقض تماماً . بل يأخذون على عاتقهم أن تكون لهم مدارسهم السياسية الخاصة وإجتماعاتهم المستمرة بالشباب تمهيدا لإعداده للمستقبل .. فلا أنانية ولا سيطرة على الحكم ، ولا إجهاض لكل رأى معارض ، بل تشجيع للجميع على الإعتزاز بالرأى والتمسك به إن كان يؤمن به حقا إيمانا يرتكز على المنطق السليم .. لم يكن هناك إحتكار سياسى ، أو إلتزام بمبادىء معينه ، فالساحة كبيرة ومفتوحة للجميع ، والنجاح فى إقناع الجماهير هو السبيل إلى الديمقراطية الحقة .

لم يفكر هؤلاء القادة أو الزعماء فى تزييف تاريخ بلادهم أو إغلاقه عند حد معين ، وفتحه بقرار ملكى أو جمهورى .. كانوا يحرضون الشباب على قراءة التاريخ .. تاريخهم وتاريخ غيرهم ثم تترك لهم حرية مناقشة الوقائع والتصرفات ، وفتح الحوار الطويل بلا حساسية أو تهديد أو عقاب .

ومن هذا الواقع تشكلت الزعامات ، وأثرت البلاد بالعديد منهم . وقد يكون البعض منها غير واضح المعالم أو لا يلتزم بالصدق والإخلاص أو التمسك دائما بالمثل العليا ، ولكنها – وفى كل الحالات – كانت زعامات غير مفروضة على الشعب ، ومن هنا كان الشعب يختار منهم من يصدقه القول ويخلص له ، ويحطم من يلمس فيه الكذب والخروج على المبادىء الحقة .

وهكذا اكتسبنا فى هذه المراحل الأولية الهامة مبادىء كثيرة رسخت فى قلوبنا وأفكارنا ولم يعد ممكنا – حتى ولو أردنا – التنازل عنها أو التسامح فى محاسبة من يقترب منها ويحاول هدمها أو تغييرها .

ولم أكن أعرف أن هذه العقائد المهنية المكتسبة من واقع التجربة ستكون بداية طريق صحفى وسياسى شاق ووعر ، وأن أجد نفسى ملتزماً فى عملى بخط مستقيم لا أقوى على الخروج عنه ، وإلا هزنى القلق وأصبحت معرضاً ومستعداً لتطليق المهنة التى عشقتها .

ومجمل القول أننا تعلمنا معنى التزمت عندما نقف للدفاع عن الحق ، وعما نؤمن به ، ونحن ننتقل من مرحلة إلى أخرى من مراحل العمل الصحفى والسياسى الشاق .

– ٥ –

واقـع جديـد

كانت الصحافة المصرية فى فترة الثلاثينات ما زالت بعيدة عن أن تكون صناعة ، كما كانت التقلبات السياسية العنيفة ، وتداخل العناصر الحاكمة من سراى ملكية إلى دار مندوب بريطانى سام إلى أحزاب سياسية متصارعة ومتسابقة إلى الحكم .. كل ذلك أتاح للشباب الصحفى منا المزيد من الدراسات الواقعية ليس فى العمل السياسى فقط بل امتدت إلى دراسة فى المطابع ، ودراسة فى الإدارة وسوق الإعلان والتوزيع .. دراسة مع المحررين القدامى نجلس إليهم ونستمع إلى أحاديثهم ومغامراتهم ونلتقط منها ما نراه جديرا بالإلتقاط ، ونسقط منها ما هو قليل القيمة بالنسبة لما نؤمن به من ضرورة قيام الصحافة على إحترام الحقيقة والإلتزام بها .

وكنا نتابع المعارك السياسية الصحفية ونضع وجهات النظر المختلفة أمامنا ندرسها ونناقشها بجدية ونتجرأ – فيما بيننا وبين أنفسنا – على نقدها وتقديم البديل للخطأ الذى نكشفه ونعتبره من وجهة نظرنا الخطأ المجسم بعينه .

ولابد من القول بصراحة إن إستعدادنا للعمل – بالمجان – قد أعطانا جواز المرور إلى داخل دور الصحف الحزبية ، واستعداد أصحابها لمنحنا الفرصة ودفعنا إلى الأمام ، وكان أهم ما لفت نظرنا هو أن هذه الصحف – كما قلت من قبل – لا تدار بطريقة حديثة ، ولهذا فهى متخلفة إدارياً وفنياً وإعلانياً ، أمام التطور الحديث الذى كانت تخطو إليه الصحف المملوكة لغير المصريين .

ومازلت أذكر كيف كان المرحوم أحمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق يدفع

للدكتور أحمد ماهر مرتبه من واقع أذونات ماليه كانت ترفق بالإعلانات القضائية ، وقيمة كل منها عشرون قرشاً ، فكان يجمع هذه الأذونات ويقدمها إلى الرجل السياسي الفقير ، ليحصلها من إدارة البريد .. بل ما زلت أذكر كيف كان المحررون يواجهون فى أول كل شهر صعوبات فى صرف مرتباتهم أو الحصول على أجزاء منها .

ولكن لأننا نشتغل بالمجان فلم تكن مشكلة مرتب أول الشهر هى التى تشغل بالنا ، إنما كانت هناك احتمالات « التدخل » فى وقف نشاط صحفى يلتزم فى عمله المهنى بالصواب وخدمة الشعب ، وكيف نعد أنفسنا لمواجهة هذا النوع من السيطرة ليست بالضرورة فى الحاضر وإنما فى المستقبل ، وقد كانت المواجهة الديمقراطية مع الدكتور أحمد ماهر باشا فى الموضوع الإنسانى التى نشرته « كوكب الشرق » قد أثمرت ثمرتها فى توضيح الوسائل التى نضعف بها أى تدخل . الالتزام بالحقيقة وطرح كل وجهات النظر بلا تحيز أو انفعال .

وكذلك بدأنا ندرك تدريجيا أن هناك أكثر من عامل يمكن أن يؤثر فى إستقلالية الصحيفة ومنها سيطرة الإعلان وسلطة الموزع للصحيفة .

فالإعلان – فى ذلك الوقت – لم يكن تجارياً فى أساسه ، أى أنه لم يكن متعلقا بسلعة يسعى منتجها إلى ترويجها لدى المستهلك وذلك عن طريق الإعلان عنها فى الصحف .. كان هذا النوع من الإعلان ما زال مجهولاً للكثيرين ولم تكن صحفنا عامة قد أفسحت له مجالاً فى جهازها الإدارى ، وإنما كان الإعلان المفضل والسهل هو الإعلانات الحكومية ومنها الإعلانات القضائية والتى كانت تتخذها الحكومات الحاكمة سلاحا للتدخل فتغرق بها الصحف الموالية لها أو التى لا تغضبها ، وتحرم منها الصحف التى تناوئها أو لا تعترف باتجاهاتها السياسية بل تنقد ما ترى أنه جدير بالنقد .

ولهذا كانت الإعلانات القضائية – وهى إعلانات قصيرة تتضمن أحكاماً تصدرها المحاكم – موردا أساسيا من موارد الصحف الحزبية ، تنعم بها الحكومة على الصحف التى تنطق باسمها وتمنعها عن المعارضة لها ، فإذا تغيرت الحكومة تغير مسار هذه الإعلانات .

ومع أن العناية بالإعلان الصحفى دخلت بعد ذلك فى مرحلة التطور الكبير ، إلا أن فكرة محاولة إستغلال الإعلان فى تسيير سياسة الصحف ، قد جذبت إهتمامنا فى دراسة جادة سعياً إلى وسائل ندرسها للتأكد من أنها لن تكون عقبة فى طريقنا إذا نحن وصلنا إلى مرحلة الإنفراد بإصدار الصحف ، وإطلاقها على خط الإستقلال الذى لا ينحرف يميناً أو يساراً وأن يكون هدفها أن تصل إلى محطة الشعب لتقدم له الحقيقة المجردة .

ولقد بدأت هذه الدراسة فى فترة لم تكن الصحافة قد وصلت فيها إلى مرحلة إنتقال من الأساليب الطباعية القديمة إلى الأخرى الحديثة والتى حولتها إلى صناعة ضخمة .. صناعة تضاعف عدد العاملين فيها إدارياً وفنياً وإعلانياً وتوزيعياً بحيث كان كل عنصر من هذه العناصر مؤثرا فى وضع الصحيفة تأثيراً بالغ الأهمية والخطر ، ولكن معايشتنا لهذه الفترة الإنتقالية الهامة قد أتاحت لنا الفهم الجيد للعوامل الجديدة التى دخلت على مهنة الصحافة

وأدركنا خطر كل واحد منها على ما رسخ فى نفوسنا من أن أى عامل يؤثر على إستقلال الصحيفة سيفقد المهنة قيمتها وقدرتها على الإلتزام بقول الحقيقة .

ومع هذا فقد كان إيماننا بقدرة الصحفى المجرد من الأهواء فى التغلب على كل هذه العوامل لا يتزعزع ، ولعل السر فى ذلك يرجع إلى أننا كنا بعيدين عن فهم ما يتطلبه هذا التحول الكبير فى صناعة الصحيفة اليومية من رؤوس أموال وإيرادات من الإعلان قبل التوزيع .. كنا نتصور أن قوة الصحفى وقوة الكلمة المطبوعة لا تقهران ، إلى أن ظهرت أمامنا نبرات جديدة فى شكل شكاوى متكررة تتردد على ألسنة أصحاب الصحف ، وهى أن تكلفة الصحيفة الآن قد فاقت بكثير إيرادات توزيع الصحيفة مهما كان كبيراً ، وأنه لا سبيل إلى تغطية التكلفة وتحقيق الربح الذى يوفر للصحيفة البقاء والإستمرار والتجديد إلا عن طريق الإعلان .

صحيح أنه ما من أحد من أصحاب الصحف كان يقول لنا صراحة أو يقبل أن يقال له إن المعلن قد يكون صاحب كلمة أو تدخل فى بعض ما ينشر ، أو إن الصحيفة تعمل على إرضاء المعلن بالصمت أحياناً عن تصرفات قد تكون مسيئة للشعب مرضية له ، ولكن هل كان ذلك صحيحا فى كل الحالات ؟

أستطيع أن أقول وبكل صدق إن معظم أصحاب الصحف المستقلة ، وقد تجاوزوا فى بداية الثلاثينات مرحلة البدائية فى العمل الصحفى العام ، ودخلوا فى ختامها مرحلة التطور الحديث ، كانوا يحاولون إقامة جسر من الثقة بينهم وبين مجموع القراء ، ولهذا كان التركيز على تحسين الخدمة الإعلانية بالإضافة إلى الاستفادة من قلة أجور الأيدى العاملة فى تعميق إيمان الجماهير بأن سياستهم التحريرية أبعد من أن يمتد إليها التدخل الخارجى من المعلن أو غير المعلن . وأن هدفهم الأساسى هو خدمة الحقيقة ، وتوسيع دائرة التغطية الصحفية بعدم قصرها على الأنباء الداخلية ، بل سعوا بجدية إلى تخصيص مساحة محترمة من الصحيفة للأنباء الخارجية التى ترد اليها من وكالات الأنباء الأجنبية ، بالإضافة إلى أن بعضها بدأ فى إيفاد مندوبين إلى الخارج لتغطية بعض الأحداث الكبرى ، أو القيام بتحقيقات صحفية ذات طابع خارجى ولها صلة فى أغلب الأحيان بأوضاعنا الداخلية . وقد كان ذلك التوسع جديداً بالنسبة للقارىء المصرى .

ولقد نجح « الأهرام » فى ذلك ، بل إنه استطاع أن يحصل لمندوبه الأستاذ محمود أبو الفتح – صاحب جريدة « المصرى » فيما بعد – على مكان فى « منطاد زبلين » خلال رحلته إلى العاصمة المصرية ، والتى خرج فيها سكان القاهرة قبل مطلع النهار إلى ساحة قريبة من أهرامات الجيزة حيث هبط المنطاد . ولم يكن ذلك الاهتمام من سكان العاصمة إلا بسبب تغطية الأهرام لأهمية هذه الرحلة .

بل إستطاع « الأهرام » تعميق ثقة الجمهور بصدق ما كان ينشره من أنباء وتوقعات إلى حد أنه كان يكفى القول بأن نبأ ما قد نشره « الأهرام » ليصدقه الجميع ، ولهذا كان الإعتقاد الراسخ لدى الجماهير أن « الأهرام » هو أكثر الصحف توزيعاً وإنتشاراً ، ومنه

استمد ثقة المعلن « التجارى » والذى كان قد بدأ يفهم معنى الإعلان وقيمتة بالنسبة لسلعته ، فأقبل على الإعلان فى « الأهرام » دون سواه ، بل أصبح « الأهرام » – وحتى وقتنا هذا – هو الصحيفة الوحيدة التى تنشر بها إعلانات الوفيات على نطاق واسع وهى التى تمثل حاليا إيرادا ماليا ضخما لا تنافسها فيه صحيفة أخرى حتى ولو كانت أكثر إنتشارا وذيوعا .

هذا كله يعنى أن « المعلن » يتأثر كثيراً بسمعة الصحيفة ويتجه إليها بذاته إذا أراد الترويج لبضائعه ، ومع ذلك فقد ظل السؤال المتعلق بإمكان تدخل المعلن « الكبير » فى شأن من شئون الصحافة ، فى مصر والعالم كله ، حائرا لا يجد إجابة قاطعة وحاسمة .

إذا كنا ما زلنا نطرح نفس هذا السؤال حتى وقتنا هذا ولا نجد له جواباً قاطعاً ، فهل معنى ذلك أن المعلن – خاصة اذا كان صاحب ميزانية إعلانية ضخمة تصل حاليا إلى ملايين الجنيهات – يمكن أن يكون صاحب كلمة وصاحب حق فى التدخل بأسلوب أو بآخر فى تحويل مسار الحقيقة ، وإخفائها – إذا ما تطلب الأمر ذلك ؟

فى تصورى أن المعلن إذا قام بالمواجهة مع الصحيفة منفرداً ، أى لا مصلحة عامة للمعلنين الآخرين فى المشاركة فى هذه المواجهة – فإنه لا يستطيع ولو امتلك ميزانية إعلانية ضخمة التدخل فى سياسة أو إتجاه أى صحيفة قوية لها مكانتها وإحترامها لدى النوعية المميزة من القراء ، وتملك – فى ذات الوقت – قدرات مالية تمكنها من إحتمال المواجهة الطويلة مع المعلن الفرد إذا حبس الإعلان عنها . بل قد يتأثر المعلن إذا رفضت الصحيفة نشر إعلاناته المشروطة ، ذلك لأنه يفقد فى هذه الحالة ميزة الإعلان عن سلعة فى صحيفة لها نوعية من القراء تطلق عليها صفة « القادرة على الشراء » ، بداية لا يكفى أن تكون الصحيفة واسعة الإنتشار كى يفضلها المعلن عن سواها ، بل لا بد من دراسة لنوعية القراء وعما إذا كانت من النوع القادر والراغب فى الشراء .

إلا أن الموقف قد يكون أشد صعوبة بالنسبة للصحف أو الصحيفة الواحدة إذا كانت محاولة التدخل عن طريق حبس أو مد الصحيفة بالإعلان آتيا من جماعات متكافئة من أصحاب الحملات الإعلانية الذين تضمهم الرغبة فى إستغلال الصحيفة لمؤازرة موقف معين أو نظام دولة بذاتها ، وهذا ما كانت تفعله الجماعات الصهيونية ذات التأثير الكبير فى النواحى السياسية والإقتصادية .

وكثيراً ما اتهمت الصحف الأمريكية بأنها تخضع للضغط الصهيونى ، ومع هذا فإن الكثير من الصحف المحترمة منها ظلت أقوى من الضغط أو التدخل الصهيونى واستطاعت من خلال تطبيق السياسة الإستقلالية وإعطاء كل الأطراف حقها فى التعبير عن رأيها والاحتفاظ بمكانتها دون السماح لأحد بحق التدحل فى توجيه سياستها .

ومهما تكن قدرات الصحف وإمكاناتها ومكانتها المحترمة وطاقاتها فى المقاومة فإننا لا نسقط أثر الإعلان فى التخطيط الصحفى لكل مؤسسة نشر كبيرة ، وبعد أن تطورت

الصحافة لتصبح صناعة ضخمة ، وتطورت التغطية الصحفية العالمية بحيث شكلت تكلفتها اليومية ثقلاً وتغير أسلوب تنوء به أعتى الميزانيات مما فرض عليها البحث عن موارد إعلانية تحقق أولا التوازن بين الإيراد والمصروف ، ومنه تنطلق إلى تحقيق الربح الذى يكفل لها البقاء .

ومن هذا المنطق فقد كان واضحاً ، وفى فترة التطور الذى بدأ يطرق أبواب الصحافة المصرية أن الإعلان سيكون القوة المسيطرة على كيان الصحيفة ، فإما أن تنجح فى غزو السوق الإعلانى ودون أن تقتطع مقابل هذا النجاح جزءاً من إستقلالها وإما أن تستسلم لقوة المعلن فتهبط بهذا الإستسلام إلى درك الفشل .

— ٦ —

محنة الحلول الذاتية

وكثيراً ما سألت نفسى عن إمكان قيام حلول ذاتية .. ترتكز على قوة تكاتف ونابعة من كل العاملين فى الصحافة ذاتها ، وعلى رأسهم أصحاب الصحف ، لمواجهة تحدى المعلن أو المعلنين ؟ ذلك أنه إذا كنا نفترض — بل ندين بالإعتقاد — بأن الكلمة المطبوعة يجب أن تكون صادقة ومؤثرة وتملك القدرة على إسقاط الحكومات ، ومواجهة التحديات إذا هى أصابت الهدف بأمانة ، أفلا يكفى عن طريق هذه القوة الجماعية كسر عامل التدخل الإعلانى فى توجيه الكلمة لخدمة أغراض المعلنين الكبار ؟

وإذا كنا قد طرحنا هذه النوعية من الأسئلة على أنفسنا فى بداية التطور الصحفى المصرى إلى الأحدث من وسائل النشر والطباعة والإعلان وإذا كان ممكنا وقت ذاك التوصل إلى إجابات عنها بسهولة فما ذلك إلا لأننا لم نكن نقدر ما قد يتطلبه هذا التطور مستقبلا من توفر إمكانات مالية ضخمة ضمانا للمنافسة والبقاء فى السوق ، ولهذا فإن الحلول التى تمخض عنها تفكيرنا كانت فى واقع الأمر حلولاً خيالية .. الحلول التى يغلفها إندفاع الشباب فى التفكير المؤقت ، دون النفاذ إلى توقعات المستقبل وإدخالها فى حساباتنا . سعياً إلى دراسة إمكان الوصول إلى حلول لا يصنعها الخيال أو الحماس . ذلك أن الصحافة مع تطورها الحديث ، واتساع توزيعها ، وقوة من يمتلكها قد جذبت إلى مجال المالكين لها « صناعاً مهرة »وهم فى ذات الوقت أصحاب « عقول مادية تسعى إلى الربح » ولهذا فقد كان أغلبهم ممن لا يدينون تماما بما يجب أن تكون عليه سياسة الصحيفة أو يرون التمسك المطلق بالمبادىء الإعلامية النزيهة التى تلزمهم بتقديم الحقيقة دائما إلى القارىء .. لقد كانوا يتطلعون الى إدارة العمل الصحفى بعقلية رجل الأعمال الذى يجمع بين نقيضين : الإستقلال وسيطرة رأس المال .

ولم يكن هذا التطور فى مصر وحدها ، بل لعل هذه الموجة الرديئة قد اجتاحت مصر فى فترات تغيرت فيها نوعية القارىء ، فبعد أن كان هذا القارىء يجد على مدى فترة طويلة متعته فى قراءة الرأى والحوار الجيد ، واعتبارهما خير زاد تقدمه له الصحيفة ، أصبح مستعداً لتفضيل قراءة الخبر والصورة الجذابة والأنباء المثيرة وتفاصيل الجريمة وقصص الجنس .. ذلك التحول الذى دخل على مجتمعنا تحت شعار : « التطور إلى الحديث العصرى » .. حتى الموسيقى الشرقية تغيرت وتبدلت وامتزجت بالموسيقى الغربية ليخرج منها مزيج من الموسيقى التى لا طعم لها أو [illegible] ، ومع هذا فقد وجد فى الصحف من يدافع عن هذا الجديد ويراه أسلوباً رائعا وتطوراً يرتفع بمستوى ذوق الشعب .

ولست بهذا رافضاً قبول التطور ولكنى كنت أؤمن بالسعى إليه خطوة خطوة ، بحيث يتم تشكيل هذا التطور بما يتفق وطبيعة المجتمع المصرى ، لنقطع على الأجنبى الدخيل الطريق إلى المضى فى قتل الشخصية المصرية بأيدينا تحت ستار التطور مع الحديث .

صحيح أن التطور الديمقراطى الداخلى قد سمح للآراء المعارضة لهذا الإنطلاق فى « تحديث » حياتنا وأمزجتنا وتفكيرنا ، إلا أن موجة الإنطلاق نحو إقناع الشعب بالإنتقال إلى مرحلة جديدة فى كل نواحى حياته العامة ثقافية كانت أو سياسية أو « حضارية » كانت أقوى من موجة المعارضة ، ولهذا اجتاحت كل شىء وجعلت من إمكان وقوف الصحافة بمنأى عن هذا التيار الحديث أبعد ما يكون وأصبح القارىء عنصرا يطالب ويوجه الصحافة ، بل يضغط بطلباته عليها بحيث وجدنا الحلول التى فكرنا فيها غير صالحة للإستغلال .

كانت الحلول الخيالية التى أعطتنا الأمل الذى لم يعش طويلاً الأمد هى تصور إمكان الإعتماد على قوة القارىء ودعوته إلى التضامن للإنصراف عن متابعة الصحافة المـ[illegible]ة لكل تدخل أو ضغط ومصارحته بأن فى إمكانه قهر قوة الإعلان وتحقيق رسالة الصحافة المثالية ، إذا ما كان مستعداً للوقوف وراء أصحاب هذه الرسالة ودعم صحفهم ودعمهم حتى يجتازوا محنة التدخل أو فرض السيطرة من أى إتجاه .

ولكن هذا الأمل إنهار أمام إندفاع القارىء وراء الصحف حديثة الأسلوب وما يتطلبه ذلك من الإعتماد على كل إعلان مهما كان مصدره أو قوة تدخله ، فلكل جديد متعته ، وليس من العدل القول بأن كل الصحف أو أن غالبية الصحفيين اتجهت صوب هذا الإتجاه المخرب لمثالية الصحافة ، فقد حاول بعض العاملين فيها وجاهد كى تبقى [illegible] على وضعها المحترم القريب من المثالى ، إلا أن الموجة الرديئة كانت أقوى من أن تقاوم وشيئا فشيئا دخلت كل الصحف فى سباق رهيب نحو التحديث والتطور الى الأسوأ ، ونسيت فى حالات كثيرة إعطاء المثالية حقها فانهارت كل القلاع ودخلت الصحافة مرحلة أثرت عليها فى المستقبل وأتاحت للحاكم الديكتاتور الاستناد إلى الوضع السىء وأدى ذلك إلى التأميم كما سنبين فيما بعد .

هذا التسابق والإندفاع فى الإثارة قد أفاد إلى حد ما فى ظهور نوعية متوسطة الحجم من القراء أفزعها ما وصلت إليه حالة الصحافة عامة ، فكونت منها طبقة لا تريد العودة إلى القديم ، وإنما تطالب بنوعية جديدة من الصحافة التى تستفيد من التطور العلمى الذى دخل على الصناعة فى خدمة الكلمة المطبوعة المتسمة بالإتزان .

ومن هذا الواقع الجديد إنطلق خيال الشباب الصحفى إلى تصور إمكان قيام الدار الصحفية التى تحقق ربحاً وفيراً بالجمع بين إصدار صحافة الخبر المثير فتحقق ربحاً تستخدم جزءا منه فى تغطية نفقات نوعية أخرى من الصحف المتزنة .. المهم هو أن توجد فى السوق الصحف ذات النوعيات المختلفة ، ومنها المثالية ، لئلا يغرق المجتمع فى النوعية السيئة ، ويصبح على مدى المراحل المتعددة التالية أسيرا لهذا النوع فلا يقبل سواه .

ولكن كان واضحاً أن معظم أصحاب الصحف الكبيرة والراسخة قد تحولوا إلى رجال أعمال يتطلعون إلى التوسع أولا فى الآلات وفى إستخدام كل حديث من المطابع والمخترعات مع تطلع محدود إلى إضافة ما يزيد من ثقافة القارىء أو يرفع من مستواه السياسى العام مفترضين أن ذلك سيكون الخطوة التالية .

أصبحت أرقام التوزيع هى الهدف عن طريق إستخدام الحديث من المخترعات والاعتماد على أسلوب الاثارة الصحفية – وهو الوضع الذى لا يريح ولا يتفق مع ما يجب أن تكون عليه صحف الرأى وأن تتبارى كل صحيفة فى التباهى بأنها الأوسع إنتشاراً فى الشرق الأوسط ، معتمدة فى ذلك على شهادات التوزيع – والله أعلم كيف كانت تتشكل – تقدمها إلى المعلنين لإقناعهم بأنها الأجدر بنشر إعلاناتهم وذلك سعياً إلى الحصول على دخل إعلانى ضخم يدفع بعجلة صحفهم إلى مزيد من التقدم الآلى على حساب ما تقدمه إلى القارىء من مادة رخيصة سهلة الصنع ، والإبتعاد عن المادة التى تحتاج إلى جهد وعرق ومزيد من المصروفات .

ومرة أخرى أقول أن هذا الإندفاع الجنونى نحو إبتلاع السوق والسيطرة عليه قد أدى ببعض الدور الصحفية الكبيرة إلى إستغلال أرباحها فى إصدار المزيد من المجلات الأسبوعية الرخيصة الصنع الرديئة التأثير على عقلية القراء ومتطلباتهم ، وذلك بدلاً من إستغلالها فى تقديم نوعية ممتازة من المجلات الرزينة التى تقدم للقارىء طعاماً مختلف المذاق ومتقن الطهى الصحفى .

وبهذا التصرف من جانب هذه المؤسسات فقدنا الأمل فيها وضاع ما كنا نتطلع إلى أن تفعله لو ... من أرباحها ما يحقق الخدمة الصحفية المثالية الثانية فيتحقق بذلك التوازن بين الجيد والردىء .

وقد أثار ذلك الإندفاع غضب الحريصين على سمعة الإنتاج الصحفى المصرى ، وبدأوا يفكرون فى مواجهة هذا الخطر بحملة إعلامية قاسية .

كانت دار « الهلال » قد أطلقت فى السوق مجلة أسبوعية تعالج أخبار الجرائم واختارت

لها مجموعة من المندوبين والصحفيين المصريين الذين استطاعوا أن يحققوا لتوزيعها أرقاماً خيالية بالنسبة لما كانت عليه الصحف فى تلك الفترة مما أغرى المؤسسة بالإقدام صوب خطوة جريئة ودلك بإصدارها مرتين فى الأسبوع ، وكانت المغامرة ناجحة فارتفعت أرقام التوزيع وتضاعفت ، فانبرى الأستاذ الصحفى الكاتب سلامة موسى – وكان من الصحفيين الليبراليين – إلى شن حملة ضارية على صحف « الشوام » داعياً إلى مقاطعتها والوقوف مع الصحف الوطنية تمكيناً لها من أداء رسالتها القومية والوطنية .

كانت هذه الحملة واحدة من أكبر الحملات الصحفية التى حققت نجاحاً كبيراً ، وأيقظت الشعب القارىء وحالت بينه وبين الإندفاع نحو قبول الصناعة الرديئة ، فاضطرت المؤسسة إلى التراجع خطوة خطوة وأغلقت هذه المجلة المتخصصة فى الجريمة .

هذه النتائج الرائعة هى التى أحيت الأمل فى نفوسنا من إمكانية الإستفادة من القوة الضاربة للشعب لقيام صحافة مثالية ، وأن كنا فى فرحة إنتصار هذا الإتجاه قد تناسينا ضرورة تقديم البديل الجيد للشعب .

لقد كانت ثمرة هذه الحملة محدودة النتائج ومؤقتة ، فلم تكن الصحف الوطنية فى الوضع الذى يمكنها من تقديم البديل ، بل ظنت انه يكفيها تجميع قوى الشعب الضاربة وراء دعوة رفض ثم تركها بلا سلاح إعلامى يرضيها مقابل هذا الرفض . لقد تدخلت الحملة – ومرة أخرى تطفو كلمة التدخل – فى تحويل فكر الشعب من إتجاه إلى آخر ، ولكنها فشلت فى إقناع أصحاب الصحف الوطنية بأن هذه فرصتهم لدعم التحدى الشعبى المستمر بحيث يصبح قادراً ليس على قتل صحيفة رديئة فحسب ، وإنما لتقديم النوعية الجيدة التى تقنع الجماهير بأن التدخل كان يهدف إلى تحقيق الأحسن .

وإذا كنت فى هذا المجال لا اكتب تاريخاً مفصلاً عن هذا التطور الذى دخل على الصحافة العالمية عامة – وصحافتنا بخاصة – إلا أننى أحاول إلقاء الضوء على المراحل المختلفة التى مرت بها الأمانى والأحلام التى رسخت فى نفوس القلة ممن عشقوا مهنة الصحافة ودانوا لمبادئها الحقة بالولاء والإخلاص ، ولم يترددوا – على كثرة هذه المراحل والمشقات – من بدل الجهد والإرتماء فى أحضان الصبر آملين أن تتحول هذه الأحلام يوما إلى حقيقة ، ولهذا آثروا فى فترات متعددة ترك هذه الأحلام معلقة ومؤجلة والإبتعاد – قدر الإمكان – عن الإندفاع مع موجة التخريب إلى شاطىء لا مكان فيه لصحافة مثالية أو لا أمان لها .

هذه المرحلة « الشابة » من مراحل مواجهة الواقع الصحفى كانت بالغة الأهمية بالنسبة لنا ، فالأهداف المثالية التى كنا نتخيل إمكان الوصول إليها كانت تبدو لنا أحياناً كثيرة صعبة المنال ، وكان « التدخل » فى العمل الصحفى تتعدد أشكاله ومراميه أمامنا مما يزيدنا إقتناعاً بأنه هو العدو الأول الذى كان علينا أن نعد لمواجهته عدتنا .

إلا أن الذى كان يزيد من قلقنا وتمزق أفكارنا ، هو أنه ما من صحفى كبير إلا وكان يضيق ذرعاً بهذا التدخل ، ولكنه لم يكن يتردد أو يعجز فى تقديم المبررات التى دفعته إلى

إفساح الطريق لهذا التدخل المؤثر فيما يكتب أو ينشر على الناس ، ومع أن هذه المبررات لم تكن مقنعة لنا ، وكنا أحيانا نجد الشجاعة فى رفضها ، إلا أنه رغم ما كنا نحاوله فى حدود إمكاناتنا المحدودة بحكم أعمارنا ، فقد كنا نواجه فى ردود حاسمة بأننا ما زلنا ناقصى الخبرة والتجربة ، وأن الأمانى شيء والواقع شيء آخر .

وهذا صحيح إلى حد كبير ولكنه كان أليماً إلى حد أكبر ، بل لقد كدنا فى هذه اللحظات الصعبة أن نطلق المهنة – رغم أننا كنا لا نزال فى مراحل الدراسة – وأن نتجه فى رسم حياتنا العملية وجهة أخرى .

ولعل اختيارى للدراسة الجامعية (الهندسة) دون الآداب مثلا – وهى دراسة أقرب إلى الصحافة – هو حصيلة الرغبة فى تحصين النفس والإعداد لمستقبل رزق غير مجهول وقتئذ ، فى فترات كنت أحس فيها بالقلق الشديد من ارتباطى بمهنة كثيراً ما فكرت بين الوقت والآخر فى الإبتعاد عنها لكونها ليست بالصورة التى أردتها ولأنها ترتدى غير الثوب الذى رسمته فى خيالى .

وبالقطع فإن الأمر لم يكن بهذه البساطة التى تعبر عنها هذه الكلمات القليلة ، فكم من مرات يفكر العاشق فى الإبتعاد عمن يحب إذا لمس فيها إنغماساً فى خيانته ، ثم لا يلبث أن يسعى إليها بصورة أو أخرى والأمل فى إصلاحها يسيطر على كيانه وفكره ، ولا بأس أن يقع الخطأ مرة أخرى ، ومع هذا فهو يظل متعلقا بالأمل فى أن يصل بها إلى بر الأمان فتبقى له .. ويبقى لها .

ولقد كانت الصحافة غرامنا الكبير ، فكيف يمكن البعد عنها بمثل هذه السهولة والخضوع للشيطان الذى يزين لنا تطليقها طلاقاً لا رجعة فيه ؟ وهل يصلح لمهنة الصحافة من يستسلم للشيطان أو لعميل من عملاء الشيطان ؟ وألا يكفى أن يكون مستقبلنا أحسن من حاضرنا ؟ ألا يكفى أن تتوافر لنا الإمكانات التى تمنع التدخل – من أى نوع – للوصول بصحافتنا إلى صورة مثالية ؟

لا طلاق إذن ولا تفكير فيه ولا خضوع للشيطان .. بل دع الشيطان يفرغ كل ما عنده من تصوير لأنواع التدخل ، وليكن كل هذا هو سبيلنا إلى تحصين أنفسنا لمستقبل أحسن نتطلع إليه .

القسم الثانى



- ١ -
وجـاء التغيير

ومن هذا الواقع كان الأمل يدفعنا إلى التعلق بأى تغيير سياسى يدخل على أوضاعنا العامة ، لعل وعسى أن يكون هذا التغيير هو سبيلنا إلى الصحافة المثالية ، ومع مضى السنين والمحاولات ، وهو ما نسجله فى سياق هذا الكتاب ، ورغم إستمرار هبوط الأمل فترة بعد الأخرى ، إلا أننا صممنا على الإستمرار فى التمسك بإحتمال إمكانية حدوث التغيير ، بل دفعنا التعلق بالخيط الرفيع المتبقى من الأمل إلى تصور إمكان تحقيق الأمنية فى ظل نظام عسكرى بدأ عهده فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد كنا فى مصر حديثى عهد بالثورات العسكرية ، ولكنى شخصياً كنت أحس بأن المصرى الذى يثور لهدف إنما يكون حاملاً معه مثالية من نوع عظيم ، هكذا تخيلت . وهكذا تجاهلت التاريخ . وقلت فى نفسى لعل وعسى أن لا تتحقق المقولة بأن التاريخ يكرر نفسه .

ولكن كيف يتسنى لأى حاكم من هذا النوع إحتمال النقد أو الرأى الحر ؟ وكان تصوراً خاطئاً بالقطع لأنه من الصعب أن تكون الصحافة فى عهده هى المعبرة عن إرادة الشعب .

إن الحكم العسكرى يمهد لنفسه بإطلاق الشعارات البراقة : الحرية .. المساواة .. العدالة الإجتماعية .. الحياة الديمقراطية السليمة .. حتى إذا ضمن التأييد الشعبى تحولت كل هذه الشعارات إلى بالونات معلقة فى السماء يمسك بخيوطها الحاكم الفرد ولا يحق لأحد الإستمتاع بها أو ممارستها فلا حرية إلا حرية الحاكم . ولا ديمقراطية إلا ما يرضى بها ، يقنن لها بالصورة التى ترضيه وتبقيه حاكماً مدى الحياة ، ولا عدالة . إلا لمن يسبح بحمد الثورة العسكرية . ولا مجال عمل قيادى لأى صحفى صاحب رأى يخالف رأى

الحاكم .. بل لا بد من حشد كل القوى الصحفية ، لمواجهة خصوم الثورة وأعدائها فى الداخل والخارج ، وإلا عُد الخروج على ذلك خيانة وتعاملاً مع العدو سواءً أكان من الأعداء المحليين أو الخارجيين ، إلى آخر هذه النعوت والتهم التى جاءت مع الحكم العسكرى .

هذاالوضع هو الذى شطر العاملين فى الصحافة إلى فصائل متعددة : فصيلة خائفة وجلة تتوقف ولكنها لا تستسلم .. تمسك بالقلم وتنصحه بعدم التحرك على الورق برأى يؤمن به وأن يتجاهله ضماناً لسلامته .. وأخرى تفكر فى المقاومة ، فتقاوم ويأتى الحكم بوقفها عن الكتابة ، فتتوقف ولكنها لا تستسلم .. وثالثة تهاجر إلى خارج مصر بادئة بالمحاولة فى الأقطار العربية . لا لأن الظروف بها خير منها فى مصر ، وإنما لإنها تفضل إستغلال قدراتها الصحفية فى تحقيق الدخل المادى المرتفع الذى تتوافر إمكانات تحقيقه فى بلاد عربية ولا تتوافر فى صحافة مصر .. أما الشريحة الباقية فقد كانت ذات الحجم الأكبر والتى إرتضت المضى فى عملها لتكون أداة تنفيذ وطاعة ، أو بمعنى أصح قبول التدخل فى أفكارها وتشكيلها بالصورة التى ترضى الحاكم وتهب له مكاناً فى بلاط صاحبة الجلالة .

كان الحكم العسكرى هو الخصم الأكبر للصحافة وبالتالى العقبة التى إرتفعت فوق كل العقبات المعطلة لتحقيق نوعية من الصحافة المثالية بل كان هذا التطور العسكرى الذى دخل على مصر ، وعلى المنطقة العربية كلها ، وَاتسع ليشمل الكثير من الدول الإفريقية والأسيوية ، وأمريكا اللاتينية هبوطاً بالأمل الصحفى إلى قاع لا قرار له ، وتعطيل لأجل غير مسمى لوصول قافلة المثالية إلى أيدى القراء .

وتلك كانت الفترة الصعبة العصيبة التى مرت بها الصحافة المصرية والعربية .

أما الصحافة فى مصر فقد فقدت شخصيتها تماماً ونتيجة لذلك أهدرت الطاقات البشرية الخلاقة ، وتحول جيش الصحفيين إلى صفوف ممزقة وفلول انعدمت لديها الرغبة فى التنافس والإبداع .. لا قدرة لها على المقاومة للتخلص من القيود ، إنما يتصارع افراد الجيش فى داخله لضمان بقاء الفرد فى موقعه أو لمحاولة التقرب إلى نظام الحكم كوسيلة للبقاء .

أما فيما يتعلق بالصحافة العربية فقد سيطرت عليها نوعية متعددة من النظم ، إما عسكرية تتغير بإنقلابات عسكرية أخرى - واتخذت من النظام العسكرى المصرى قدوة - وإما قبلية أتاح لها البترول ثروات ضخمة حكمت بها وسيطرت على العقول والجيوب ، ولعل هذه النظم القبلية - فى تصورى - كانت فى تصرفاتها أشد قسوة من النظم العسكرية فى التعامل مع الصحافة ، ذلك أنها « أولاً » وقبل كل شيء تعيش فى مجتمعات لم تكن لها سابق معرفة بالصحافة ، فلم تكن لها منابر إعلامية تعبر عن شعوبها ، وبالتالى لم تكن صاحبة تقاليد صحفية أو تصور لحرية الصحافة ، إنما إضطرت لمسايرة التطور العالمى الحديث بأن يكون لكل دولة صحافة ، فدفعت مَنْ هم موضع ثقتها إلى إصدار ما يطلق عليه العالم إسم الصحف اليومية والإسبوعية ، وأغدقت المال على هؤلاء

الدخلاء على الصحافة ، والذين وجدوا هذه اللعبة مفيدة ولهذا دانوا بالولاء لصاحب المال ، ولهذا لم تكن هذه الصحف مشكلة يومية بالنسبة للحكام أصحاب الموارد المالية لهم ، طالما أن المال هو عصب كل شيء ، وطالما بقيت هذه الصحف معدومة الشخصية والقيمة ، تنصب إهتماماتها الصحفية على تلميع الحكام والتسبيح بإنجازاتهم .

وقد يكون من الإنصاف القول بأن دخول الفكر الصحفى المهاجر من مصر قد أفاد الصحافة العربية القبلية فطورها إلى الإهتمام بنوعيات مختلفة من « التغطيات الصحفية » إلا أنها ظلت ملتزمة بالإلتصاق بالحكم ، يراقب كل كلمة تعد للنشر بها مراقبة أشد تعنتاً من الرقابة الرسمية .

هذا هو الحال الذى كانت عليه صحفنا فى كل العالم العربى ، إلا إنه لا بد من القول بأن بعض القلاع الصحفية التى احترمت رسالة الصحافة والديمقراطية ظلت قائمة ، غير أنها كانت مثل القلاع المهجورة فى صحراء واسعة هى الصحراء العربية . وعلى سبيل المثال فقد سمح النظام الديمقراطى فى لبنان بأن تقوم مثل هذه القلاع – لبعض الوقت – إلا أن التطور العسكرى فى مصر وتحول صحافتها الرائدة إلى صحافة بلا شخصية دفعت أصحاب هذه الصحف إلى الإسراع فى إحتلال مكانة مصر الصحفية فى العالم العربى قبل الثورة أى خلال فترات الكفاح الوطنى الشعبى فأدى ذلك بها إلى تطور مغاير ، إذ تحولت إلى صحافة معروضة للبيع والشراء ، وكان الثراء البترولى أشد جذباً لأصحاب الصحف ودافعاً لهم إلى التنازل عن القيم والمُثل الصحفية مقابل المال الذى يلوح به لهم أصحاب الثروات البترولية ..

ألم تكن هذه التطورات المتلاحقة كافية لفقدان أمل المتطلعين إلى وجود صحافة مثالية فى مصر والعالم العربى وبصورة نهائية ؟ ولكن أليس الإستسلام دليلا على إنعدام التحدى الصحفى ؟ .

- ٢ -

وولدت الصحف المهاجرة

إن القلاع الديمقراطية لم تسقط فى كل مكان بحيث يتمكن اليأس منا وفينا ، بل إنها كانت قائمة قوية فى دول أخرى تصونها الحكومات قبل أن تصونها شعوبها ، هذه القلاع الديمقراطية والتى قدست الحريات هى التى شجعت أو فتحت المجال أمام بعض العاملين فى الصحافة العربية لإبتكار نوعية جديدة منها لا تصدر فى داخلنا ، وإنما تصدر من خارجنا .. من باريس ولندن وغيرهما من عواصم الدول المتمسكة بحرية الرأى .

والفكرة من غير شك كان يمكن أن تمثل فى نظر المتعلقين بالمثالية الصحفية البديل المؤقت للصحافة العربية التى تعيش داخل بلادنا تحت ظروف صعبة لا تسمح لها بقول كلمة الحق ، لولا أن هذا الغطاء إنكشف عن أن هذه المجموعة من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية إنما صدرت إما لتخاطب الجماهير العربية بألسنة ولهجات حكومات عربية تمولها وتوجه سياستها ، وتحدد خطوط هذه السياسة ، أو أنها تصدر لتكون مصدر إبتزاز المال من حكومات عربية أخرى . بل بلغ الأمر ببعض أصحاب هذه الصحف أنهم كانوا يغيرون اللهجة التى يتخاطبون بها مع قراء العربية ، وذلك إذا ما تقدمت حكومة أخرى لتدفع أكثر .

وهكذا يبرز خطر مصدر التمويل مرة أخرى أمام أعيننا .. التمويل الذى يهز كيان الضعفاء ويوهن من عزائم الرجال .

هذه الصحف والتى أطلق عليها اسم الصحف المهاجرة على أساس أنها هاجرت أو أرغمت على الهجرة مع وضع لا تنعم فيه بحرياتها إلى آخر يتيح لها أن تكون أكثر إنطلاقاً

وأكثر حرية . فإذا بها تزيد البلاء الذى أصاب الصحافة العربية وتقضى على بعض الأمل فى مولد صحافة قوية تحمل شعار الحرية وإحترام الحقيقة إلى أن تزول الظروف فتعود إلى أوطانها مواصلة المسيرة الصحفية المضيئة .

وكان التطلع إلى الثراء السريع هو العلة ، فالحكومات العربية المتصارعة فى داخل المنطقة لم تبخل فى الصرف وفى دفع الأموال الطائلة لإصدار هذه المجلات والصحف العربية وإستمرارها فى السوق ، وكانت تدفع بسخاء لإستئجار الكُتاب من كل بلد عربى ، فكانت نوعية هؤلاء الكُتاب تختلف بإختلاف نوعية سياسة الصحيفة أو عن أى الحكومات تعبر ، وهكذا لم تكتف النظم الحاكمة فى المنطقة العربية بقتل [illegible] صحفها المحلية بل امتدت يدها المليئة بمال البترول لتقضى على أى نوعية بشرية صحفية جيدة وأمينة .

ولهذه الأسباب وفى فترة قصيرة من الزمان أصبح عدد الصحف اليومية ، والمجلات الأسبوعية الناطقة باللغة العربية والتى تصدر فى باريس ولندن وغيرهما أكثر مما كان متوقعاً ، بل أكثر مما يحتمله السوق الخارجى ، ونتيجة لهذا ازداد الضغط على العرب الأثرياء ممن يعيشون فى الخارج لإصدار المزيد من الصحف ، بل إرتفعت محاولات الإبتزاز ممن يتقنون هذا الفن ، فيتقدم بعض الصحفيين إلى بعض هؤلاء الأثرياء ويدعونهم للنزول إلى ميدان النشر وإصدار الصحف كوسيلة من وسائل استثمار الفائض من مالهم ويعرضون عليهم مشروعات غير مدروسة مدعين أنها لا تتكلف كثيراً وأن عائدها سيكون عالياً ، حتى إذا نجحوا فى إبتزاز ما يسمى « بالمقدم » إنكشف الغطاء عن لا شىء بالمرة .

ولقد روى لى واحد من هؤلاء الأثرياء أنه وقع ضحية لهذا النوع من الإبتزاز ودفع مبلغ مائة ألف دولار كبداية لمشروع كبير ، وعندما تكشفت له حقيقة الأهداف وراء المشروع وأنها لم تكن إعلامية قط توقف عن الدفع ورضى أن يخسر هذا المبلغ الضئيل – بالنسبة لثروته – حتى لا يمضى فى الصرف على الخرافة التى عرضت عليه فترتفع خسارته إلى الملايين ، وإذا كنت قد سمعت رواية واحدة فى محاولة واحدة فلابد من أن تكون هناك روايات كثيرة ومحاولات أكثر خفيت عنى تفصيلاتها .

ولكن ألم يكن ممكنا لهذه الصحافة المهاجرة وفى هذه المرحلة بالذات أن تسجل فى تاريخنا مدى التمزق الذى كان يعيشه صحفيو الدول العربية ، والرفض الكامل لكل النظم العسكرية والقبلية وما تتبعه من وسائل لكبت الرأى ودفعه إلى التأييد المطلق ؟ .

نعم كان ذلك ممكناً ، ولكن هذه الإمكانات لم تكن لتتحقق إلا إذا كان أصحابها – أو بعضهم على الاقل – يدينون للصحافة بولاء لا ثمن له أو بانتماء عميق وسليم غير قابل للتداول فى بورصة المال ، ولكنهم لم يكونوا كذلك ولو أنهم أو كان بعضهم غير دلك لتغير الوضع العام لا بالنسبة للصحافة المهجرة فقط بل أيضاً بالنسبة لإنعكاس إنجازاتها المثالية على الوضع فى داخل العالم العربى فيدفع صحافتها المحلية للتحرك نحو وضع أحسن ، حتى لو كان هذا التحرك بطيئاً فهو فى النهاية سيصل إلى خاتمة سعيدة .

وقد كان هذا الوضع الصحفى العربى الخارجى يزيد فى آلام الملايين من القراء العرب الذين هربوا أو أرغموا على الهرب من أوطانهم دلك أنهم لم يجدوا أمامهم فى المهجر إلا نوعية من الصحف تكاد تكون شبيهة بالتى هربوا منها فى بلادهم ، فهم يقرأون ما تنشره ويتحركون خلال الكلمات بخطوات حذرة يسيطر عليها الشك والتردد بين التصديق والتكذيب وهو ما يتناقض تماماً مع مهمة الصحافة : أن توفر للقارىء كل الوقائع الصادقة التى تسهل له الفهم السريع والإستنتاج الأسرع .

ولكن المُهاجر الذى ترك بلاده تحت ضغط ظروف معينة إنما هو مثل الصحفى الأمين لا يفقد الأمل ولا يستسلم لليأس أبداً وإلا حكم على نفسه بفقدان قيمة الوجود ، ولهذا كان يتطلع إلى بصيص من الضوء يأتيه من صحيفة لا تؤمن إلا برسالة « الحقيقة » إلا أنه كاد – فى فترات متقاربة – وبسبب التقلب المستمر فى بورصة الصحف المهاجرة وارتفاع عدد المعروض منها دون إنصراف من جانب ناشريها عن سياسة التقرب من حكام عرب .. كاد هذا المهاجر أن يفقد سيطرته على الخيط الرفيع الذى يمسك به والأمل فى أن تكون له – فى المهجر – صحيفة ما تقدم له كل صباح ما يضاعف من أمله فى أنه لن يعيش يتيما فى غربته .

ولكن إذا كانت هذه الصحف المُهجرة أو المُهاجرة قد خرجت إلى الوجود لتعبر عن واقع معين هدفه المثالية أو الدفاع عن الحرية المجردة ، ثم سرعان ما تغيرت وتبدلت ، فهل يمكن فى هذا الجو المُلبد بالغيوم القاتمة أحياناً كثيرة وتحت ظلال الشك الذى رسخ فى النفوس حول حقيقة ما يكتب فى هذه الصحف المهجرة ، هل يمكن أن يخرج مشروع جديد ملتزم بالمثل العليا والإستقلالية التامة ويجد من يصدقه ويرتاح إليه ، ويضع فيه ثقته الكاملة ؟ أم أن الأمل قد ضاع نهائياً ؟ وإذا لم يكن قد ضاع بصورة تامة فكيف السبيل إلى إحيائه ؟

– ٣ –

إهتزاز الثقة بصحف المهجر

لقد جاء فى بحث . وضعه الباحث الدكتور مجدى حامد – والذى عاش فترة من الزمان فى باريس – أن فترة السبعينيات اقترنت فى العالم العربى ضمن ما اقترنت به من ظواهر بنشأة ظاهرة « الصحف المهجرة » وبالذات بعد تفجر الحرب الأهلية فى لبنان وانعدام « الخدمة » التى كانت تقدم للقراء وللمثقفين العرب وللأنظمة العربية على حد سواء .

ولقد مضت هذه الصحف التى استقرت فى الغالب فى لندن أو باريس – مستهدفة مطلبين أساسيين من الناحية العلنية أو الشكلية وهما :

(أ) البحث عن « الحرية المفقودة » فى الداخل .
(ب) تقديم الخدمة الصحفية المتكاملة للقارىء .

ولكن فى هذه التجربة سقط هذان المطلبان فى الإختبار حيث تمثلت « الحرية » أساساً فى حرية الدفاع بشكل مطلق عن نظام عربى معين والهجوم بشكل مطلق على نظام أو عدة نظم عربية أخرى وبالتالى فقد أصبح هناك « فن » لتقديم الخدمة الصحفية للقارىء العربى يخدم بالضرورة هذا الشكل أو ذاك .

وكما أن القارىء العربى .. فى داخل البلاد العربية قد ارتضى – مستسلماً – ما تقدمه له الصحافة المحلية ، فإن القارىء العربى فى خارج بلاده والذى هاجر لاستنشاق نسيم الحرية كان يقرأ أحياناً كثيرة هذه الصحف والمجلات المهجرة ، وبالصورة المشوهة التى كانت تصدر بها ، لأنه يعشق الكلمة العربية المطبوعة ، وهو فى اغترابه يشتاق إليها ، أما

الإستمتاع بالكلمة الحرة فقد كان يجدها فى بعض الصحف الأجنبية وإن لم تكن كافية لإشباعه نفسياً لأنها تتكلم بلغة غير لغة بلاده ، إلا أنها تتحدث فى الأغلب عن الحريات والأوضاع العامة فى بلاده .

ولو لم تصدر هذه الصحف المهجرة فى خارج البلاد العربية لارتضى القارىء العربى المهجر هذا الفراغ الذى يعيشه لإحساسه بأنه فراغ طبيعى ، ولكن ما دام هذا الفراغ قد وجد من يشغله ، فلم لا تكون هذه الصحافة الجديدة قادرة على إشباع هذه المجموعة العربية المهجرة بما يرضيها من رأى عربى خال من الشوائب ، وصادق فى التعبير وملتزم بالحقيقة المجردة ؟ .

ولقد كانت هذه الصحف والمجلات تزداد عاماً بعد عام ، وكان القراء العرب فى الخارج كلما سمعوا عن قرب مولد واحدة منها ، إزدادوا أملاً فى إمكان ملء الفراغ الذى يعيشونه . وكان الوليد فى بداية ظهوره يحمل معه البشرى فى إمكان تحقيق ما يتطلعون إليه ، ثم لا يلبث الإحساس بالفرحة أن يأخذ فى التناقص ، عندما تتكشف ، حقيقة الأمر ، ويرفع النقاب فيكشف ، عن أن المولود الجديد هو صورة طبق الأصل ممن سبقه من مواليد السبعينيات ، ! .

ورغم هذا كله وما صاحبه من يأس متقطع ، إلا أن الغريق فى هذا البحر من المتناقضات ، كان يتطلع إلى اليوم الذى يتحقق فيه أمله الكبير ، ولكن القارىء لا يملك فى هذه الحالة البحث عن البديل ، فهو لا يملك إلا أن يقرأ ولا يستطيع إلا أن يأمل وكلاهما لا يوفر هذا البديل ، إنما الذى يملك السعى إلى تحويل هذا الأمل إلى حقيقة مقروءة فهم أولئك الذين يعرفون أسرار المهنة ، ويتمسكون بمثلها العليا ولهم القدرة على اقتحام المصاعب والوصول إلى ممول يطرحون عليه مشروع الانقاذ .. يكونه لديه المال وتكون له فى ذات الوقت النظرة الحرة والواسعة إلى ما يمكن أن يحققه له مشروع صحفى دولى عربى ممتاز فى نوعيته جاد فى أسلوب تعامله مع القراء قادر على إكتساب إحترامهم قبل ثقتهم ويموله تمويلاً غير تجارى من مكانة مرموقة فى مجتمعه العربى وفى المجتمع الدولى .

وبالقطع فقد كانت هناك مجموعات صحفية يحمل أفرادها فى عقولهم هذا الأمل .. كان هناك من يشارك فى هذه الأمانى كلها ، ويسعى من وراء هذه الدراسة إلى إقناع من يساعد بالتمويل على اجتياز الإختبار وتهجين رأس ماله الصادق والأمين بعقول الذين يؤمنون برسالة صحفية حقة ، وحاجة العالم العربى إلى صحيفة دولية تصدر معبرة عن أمانى شعوبه وأمانيهم وأن تكون فى الوقت ذاته مقبولة – فى مجموعها – عند كل الأطراف العربية المتصارعة .

ولقد كانت ظروف المنطقة العربية فى بداية الثمانينيات تطالب بل تفرض وجود مثل هذه الصحيفة ، وكانت تجربة عشر سنوات مرت بها الصحف المهجرة كافية لأن تشكل العناصر المطلوبة والتى يمكن بجمعها فى موقع صحفى واحد ، تحقيق الأمل الكبير الذى

ظل يراود قراء العربية فى كل مكان وفى كل دولة . كلام واضح . وصريح . وصادق .
ومعبر فى ذات الوقت عن أمانى وآمال الكثيرين ممن ظلوا يحلمون بالمثالية فى الصحافة العربية .

- ٤ -

مولد فكرة بديل

ومن هذا الواقع سطرت مذكرة قوية ، صاغها أحد الصحفيين الذين درسوا تجربة السنوات العشر الماضية - سنوات السبعينيات - وكانت لهم معرفة وثيقة بما يجرى فى العالم العربى ، وما يحتاج إليه هذا العالم وفى هذه الظروف السياسية والإجتماعية بالذات .

وكانت هذه المذكرة هى مولد فكرة راحت تخطو خطواتها فى إتزان وتقدر لكل خطوة موضعها لئلا تقع فيما وقع فيه الغير ، وتسقط فى الإختبار .

كان مولد أمل صحفى جديد .. ولكن مثل هذا الأمل عندما يولد فى وسط يفضل أصحاب صحفه العيش فى مستنقع من الرذائل على العيش فى إطار من المبادىء والمثاليات ، فإنه يصبح بالقطع هدفا من أهداف أهل الشر تحاك حوله الحكايات والإشاعات ثم المؤامرات سعياً إلى وأد هذا الأمل الجديد فى مهده .

ولقد حدث ذلك فعلاً مع إجتياز المذكرة مراحل الدراسة الأولية ، وأصبح ممكناً أن تكون أبا للمشروع الصحفى الذى كان أمنية كل الأحرار المخلصين ، ولكن أيهما كان أقوى ؟ وأى الطرفين تحقق له الإنتصار ؟

هذه المذكرة كتبها صحفى مصرى من الذين اضطروا إلى العيش فى الخارج إذ كان ممن شملتهم قرارات الرئيس أنور السادات فى سبتمبر ١٩٨١ بالإعتقال ولهذا فقد آثر البقاء فى أوربا خلال هذه الفترة ، لا هرباً من إعتقاله عند عودته إلى مصر ، فقد إعتاد ذلك ، وإنما رغبة فى متابعة الأحداث فى مصر ، وفى العالم العربى على البعد ، وأن يساهم - إن أمكن - فى بقاء شعلة المقاومة مضيئة .

وكان مثله مثل غيره من الصحفيين المصريين ، يفكر فى مهنته وما آلت إليه حالياً ويتذكر أياماً كانت مصر فيها هى الدولة الإعلامية الرائدة ثم إنتهى هذا كله ، لا بتأميم الصحافة فى إبريل ١٩٦٠ ، وإنما قبل ذلك بفترة كانت كل القوى الحاكمة تتهيأ للإجهاز على الكلمة الحرة إفساحاً للسيطرة الكاملة على مجال الرأى .

وإذا كان النظام المصرى قد إتجه بكلياته فيما بعد إلى تطبيق سياسة إشتراكية عامة ، وغير مدروسة أو مخطط لها ، واتجه إلى تأميم الكثير من المرافق أو كلها تقريباً ، إلا أن البداية كانت بالصحافة ، وقبل إجراءات التأميم الشاملة الأخرى بأكثر من عام مما يؤكد أن النظام العسكرى كان يرى أن خصمه الأكبر سيكون فى الصحافة قبل أن يكون فى سيطرة رأس المال .

ولكن هل كانت الصحافة المصرية فى ذلك الوقت خصما للثورة فعلاً ؟ أم أنها هى التى مهدت لقيام هذه الثورة وعملت فى نطاق الحرية - النسبية - التى كانت تمارسها قبل الثورة على تهيئة الرأى العام المصرى لقبول أى تغيير فى الأوضاع الفاسدة التى كانت قائمة قبل ١٩٥٢ ؟

لم تكن الصحافة المصرية بالقطع خصما للثورة ، بل كانت عوناً لها بعد قيامها ولكن رجال الثورة كانوا يعلمون أن الصحافة الحرة التى مهدت الطريق لهم ، يمكن أن تمهد الطريق لغيرهم ، وأنه لا سبيل أمامهم لدرء أى خطر عنهم إلا تأميم الصحافة ، تحت شعار الإدعاء بنقل ملكيتها للشعب أو استناداً إلى أن الصحافة المصرية تعتمد على الإثارة . أو أنها تسمح بتدخل أصحاب رؤوس الأموال فى سياستها .

وبغير دخول فى تفصيلات عن أهداف التأميم أو نتائجه - فتلك قضية أخرى - فقد ظل الصحفيون القدامى ، أو غالبيتهم ممن عاشوا فترات عملهم السابقة للثورة فى جو يسمح لهم بقول كلمة الحق ، والتعبير عن آرائهم بطريقة أو بأخرى .. ظل هؤلاء أكثر إيماناً والتصاقاً بحرية الكلمة ملتزمين بالإصرار على إستعادة الضائع من حقوقهم .

ولهذا فقد كان طبيعياً أن يتبقى فى الأسرة الصحفية المصرية من يعمل جاهداً من أجل إستعادة توازنها بعد الضربات التى نزلت بها ، وكانت كل ضربة منها فى مرتبة القاضية ، وساعد على ذلك ضعف المقاومة الإجتماعية ، الأمر الذى دفع النظام الحاكم إلى إنزال المزيد منها مما جعله فى النهاية يطمئن إلى أن الأسرة المصرية فى مجموعها قد أصبحت طوع أمره وإرادته ، والخلاصة أن تلك كانت نهاية مرحلة قاسية بالنسبة لصحافة مصر .

والمصرى بطبيعته كان يكره ما يسمى بالهجرة . ولكن بالنسبة للصحفى فإن الأوضاع المهنية فى بلده جعلته يندفع إلى تلبية نداء جاءه من الخارج ، وأراد أصحابه - وهم طبقة جديدة رديئة من أصحاب الصحف - حرمان مصر من عقولها وكتابها ، وذلك كخطوة أولى لسلب الريادة الصحفية والإعلامية واحتكارها لنفسها ، بل إن هذه الهجرة إمتدت فيما بعد فأخذت معها من كل الطبقات أحسن ما فيها وتركت مصر محرومة فى معظم مجالاتها من أصحاب الخبرة والفكر والثقافة .

كل هذا قد غير وبدل فى بناء المجتمع المصرى – مجتمع التسامح والحب – ليحل محله مجتمع يتصارع أبناؤه فيما بينهم من أجل وظيفة أو مصدر عيش فى الخارج دون أن يفكروا فى مصارعة الحكم الفردى .

ولن أتنازل عن رأيى فى أن هذه النتائج المؤسفة ما كانت لتتكاثر ويستقر أثرها السيء فى المجتمع لو أن الصحافة المصرية كانت حرة وأقوى بنياناً مما كانت عليه فى هذه الفترة لعمل الحاكم لها – مهما بلغت دكتاتوريته – كل حساب ، ولكن كيف يتسنى للصحافة أن تفعل وتؤدى واجبها وقد حلت الدولة ضيفا محتكراً يملك السيطرة التى تعد أخطر بكثير من سيطرة رأس المال الحر ؟ .

ولعل الذى ساعد على وصول الصسافة إلى هذه الأوضاع المتردية هو إنلك السيطرة التى تعد أخطر بكثير من سيطرة رأس المال الحر ؟ .

ولعل الذى ساعد على وصول الصحافة إلى هذه الأوضاع المتردية هو إنعدام الترابط بين الصحفيين أولاً ، ونجاح الحكم المطلق فى خلق جو من العداء والحزازات بينهم ثانياً ، مما أتاح له الإنفراد بكل فرد مقاوم والإجهاز عليه إذا هو حاول أن يفعل شيئا أو أن يقاوم ، ثم ثانياً فتح أبواب العمل فى الصحف اللبنانية وغيرها والتى بدأت تستعد لإحتلال المكانة المصرية الإعلامية المتميزة .

وقد نسأل : « هل يلام رجال الصحافة الذين ساعدوا بهجرتهم على دعم الصحافة العربية المتأخرة مما هيأ لها فرصة الإجهاز على ما تبقى فى مصر من هيكل صحفى ورفع من قيمة الصحافة اللبنانية وغيرها ؟ »

الواقع أنه من الصعب الإجابة على هذا السؤال إجابة عادلة حتى بعد هذا الوقت الطويل إذ كيف يتسنى مطالبة شخص ما أن يجوع وحده لأنه يريد أن يبقى حراً ، فى الوقت الذى ينافق فيه الآخرون ويأكلون ؟ وكيف نلوم من يترك وطنه سعياً وراء لقمة العيش الشريفة دون أن يقطع صلته بوطنه أو الحنين إليه ، ويكون مستعداً للعودة إليه متى تهيأت له ظروف العيش فى جو يوفر له العمل المهنى المحترم ؟ .

إنما يمكن توجيه اللوم إلى الذين عاشوا فى مصر وظلوا يعملون فى مناخها الإعلامى المسموم ، ومع هذا ساعدوا بأقلامهم ومقالاتهم التى يبيعونها للصحف العربية على دفع الصحف اللبنانية وغيرها للبقاء والسيطرة على السوق الإعلامى .

وهل يصح قبول دفاع هؤلاء الكتاب بأنهم كانوا يقرأون المستقبل ، وإمكان عدم توافر الأمان للصحفى على أساس معرفة طبيعة العسكريين وغيرهم ممن يسيطرون ، وأن من ترضى عنهم السلطات اليوم قد تغضب عليهم غداً ، ولهذا أرادوا من وراء العمل بروحين تشييد الكبارى التى تربط بينهم وبين صحف الخارج لعلهم يجدون – إن فرضت عليهم الهجرة أو الإعتزال المحلى – فرص عمل فى هذه الصحف ؟

هل يمكن أن يكون هذا عذرا مقبولاً يمنحهم حق رفع اللوم عنهم ؟ وهل هذه هى

نوعية الكفاح الذى يفرضه الإيمان بقدسية الصحافة والرأى الحر على الذين يعملون فى بلاط صاحبة الجلالة ؟

الواقع أن الكفاح الصحفى فى تلك الفترة كان فريداً فى نوعه ، فهو كفاح سلبى .. كفاح الواقف فى مكانه لا يتحرك لمواجهة الحكم ، وإن كان يهمس فى آذان الآخرين بأنه يقاومه فعلاً ، هذا فى حين كانت صور الكفاح فى كثير من بلدان العالم التى تحكم بنظم شبيهة بنظم مصر فى آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أسبانيا أو البرتغال .. كان هذا الكفاح يحمل دلالات الرجولة والإصرار على المواجهة مهما بلغت فداحة نتائجها على الصحفيين المناضلين ، ولهذا كان هذا الكفاح الإيجابى يجد من يسعى لتغطيته صحفيا وفى كل جزء من أجزاء العالم الحر ، لأنه كفاح جاد وملموس وليس كفاحاً شفوياً غير ملموسة أثاره .

إن العاملين فى الصحافة المصرية ، وفى ظل حريتها النسبية قبل الثورة ، كانوا لا يهابون دخول السجن ثمناً لإصرارهم على قول كلمة الحق .. فما الذى جد علينا حتى نتحول هذا التحول ؟ هل تغيرت نوعية المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ عن نوعيته بعد الثورة ؟ أم أنهم كانوا يهابون ويخشون ما قد يتعرضون له من وسائل التعذيب وامتهان كرامة الإنسان وغيرها مما كانت تلجأ إلى استخدامه أجهزة الدولة العسكرية ، ولهذا آثروا السلامة والنجاة من الإمتهان البدنى وفضلوا عليه الإمتهان الفكرى والذهنى ؟ أم أنه الخوف على ضياع لقمة العيش وإصرار الدولة على عدم منحها لغير الملتزمين بمبادئها واتجاهاتها المخربة ولكن ألم يسألوا أنفسهم ؟ ما قيمة لقمة العيش لمن ألقى سلاح مهنته وأسلم فكره وقلمه لمن لا يرحم ؟ .

ولقد كنا نفرح إذا ما جاء فى تقارير خارجية تعدها مؤسسات إعلامية دولية أن حرية الرأى ليست قائمة تحت الحكم الثورى المصرى وكنا نحزن لأن واضعى هذه التقارير لم يجدوا واقعة واحدة تعبر عن مقاومة إجماعية إيجابية من جانب الصحفيين المصريين . وهذا صحيح فلم تكن هناك تحركات إيجابية من جانب الصحفيين المصريين تحفز العالم الحر للوقوف إلى جانبنا . وهذا أمر طبيعى ، فإنه ما لم تكن قادراً على المجابهة الفعلية مع من سلبك حقوقك المشروعة ، فلا قدرة للآخرين على التحرك للوقوف إلى جانبك . إنهم يعتبرون السكوت علامة الرضا الكامل !

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ، ما حدث بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ، فقد ظلت إلى فترة طويلة معتمدة على الدول العربية فى الدفاع عن حقوقها المشروعة ، ولهذا لم تكن دائما موضع عطف العالم كله ، فلما غزت إسرائيل لبنان فى عام ١٩٨٢ ووقفت المقاومة الفلسطينية موقفها البطولى الرائع فازت بأكبر قسط من التأييد العالمى ، وأصبحت أخبار كفاحها تحتل المكانة الأولى فى كل تغطية إعلامية عالمية . لقد فرضت هذه المكانة على الجميع فرضاً .

إن التأييد لحقوقك لا يمكن أن يولد من فراغ ، بل يجب أن تثبت أولا إنك جدير بهذا التأييد .

إلا أنه بالرغم من هذا الموقف السلبى من جانب العاملين فى صحافة ثورة ١٩٥٢ فلا مفر من القول بأن هذا المصير كان مصدراً لآلام الكثيرين منهم . إلا أنها كانت آلاماً مكتومة

وواقع الأمر أن قدامى العاملين بالصحافة المصرية كانوا يعانون معاناة نفسية بالغة لعجزهم عن المقاومة الداخلية ، ولفشلهم فى ضم صفوفهم ، ولهذا كانت ظروفهم أقسى من ظروف غيرهم رغم أنها من صنع أيديهم ، وإذا كانت هناك قلة فضلت أن تكون بمنأى عن الإتجاه بأنظارهم وأفكارهم إلى الهجرة خارج حدود بلادهم ، إنتظاراً لهبوط الأمل عليهم من السماء — وهو أضعف الإيمان — الأمر الذى يجعل من الصعب الإتفاق على مَن من الصحفيين نضع مسئولية اللوم ..؟ أهو على الذين هاجروا بعقولهم وأقلامهم وأنفسهم إلى غير صحافة مصر . أم على الذين هاجروا بأقلامهم وإن كانوا قد ظلوا يعيشون بأنفسهم وعقولهم فى أقفاص مسورة داخل مصر ؟

الذى لا يمكن إنكاره هو أن الغالبية المطلقة من هؤلاء أو هؤلاء إنما ظلوا على حبهم لمصر ، وأن كل ما وجهه المسئولون من إتهامات إلى الصحفيين الذين هاجروا بأنهم كانوا يهاجمون مصر ويسيئون إلى الشعب المصرى ، إنما كان إتهاما ظالماً ، فليس الهجوم على أسلوب حكم دكتاتورى — وهذا هو ما كانوا يفعلونه — هو بالقطع هجوم على مصر ، ولا يمكن أن يكون الدفاع عن حقوق وكرامة الإنسان المصرى إساءة إلى هذا الشعب المسلوبة منه كل حرياته .

وكان عجيبا أن يرتكب الحاكم الأخطاء تلو الأخطاء الماسة بحقوق الإنسان وكرامته وحرياته ثم يتوقع أن يسكت الناس عن هذه التصرفات حفاظاً على سمعة مصر .. ثم أين هى هذه السمعة التى هبط بها الحاكم إلى الحضيض ؟

كذلك فإن تاريخنا الحديث حافل بوقائع تنطق بأن الكثيرين من الزعماء كانوا — إذا فقدوا مرغمين منابرهم الداخلية لأسباب أو لأخرى — إتجهوا إلى المنابر الحرة فى الخارج لاعتلائها والتعبير بأقوى الأصوات عما حرمتهم الظروف من التعبير عنه فى الداخل . بل إن تاريخ الدول المشابهة — حتى أيامنا هذه — ملىء بقصص المكافحين والمجاهدين الذين إذا أصابهم الظلم فى داخل بلادهم وأقعدهم عن مواصلة كفاحهم ، لجأوا إلى من يفتح لهم صدره ، ويتيح لهم الحياة ، والإنطلاق بكلماتهم الحرة لتصل إلى شعوبهم ليدركوا أن الأمل قائم ، وأن لا موضع للإستسلام .

ولقد كان من دواعى العجب أن تفتح الحكومة الثورية أبواب مصر للمئات من الأفارقة والعرب الذين تركوا بلادهم فراراً من نظم حكم ظالمة مشابهة لنظامنا ، وجاءوا إلينا لمواصلة الكفاح — من على بعد — من أجل حقوقهم . بل إن حكومتنا لم تكتف بذلك فحسب وإنما فتحت لهم خزائنها وأغدقت عليهم العطاء الموصول من أجل مواصلة النضال .. هذا فى حين كان شعب مصر فى أشد الحاجة إلى كل قرش يخرج من هذه الخزائن .

فهل ما هو حلال ومباح لغير المصريين ، حرام على المصريين أنفسهم ؟ أم أن الحكومة الثورية كانت تعتبر نفسها أمينة على توفير الحريات للآخرين وفى الوقت نفسه تقوم بدور الوصى على خزائن حرية المصريين ؟ .

ولقد كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد شن فى خطبه الهجوم على المصريين الذين يعشون فى المهجر ، ويستخدمون محطات الإذاعة فى مخاطبة الشعب المصرى والتعبير عن آرائهم فى أسلوب الحكم الثورى ، هذا فى حين كانت الإذاعة المصرية الرسمية حافلة بالمحطات المتعددة التى تنطق بكل لغات الدول أفريقية أو عربية ويستخدمها مهاجرو هذه الدول لمخاطبة شعوبهم والتعبير عن آرائهم فى الأساليب الديكتاتورية التى تحكم بها بلادهم .

هذه مرحلة من مراحل التناقضات التى عاشت مصر فى جوها ، وأجبرت المصريين على التنازل عن رفض فكرة الهجرة بتاتاً ، والإنطلاق إلى الخارج بحثاً عن الحرية .. بحثاً عن لقمة العيش .. بحثا عن الأوضح والأحسن . فحصلت الأغلبية منهم على ما تريد ، فى الوقت الذى ظلت فيه القلة المهاجرة بسبب حرية الرأى والكلمة تكافح وتناضل ، ويتطور فكرها نحو النضوج والتركيز على ما ينفع ويبقى ، وتثبت صلاحيته وفاعليته .

ولهذا لم يكن غريباً أن تتوالد الأفكار الجيدة ، من العناصر الطيبة المهاجرة أو المهجرة ، وأن يكون تفكيرها الإيجابى فى السعى لإيجاد مشروعات تحقق النوعية الطيبة من الإعلام الذى يغذى الشعوب المرهقة والمعذبة بسبب ما تقدمه لها صحافتها المحلية من نوعية رديئة من غذاء الفكر والعقل ، وكان لا بد من السعى لإقناع أصحاب رؤوس الأموال المتحررة من قيود الإنصياع لمن بيدهم السلطة فى البلاد العربية لدعم حركات الدعوة الى التحرر الفكرى والليبرالى ، وعلى أساس الإتفاق على ألا تكون الصحافة الممولة بأموالهم أداة تشهير أو محاربة نظام وتمييزه عن نظام آخر ، بل أن تكون طوع إرادة الخدمة الصحفية الجيدة ، والتى تحقق غاية إعلامية قد تبدو فى الثمانينيات شبه مستحيلة .. إلا أنه ما من هدف مثالى إلا و تذلل بالعزيمة عناصر مقاومة الوصول إليه وتذوب أمام العزائم المكافحة .

ولقد كان هذا التفكير الجديد هو ثمار تجارب أخرى .. تجربة الصحف المهجرة ، والتى آثرت إختيار الطريق الأسهل لصدورها وهو أن تكون فى خدمة من يضمن لها البقاء كمصدر رزق ثم ثراء فيما بعد ، عن أن تكون فى خدمة الهدف القومى الإعلامى النبيل .

وقد كان الطريق الأسهل الذى اختاره أصحاب هذه الصحف الصادرة فى الخارج هو الإعتماد على الحكومات ذات الخزائن البترولية ، ولهذا كان لا بد من إختيار الطريق الآخر لتحقيق الفكرة الأصلية المجدية ، وهو الإتجاه الى ممول عربى ثرى ، يهضم الفكرة ويحس فى قرارة نفسه بالراحة والإطمئنان إذ يدفع ضريبة الوفاء لوطنه العربى الكبير ..

فهل يمكن العثور على مثل هذا الممول ؟وإذا عثر عليه فكيف السبيل إلى إقناعه بقبول الإسهام فى عمل إعلامى لا يدخل فى نطاق تخصصه ، ولم يكن يوما من العاملين فيه ؟!

وواقع الأمر – ليس فى العالم العربى بل وفى العالم كله – أن الثراء عندما يصل بصاحبه إلى حد معين ، ويبلغ هو نفسه سنا معينة ، فإنه يجد متعة فى أن تكون له صلة بالصحافة تصل به إلى حد الرغبة فى تملك صحيفة أو أكثر ، بل يستخدم بعض أمواله المكنوزه فى شراء مؤسسات النشر أو تأسيس الجديد منها لأنه بذلك يضمن قوة ذاتية قد تساعد فى دفع أعماله إلى مزيد من التوسع من جهة أو تترك اسمه مسجلاً على صحيفة أو أكثر – أى أن تكون أثرا باقياً من آثاره ، فالأموال المتروكة قد يعبث بها ورثته ، أو أن تظل متداولة فى أعمال لا يحس بها الناس فى الوقت الذى تضمن له مؤسسات النشر الناجحة اسمه مذكوراً فى حياته .. وبعد مماته .

والصحافة مغرية لكل صاحب قوة .. ذلك أنه يعتبرها سلاحه الأول حتى لو كان مرتكزاً فى دعم حكمه أو سلطانه على جيش يؤيده ويؤازره .

ولقد فهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هذا المعنى جيدا ، ولهذا أقدم على تأميم الصحافة المصرية على أساس تخليصها من سيطرة رأس المال وإحتكاره ، وهو لم يفعل دلك إلا بعد أن فشل فى تجربة إصدار صحف تعبر عنه أو عن نظامه العسكرى ، فحول إحتكار الأفراد للصحف المصرية ، إلى إحتكار فرد تحت شعار ملكية الشعب للصحف .

ولكن هناك بالقطع فرق بين إحتكار يلتزم فيه أصحابه – إلى حد كبير – بتقديم الخدمة الصحفية المطهرة من كل غرض ، وبين إحتكار فرد يفرض على الصحافة النطق بإسمه ، وأن تبشر برسالة أو بسياسات معينة ، ولا يعنيه إن كانت الصحافة مؤدية لرسالتها أو لم تكن .

إنه الإحتكار الذى يهرب من المنافسة ويخشاها ويرتعد منها ، ولهذا يوصد الأبواب فى وجهها دون أن يقيم وزناً لما يؤدى اليه هذا الإحتكار من نكبات ونكسات للصحف التى يمتلكها .

- ٥ -

والبحث عن ممول صادق

ومن هنا كان ضرورياً إزاء هذه الإحتكارات المتنوعة من أن نختار الممول الذى يؤمن بأن له حدودا معينة والذى يدرك كذلك أنه إذا كان قادراً مالياً على توفير الإمكانيات البشرية والآلية لإصدار صحيفة ما . فإن الصحيفة قد تبتلع قدراً كبيراً مما يملك إذا لم تلتزم بقواعد المهنة الأساسية ، ويترك لأهل الخبرة تطبيق ما يعرفون دون تدخل أو إرغام على إتباع سياسات معينة ، أو بمعنى آخر أن يكون للصحيفة إستقلالها الكامل الذى يوفر لها الإحترام ومنه يستمد الممول قوته الشخصيه ، ومكانته فى عالم لا يحترم إلا صاحب الكلمة الصادقة ، وتبقى الصحيفة لسان حال الحقيقة ، أو السبيل للإفراج عنها إن كانت سجينة الحاكم المطلق .

وقد كانت المذكرة التى عرضت علىّ بشأن هذا المشروع ، قد سبق عرضها على الرجل الذى وقع عليه الإختيار لتمويل المشروع أو الفكرة الجديدة وعلى أساسها قبل الفكرة مبدئيا ، ثم أراد بعد ذلك مناقشتها معى والإستئناس برأيى .

وقد رأيت قبل لقائى به التعمق فى قراءة هذه المذكرة ، لعل ذلك يساعدنى على تفهم ما يدور فى فكره . وهل يمكن الإستفادة منه كإنسان متفتح يملك العقل المتحرر أم أن شأنه شأن الآخرين .. ؟

لقد كنت أعرف - إذا ما قبلت المساهمة فى هذا المشروع - أنى سأواجه بسيل من التساؤلات حول مصدر التمويل لهذا المشروع . من هو الممول ؟ وما هى الحكمة فى

إقدامه على تقديم المال لإصدار صحيفة عربية دولية ؟ وهل هناك من يقف وراءه مستتراً ؟ وما هو الضمان فى أن العاملين بالصحيفة لن يفاجأوا بعد الصدور بما يهدم كل أمانيهم ويضعهم فى موقف حرج قد لا يحبون مواجهته ؟

وكنت موقنا بأنى مطالب بتقديم الإجابات السليمة عن كل سؤال من هذه الأسئلة وغيرها من أسئلة قد تغيب عن بالى فى تلك الفترة ، ذلك أن « عينة » الصحف المهاجرة أو المهجرة التى كانت تغمر السوق الدولية والعربية قد أكدت ، بما لا يقبل مجالاً للشك ، أن التمويل المغرض هو سيد الموقف وأنه المتحكم فى كل صحيفة أو مجلة تصدر فى الخارج .

وأعود إلى المذكرة التى فتحت أبواب الفكر والتحفز أمام المشروع الجديد فأجد فيها عرضاً أميناً لوضع الصحف التى تصدر بالعربية سواء أكان صدورها محلياً ، أم دوليا .

قالت المذكرة فى تقديمها للفكرة : يصدر للقارىء العربى اليوم نوعان من الصحف : أولاً صحف تصدر فى داخل الدول العربية ، وغالبية هذه الصحف ، (وكان الأصح أن يقال كل هذه الصحف) ذات صبغة رسمية أو مقيدة بدرجة كبيرة إلى السلطة القائمة فى كل بلد عربى ، وعدد قليل منها يتخد موقف المعارضة المحكوم أيضا بمدى المساحة المسموح بها من جانب السلطة .

وذلك يعنى أن هذه الصحف تظل دوما – بالنسبة للقارىء العربى – قاصرة فى نظرتها وفى تناولها لمختلف القضايا الوطنية والقومية والعالمية ، وأيضا مراقبة – بدرجة أو أخرى – من جانب السلطة القائمة فيما تنشره من أخبار أو معلومات ، وبالتالى فهى لا تشبع إهتمامات القارىء ورغبته فى التعرف على حقيقة ما يجرى فى بلاده ، والبلاد العربية والعالم ، دون تلوين خاص أو حذف أو إضافة .

وتمضى المذكرة لتتكلم عن النوع الآخر من الصحف ، التى تصدر للقارىء العربى فتقول عنها : إنها تصدر فى خارج البلاد العربية وبالذات فى باريس ولندن وغيرهما من العواصم الغربية فيما عرف باسم « هجرة الصحف العربية » التى عرفت كظاهرة متميزة منذ السبعينيات ، وكان الهدف « المعلن » لهذه الصحف المهاجرة هو أن تمتلك الحرية فى الإعلام والأخبار والتحليل والنقد دون أن تتعرض لقيود وروادع السلطة فى أى بلد من البلدان العربية .

وتتوقف المذكرة لتطرح سؤالا : ولكن هل حققت تجربة الصحف المهاجرة هدفها ؟

ونمضى لنقرأ الإجابة : ولكن التجربة تكشف أن هذه الصحف لم تتمكن من تحقيق هدفها ، وأن الحرية التى تدعيها « حرية وهمية » لا تقدم للقارىء العربى الخدمة الصحفية المتكاملة التى افتقدها فى الصحف التى تصدر بالداخل وبات ينشدها من الصحف التى تصدر فى الخارج .

وتمضى المذكرة لتحدد الأسباب المتعددة التى جعلت هذه الصحف المهاجرة تعجز عن تحقيق هدفها « المعلن » .

أولا : إن مشروع إصدار الصحيفة هو فى أساسه (فى ذهن صاحبه) « مشروع تجارى لا صحفى » يقصد الربح العاجل والوفير لأصحابه ، ومن اتخذ أداة ضغط وابتزاز لحكومات ورجال أعمال من أجل الحصول على أموال غير مشروعة ، وهكذا يتغير خط الصحيفة وأساليبها فى النشر والتعبير فجأة ودون أسباب مقنعة للقارىء أكثر من مرة ، وذلك تبعا لنجاح أو فشل خطط أصحاب الصحيفة فى الضغط والإبتزاز .

ثانيا : تتبنى الصحيفة منذ نشأتها - أو بعد صدورها - مواقف مؤيدة لنظام حكم معين ومعادية لجميع الأنظمة الأخرى بشكل مطلق ، وذلك مقابل دعم مادى يغطى كل أو الجانب الأساسى من مصاريف الصحيفة .

ثالثا : وقد بات إصدار الصحف خارج العالم العربى ، من هذه الزاوية ، جزءاً من الحرب الإعلامية المتفجرة بين الأنظمة العربية ، ووسيلة مباشرة للدعاية لهذا النظام أو ذاك فى كل الأحوال ودون حدود ، وقد خلقت هذه الأوضاع نوعاً من « البورصة الصحفية » فى الخارج التى تطرح فيها الصحف والصحفيون لمن يدفع السعر الأعلى ، وهذا ما يفسر إنتقال ولاء الصحيفة أو صحفيين فجأة من نظام إلى نظام آخر دون أسباب مقنعة .. الأمر الذى يفقد هذه الصحف والصحفيين كل مصداقية واحترام لدى القراء الذين ينصرفون عنها فى النهاية .

رابعا : هنا قسم آخر من هذه الصحف حاول أن يعدد مصادر تمويله بحيث يبدو أنه ليس تابعا لنظام وأداة دعاية له ، وفى الوقت نفسه تتاح له فرصة الدخول والتوزيع فى أسواق أكثر من بلد عربى ، وهذه المحاولة فرضت عليه أن يتجنب الخوض فى أية مشكلة أو قضية رغم ما يكون لها من أهمية تخص هذا البلد أو ذاك من مصادر التمويل أو أسواق التوزيع .

وقد أدى هذا الوضع بهذه الصحف أن تصبح بلا موقف أو هوية أو تعامل مع القضايا والمشاكل الجوهرية التى تهم القارىء العربى .. الأمر الذى ينتهى بها إلى الضمور وفقدان القارىء والتأثير مما يودى بها فى النهاية نظراً لعدم جدواها لمصادر التمويل .

وبسبب كل هذه العوامل ، فقد حددت المذكرة أربع ملاحظات على كل هذه الصحف ، وخاصة التى تصدر فى خارج البلاد العربية فقالت :

« وهكذا فالملاحظ على جميع هذه الصحف ، وخاصة التى تصدر فى خارج البلاد العربية ، النقاط التالية :

أولا : إنعدام مصداقيتها بسبب عدم إستقلالها .

ثانيا : لا تقدم الخدمة الصحفية التى يريدها القارىء ويفتقدها فى الصحف التى

تصدر فى بلاده من حيث « صدق الخبر وإكتماله » ومن حيث « حرية الرأى » ومن حيث « عرض وجهات النظر المختلفة حول القضايا والمشاكل المطروحة من خلال التحليل » .

ثالثا : عدم تميزها عن أية صحيفة أخرى تصدر فى داخل الوطن العربى على الرغم مما تزعمه من حرية وانطلاق بسبب صدورها خارج الوطن العربى .

رابعاً : إفتقادها – موضوعيا – لوظيفة محددة تبرر صدورها فى هذا الوقت بالذات وفى خارج العالم العربى ، وهذا ناتج عن عدم الإلتزام بخط سياسى واضح يسعى من خلال استخدام أساليب التكنيك الصحفى لخلق رأى عام عربى متصاعد يضمن له قوة التأثير بالنسبة لأى نظام والرواج الشعبى على أعمق وأوسع نطاق ويوفر لها فى الوقت نفسه – على مدى زمنى محدود – القدرة على التمويل الذاتى من خلال مصدر الإعلان .

فما الذى يمكن إستخلاصه من هذه الملاحظات جميعها ؟ وكيف يمكن تأمين نجاح صدور صحيفة عربية دولية فى الخارج ؟

وهكذا يمكن القول إنه ليس هناك موضوعيا الآن ، صحيفة للقارىء العربى ، قادرة على كسب إحترامه وثقته وتكون محوراً أساسيا لرأى عام قوى ومؤثر على حركة الأحداث ومواقف النظم العربية .

والمرجح ، فى ضوء الظروف الراهنة فى العالم العربى ، أن مثل هذه الصحيفة لا « يتأمن » صدورها إلا خارج العالم العربى ، ولكن دون انعزال عنه وعن قضاياه ومشاكله وهموم المواطن العادى ، ورجل السلطة والحكم فى الوقت نفسه .

وبالطبع فإن تأمين نجاح صدور هذه الصحيفة يستلزم أن تنأى بنفسها ، كمؤسسة وممارسة وعاملين ، عن المزالق التى وقعت فيها الصحف التى سبقتها فى هذا المضمار ، وذلك على النحو التالى :

أولا : الحرص على الإستقلال الذاتى والمسئول للصحيفة .

وهذا يتأتى من خلال :

(أ) ألا يكون مشروع الصحيفة فى الأساس مشروعاً تجارياً يقصد الربح ، وإنما أداة إعلام وتنوير للقارىء العربى والحاكم العربى معا على أن يقوم المشروع على أسس إقتصادية سليمة يتمكن خلال سنتين على الأكثر من تمويل ذاته بذاته وتغطية نفقاته دون ما احتياج لمصدر خارجى .

(ب) وأن يكون التمويل التأسيسى للصحيفة نابعاً عن مجموعة متجانسة خارج إطار النظم والحكومات أو الأحزاب ، وتؤمن بمسئوليتها فى توفير الخدمة الصحفية على مستوى مسئول وراق وموضوعى لما فيه مصلحة التطور والتقدم للمواطن العربى بحيث يتحول من كم مهمل أو سلبى إلى قوة واعية مسئولة ومتحركة للصالح العالم .

(جـ) وأن تعتمد في الأساس وعلى المدى القصير على التوزيع بين المواطنين العرب الدائمين والعابرين فى مواقع مختلفة من العالم خارج البلاد العربية ، وحسب الإحصائيات ، فإن عدد المواطنين العرب المقيمين فى الخارج قد بلغ نحو الإثنى عشر مليوناً فى حين يصل عدد العابرين منهم سنوياً إلى أكثر من ٢٥ مليوناً .

والمطلوب لنجاح الصحيفة توزيعياً وإعلانياً وبالتالى تأثيرا ، أن تكسب الصحيفة ٢٠٠ ألف قارىء يبتاع المجلة (التأثير يساوى : ٢٠٠ ألف × ٥ قراء فى المتوسط = مليون قارىء) ويتدرج بحيث يصل على مدى ٥ سنوات إلى مليون قارىء يبتاع الصحيفة يومياً .

وبوصول الصحيفة إلى هذه « القوة القارئة » فإنها سوف تغزو أسواق البلاد العربية فى النهاية أيا كانت نظمها . هذه النظم سوف تطلب رضا الصحيفة لا العكس كما هو حاصل الآن .

وبهذه القوة تكون الصحيفة قد امتلكت مادياً ومعنوياً ، إستقلالها الذى هو الشرط الأساسى لمصداقيتها وعمق واتساع تأثيرها .

ثانيا : أن يتوافر للصحيفة الخبرة والتكنيك الصحفيين على أعلى مستوى ، وتجمع على صفحاتها العناصر البشرية من كتاب ومحررين ومخبرين ومراسلين من المشهود لهم بالإستقامة والكفاءة المهنية ، وتوفر لهم دخولاً معقولة تحميهم من إغراءات الإنحراف المهنى خلال الممارسة الصحفية .

ثالثا : أن تأتى الصحيفة تعبيراً واعياً عن ظروف العالم العربى الراهنة وتعبيراً مسئولاً عن آلام وآمال المواطن العربى ، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ومرشداً ناقداً ومعاوناً كفؤاً لجميع صانعى القرارات فى النظم العربية لترشيد حركتهم ، وفى الوقت نفسه تستفيد الصحيفة من صدورها فى أوربا ، فى أن تكون العقل العربى فى الحوار مع العالم الخارجى وخاصة الأوربى للوصول إلى رأى عام عربى – أوربى مشترك ، فى إطار علاقات القوى الراهنة فى الساحة الدولية ، حول قضايا الإستقلال السياسى والإقتصادى ، والموقف من الصهيونية وعدم الإستقطاب ، لأى من القوتين الأعظم فى صراعهما والتقدم التكنولوجى .

ولكى تتحقق هذه الأمنيات كلها ، فما الذى تقدمه المذكرة من مقترحات :

(أ) أن يكون للصحيفة خط سياسى واضح تلتزم به .. يمكن تلخيصه فى النقاط التالية .

(١) إننا نعيش فى أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عصر التكتلات الإقتصادية الكبيرة ، وأن الحد الأدنى الذى يجمع عليه علماء الإقتصاد اليوم للسوق الذى يتوافر له إمكان النمو والإستقلال لا يقل عن مائة مليون مستهلك .

وبالتالى فإن العالم العربى ، من أجل نموه وتقدمه مطالب بغض النظر عن إختلاف

نظمه ، أن يجمع بين أسواق بلاده المختلفة المبعثرة فى سوق مشتركة يتعامل بها تعامل الند للند مع أسواق التكتلات الإقتصادية الكبيرة الأخرى فى الغرب والشرق على السواء .

(٢) إن العالم العربى يختص بميزة إستراتيجية هائلة وهى أنه يمتلك أكبر رصيد منتج ومحتمل عالمياً للنفط كمصدر أساسى للطاقة ، وأن هذه الميزة تتوافر لها مسافة زمنية محددة لإستغلالها على النحو الأمثل ، وهى لا تتعدى أوائل القرن الواحد والعشرين . وهذه المسافة هى ما يعبر عنه فى عالم اليوم بعصر النفط الذهبى الذى سوف ينتهى بإيجاد مصادر بديلة إقتصادية للطاقة .

وبالتالى فهذا عصر الإنطلاق والتقدم وحل الصراعات القومية مع الأعداء الخارجيين وتحقيق مكانة قيادية ، وإلا فقد العالم العربى الفرصة التاريخية التى سنحت له وليست قابلة للتكرار .

(٣) إن إستغلال هذه الفرصة التاريخية لعصر البترول يأتى فى ظروف تتميز بتقسيم فرضته الطبيعة على العالم العربى بين دول غنية بالبترول وفقيرة فى العنصر البشرى ، ودول عارية عن البترول وغنية نسبياً بالعامل البشرى اللازم للتنمية الأمر الذى يوجب موضوعيا ضرورة التنسيق بينهما وتبادل المنافع على أسس رشيدة ومتفق عليها وذلك تحقيقاً لأمن دول البترول الغنية ولأمن دول الكثافة السكانية الفقيرة معاً .

(٤) إن الخمس والعشرين سنة الماضية قد شهدت صراعات متفاوتة المدى ومتعددة الأساليب بين النظم العربية بعضها ببعض وبين ما سمى بالدول المحافظة والدول الثورية على نحو خاص ، بلغ قمته فى حرب اليمن ، وثبت من تجربة هذه السنوات الخمس والعشرين أنه ليس فى مقدور أى من الجبهتين أن تتغلب على الأخرى بضربة قاضية ومتخطية المسار الطبيعى للتطور والإنماء فى الوقت الذى أهدرت فيه طاقات هائلة وزمناً ثميناً دون جدوى .

وأنه على ضوء هذه التجربة وحقيقة أن الأرض العربية تختزن نوعين من الطاقة يكمل أحدهما الآخر وهما النفط والقوى البشرية الطامحة للعدل والرفاهية والحرية ، بات الأمر يستلزم ترشيد العلاقات والصراعات على نحو يوظف نوعى الطاقة فى البناء لا الهدم ، وبحيث يتم الإتفاق سياسة وعملا على قضايا إستراتيجية مشتركة هى تحقيق إنسانية الإنسان العربى والتنمية الإقتصادية المشتركة وتصفية الخطر الصهيونى الكامن والمنيع فى الأرض العربية ، فى حين يتم وضع إطار للحوار العقلانى حول قضايا الخلافات وأسباب الصراعات بين النظم العربية من أجل الوصول إلى حلول واقعية وممكنة لها ولو على مراحل متتابعة .

ذلك أن البديل لهذا هو إستمرار التمزيق العربى وانفراد الأنظمة بحلول إقليمية ضيقة على حساب مجمل مصالح العالم العربى (مصر وكامب ديفيد) وتغليب الخلافات الجانبية والهامشية على الجهاد المشترك ضد التبعية السياسية والإقتصادية للأجنبى وضد

الصهيونية ، وهو ما يؤدى – كما كشفت عنه القمة العربية فى فاس عن عجز وشلل لجميع الدول العربية عن إتخاذ أى قرار وتنفيذه مما ترك آثارا سلبية على كل الشعوب العربية ودمر الأمل فى وجدان المواطن العربى من المحيط إلى الخليج .

(٥) كشف وتعرية المعارك الوهمية التى تضطرب بها الساحة العربية سواء على الصعيد السياسى أو الصعيد الإيدلوجى ، والتى تستنفد طاقة الجميع دون طائل ، وأبرز مثل على ذلك المعركة التى تثار بين آن وآخر حول العروبة والإسلام ، وكأن كلا منهما بديل للآخر وليس مكملاً ومعمقاً له .

(٦) إتاحة حرية الحوار بين مختلف الأفكار والتيارات السياسية والإجتماعية فى البلاد العربية على صفحات الصحيفة بحيث تكون منبراً لكل القوى الوطنية من أجل الفهم العربى المشترك والوفاق العربى المشترك والإختلاف فى الرأى الرشيد العقلانى المهذب الأسلوب والذى لا يفسد للود قضية .

وتختم المذكرة هذه المرحلة الإستطلاعية بما يجب أن تتميز به الصحيفة العربية الجديدة ، ثم تقترح ما تراه من سبل تحقق فى النهاية إستكمال الدراسات المطلوبة والتى تساعد على إصدار الصحيفة ملتزمة بخطوط أساسية هدفها أن تكون « مميزة » عن غيرها ، جديدة فى إتجاهاتها

قالت المذكرة :

من المهم أن تتميز الصحيفة بحكم صدورها فى أوربا ، بوظيفة حيوية ، الظروف العالمية مواتية لها ، وهى أن تقوم بخلق رأى عام عربى – أوروبى ضاغط ومؤثر من أجل إقامة تعاون وثيق على أساس الند للند وتبادل المنافع المشتركة بين السوق العربية فى مجموعها وبين السوق الأوروبية المشتركة على أسس سياسية وإقتصادية وثقافية وتكنولوجية تكون منهما معاً « قوة سياسية – إقتصادية » عالية فى عالم اليوم ، ذات إستقلال فى الحركة والمواقف والمصالح إزاء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى ، لا يملك أى من السوقين منفرداً تحقيقها على الرغم من قيام الإرادة والمصلحة لديه فى ذلك ، الأمر الذى يكسب العالم العربى قوة فعل وتأثير بالنسبة لقضاياه المعلقة وخاصة التقدم التكنولوحى والخطر الإسرائيلى .

ومن البديهى أنه إذا تم الإتفاق على إطار معين يضمن إستقلال الصحيفة على أساس من خط سياسى واضح يلبى إحتياجات المرحلة الراهنة والمستقبل المتطور ومن وظيفة – عربية دولية – فإن نصف العمل من أجل إصدار الصحيمة يكون قد تحقق .

ويبقى النصف الآخر ذو الطابع الإقتصادى والعملى والذى يتمثل فى دراسة جدوى المشروع من مختلف جوانبه ، وتتوافر بالفعل فى البلاد العربية وبخاصة مصر خبرات على مستوى عال قادرة على القيام بهذه الدراسات فى ضوء خط الصحيفة ووظيفتها .

ومن المفيد أخيراً أن نسجل أن هذه الصحيفة تمتلك قوة مضاعفة إذ كانت المحور الأساسى لمؤسسة نشر ودراسات وأعمال فنية تستطيع أن يكون لها أكثر من باب للنفاذ إلى مختلف قطاعات الرأى العام العربى وتعبئته فى إتجاهها مما يمنحها القدرة على ترشيد وتطوير الوضع الراهن للعالم العربى إلى وضع أفضل وأكثر تقدماً وإشراقاً .

ووضع البديل على مائدة البحث

هذه هى المذكرة التى جاءت بى من القاهرة إلى باريس .. كلماتها وفقراتها قد تبدو قليلة ولكنها بالنسبة للذين عاشوا محنة الصحافة العربية والمصرية يدركون أنها تعبر عما فى نفوسهم ، بل كان يمكن أن تكون الكلمات والفقرات أقل من ذلك بكثير ، بل لم تكن هناك حاجة فى الواقع إلى مذكرة توضع ويبذل فيها بعض الجهد .

ولكنها كتبت ليدرسها رجل ثرى يعمل فى مئات الملايين من الدولارات وهؤلاء لا يقدمون على المجازفة فى عمل يستخدم فيه مالهم ، ما لم تكن هناك مذكرات تمهيدية ثم دراسات جدوى يقوم بها أهل المعرفة والتخصص ، ويتخذ بعدها « القرار »

ولكن هل أدرك هذا الرجل أن العمل الصحفى هو فى حد ذاته مجازفة ، وأن ما يسمى دراسات الجدوى بشأن المشروعات المتعلقة به إنما يتكون من قسمين ، أولهما : يرتكز على دراسة نظرية تؤكد – أو لا تؤكد – حاجة الجماهير إلى غذاء فكرى من نوع جديد ، وثانيهما : لا يضمن – مهما بلغ عمق دراسة الجدوى – الوصول إلى تحقيق أرقام توزيع عالية ، وإن كان فى إمكانه تقديم الضمانات التى توفر للصحيفة الاحترام والجدية ؟

الشىء الأساسى الذى سمعته من العاملين مع الرجل ، أنه يعرف قدر المجازفة ، فهو لا يستبعد الخسارة بل يفترضها ، ومن ثم فإنه لا يتبقى بعد ذلك إلا معرفة ما إذا كان يختزن فى داخله تحرراً فكرياً مما يساعد على توفير الضمانات المتبقية ؟

ولكن إذا كانت هذه المذكرة قد [illegible] آراء نقولها نحن المصريين فيما بيننا ، فهل

كان هذا هو ما يردده القراء العرب ، أو العاملون فى ميدان الصحافة العربية ؟ ذلك أن فكرة الصحيفة المطروحة للبحث لن تصدر من أحل القراء المصريين فقط ، بل على المسئولين عن إصدارها الإدراك الكامل بأنهم يوشكون على التعامل مع إثنتين وعشرين دولة عربية ، تختلف أمزجة شعوبها ، كما تختلف أيضاً لهجات سكانها .

وإذا كان ما جاء فى المذكرة هو رأى صحفى مصرى هو الأستاذ لطفى الخولى سجله وهدفه منها إقناع ممول عربى بالمساهمة فى إنقاذ سمعة الإعلام العربى محلياً ودولياً ، إلا أن الذى لا شك فيه أن القراء العرب ، فى داخل الوطن العربى كانت لهم آراء مماثلة سجلت فى ندوة عقدتها إحدى المجلات العربية المهجرة ، هى « الوطن العربى » التى تصدر فى باريس ونشرت نتائجها فى عددها رقم ٣٠٨ الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٨٣ . أى بعد إعداد المذكرة المصرية بحوالى ستة أشهر ، مما يعنى أن شعور العاملين فى الإعلام العربى كان متطابقاً ، ومتلهفاً إلى الجديد فى الأسلوب ، وفى ممارسة الحريات وفى كل شيء .

ومجلة « الوطن العربى » قد مضى على صدورها فى المهجر أكثر من سبع سنوات . وكانت فيها الصنعة الصحفية الجيدة وكانت تصرف بسخاء ، وإن كان من المؤكد أن توزيعها أو حجم الإعلانات المنشورة بها لا يسمح لها بالإستمرار فى الصدور — وبهذا التطور الحديث ، بالإضافة إلى ما تحقق للمسئولين عنها من ثراء كبير — ما لم تكن ممولة من دولة خليجية ذات عائد بترولى ضخم ، ذكر أنها العراق بل قيل أكثر من دولة بترولية

وبالقطع فإن « الوطن العربى » لم تكن الوحيدة التى صدرت ، واستمرت فى الصدور ، معتمدة على هذا النوع من التمويل غير الذاتى ، بل كانت كل المجلات العربية من هذا النوع . ولهذا لم يكن غريباً أن يكون عنوان الندوة : « الصحافة السعودية .. واقعاً وتطلعات » ، وأن تدعو للإشتراك فيها ثلاثة من الإعلاميين فى المملكة العربية السعودية ، وأن تدور الندوة حول موضوعات حيوية وهامة وتتركز حول : « ما هو موقع الصحافة السعودية من الحياة العامة فى البلاد ؟ » « عرفت الصحافة العربية المهاجرة بانتشارها فى المملكة فهل كان لها التأثير المهنى على صحافتها ؟ » « إلى أى مدى تقدر الصحافة السعودية أن تكون حرة فى التعبير رفضاً ونقداً سواء فى السياسة أو المجتمع والإقتصاد ؟ »

ولقد قيمت مجلة « الوطن العربى » إجابات رؤساء التحرير الثلاثة الذين اشتركوا فى الندوة فقالت إن إجابات السيد هاشم عبده هاشم رئيس تحرير جريدة « عكاظ » التى تصدر بجدة تميزت باللباقة والدبلوماسية خصوصاً فى معالجة مسألة الحرية الصحافية فى المملكة .. أما أجوبة خالد المالك رئيس تحرير « الجزيرة » التى تصدر بالرياض فقد قيمتها بين اللباقة ومحاذرة الأجوبة المباشرة . أما أجوبة الدكتور فهد الحارثى رئيس تحرير مجلة « اليمامة » التى تصدر بالرياض فكانت فى معظمها « صدامية » .

والذى يهمنا بالدرجة الأولى فيما نلتقطه من هذه الندوة هو الكلام عن الصحافة العربية المهاجرة ذلك أن ما قيل عن صحافة السعودية يكاد يكون مماثلاً لكل ما يقال عن صحافة البلاد العربية المحلية فى مجموعها .

كان السؤال الموجه إلى الإعلاميين السعوديين الثلاثة فى هذا الشأن هو : « ما مدى تأثير الصحافة العربية المهاجرة – إذا كان ثمة تأثير – على الصحافة السعودية ؟ » .

وجاء رد الأستاذ هاشم عبده هاشم يحمل فى ثناياه الكثير من المعانى السليمة إذ قال : أن الصحافة العربية المهاجرة [illegible] ، واقعها ومادتها من طبيعة الظروف التى تعيشها فى المجتمعات الجديدة (لندن وباريس) وهى وإن كانت قد استطاعت أن تتخلص من « بعض القيود » إلا أنها عزلت – إلى حد ما – عن واقع قضايا المنطقة العربية بفعل **التباعد التلقائى بين موقع الصدور** ومنطلقات **الأحداث** ، إلا أنها فى أى حال اكتسبت رؤية أوسع مكنتها من أن تكون أكثر شمولية واتصالاً بوجهات النظر المختلفة وأقل إنفعالاً ، غير أن هذا الحكم ليس مطلقاً لأن كثيراً من القراء لهم مآخذ وملاحظات على بعض الصحف المهاجرة **التى كانت فى الواقع تجسد موقفا أو إتجاها أو إنتماء ما جعلها** تدور فى إطاره بعيدا عن القضايا التى ينبغى أن تخوض فيها بموضوعية » .

والأستاذ هاشم ، بهذه النظرة للصحف المهجرة يتهمها جميعا بأنها فى الواقع تجسد موقفاً أو اتجاهاً أو انتماء ما جعلها تدور فى إطاره بعيدا عن القضايا التى ينبغى أن تخوض فيها بموضوعية ، وإذا كانت مجلة « الوطن العربى » لم تحدد نوعية هذه القضايا ، الا أن تركها معلقة بغير هذا التحديد يعنى أولا وآخرا قضايا الحريات والديمقراطية والتى بدونها لا تكون للقضايا الأخرى – مهما عظم شأنها – أية قيمة .

إلا أن الجديد الواعى الذى لمسه صاحب هذا الرأى هو قوله : أن الصحف المهجرة عزلت عن واقع قضايا المطلقة العربية بفعل التباعد التلقائى بين موقع الصدور ومنطلقات الأحداث ، ولعله أراد القول بأن هذا التباعد التلقائى قد جعل هذه الصحف المهجرة بالنسبة للقارىء داخل البلاد العربية معدومة « النبض » أو أن نبضها لا يمتل واقعاً عربياً ، وهو الأمر الذى وضعناه فى إعتبارنا ، وفى بداية إنطلاقنا لدراسة المشروع الصحفى الجديد .

ونعود إلى ما نشر ملخصاً عن هذه الندوة لنجد أن الدكتور فهد الحارثى قال فى إجابته ، رداً على السؤال نفسه : لا تأثير أبدا للصحافة المهجرة على الصحافة السعودية ، حتى الحرية التى تزعم الصحافة العربية المهجرة إنها تتمتع بها ليست فى الواقع سوى دعوة غنائية جميلة ، تتردد للترويج ورفع نسبة المبيعات ، وإلا فأود أن أسأل : ما هو لون الحرية التى تتمتعون بها فى الخارج ؟ . ودعنى أكن أكثر قسوة : **هل الحرية هى خدمة قطاع « يدفع » ؟ أم أنها مراقبة مواد المجلة بحذر عجيب حتى لا يصادر الرقيب الأعداد فى المطار قبل أن يراها الجمهور والناس ؟** نحن العرب نلومكم أنتم الصحفيون المهاجرون حتى فى أقصى المعمورة .. وحيثما أصدرتم جرائدكم ومجلاتكم فإن خراجكم سوف يأتينا

وتطبق عليكم أقصى العقوبات لو تجرأتم سنصادركم فى المطار .. **وسنقبض عليكم .. وسندخلكم الحبس** .. ونسحقكم أو نغتالكم .. نحن نعرف جيداً أن هذا الكابوس يؤرقكم حتى وأنتم فى باريس ولندن أو سنغافورة .. فأنتم تفكرون فينا دائماً .. وهذا

بالتأكيد من حسن حظنا وسوء قدركم .. وأنا هنا لا أتحدث عن مجلة معينة أو جريدة بالتحديد ، إنما أتحدث عن علاقة الإنسان العربي بالحرية صحافياً كان أو زبالاً .. في باريس عاش أو في عدن أو في قرية صغيرة في سوريا ، أو في قرية صغيرة أخرى في مصر .. وأريد أن أضيف أن الصحافة العربية المهاجرة — مع وجود بعض الإستثناءات — هي أحد أمرين .. الأول صحافة لا تتكلم إلا لغة واحدة ولا ترى إلا بعين واحدة .. والثاني صحافة تريد أن **تكسب الجميع** وهذه تأتي باهتة بلا لون ولا رائحة لأنها في الأخير **لا يمكن أن ترضى الجميع .. جميع الأنظمة أو (الرجال) وتحتفظ في الوقت نفسه بكامل عقلها وكامل عذريتها وشرفها .**

بل أستطيع أن أضيف إلى هذه الآراء ما كتبه الدكتور عبد الله الشيخ عبد الله الخلف بجريدة الأنباء العدد ٣١٠٥ الصادر في ١٧ أغسطس ١٩٨٤ بعنوان « صحافة » — وهو رأي يؤكد أن صحافة المهجر كانت صحافة مرفوضة ، وأن كل شعوب العرب ترفضها . وتريد بديلاً لها . قال الدكتور الخلف في ختام كلمته :

وخير مثال على ذلك صحافة المهجر ، الصحافة المهاجرة سواء التي اتخذت لندن مقراً لها أو باريس فلقد كشفتها الأيام ، فهي إما صحافة تجارية هدفها الكسب والكسب السريع ولذلك فهي لديها الإستعداد كل الاستعداد لتغير مواقفها حسب المصلحة ، أو أنها صحافة حزبية ناطقة باسم الحزب الحاكم في إحدى الدول العربية ، ولو كان هناك خير يرتجى من تلك الأحزاب الحاكمة لعم وشمل بلادها وشعوبها ولأصبحت بلادها قبلة الأحرار في العالم العربي .

ولذلك فشلت صحافة المهجر ولم تنقل الصورة الصادقة للشعب العربي في وقت قل فيه قائلو الحق والناطقون به والداعون إليه ، لكنها أي تلك الصحافة نجحت تجارياً ومادياً وما استمرارها إلا دليل ذلك النجاح ، وشتان بين نجاح قائم على المبادىء السامية ونجاح قائم على الدولار والجنيه .

هذه الردود ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ، صريحة أو غلفها المجيب بغلاف من الدبلوماسية واللباقة ، هربا من أن يكون موضع مساءلة من « الحكام » . تعرضت لأمور هامة كانت موضع دراساتي منذ أن طرحت مذكرة « باريس » للبحث سعياً إلى معرفة ما إذا كان ممكناً أن تؤدي الصحيفة العربية الدولية الجديدة رسالتها أم لا ؟ .

فهل كان ممكناً أن تعد مادة صحيفة عربية في عاصمة أوروبية أو غير أوربية ولا تكون في عزلة نتيجة لهذا التباعد التلقائي بين موقع الصدور ومنطلق الأحداث ؟ .

وهل من الممكن أن تصدر صحيفة أو مجلة عربية وترتفع بإمكاناتها إلى المرتبة الدولية ، وتكون على المستوى الفني والصحفي نفسه لمثيلاتها من الصحف الدولية من غير إعتماد — يكاد يكون كلياً — على تمويل حكومي أو غير حكومي مما يضطرها إلى تجسيد موقف أو إتجاه أو إنتماء يجعلها « تدور في إطاره بعيداً عن القضايا التي ينبغي أن تخوض فيها بموضوعية » ؟

وهل من الممكن أن تتمتع هذه الصحيفة الجديدة بحرية تكفل لها إستقلالها ؟ وكيف يمكن أن تكون هذه الحرية حقيقة ملموسة وليست فى خدمة « نظام يدفع أو نظام يصادر ما لا يعجبه ؟ » .

وهل يمكن للصحيفة الجديدة أن تتحرر من ضغط الإصرار على الوصول إلى كافة البلاد العربية والذى يدفعها إلى المراقبة « الذاتية » لمواد الجريدة حتى لا يصادر الرقيب أعدادها فى المطار قبل أن يراها الناس ؟ ثم ألا يعد هذا خروجاً على الإستقلالية وإرتماء فى أحضان كل النظم بطريقة غير مباشرة ؟ ألا يعنى هذا أن تصدر الصحيفة « باهتة بلا طعم ولا رائحة » ذلك لانها فى آخر الأمر لا يمكن أن ترضى الجميع : الأنظمة أو الرجال - والمقصود الحكام - وتحتفظ فى الوقت نفسه بكامل عقلها وكامل عذريتها وشرفها .

لقد كان هذا كله واقعياً يجب أن يوضع موضع الإعتبار والدراسة .

وإذا كانت هذه الآراء قد طرحت فى يناير ١٩٨٣ - وفكرة الجريدة العربية الدولية الجديدة قد طرحت للبحث فى أبريل ١٩٨٢ - فقد كانت فى واقع الأمر الأساس الذى طرحته للبحث فى أول إجتماع بحثت فيه المذكرة بحضورى وحضور الممول وبعض الأصدقاء وأوضحت فيه أنها وقائع قد استخلصت من نتائج دراسة تجربة الصحف المهجرة لفترة طويلة ، وأنه ما لم نستفد من هذه التجارب فلا معنى لزيادة فى عدد الصحف المهجرة الموجودة فعلاً أى أنه ما لم نقدم هذا الجديد المطلوب ، وما لم تكن لدينا الشجاعة فى فرض هذا الجديد على العقول الحاكمة فى المنطقة العربية فليس هناك ما يدعو إطلاقاً إلى المضى فى المشروع .

وقد أخذت على عاتقى مهمة البحث عن الحلول من أجل تحقيق هذا الجديد فلم أكن ميالاً إلى الرفض المطلق على أساس أن الواقع الفكرى فى المنطقة يفرض هذا الرفض وكذلك لم أكن ميالاً إلى القبول المطلق ما لم نجد الحلول .

كانت هناك المذكرة التمهيدية .. وكان علينا وضعها فى كفة الميزان ، ثم نستجمع فى الكفة الأخرى كل التجارب التى مرت بنا وبغيرنا فى المجالين الداخلى والخارجى للإعلام العربى ، ثم نسأل أنفسنا بعد ذلك هل نحن مستعدون لترجيح الكفة المقابلة فتصدر الصحيفة ، أم أن قدراتنا لن تمكننا من تحقيق التوازن فى أسوأ الحالات فيتحتم علينا أن نصدر القرار .. ونقول هذا ليس أو إنه ؟

الشيء الذى يجب أن أسجله بمنتهى الصراحة ، هو أننى كنت أضغط على نفسى ضغطاً مستمراً كى أجد الحل أو الحلول لتهيئة الجو لهذا الجديد مهما تكن مشقة البحث ، فهذه فرصة لإستكمال رحلتى الصحفية الطويلة بعمل يذكره لنا العالم العربى ويتوج مسيرة صادفتها المشقات والآلام والمتاعب ، وأحياناً الدموع المكتومة ، وما أقساها على النفس .

ولقد كنت أجد الطريق الطويل أمام هذا المشروع الجديد مظلماً ، بل الأدهى من ذلك أنه كلما لاح لى النور من بعيد لم أكن أعدم من يسارع إلى إطفائه ، إما بحسن نية أو غالباً ما يكون بسوء نية .

بل مرت بنا فى هذه المرحلة المظلمة فترات ساد فيها الضباب ، وكاد الأمل أن يتبدد ، ثم فجأة ينقشع الضباب ونعود إلى المسيرة من جديد ، الأمر الذى أصاب مراحل تفكيرنا بنوع من الجمود أو التمهل ، وقد انعكس ذلك كله على جدية العمل ومساره .

ومع هذا فقد كان يتحتم علينا ألا نرفع أيدينا بالإستسلام ، إلا بعد تقاد آخر طلقة من طلقات الأمل .

القسم الثالث



- ١ -

البحث عن القرار الأول

ولهذا .. لم يكن ممكنا قبول الفكرة المعروضة بغير بحث عميق لكل جوانبها وأهدافها واحتمالاتها خشية أن يتضح بعد هذا كله أنها مرفوضة ، ولم يكن من الصواب أيضا الرفض المباشر على أساس التسليم بإنعدام المثاليات فى وقتنا الحاضر ، وأنه ما من عمل إلا وله خلفيات مجهولة الهوية ، وكل خلفية منها تنوء بحمل ثقيل من النيات غير الخالصة ، مما تفرض الرفض الفورى بلا درس أو بحث .

ولكن لم يكن أيضا من الصواب الإفتراض بأن الفكرة المعروضة للبحث قد ولدت متحررة من كل المخاوف أو الخلفيات ذات الوجوه القبيحة ، وأنه لا بد من القبول المباشر بغير دراسات أو أبحاث .

وعلى هذا فقد كان لزاماً علينا التقاط الفكرة المطروحة ، ثم الإنطلاق بها إلى ساحات دراستها فى ظل كل الإعتبارات القائمة ، والإفتراضات المحتملة ، والإعتراضات الواقعية المستمدة من طبيعة مجتمعنا العام الذى نعيشه ، ثم على أساس حصيلة هذه الدراسة الجادة يمكن أن يتحدد الرفض أو القبول .

ولقد كان الإنسان منا وفى مطلع شبابه يندفع وراء المثاليات متصوراً أن كل السبل قد مهدت لتحقيقها وليس مطلوبا منه إلا الإمساك بها ، ثم تحصينها ، فيضمن لها البقاء . كل ذلك كان يبدو سهلاً ، فى حين كان العكس هو الصحيح لأنه ما من مجتمع يخلو من عناصر الشر ، التى تتربص بعناصر الخير . وهى بحكم طبيعتها الشريرة تهدم ولا تساعد على البناء وتحقد ولا تعدم وسيلة لإحاطة المثاليات بضباب مصنوع لا تفلح فى تبديده النيات الطيبة الساذجة ، أو العزائم الجادة .

ولقد تحول المجتمع العربى فى الثمانينيات إلى مجتمع تتصارع عناصره من أجل السيطرة أو الثراء أو حتى لقمة العيش ، وساعد على دلك أن نظم الحكم رغم إختلاف أشكالها ، عسكرية أو قبلية ، كانت تسعى جميعها إلى تطبيق مبدأ فَرِق تسد .. الأسلوب نفسه الذى كان يتبعه المستعمر الدخيل خلال فترات إحتلاله للوطن العربى ، فلما تحقق له الإستقلال ، إنتقلت السيطرة إلى مستعمر داخلى وحد فى لعبة التفرقة والسيادة سلاحاً سهلاً ، مما أعطاه القدرة على السيطرة المستمرة ، فكان أن امتد خيطها وطال بل أصبح كذلك أمتن وأقوى وأشد إحكاماً على رقاب الشعوب العربية .

فقد كان صعبا فى هده المرحلة من العمر تصور إمكان تحقيق المثالية لمجرد أننا نؤمن بها ، ثم الافتراض بتوفر النيات الطيبة يدعمها المال الوفير إلى جانب العناصر الصحفية ذات الخبرة الممتدة لعشرات السنين ، فلا بد إذن من دراسة قاعدتها : الشك ، وهدفها : التأكد من إمكان تبديد عناصر هذا الشك عنصرا بعد الآخر .. ومنها يستمد « القرار »

والدراسة أو البحث العميق لهذه الفكرة لا يتحققان إلا بطرحها بكل أبعادها أمام أكبر عدد من أصحاب العقول الراجحة الذين لم يتسرب اليأس إلى نفوسهم من إمكان الوصول إلى مشارف المثاليات ، وفى مقدمتهم أولئك الذين عايشوا المعاناة نتيجة تعلقهم بالأمل فى الإقتراب من المثاليات وإصرارهم فى الوقت نفسه على إحاطة ضمائرهم بما يصد عنها المغريات . وكذلك طرح الفكرة على الذين يرفضونها لكثرة ما واجهوه فى حياتهم العامة من دلائل تؤكد أن عهد المثاليات قد مضى إلى المجهول ، وأن لا أمل فى عودته إلا بعد فترات طويلة من الزمن هو فى أحسن الحالات لن يكون زماننا . هذا إذا كان مقبولاً الافتراض بأن عهد المثاليات يمكن أن يعود لكثرة ما تلقاه من ضربات تلو الضربات .

ثم يجب أن يضاف إلى هذا الفريق أو ذاك أولئك الذين يرفضون لمجرد الرفض ، وكذلك الذين يؤيدون لمجرد أن لا ضرر من الإقدام على التجربة ، فإذا أصابت كانت خيراً وإن لم تصب فما أكثر ما واجهنا من تجارب غير مجدية ؛ فما الضرر من إضافة تجربة حديثة إلى التجارب القديمة ؟

ولكن ماهى طبيعة « الفكرة » ذاتها والتى فرضت مع مولدها كل هذه التشعبات ؟

هل تختلف فى مضمونها عن الأفكار التى تطرح بالمئات كل يوم فى كافة المجالات فلا تواجهها فى دراستها كل هذه التحوطات والإفتراضات ؟

هل الفكرة لا سابق لها ؟ وإذا لم تكن كذلك أليست السوابق قادرة على التحكم فى أبعاد الفكرة بحيث نحصرها فى أضيق مجالات الدراسة المجدية ، بدلاً من هذا التوسع الدراسى والذى يمكن أن يهدد الفكرة ذاتها بالغرق فى بحور من التحذيرات والتشكك والتذبذب الذى يضفى ظلالاً من الشكوك القادرة على التحطيم المباشر لكل النيات الطيبة التى دفعت بأصحاب الفكرة إلى إطلاقها والمطالبة بوضعها موضع التنفيذ المباشر السريع ؟

ومن المؤكد أن هذه التساؤلات أو معظمها لها قدرها من الإعتبارات الفعالة ، ذلك أنها تتعلق بعمل إعلامى دولى وهدفه التعبير فى إستقلالية كاملة عن مجتمع غريب تسوده الخلافات السياسية والإجتماعية العميقة .. مجتمع يتشكل من إثنتين وعشرين دولة تتكلم لغة واحدة ، ولكنها تأبى أن تكون هذه اللغة ذات نغمة واحدة . البعض منها قد وصل فى ثرائه إلى حد السيطرة على كيان بعض الدول المتقدمة ، والباقى تعيش شعوبه فى حالات من الفقر والحرمان من بعض ضروريات الحياة .. مجتمع جرب قوته فى بعض الأزمات وثبت له أن هذه القوة يمكن أن تحقق له كياناً دولياً ممتازا ولكنه - لإعتبارات كثيرة - رفض أن يطوع هذه القوة لتحقق أهدافه القومية على المدى القريب أو المدى البعيد ، بل آثر وضعها فى خزائن مغلقة مفضلاً أن يكون أداة لغيره ممن لا يملكون هذه القوة .

وفى تصورى إن تنازلنا أو تهربنا من مواصلة إستخدام ما فى أيدينا من أسلحة فعالة ، مثل سلاح البترول الذى استغل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ إستغلالاً قوياً ، إنما يرجع إلى فشلنا فى العالم العربى فى التخلص من عقدة الخواجة .. تلك العقدة التى غرسها فى نفوسنا المستعمر ، أو لأن بعض حكام العرب كانوا يشعرون بجهالتهم وبدلاً من تغطيتها بغطاء الأخ العربى ، فضلوا عليه الغطاء الأجنبى ، بالإضافة إلى أن المستعمرين وإن كانوا قد رحلوا عن بلادنا إلا أنهم مضوا فى تطبيق سياسة فرق تسد وتركز جهدهم فى تمزيق كل المحاولات التى بذلت لإيجاد وحدة عربية متماسكة وبأى صورة من الصور .

ولابد لنا من الإعتراف أيضا بأن أجهزة الإعلام العربية - وإن كان قد أصابها الضعف وفقدان الشخصية نتيجة للضربات التى تعرضت لها من نظم الحكم الداخلية ، إلا أن القوى الخارجية استطاعت أيضا التسلل إلى مواقع الكثيرين من الإعلاميين المبرزين من « الثوريين أو القبليين » فجعلت منهم أدوات يستخدمونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة فى تحقيق التفرقة بين الصف العربى الواحد ، ومما ساعد على تسهيل مهمة المتسللين بين الصف العربى الواحد ، ومما ساعد على تسهيل مهمة المتسللين الغرباء إلى المواقع الإعلامية الحساسة ، هو أن شاغلى المواقع إنما كانوا بلا خلفية إعلامية راسخة بل كانوا من أصحاب التطلع إلى الثراء أو النفوذ وبلا اقتناع داخلى بأن مهنة الإعلام ترتكز على مثالية ، لم يكن الإعلام فى إدراكهم خدمة عامة ، بل مطية لأكثر من غاية شريرة .

كل هذه العوامل قد تجمعت فى بوتقة واحدة ، وصنعت منا مجتمعاً تسيطر عليه عقول تحكمها العقد القديمة والجديدة ، وشعوبه تعيش مرحلة تمزق .. مجتمعاً غريباً فى تكوينه وعجيباً فى تفكيره كما لو كان يجد مزاجه أو لذته فى أن يفكر له الغير ، ويخطط لمستقبله من لا يتكلم بلغته أو يقيم إعتباراً لتاريخه وتقاليده .

هذا الواقع هو الذى فرض على الذين أدركوا وأحسوا بتمزق الشعوب التطلع إلى خطة تنهض بهذا المجتمع العربى وتخلصه من العقد المتوارثة من فترات إحتلال متعدد الجنسيات والإيديولوجيات ، وانتهوا إلى أن خير وسيلة لذلك هى إطلاق عمل إعلامى دولى يقود معركة الإصلاح ويقدم المجتمع العربى للعالم كله بصورته الجديدة التى تحول دون إستمرار للسيطرة الأجنبية عليه بالصورة التى أطلق عليها اسم الإستعمار الجديد .

وهذا الوضع الذى عايشه المجتمع العربى بكل تناقضاته هو الذى فرض أيضا التسليم بألا تحتضن فكرة العمل الإعلامى العربى بغير الدراسة الواسعة الشاملة التى تعكف عليها النوعيات المتباينة من أصحاب الأفكار المتعددة ، على أساس أن هذه الدراسة متى استكملت كل جوانبها وتأكدت النيات الخالصة فإن إطلاق المشروع يجب أن يكون محاطاً بكل الضمانات التى تضمن نجاحه وتحصنه من الهزات والتدخلات ، وإلا أضيف إلى أسباب فشل المجتمع العربى فى تصحيح مساره وكيانه ، سبب جوهرى يفرض عليه أن يظل حاله كما كان فى الماضى ، وكما هو فى الحاضر : صورة قبيحة مشوهة .

ولقد كان القارىء العربى ، فى خارج عالمنا أو فى داخله — حتى هذه الفترة — يعيش فى يأس صارخ متزايد من الواقع الذى عليه إعلامه . ففى داخل كل بلد عربى صحافة فقدت ثقة شعوبها لأنها تمثل النظم الحاكمة ولا تعبر فى قليل أو كثير عن رغبات الجماهير ، ولا تقدم لها من « المعلومات » الصادقة ، أو الكاذبة ، إلا ما تأذن به هذه النظم فالصحافة عاجزة عن إطلاق سراح الحقيقة إلا بالقدر الذى يراه الحكام ، وهى مقيدة فيما تطرحه من آراء على أساس أن الرأى هو ما يراه الحكام ، وهى مشلولة عن مسايرة الفكر الحديث وإن كانت مطلقة السراح والقدرة على إستخدام كل مستحدث من آلات لا تنطق وإنما تطبع الكلام الذى أباحه الرقيب ، وإن كانت تعطى الصحف والمجلات العربية رونقاً وشكلاً وألواناً تخفى وراءها الحقيقة المؤلمة وهى أن الكلمة التى تطبعها لا طعم لها .

ثم جاءت مرحلة هجرة بعض العاملين فى المهنة إلى خارج البلاد العربية تحت ستار أن هذه الهجرة قد تسمح بالإفراج عن الحقيقة ومخاطبة شعوبهم من على البعد متجاهلين — عن عمد أو غير عمد — أن النظم القادرة على حبس هذه الحقيقة فى الداخل تملك القدرات التى لا حد لها على منع تداول هذه الحقيقة فى داخل البلاد ، أو إستخدام طاقاتها المالية — التى لا حدود لها — لتحويل هذه الصحف المهاجرة إلى أدوات ناطقة بما تريد .

لم تكن الصحف المهجرة مشكلة بالنسبة للنظم الحاكمة ، فهى إما مستعدة لأن تباع للبعض منها ، وأما أن تمنع وتصادر ولا تصل إلى القارىء إذا [illegible] مادتها مالا يرضى مزاج الحاكم ، ولقد كانت قوانين المطبوعات فى البلاد العربية قادرة على التحكم فى الرأى والخبر تحت ستار صيانة أمن الدولة الداخلى ، وكانت الرقابة على كل ما هو مطبوع فى الخارج — سواء أكان عربياً أم أجنبياً — دقيقة إلى حد أن الصحيفة التى كان يسمح بتداولها تنزل إلى السوق بعد أن تكون مادتها الإخبارية قد أصبحت عديمة القيمة ، فالقاعدة أن كل خبر يمضى عليه فى الحبس بضع ساعات يصبح تافهاً ، فما بالك إذا كان الحبس يستمر أياماً ؟ .

بل أن الرقابة لم تكن مقصورة على الصحف وحدها ، بل إنها كانت تمتد إلى الكتب والمطبوعات الأخرى ، وكان رجل الجمرك يفتح حقائب الوافدين والعائدين ، لا بحثاً عن مخدرات وإنما بحثاً عن الكتب ، فهو يصادر ما يصادفه منها إلى أن تعرض على الرقيب

ويجيزها ، أو لا يجيزها فتصادر وقد يحاسب حاملها عليها إذا كانت تعالج ما يسمى بسوق المبادىء الهدامة .

فهل كانت هذه الهجرة الإعلامية خالصة لوجه مثاليات المهنة ؟ أم أنها كانت هجرة التاجر إلى سوق يمكن أن تباع فيها الأقلام وتشترى بثمن أغلى من ثمنه الداخلى ؟ .

وهكذا ازدادت محنة الصحا[illegible] العربية وأ[illegible]، أعجوبة من أعاجيب عصرنا الحديث وأغرقت شعوبها فى متاهات لا حد لها أو نهاية ، وأصبح الإقدام على أى مشروع إعلامى يصدر فى الخارج محاطاً بالريب والشكوك والتساؤل « لحساب من يصدر هذا المشروع » ؟

لم يعد القارىء العربى مستعداً للخروج من دائرة هذا الشك لكثرة ترديد نغمة الإستقلالية دون أن يتوافر لهذه النغمة التوزيع الموسيقى السليم الذى يجعل القارىء العربى . يرتاح إليها ويزداد إستمتاعا بسلامة هذا التوزيع وصدق أحاسيس صانعيه .

لم يعد للمثاليات الإعلامية الصادقة – تعبيراً أو تنفيذاً – أى أعتبار أو وجود ، ولم يعد النظر إلى أى فكرة جديدة تتصل بالإعلام العربى الخارجى متحرراً من أى شك أو تشكك يبحث عنه القارىء العربى وللمتشككين كل الحق .. مما يفرض على من يقدم على تنفيذ مشروع إعلامى جديد أن يضع فى إعتباره أن الطريق ليس سهلاً .

ولدت الفكرة الجديدة فى باريس فى أوائل عام ١٩٨٢ ..

وفى خلال شهر مارس من العام ذاته تلقيت وأنا فى القاهرة مكالمة تليفونية مباشرة من باريس ، وبادرنى المتحدث سائلاً : « هل تلقيت رسالتى ؟ .

وقلت : أى رسالة تعنى ؟ ».

فأجاب بعد تردد : .. « إنها إذن فى الطريق إليك وسأعاود الإتصال بك لمعرفة ردك ».

وأعترف أنه لم يتبادر إلى ذهنى أن الرسالة تتعلق بأى مشروع إعلامى ، بل لعل صاحبها وهو كما قلت أحد المهاجرين الجدد من مصر أراد أن يسأل عن الأوضاع الجديدة عندنا ، وهل تسمح هذه الأوضاع بعودته إلى بلاده من جديد ؟ ذلك أنى كنت أعرف عنه أنه لا يطيق البعد عن وطنه ، وأنه يحن إلى هذه العودة اليوم قبل الغد . ولعله ظن أن العلاقة الجديدة التى أقامها الرئيس الجديد محمد حسنى مبارك مع الصحفيين الذين خالفوا الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، فسحب منهم حق استخدامهم لأقلامهم .. لعله ظن أن هذا الجديد يسمح لى بأن أبحث له أمر عودته مع المسئولين ، ولعله لم يكن يعرف أن هذه العلاقات الجديدة لم تعش طويلاً ، بل أنها أخذت فى التراجع إلى الخلف ، وأنها توشك على الدخول فى الأجواء السابقة نفسها .

ولم يكن هذا غريبا وإنما الغريب هو تسليمنا بمقولة أن التاريخ يكرر نفسه ، ومع هذا

فإننا إما أن نرفض الإستفادة من الدرس ، على الإطلاق ، أو أننا لا نقرأ التاريخ أو إذا قرأناه فإنما لهدف التسلية وقطع الوقت .

بعض الدارسين للتاريخ لا يقبلون المقولة بأن التاريخ يكرر نفسه قبولاً مطلقا بل يرون أن الأفضل هو الإستفادة ، بصورة أو بأخرى بوقائع التاريخ ، دون الأخذ بأنها لا بد أن تتكرر ، وإلا كانت تصرفاتنا وقراراتنا محكومة بأوضاع وظروف غير مناسبة للعصر الذى نعيش فيه .

إلا أنى كنت أخالف هذا الرأى الآخر إلى حد ما ، فالتفكير الإنسانى قد يتطور وينتج ويخترع ويبتكر ما يحقق للمجتمعات تقدما علمياً مثيراً ، أى أنه يرتفع بمستوى البشر إرتفاعاً مذهلاً ، ولكن فيما يتعلق بتصرفات البشر مع بعضهم البعض فإنها لا تغير ، وإذا أنت قرأت المآسى التى مرت بها حقوق الإنسان على مدى التاريخ فهل تجد فرقاً إنسانيا بين ما كان يجرى فى عهد محاكم التفتيش – أو قبل ذلك – وما يجرى فى عام ١٩٨٣ فى كثير من البلدان الأفريقية والعربية والأسيوية والأمريكية اللاتينية ؟ .

على أنى رغم كل التجارب التى مررت بها ، أو مرت أمامى ، كنت أحاول التهرب من التسليم بمقولة أن التاريخ يكرر نفسه وتشكيل فكرى بما يحقق الإقتناع بأن الجديد أحسن من القديم ، ولهذا كنت أقدم على استقبال كل جديد بقلب مفعم بالأمل .

هكذا فعلنا مع عبد الناصر ، وعجزت عن أن أفهم فيما بعد لماذا آثر أن يكون خصماً لكل الأهداف التى نادى بها ،

وكذلك فعلت بعده مع أنور السادات أملاً فى أن تكون قفزته المفاجئة غير المتوقعة وتوليه منصباً لم يكن يحلم به حافزاً له للتفرغ لأمور شعبه دون أمور أسرته الخاصة ، ولم أعجز بالطبع عن فهم ما سبب فشله فى كسب محبة الناس ..

وتكررت المأساة .. ولم أتعلم من التاريخ .

لقد كنت واحداً ممن أراد لهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات ألا يستمروا فى كتابة مقالاتهم اليومية لأنه أحس أن هذه المقالات تمس حلقة الفساد التى أحاط نفسه بها ، وكان هو مركزها ، واستخدم فى ذلك المنع رئيس تحرير « جريدة الأخبار » الذى أخذ على عاتقه مهمة حذف مقالاتى التى تضايق الرئيس ، وذلك تجنباً لاتخاذ قرار بوقفى عن « الكتابة » وأدى تكرار ذلك إلى إرغامى على إتخاذ قرار بينى وبين نفسى ألا أستمر فى مواجهة غير متكافئة ، فلم يكن فى مقدورى أن أكتب يومياً ليحذف مقال النقد الشديد وأن يسمح بنشر غير ذلك ، فلم أكن أملك حقا فى النشر المطلق دون مرور مقالى على رئيس التحرير [illegible] ما يشاء ويبقى على ما يشاء .

ووقعت كارثة المنصة ، ورحل الرئيس السادات عن موقعه وأنا بعيد عن مصر ، لا مهاجراً ، وإنما تحاصرنى المآسى التى تجرى فى مصر ، وقلبى عاجز عن أن يتحرك بأحاسيسه على الورق .

وجاء الرئيس محمد حسنى مبارك إلى السلطة ، وبدأ مرحلة المصالحة الوطنية مبادراً بالإفراج عن مجموعة السياسيين الذين اعتقلوا فى سبتمبر ١٩٨١ ضمن قائمة طويلة من المعسكرات المعارضة للسادات ، ثم رأى إقامة علاقة جديدة مع الصحافة مجتمعاً بالذين أعتبرهم الرئيس الراحل خصوماً له ، فأبعدهم عن الكتابة ، أو فرض عليهم قيوداً ارتضوها أملاً فى الخلاص .

وكنت قبل ذلك - وعقب عودتى إلى مصر ، وبعد أن رأيت المصريين يتعلقون مرة أخرى بالأمل - قد قررت بينى وبين نفسى العودة إلى كتابة عمودى اليومى « دخان فى الهواء » « فى جريدة الأخبار » - والتى لم أكن قد انفصلت عنها - وذلك رغبة منى فى ألا تكون عودتى بقرار من الرئيس مبارك وتحاشياً للتسليم بمبدأ أن من يسمح له أيضا الحق فى أن يمنع .

وكانت عودتى إلى الكتابة مفاجأة للجميع ، وأشهد أنى لم أكن أتوقع أن تكون لهذه العودة - عودة كاتب إلى لقاء قرائه كل صباح - هذا الصدى الذى غمرنى بفرحة وسعادة أكدتا لى أن أصالة شعب مصر أقوى من أن تهتز .

ولقد تضمن مقالى الأول مبررات العودة إلى الكتابة ، ومن أهمها إحساس الجماهير ، وأنا منهم أن « الأمل » فى إصلاح أخطاء الماضى قد غمر الناس ، وأن واجبنا يفرض علينا الوقوف إلى جانب هذا الأمل ، وإعطاءه جرعات من التشجيع ، ما دمنا فى النهاية أصحاب الحق فيما نقول أو لا نقول .. فيما نوافق عليه أو نرفضه .

ولكن هل فكرت قبل كتابة هذا المقال فى المقولة التى تتردد على الألسنة دائما من أن التاريخ يكرر نفسه ؟ وهل وضعت فى إعتبارى قبل العودة إلى الكتابة أنى اتخذت الموقف نفسه فى عهد السادات - بعد حرمان فرض على فى فترة حكم عبد الناصر - وكان عنوان أولى مقالاتى إذ ذاك « ما أحلى الرجوع إليها .. » وهل كنت فى المرحلتين أسير حب المهنة ، فلا تكاد تشير إلىّ بعد طول هجران حتى أسارع إلى الإرتماء فى أحضانها ؟

ولا بد من الإعتراف بأنى فى الحالين كنت هذا الأسير .

فالصحافة مهنة تسرى فى دم الذى يعشقها ويراها وسيلته إلى الخدمة العامة ، حتى إذا حرم من الإستمتاع بالقرب منها ، فأنه يكون فى موضع العاشق المحروم من الإقتراب ممن أحب لا بسبب كونها هى التى صدته وهجرته ، وإنما لأنه فرض عليها الإقامة خلف أسوار بناها من ملك السيطرة عليها وحدد لها نوعية الذى يقترب منها أو يبعد عنها .

أليست هذه هى سيطرة القرون الوسطى ؟ ومع هذا فهل كانت هذه السيطرة القديمة حائلة دون الإستبسال لتحطيم الأسوار ، وتحقيق اللقاء بعد اللقاء ؟ ثم ماذا يضير إذا سدت المنافذ مرة أخرى ، وعاد الحرمان الى حاله من جديد ؟ وما الضرر من المحاولة المرة بعد الأخرى .. طالما ظل العاشق متمسكا بالإصرار على تحطيم الأسوار بغير تقديم لأية تنازلات تسقطه من عينى من وهبها حياته ؟ .

إنه نوع من الحرب ، ولو أن المحارب استسلم أمام كل القلاع والأسوار والألغام التى يقيمها خصمه فى طريق المواجهة لما كان هناك نزال .. ولا صراع .. ولا كفاح .. ولما كان هناك إنتصار للحق أمام قوى الباطل .

تلك كانت خلاصة تفكير طويل ومتكرر ، وهى الخلاصة التى سنرى أنى تمسكت بها إزاء هذا المشروع الصحفى الجديد ، الذى ولد فى باريس صيف ١٩٨٢ .

— ٢ —

عوامل مؤثرة فى القرار

ودعانى رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك إلى الإجتماع به ، ولقد كانت أول مرة نلتقى فيها وجها لوجه ، وإن كنت قد واجهته فى معركة إنتخابات نقابة الصحفيين ، عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية أنور السادات وكلف بالإشراف على سير هذه المعركة بحيث لا يسمح بنجاح أحد كنقيب للصحفيين سوى مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى ، وقد نفذ التعليمات بمنتهى الدقة والكفاءة فى الضغط على أعضاء النقابة من الضعفاء .

وقد كان مبارك حريصاً فى هذا اللقاء على التأكيد بأنه ماض فى إزالة آثار الماضى ، إذ أنه لا يريد إلا الخير لمصر ، إلا أنه كان واضحاً فى الوقت نفسه بأنه يتمنى ألا نلجأ إلى فتح ملفات هذا الماضى مؤكدا أن هذه الوسيلة ستعرقل مسيرة الوحدة الوطنية وتغرق المجتمع فى محاسبات لا سبيل إلى وقفها .

ومع أنه لم يكن مفهوما كيف يمكن إزالة آثار الماضى بغير فتح ملفاته ، إلا أنه كان سهلاً إستنتاج الأسباب التى دعت الرئيس الجديد إلى التحذير من الإقتراب منها ، على أساس الخشية من القول بأنه كان شريكاً فى الحكم – بصفته نائب رئيس الجمهورية – ولمدة تقترب من خمس سنوات مما يدفع الناس الى طرح السؤال الهام : وأين كان مبارك فى فترة إرتكاب المخالفات المتصلة بنزاهة الحكم والتى ملأت ملفات فوق ملفات ؟

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى فى مواجهة مع مقولة إن التاريخ يكرر نفسه . فقد كان الرئيس أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية جمال عبد الناصر . فلما جاء إلى الحكم إعترف بأنه كانت هناك مخالفات خطيرة وجسيمة ، وأنه لا بد من حركة لتصحيحها ،

ودخل يوم ١٥ مايو ١٩٧١ التاريخ تحت اسم « ثورة التصحيح » .فأحرقت الأشرطة التى كانت تسجل أحاديث الخصوم وما يجرى فى حياتهم الخاصة وتم الحرق فى مشهد درامى أذيع بالتليفزيون ونشر فى الصحف على أوسع نطاق ، وفتحت ملفات التعذيب وإهدار حقوق الإنسان ، وفى مشهد درامى آخر ظهر السادات على شاشات التليفزيون وهو يعطى إشارة البدء بهدم بعض السجون .

وأنطلقت الصحافة تكشف عن المآسى الضخمة التى عاشها الشعب وأعلنت عن العقوبات التى أنزلت بالذين قادوا حملات الإرهاب ضد الشعب .

إذن فقد كان الرئيس السادات يعرف كل هذه المآسى فآثر الإحتماء فى دائرة الصمت على أن يعرض نفسه لغضب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ومع هذا فإن الرئيس أنور السادات ما كاد يواجه بمعارضة داخلية قوية حتى غلب عليه الطابع العسكرى ، فانقلب على حركة التصحيح بحيث أصبحت فى حاجة إلى ثورة أخرى تصححها .. وللأسف تمثلت هذه الثورة فى حادث المنصة الذى أودى بحياته وحياة آخرين .

فهل يكرر التاريخ نفسه ؟

ومع هذا فلم يكن هناك مفر - لأى مخلص يتطلع إلى تنقية الجو - من مواجهة الرئيس الجديد بحقيقة هامة حتى لا تتكرر مآسى الماضى وذلك بالإقدام على إجراء تغييرات جذرية تقتلع الذين عاثوا هذا الفساد بكل حقائقه وخفاياه وما زالوا مع مقدم العهد الجديد يسيطرون على أدوات الحكم . وكذلك التحذير من أن الخطر على الوحدة الوطنية المرتقبة لن يكون فى فتح الملفات ، بل سيكون كامناً بترك هذه الجماعات الفاسدة مسيطرة على الحكم أو قريبة من الإدارة الحاكمة أو على الأقل مسيطرة على السبل المؤدية الى معرفة ما فى هذه الملفات . وكذلك الإتجاه إلى تحقيق الدفع الديمقراطى الداخلى الذى يوفر الإستقرار والأمان للجميع

والرئيس الجديد لم يكن رافضاً الإستماع الى رأيى حول هذا الموضوع وهو فى هذا كان يمثل الرجل الواثق من نفسه ، والموقن بنزاهته ، وأنه إذا كان عهد الرئيس الراحل السادات قد تميز بنوعية صارخة من الفساد الممتد الى أعلى المستويات ، إلا أن شبهة الفساد لم تطرق باب الرئيس مبارك أو تحاول السيطرة على اسمه أو حتى بالإشاعة المغرضة ، وكان واضحاً أنه إذا اضطر الى فتح الملفات ، فلا ضرر من ذلك لأن شيئا مما هو داخل هذه الملفات لن يمس اسمه أو يسىء إلى سمعته .

ومع هذا فقد كان يبدو أنه يعيش فوق تل من التخوف من هذه الملفات .. هل لأنه كان يعلم علم اليقين بما فيها وأن ما تشتمل عليه من متفجرات قد يؤثر على النظام الذى يستند إليه الحكم ؟ . أم أنه كان يرى تركيز إهتمامه على عناصر التطرف الدينى التى ما زالت تملك قوة كبرى تهدد بها النظام كله ؟ ولعله كان يرى أنه لا بد من مواجهة هذه العناصر إما بإيداعها السجون مستخدما فى ذلك قانون الطوارىء ، الذى فرض على البلاد بعد مقتل السادات ، أو إستخدام لغة المنطق فى إقناعها بفساد اتجاهاتها ، وذلك قبل

التفكير فى إجراء التغييرات الجذرية التى تشعر الشعب بأنه انتقل من وضع إلى آخر جديد فى كل شيء ؟

ولم يكن الرئيس محمد حسنى مبارك متجنيا على الحقيقة وهو يركز على المواجهة مع العناصر الدينية المتطرفة التى أرادت اتخاذ العنف وسيلتها للتعبير عن رأيها .

ولكننى لم أوافق الرئيس فى رفضه مناقشة مبدأ التغيير ، أو إجراء حوار حول أحسن السبل المؤدية إلى إجرائه بغير هزات قومية أو صدمات كهربية ، ورفضه كذلك قبول النصيحة بأن التغيير فى أسلوب الحكم - وليس استخدام قانون الطوارىء هو القادر على خلق مناخ سياسى حزبى داخلى صالح لمواجهة قومية شاملة مع عناصر التطرف فى أى صورة من صوره دينية كانت أو عقائدية ، بل إن هذا التغيير ذاته فى شكل الحكم - من عسكرى إلى مدنى حزبى هو واحد من السبل المقنعة لجانب كبير من هذه العناصر ، بأن جديداً قد طرأ على المجتمع ، وأن الفراغ السياسى الذى سمح بقيام التطرف فى داخل بعض هذه الجماعات قد بدأ يشغل بتركيبات سياسية قادرة على احتضان النفوس الشابة الضائعة التى لا تجد مكاناً تعبر فيه عن آرائها واتجاهاتها .

هل كانت الطبيعة العسكرية للرئيس محمد حسنى مبارك هى السبب المباشر فى إصراره على رفض مناقشة مبدأ التغيير فى هذا الوقت المبكر من حكمه ؟ وهل كان عنده الإستعداد النفسى لمناقشة هذا المبدأ فيما بعد استقرار الأمور بالطريقة التى يراها ؟ . ثم من ذا الذى يقرر ما إذا كانت الأمور قد استقرت بحيث تسمح بمبدأ التغيير ؟ بل الأهم من هذا كله : ماذا كان مفهومه للتغيير الذى يحقق اختلافاً جذرياً بين نظامى عبد الناصر والسادات ، ونظامه الجديد ؟ وهل كان مقتنعاً بأن نياته الطيبة فى ذاتها كافية لاستخدامها كجواز مرور إلى قبول الناس لنظامه ؟

إن حوارى معه فى أول إجتماع عقد بينه وبينى أعطى لى الإنطباع الأكيد بأنه فهم التغيير على أساس أن يستبدل آخرين بأشخاص يحكمون يحلون محلهم ، لهذا كان يقول إنه إذا أجرى - مثلا - إنتخابات جديدة لمجلس شعب جديد ، فإنه على ثقة من أن النتائج ستأتى بنوعية الأعضاء أنفسهم .. هذا الفهم هو الذى كشف بطريقة غير مباشرة عن عزلته عن الناس ولهذا لم يدرك أن التغيير الذى يريده الشعب فعلاً هو إفساح الطريق لديمقراطية حقيقية تسمح بقيام الأحزاب السياسية بلا قيود أو اشتراطات ، وتفتح الأبواب المغلقة لوجود صحافة حرة تنطق بسياسية هذه الأحزاب ، أو بمعنى آخر ديمقراطية تبدأ ممارستها بإلغاء كل القوانين التى وضعت فى عهد الرئيس السادات وجعلت منه الرجل الأوحد الذى يسمح أو لا يسمح بقيام أحزاب يرضى بها وكذلك إصدار صحف تنطق باسمها تبقى حية إذا رضى بذلك ، وتموت فجأة إذا ما شاء لها ذلك .

وهذه العزلة هى التى باعدت بين حكام العرب وشعوبهم وأظلت العالم العربى بمظلة من الضياع والتمزق . لقد كانت هناك دائماً وأبدا فجوة بين الطرفين : الحاكم والمحكوم . يتصور الحاكم أنه يفعل ما تمليه عليه مصلحة الناس وأنه هو أدرى بهذه المصالح دون

سواه ، وتتصور الجماهير.أن الحاكم لا يقبل إلا ما يثبت من قواعد حكمه وأنه لهذا يبدأ بتجاهل قدر الشعوب وحقها فى المشاركة فى الحكم فارضا عليها وصاية مستمرة لا نهاية لها أو حدود .

ولهذا ظلت هذه الشعوب تسعى دائماً إلى التغيير المثمر ، الإيجابى » بحيث أ . . -، هذه الأمنية هى المطلب العربى الذى ا - ، حوله كلمة كل الشعوب العربية وأمانيها بحيث ضمها معسكر واحد وإن تباعدت حدوده . فى حين قابله فى جانب من ساحة الخلاف معسكر آخر ضم كل حكام هذه الشعوب الذين ا - - ، كلمتهم — وإن اختلفت وسائل حكمهم — على أن التغيير الذى تريده الشعوب يؤدى إلى فتح أبواب العالم العربى لموجات التطرف والتمزق والإرتماء فى أحضان المبادىء الهدامة ، وأن حرصهم على تجنيب شعوبهم هذا الضياع هو رفض التغيير بالصورة التى رسمها خيال المفكرين .

ومن هنا غابت عن هؤلاء الحكام الحقيقة المرة ، وهى إنه ما من شعب أهمل رأيه وفكره وديست رغباته بالأقدام ، إلا وكانت لحظة انفجاره لتحقيق التغيير أشد عنفاً مما قد تفعله الأفكار الهدامة أو الفكر المتطرف .

كانت كلمة التغيير هى التى تقلق الحكام جميعاً ، ولهذا فقد كان تكرار كلمة التغيير فيما يكتب فى الصحف يضايق مبارك رغم أنه أراد فى بداية حكمه التأكيد بأنه يترك لأصحاب الأقلام حرية التعبير عن ارائهم ، حتى ولو تناولت هذه الآراء فكرة التغيير بمضمونه الديمقراطى السليم مع أنه لم يكن يهضمه . ولعله أراد التدليل والتأكيد على أن مطلب التغيير لا مبرر له فهناك ديمقراطية وهناك حرية رأى تسمح بالتحدث عن « تغيير ما » .

وإنطلاقاً من هذا الإعتقاد فقد أشار بعقد ندوات أسبوعية بالتليفزيون تناقش فيها الامور السياسية بأسلوب محايد .

ولكن هل كان التاريخ يكرر نفسه فى هذه الحالة أيضا ؟ ذلك أن عهدى الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس محمد أنور السادات قد تضمنا أيضاً مثل هذه التجارب ، ثم لم تلبث أن حكم عليها بالتوقف ، والعودة بأجهزة الإعلام إلى سابق إلتزامها بالصمت ، أو الإكتفاء بإبدال الصمت بالحوار المصنوع الذى لا يجدى أو يفيد وإن كان يبدو فى ظاهره ديمقراطياً .

ففى بداية عهد الرئيس عبد الناصر ، أتيحت الفرصة لبعض الأفكار أن تجد المنفذ إلى الهواء الطلق ولكن إلى الحدود التى ترسم لها . وبالرغم من هذا فإن هذه التجارب لم تستمر طويلاً ، بل كانت قوة الرئيس الفردية الضاربة قادرة على إسكات كل صوت ، أو قصف أى قلم ، ولم يكن ممكناً لهذه الأقلام العودة إلى ممارسة حق الكتابة كما تشاء ، إلا إذا أحس الرئيس بأن الكبت الداخلى قد دفع — أو قد يدفع — الجماهير إلى التعبير عن نفسها بنفسها فى مظاهرات تغطى الشوارع وما يعقب ذلك من اضطرابات أو اصطدامات مع رجال الأمن قد يفلت زمامها .. تماماً كما حدث فى أعقاب هزيمة

١٩٦٧ ، وصدور الأحكام المخففة على المسئولين عن نكسة السلاح الجوى المصرى فى ٥ يونية من هذا العام ، فقامت المظاهرات العنيفة فى معظم أنحاء البلاد وما تبع ذلك من إطلاق الميثاق فى مارس من عام ١٩٦٨ .. الميثاق المكتوب الذى اشتمل على مبادىء ووعود لو أن واحداً منها طبق لكان بشير الخير الذى طال انتظاره .

ولكن الميثاق كان واحداً من الجرعات المساعدة على وقف نزيف الغضب الشعبى ، وإعطاء الطبيب فرصة فى ذات الوقت لسحق مثل هذه الصحوات الشعبية مرة أخرى .

لم يكن الميثاق وما تضمنه من مبادىء معداً للتنفيذ أبدا . لقد كان الطبيب يعرف جيد المعرفة أن تطبيق ما جاء فيه يشفى المريض ويعيد له الحياة ، ويصبح هو فى وضع المطالب بتقديم الحساب إلى الشعب ، وهو لم يكن مستعداً لذلك أو قابلاً ممارسته له ، فهو يستمد زعامته من السلاح العسكرى الذى يرتكز عليه فى حكمه ، ومثل هذا النوع من الزعامات يتلاشى وينتهى إذا ما سحب السلاح من يده أو انقلب عليه . إنما الزعامة الشعبية الفعلية والحقيقية هى التى ترتكز على تقدير شعبى أعزل من السلاح ، ويكتسبها من ممارسة الحوار والجدل العلنى فى مواجهة خصومه السياسيين وقدرته على التحرك المتكافىء معهم ، وهذا ما لم يختبر فيه الرئيس عبد الناصر أو يقدم الدليل على قدرته فى قهر خصومه بالحجة والدليل يضعها أمام الشعب فيحكم له أو عليه .

لم يكن الميثاق إذن هو وليد رغبة صادقة فى إصلاح الأخطاء ، وإنما كان سبيله وفرصته فى إحكام قبضته على كل فكر أو رأى فى الصحف أو فى الشارع .. فى الجامعات والمؤسسات .. فى كل مكان ، مهملاً كل تفكير صائب دون أن تترك هذه الإضطرابات أى أثر فى نفسه بإعادة تقييم حساباته والإقدام بشجاعة على مواجهة واقع شعبه المحروم من ممارسة سلطاته وحرياته وأن هذا الشعب إذا سكت فترة فإنه غير مستعد لأن يصمت كل الفترات .

ولكننا لا نتعلم من التاريخ ، بل نعتبر أنفسنا دائماً وأبداً أمهر من السابقين فى مواجهة الأحداث الشعبية .

وكذلك ففى بداية عهد السادات أطلق على تحركاته الدرامية ذات المظهر التحررى والليبرالى إسم ثورة التصحيح ، ولم تخل هذه التحركات من مشاهد مثيرة لمسرحيات درامية إذا قيمها التاريخ حالياً فإنه يقيمها على أنها كوميدية أراد السادات بها إيهام الشعب بأنه غير عبد الناصر ، وأن الأخطاء التى ارتكبت فى عهده وعلى رأسها الحرمان من الحريات ، هى فى سبيلها إلى التصحيح ، بوضع كل شىء فى مساره الصحيح .

وقد اعتاد شعبنا تصديق ما جاء فى هذه المسرحيات ، اللهم إلا أولئك الذين درسوا التاريخ جيداً وعرفوا أن الفكر العسكرى فى نهاية مطافه لا يتنازل بسهولة إلى من يرتدون الزى المدنى ، بل يلجأون فى أساليب حكمهم إلى سلاح القوة كبديل لسلاح الديمقراطية ، ذلك النظام السياسى الذى يعطى للشعب حقه الكامل فى محاسبة الحاكمين .. النظام الذى يحاسب به كل من يحكم ، من خلال قنوات دستورية يشترط أن

يكون الشعب هو مؤسسها وبانيها وحارسها ، أى من خلال برلمان منتخب إنتخاباً حراً ، وإلى جانبه أو فوقه صحافة تملك فى يدها قدرات التعبير عما يحس به الشعب بلا قيود إلا ما تفرضه القوانين العادية والمدنية .

واعترافاً بالحق فلم تكن تجربة السادات فى بدايتها تجربة كوميدية فى كل تفصيلاتها وإن كانت قد انتهت إلى ذلك ذلك أن قدرة السادات الإحتمالية لهذا التطور الجديد والذى حمل معه وجهاً شديد الشبه بالوجه الديمقراطى كانت أقوى بكثير من قدرة عبد الناصر الإحتمالية ، بل يمكن القول بأن عبد الناصر كحاكم لم يتح لنا فرصة إختبار للديمقراطية على الإطلاق ذلك لأنه كان يرفض التجربة بأى شكل من أشكالها ، إلا أن النهاية فى عهد السادات كانت نكبة .. كانت نهاية امتزجت بالعنف والشدة من جانب الرئيس السادات ، وبالجريمة والقتل من جانب فريق من أفراد الشعب دبروا ونفذوا أغرب مغامرة إعتداء على رئيس جمهورية ومن خلال عرض عسكرى مثلت فيه كل وحدات الجيش وشهده مع الرئيس السادات أكبر حشد من رجالات النظام من عسكريين ومدنيين .

هل كانت هذه النتائج الأليمة ، والهزات الداخلية كافية لإقناع الحكام العرب خاصة بأنه لا خير فى انفرادهم بالحكم ، وأن إهمال رأى الشعب والإلتجاء إلى استخدام العنف ضده أو الاحتماء وراء القوانين التى تقنن أساليب الكبت والتضييق على حقوق الإنسان إنما هى ديون عليهم للشعب يؤدى تراكمها إلى التجاء الجماهير لاسترداد حقوقها - ... مة فى ذلك وسائل أعنف من وسائلهم .

لقد تساءل الأجانب الذين أعجبوا بجرأة السادات السياسية والشخصية .. تساءلوا بعد مصرعه فى حادث المنصة : كيف حدث هذا ؟ وهل يمكن أن يكون هذا هو مصير رجل أقدم على رحلته المفاجئة إلى اسرائيل سعياً إلى إقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط ؟ بل زادت دهشتهم عندما رأوا أن الجماهير المصرية التى خرجت تبكى رحيل عبد الناصر عنها .. لزمت مساكنها بلا تحرك عاطفى وفضلت أن تشهد وداع جثمان الرئيس السادات من خلال شاشات التليفزيون ..

ولم يكن فى هذا كله ما يدعو إلى العجب .. بل كان هو رد الفعل الطبيعى من شعب أهملت رئاسته دعم كيانه البشرى بالإضافة إلى إهمال أوضاعه الداخلية ، وأسقطت من الإعتبار رأيه السياسى فى اتخاذ القرار فى حين لم تقصر هذه الرئاسة فى عمل كل ما يحقق لها زعامة عالمية مصنوعة ومستوردة من الخارج .. زعامة ثمنها إقدام حاملها على عمل ما يرضى السياسة الغربية .. هذه السياسة التى تصورت أن صلحا مصرياً مع إسرائيل سيحقق الإستقرار فى المنطقة والسلام فى العالم .

لقد كرر السادات بذلك الأخطاء نفسها التى وقع فيها عبد الناصر وعلى رأسها الإتجاه إلى الخارج تدعيماً لزعامته . لقد اتجه عبد الناصر اتجاها إلى الشرق وشعوب العرب فكسب المركز إلا أنه خلف فى داخل بلاده مشكلات تفجرت فى عهدى السادات ومبارك .. فى حين اتجه أنور السادات إلى الغرب وشعوبه فكسب المركز الزعامى الدولى

وفقد فى مقابله حياته .. فوق ما أضاف من مشكلات داخلية ورثها الرئيس مبارك مضاعفة .

ومع كل هذا التكرار .. فهل استفدنا – شعباً وزعامة – من التجربة ؟ هل تعلمنا كيف نتصرف مع كل وضع طارىء أو جديد ؟

– ٣ –

الخلاف الثالث

وجاءت التجربة الثالثة مع الرئيس مبارك ، ولم تكن تجربة مدنية بل ظلت أيضاً عسكرية ومع هذا فقد تقبلتها الجماهير بالأمل وتنازلت عن حقها فى الإستفادة من النتائج السابقة فى عهدين متقاربين ، وتأكد ذلك الإحساس من إقبال الناس على الإدلاء بأصواتهم فى الإستفتاء على إختيار محمد حسنى مبارك رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس الراحل محمد أنور السادات وهو إقبال خالف ما كان يجرى على مدى سنوات طويلة – من إستفتاءات متلاحقة ومتعددة الأشكال لم يكن الجمهور ليكلف خاطره بالإدلاء بأصواته أو الإقتراب من صناديق الإقتراع لثقته التامة من أن هذه الأصوات لن تغير النتيجة التى ستحققها أجهزة وزارة الداخلية ويقدمها وزير الداخلية إلى رئيس الجمهورية فى مشهد درامى تليفزيونى ومؤكدة من أنها جاءت إجماعية ٩٩,٩٩ ٪ .

ولم يكن هذا التطور الجديد فى الإتجاه الشعبى بسبب حملة إعلامية أقنعت الجماهير بالإقبال على التصويت . فالتصويت كان يدور حول شخص رجل واحد ، كما لم تكن هناك إغراءات ذات طابع حزبى تحتشد كل القوى الشعبية تحت مظلة موقف موحد لتفضيل مرشح على آخر ، إنما كان الدافع إلى ذلك هو التعلق بالأمل فى أن يكون الجديد أفضل من القديمين بدليل أن المعلقين الإعلاميين وغيرهم من أفراد الشعب استخدموا تعبير التعلق بالأمل كمؤشر لتصرفاتها وتطلعاتها إلى المستقبل الأحسن .

إلا أنه كانت هناك قلة .. ترى أن إبقاء الشعب لمصيره وديعة فى يد شخص سيؤدى حتماً إلى النهاية نفسها : إحساس الرئاسة بالعزلة ، وانصراف الشعب إلى التمسك بالسلبية والعودة من حديد إلى الدوران فى حلقة مفرغة يطحن الشعب فى داخلها ، ويطحن معه الأمل بل كل شيء .

ولقد طرح خلال الحوار الذى جرى بين الأقلية والأغلبية حلال استقبالها لهذا الجديد السؤال التقليدى « وما البديل إذا لم نرض بالتجربة الثالثة ؟ » وهو سؤال لا مجال لطرحه بالقطع إلا مع شعب أو شعوب ، وصلت إلى مرحلة فقدان الشخصية والإعتماد على الغير فى تسيير أمورها ، ولكن ألم يكن حادث المنصة دليلاً على أنه ما زالت بين صفوف الشعب فئة ترفض التسليم أو الإمتثال لإرادة الحاكم ؟ .

ومرة أخرى فإنك لن تعدم من يواجه هذا السؤال بآخر يندد بالعنف والقتل ولا يوافق على تكراره كوسيلة لفرض الإرادة الشعبية ، إلا أنه يتناسى أن شعوباً كثيرة [illegible]، قوتها المستمدة من إجماع رأيها على تحقيق مطالبها بغير إستعمال للعنف أو الإرهاب . إلا أنه لم يفعل ذلك إلا بعد أن تأكد وأيقن من أن هذا الجديد الذى يقبله إنما سيسعى أولا وقبل كل شىء إلى إطلاق سراح الديمقراطية وحرية الصحافة لا عن طريق الوعود الكلامية – فما أكثر ما سمعت منها – وإنما عن طريق عمل وبرنامج زمنى محدد يكون هو البديل الحق ويكون هو ثمن التأييد . وتكون نهايته التغيير الشامل .

ولكننا لا نتعلم ولا نستفيد من تجاربنا وتجارب الآخرين بل نشهد وراقب ونستريح إلى كل الخطوات التى يبدأ بها الجديد عمله الرئاسى وننسى أن مثل هذه المشاهد الدرامية وإن تغيرت شخصياته الذين يقدمونها على المسرح السياسى ، إلا أنها تحمل الأساليب نفسها فى الإخراج .. وفى التطبيق .. وفى النتائج .

ولقد تظاهر الرئيس السادات بأنه استفاد من أخطاء عبد الناصر التى شكا منها الناس ولهذا اختار كلمة « التصحيح » كشعار لإقناع الناس بأنهم على أبواب عهد جديد .. كذلك أوضح الرئيس محمد حسنى مبارك أنه استفاد من أخطاء السادات ولهذا اختار كلمة التغيير كشعار فتحول شعور الناس من يأس دفين إلى أمل يتردد على الألسنة ، ومن سلبية قاتلة إلى وعد بإيجابية منتجة .

وكان أول عمل إصلاحى للرئيس مبارك هو إطلاق سراح المجموعة السياسية التى دخلت المعتقل فى سبتمبر ١٩٨١ وقبل مصرع السادات بحوالى شهر من الزمان ، بل كان تحركه فى ذلك – أيضا – تحركاً دراميا إذ نقل الجميع من المعتقل ، إلى قصر العروبة حيث اجتمع بهم الرئيس وتبادلوا الأحاديث الودية التى تفتح الطريق إلى تفاهم قومى أوسع .

وأعقب ذلك دعوته لبعض الكتاب الصحفيين إلى إجتماعات يعقدها معهم ، وتذاع تفصيلاتها وصورها بل استمر يواصل اجتماعاته ببعض السياسيين المعارضين سعياً منه إلى تهيئة التضامن الداخلى وإظهار إصراره على أن تكون وحدة الأمة واضحة وملموسة لكل قوة خارجية لئلا يتأثر إستكمال جلاء القوات الإسرائيلية عن الأرض المصرية والذى كان محدداً له يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢ .

وقد برت كل الأطراف المصرية بما التزمت به .

بل كانت هده الفترة هى أكبر دليل على إن آراء المصريين وأن اختلفت وتباعدت سياسياً واجتماعياً ، إلا أنها قادرة على التلاحم والتكاتف – داخلياً وخارجياً فى المواقف التى لا خلاف على مضمونها أو تفصيلاتها ، وهو الدليل الذى دحض آراء الذين يرون استمرار فرض الوصاية على فكر الشعب واتهامه بأنه شعب جاهل فى مجموعه ولم يبلغ بعد درجة النضج السياسى الذى يباشر فيه حكم نفسه بنفسه ، فى نطاق ديمقراطى ، وفى ظل صحافة حرة مستكملة لكل مقوماتَ وجودها وكيانها .

إلا أنه . يكن ممكناً للبعض منا بعد التجربتين السابقتين – وللذين ذاقوا مرارتهما وعرفوا خباياهما – مع عبد الناصر والسادات – المضى مرة أخرى فى مسيرة بدايتها براقة ، وختامها هو عودة إلى الماضى بكل آلامه ومآسيه ، إنما كان من الضرورى أن نتعلم ، أن نمضى كصحافة فى إعداد المناخ المناسب وتهيئة المسرح السياسى الواسع لإخراج ملحمة التغيير الجذرى فى كل أوضاعنا السياسية . ولم يكن هذا فى رأينا خروجاً على اتفاق متبادل بيننا وبين الرئيس لتهيئة الجو لرسوخ الوحدة الداخلية فى مواجهة مطامع المستعمر الإسرائيلى ، أو أنها قد تتخذ – فى ذات الوقت – ذريعة من جانب إسرائيل لعرقلة الجلاء – كما كان يتردد بين الوقت والآخر – ولو كان الأمر كذلك لكان معناه أن الحلاء مشروط هنا بشروط هى فى ذاتها دليل على فقداننا للإستقلال الداخلى كثمن للجلاء ، وهو التصور الذى لم أكن مستعداً لافتراضه على الإطلاق لثقتى فى ان وطنية الرئيس محمد حسنى مبارك هى فوق الشبهات وفوق كل الشكوك ، بل كنت أحس بأنه يفضل الإقدام على المواجهة مع إسرائيل عن أن يفرط فى استقلال مصر واحترامها لكيانها الداخلى . وهذا ما فعله عند ما هاجمت إسرائيل لبنان .

إن الذين كانوا يطالبون بالتغيير ، لم يكونوا يطالبون بأن يتم فوراً غير أنهم لم يكونوا على إستعداد للمضى فى تأييد الرئيس مبارك تأييداً أعمى ارتكازا على حسن نواياه .. لقد كنا جميعاً مستعدين للحفاظ على الوحدة الداخلية المتماسكة حتى يتم الجلاء الإسرائيلى بغير تنفيذ فورى للمطالب الداخلية ، ولكن كان علينا – فى الوقت ذاته للإستفادة من تجارب الماضى – أن نحدد من الآن نوعية المناخ السياسى الداخلى ونمضى فى رسم معالم الخريطة السياسية الداخلية بحيث يعرف كل ساكن فى وطننا المصرى حدوده فى ظل النظام الديمقراطى السليم .

وكنت أؤمن فى قرارة نفسى بأن مواجهة الرئيس محمد حسنى مبارك بهذه « الرغبات » الأولية والتمهيدية ستكون إحتبارا هاماً لعمق نواياه الطيبة التي كان يرددها بين الوقت والآخر ، وهل هى حقاً راسخة فى نفسه ، أم أنه يتخذها معبراً عن الظروف الداخلية التى تعيشها مصر بعد حادث المنصة وإغتيال سلفه الرئيس محمد أنور السادات ؟ .

وبدا واضحاً أن الرئيس مبارك لم يعد مستعداً للتستر على خلافه مع الذين يطالبون بتهيئة الجو للتغير الداخلى بمجرد أن تنتهى مصر من قضية الجلاء عن الأرض المحتلة . بل إنه

مضى فى التمسك بهذا الإختلاف واعتباره خروجاً على اتفاق الإلتزام بالوحدة الوطنية ، إلى حد إنهاء فترة التصالح مع بعض الساسة والكتاب وقطع علاقاته بهم بعد هدنة من التفاهم لم تدم أكثر من شهرين من الزمان . وإن كان قد التزم بأن يوضح للذين اختلف معهم — وبطريقة غير مباشرة — الأسباب التى دعته إلى اتخاذ هذا الموقف تجاههم .

ففى يوم اتصل بى الأستاذ أسامة الباز ، مدير مكتب الرئيس السياسى يدعونى إلى لقاء معه بوزارة الخارجية ، وفى هذا اللقاء تأكد لى أن الرئيس مبارك غير راض عما أكتب فى تلك الأيام وأنه يعتبر ذلك منى خروجاً على إتفاق تم بيننا ، وإن كنت لا أذكر أنى اتفقت مع الرئيس على شيء ما ، إلا أنى قلت لنفسى : وهل يحتاج الأمر إلى وقفة أدافع فيها عن موقفى ؟ وهل يصلح الدفاع ؟

وقد غطى على هذين السؤالين الشريط السينمائى الذى مر أمامى مستعرضاً من خلاله مواقف سابقة تكاد تكون متشابهة لنفس هذا الموقف الجديد ، كيف تطورت علاقة الرئيس عبد الناصر معى وانقلبت بعد ثقة كاملة إلى تدهور انتهى إلى الأمر بفصلى من عملى بجريدة « الأخبار » ، لمجرد أنه رأى فى مقالاتى مرارة أو خروجاً على الخط الذى رسمه — أو أراد أن يرسمه — لكل العاملين فى الصحافة .

وكذلك كيف تطورت العلاقة بينى وبين الرئيس السادات من صداقة وزمالة فى معتقل الزيتون (ضاحية من ضواحى القاهرة) إلى غضب وثورة على كل ما أكتبه فى عمودى فى جريدة « الأخبار » ، بعد أن عدت إليها فى بداية عهده ، أديا إلى أن اختفى هذا العمود طوال فترة حكمه .

هذا الشريط السينمائى السريع جعلنى أتطلع إلى الأستاذ أسامة الباز ، وأطرح على نفسى التساؤل : « أيفيد إجراء حوار معه ؟ ثم هل يملك هو فى هذا الحوار إلا التعبير عن رأى الرئيس مبارك الذى كلفه بأداء مهمة محدودة الأطراف ؟ وحتى إذا اقتنع الأستاذ الباز برأيى فهل هو قادر على تغيير طبيعة الرئيس مبارك العسكرية المشابهة لطبيعتى السادات وعبد الناصر ؟ » ولم أجد أمامى إلا أن أترك الأستاذ الباز يمضى فى توضيح أبعاد الرسالة التى كلف بإبلاغها إلىّ .

قال : إن الرئيس يرى أن مقالاتى لا تساعد الدولة على معالجة الأوضاع الداخلية أو توجيه الشباب إلى ما فيه الصالح العام ، وقد سبق للرئيس أن تحدث اليك فى هذا الأمر أكثر من مرة .

وهذا صحيح .. فقد حادثنى الرئيس أكثر من مرة تليفونياً ، ولكنه كان دائماً فى موقف الذى يريد أن أستمع إلى رأيه ، وأن أقتنع به وهذا ضد طبيعتى .

وإذا كان اللقاء بينى وبين الأستاذ الباز لم يدم طويلاً فما ذلك إلا لاحساسى بأننى أواجه من جديد مواقف تكاد تكون متشابهة إلى حد كبير مع ما واجهته خلال عهدى الرئيسين ناصر والسادات .. كنت قد جربت .. وكنت قد تعلمت ، ولو أنى كنت أعرف ان الجدل والنقاش فى مثل هذه الأوضاع يمكن أن يؤدى إلى نتائج معينة نصون بها

حرية الكلمة وإقناع رئيس الدولة بقبول الرأى الآخر بغير إعلان لخصومة أو قطع علاقة ، لما ترددت فى مواجهة الأستاذ الباز – وهو لم يكن إلا حامل رسالة معينة – بتكرار وجهة نظرى والتى سبق أن أبديتها للرئيس فى أكثر من حديث تليفونى كان يبدو فيها كما لو أنه يريد وقفى عن الإصرار فى المطالبة بإجراء التغيير الجذرى نحو النظام الديمقراطى السليم .

وقد كنت أعرف مسبقاً بأن الرئيس غاضب من استمرارى وإصرارى على ترديد نغمة التغيير .. فقد كان فى طريق عودته من زيارة للولايات المتحدة الأمريكية ، وتحدث وهو فى الطائرة إلى رؤساء تحرير الصحف عن « الذين يطالبون بالتغيير ، فقال : « إنه لن يغير .. ولن يبدل .. وأن كل شيء سيمضى فى طريقه كما هو قائم .. » .

ومضى الرئيس فى حديثه الموجه إلى رؤساء التحرير فقال : « إنهم – منذ – اليوم مسئولون أمامه عن كل ما ينشر فى الصحف القومية »

ولم يكن لهذا الأمر من معنى إلا إطلاق الضوء الأخضر للتدخل بالحذف أو المنع لأى رأى يرونه غير مرض له .

لقد كان يحذر من قبل من التدخل فى مقالات الرأى .. أما اليوم فهو يتخذ موقفاً مغايراً .

ولهذا بعد أن استمعت إلى حديث الأستاذ أسامة الباز القصير أدركت أننا قد عدنا إلى ما كنا عليه من قبل ، وإن كنت قد فضلت ألا أتخذ قراراً بالتوقف عن الكتابة ، بل أن أمضى فى موقفى حتى أواجه بوضع يتطلب اتخاذ قرار مخالف .

وفى هذا الجو المتغير ، والذى يوشك أن يتلبد بالغيوم جاءتنى المكالمة التليفونية من باريس ، والتى سألنى فيها صاحبها : هل تلقيت رسالتى .. ؟

- ٤ -

لا مجال للرفض

وعندما تسلمت الرسالة بعد أيام من هذه المكالمة والتى جاءنى بها رسول خاص ، قرأت مضمونها وبعمق أكثر من مرة دون الإقدام على رفض فكرة القيام بعمل صحفى خارج بلادى ، بل وجدت نفسى مدعوا إلى النظر فى الإقتراح بفهم من واجه ثلاث تجارب صحفية على مدى ثلاثين عاماً ، وكان يخرج من كل تجربة منها بمزيد من الإقتناع بأنه لا سبيل إلى تحقيق ما يتطلع إليه الشعب ، وفى ظل حكم يسيطر عليه الفكر العسكرى حتى ولو كان هذا الفكر مخلصاً لوطنه .

كانت هذه الرسالة تقول فى كلمات قليلة ومختصرة :

« انتهزت هذه الفرصة لأعرض عليك موضوعاً هاماً جداً .. وهو أن السيد أكرم العجه وغيره من الماليين العرب الأفراد عازمون على إصدار جريدة يومية عربية ذات استقلال عن كل الأنظمة العربية .. وتكون ذات وزن دولى من الناحية المهنية والموضوعية على نموذج الهيرالدتريبون » ..

« وقد فاتحنى فى ذلك السيد أكرم العجه وأعتقد أنك تعرفه أو تسمع عنه ، وتناقشنا طويلاً فى الموضوع وكيفية تأمين قيادة صحفية عربية على مستوى هذه المسئولية

« وقد سمحت لنفسى أن أقول أن هذه القيادة ربما لا تتجسد فى شخص ما ، مهنية أو موضوعية إلا فيك أنت فى العالم العربى وقد رحب كثيراً بذلك وطلب منى أن أجس النبض لديك قبل أن يتم الإتصال بك من طرفه .. وإذا قبلت فأرجو أن تحدد موعدا للحضور إلى باريس للتباحث حول هذا الموضوع وعرض ما تراه من كل النواحى الفنية والمهنية والموضوعية والسيا.ـية والمادية الخ . وذلك بأسرع وقت ممكن .

«وحبذا لو تحدد تاريخين مناسبين خلال شهر مارس ١٩٨٢ حتى يمكن اختيار التاريخ الذى يتناسب مع مواعيد السيد أكرم العجة نظرا لكثرة أسفاره بسبب أعماله المتشعبة . والذى طلب منى فى الوقت نفسه أن أرجوك أن يظل الموضوع برمته طى الكتمان فى الوقت الحاضر وخلال فترة الدراسة والإعداد .

« وأعتقد أن الموضوع هام .. والرأى العام العربى فى حاجة إلى جريدة على مستوى راق وليبرالية حقة ، ولديها إمكانات تؤهلها لذلك وبالذات استقلالها السياسى . ومن هنا فإنه فى تقديرى يستحق أن تعطيه اهتمامك .... » .

ومع أن الرسالة كما تبدو قصيرة إلا أنها [illegible] أكثر من دعوة بالغة الإغراء لمن يسيطر عليه حب المهنة الصحفية ، فمن ذا الذى يتردد فى قبول ودراسة إمكان إصدار جريدة عربية قومية دولية خارج حدود الوطن العربى مدعمة بتمويل مالى كبير ؟

ومن من العاملين فى مهنتنا لا يتطلع فى ظروفنا العربية والمصرية إلى المشاركة فى تحقيق مولد جريدة أو صحيفة يومية دولية ذات استقلال عن كل الأنظمة العربية ؟ .

ومن ذا الذى يرفض القول بأن الرأى العام العربى فى حاجة إلى جريدة على مستوى راق وليبرالية حقة ؟ .

ثم من هو الصحفى الذى مارس المهنة منذ صغره وأعطى كل وقته وعمره ، وبلغ السبعين يقف موقف التردد أمام فرصة تتاح له كى يتوج مسيرته الصحفية من خلالها بعمل تتوافر فيه المثالية ، وتتهيأ له كل الفرص كى يحقق ختاماً سعيداً لمرحلة بالغة المشقة الممزوجة بمتعة الكفاح والنضال من أجل رأى حر ليبرالى .

وكنت فى اللحظة التى تسلمت فيها الرسالة أفكر وما أكثر ما فكرت خلال مرحلة العمر الصحفى الطويل ، فى ان أضع القلم ، وأترك العمل ، ما دامت كل فرص الإستمرار المثمر قد سدت منافذها بالمتاريس .

وبالقطع فإن الفترات التى سيطر علىّ فيها هذا التفكير المتقطع والذىَ كان يدفعنى إلى اتخاذ القرار بطلاق الصحافة كانت فترات الضعف التى يواجهها الإنسان – أى إنسان – فى حياته ، ولكنى بالقطع لم أكن مستعداً للاستسلام لهذه الأفكار طويلاً ، بل كنت أعتبر قرار الإبتعاد عن المهنة – لو نفذ – هروباً من الإستمرار فى التحدى الذى هو من طبيعة الصحفى وتسليماً بأن القلم الحر أضعف من السلاح العسكرى .

ولقد صمدت فى كل الظروف وطاردت وقاومت كل رأى نابع من نفسى – أو من غيرى – يدعونى إلى ترك الميدان الصحفى والرحيل عنه ، ولم يكن من نتائج هذه المقاومة إلا الإمعان فى التحدى والتمسك بأن البقاء للأقوى .. البقاء للقلم .. ولهذا ظللت مرتبطاً به رافضاً له هجرة تبعده عن التفاعل مع غير شعب مصر .

إلا أن الرسالة التى تلقيتها من باريس ، وما تضمنته من فكرة ودعوة كانت جديدة على

اتجاهاتى وإن لم يتوفر للمضمون اتجاهات - قلت أو كثرت - تصلح لاتخاذها ركيزة فى اتخاذ القرار .

إلا أن انعدام خبرتى فى مجال العمل العربى الدولى ، كان يقابلها فى الجانب الآخر وضع داخلى .مهنى ونفسى يغرى بالتمعن فى دراسة الدعوة قبل رفضها أو الإعتذار عن عدم قبولها .

وبالقطع لو أن الأوضاع فى مصر - صحفياً وسياسياً - كانت أحسن حالاً مما هى عليه ، ولو أن الباب إلى التغيير قد أصبح مفتوحا على مصراعيه ، وتجدد الأمل فى الوصول إلى الوضع الذى يرتضيه الشعب ، لما ترددت لحظة فى الإعتذار وعدم الإقدام على المشاركة فى مشروع يبعدنى عن وطنى .

ولكن الأوضاع لم تكن كذلك ، وأصبح مؤكداً أن القديم سيظل على قدمه ، إلا أنه كان هناك عامل آخر فرض نفسه على الموقف هو أن المشاركة فى دراسة مشروع صحفى جديد لا تعنى القبول فى تحمل مسئولياته والإبتعاد نهائياً - أو لفترة زمنية - عن المساهمة فى وضع أمورنا المصرية الداخلية فى إطارها الديمقراطى السليم ، بل قد لا تمنع المساهمة الفعلية فى المشروع الجديد - إذا تحققت - أن أجمع بين العملين ، ثم ألا يمكن أن يكون فى العمل الصحفى الدولى المجال الأوسع لتحقيق الخدمة الوطنية والقومية على نطاق واسع .. ؟

قد تبدو هذه التصورات جميعاً متناقضة ، ومتباعدة أو غير واضحة بل هى كذلك فعلاً ، ولكنها كانت حصيلة أفكار تتصارع من خلال رؤية غير متكاملة الجوانب يظللها مناخ صحفى سياسى تسيطر عليه هو الآخر المتناقضات والمآسى .

ولم أتردد - بعد تفكير سريع - فى قبول الدعوة ، ولكنى أردت - رغم انى لم أكن مرتبطا بأى عمل خلال شهر مارس - أن أعطى لنفسى مزيداً من الوقت ومزيداً من التفكير والإستعداد لكل الإحتمالات ، ولهذا فإنه عندما عاود صاحب الرسالة الإتصال بى تليفونيا من باريس اقترحت أن يكون الإجتماع فى الأسبوع الثانى من شهر أبريل . وتم الإتفاق فعلا على ذلك .

وإذا كنت أعترف بأن الإنفراد بالتفكير فى مثل هذا المشروع الكبير هو اتجاه خاطىء ، إلا أنى لم أكن أملك سوى الإستجابة إلى طلب الإبقاء على سرية المشروع حتى نبدأ فى دراسته فى الإجتماع المرتقب فى أبريل .

ورغم المشقة التى عانيتها فى التفكير المنفرد إلا أنه أفادنى إلى حد ما ، فالأمر أولا يتعلق بشخصى واتجاهاتى فى العمل الصحفى ، وأنا الذى كنت أرفض دائما أن تكون لى صلة صحفية بغير صحافة بلدى ، ولهذا كان لا بد من دراسة ذاتية تدور حول سؤال أساسى هو : وما الذى جد من أمور تجعلك تغير هذا الإتجاه ؟ وهل يكفى أن يكون التغير الذى

طرأ على تصرفات رئيس الجمهورية الجديد بالنسبة لما أكتبه أو يكتبه غيرى مبرراً للخروج عن خط رسمته لنفسى ؟ .

ثم ألا يمكن أن يكون الرئيس ما زال يواجه داخلياً صعوبات تولدت بعد مقتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، ويخشى من انطلاق الصحف فى ممارسة حرياتها أن يزداد الموقف صعوبة ، ويتحول الوضع الداخلى إلى مأساة لا علاج لها ؟ .
ربما .. ثم هل يجوز لى التفكير فى هذا الأمر منفرداً ومتعلقاً بشخصى مع أن الموضوع ليس شخصياً بحتاً كما تصورت فى البداية .

ومرة أخرى أعود فأقول إنه ليس أشق على الإنسان من التفكير وحده .

كانت هذه الدعوة بين يدى ومع هذا فلم أكن قادراً على نقلها إلى محيط أوسع يتصارع فيه الرأى ، ونحاول من خلال هذا الصراع بلورة الموقف وتحديد الإتجاهات .

ولم يكن ممكنا أن أفعل .. لا لأن الصديق الذى فاتحنى فى الأمر قد طلب فى رسالته الإلتزام بالكتمان والسرية فحسب ، وإنما لأنه لم يكن أيضا لدى ما أقدمه مادة للحوار المطلوب . وهل يجدى قصر الحوار حول ما يدور فى مصر وما آلت إليه أوضاع الصحافة كى نتخذ منها مبرراً لقبول دراسة المشروع ؟ وهل يجدى مثل هذا النوع من البحث فى بلورة الأفكار ورسم اتجاهات المستقبل بالنسبة لهذا المشروع الإعلامى الجديد ؟

لقد كنت أعلم أن الرأى العام المصرى قد بدأ يفقد بعض الأمل الذى أحاط به مقدم الرئيس الجديد محمد حسنى مبارك ، إلا أنه رغم إحساسى بأن هذا الفقدان له ما يبرره ، فقد كنت أكثر أملاً فى أن تكون هذه التصرفات طارئة .

لقد كنت أستمع إلى نقد الكثيرين لى لإصرارى من خلال ما أكتب على التمسك بالأمل . بل ذهب هذا النقد إلى حد اتهامى بأنى أدعو الجماهير إلى العيش فى نطاق تطورات الأحلام والأمانى المجردة وأنى لم أستفد على الإطلاق من تجارب واجهتها فى عهود سابقة .

ولكن كيف كان يمكن ، ومن خلال هذه الظروف التى نعيشها تحديد خطوط الحوار بحيث أخرج منه بنتائج إيجابية تنفعنى فى تكوين رأى أولى . ثم أليس هذا العمل الذى دعيت إلى دراسته لا يتعلق بوضع مصرى داخلى ، بل إنه يمتد ليشمل الوضع العربى العام ، وهل توافرت لى كل العوامل المتعلقة بهذا الوضع بحيث يكون قرارى ذاته مجديا ؟ .. وفوق ذلك كله فمن هو الممول ؟

وعدت إلى قراءة الرسالة التى تلقيتها من باريس لعلى أجد ما يخرجنى من التفكير من الوضع الشخصى إلى التحاور ومع نفسى أيضا بشأن أوضاع عامة وربما يكون ممكنا إشراك غيرى فيها دون اضطرار إلى كشف ستار السرية فى المشروع .

قرأت فى نهاية الرسالة كلمات قليلة حاول فيها صاحبها تلخيص وجهة نظره بشأن

أهمية الموضوع إذ قال : الرأى العام العربى فى حاجة إلى جريدة على مستوى راق وليبرالية حقة ولديها إمكانات تؤهلها لذلك ، وبالذات استقلالها السياسى ..

ومن هذا المنطلق بدأت أنتقل من التفكير فى شخصى إلى التفكير العام .

ونحن عندما نقول « الرأى العام العربى » فإننا نعنى بذلك شعوب العرب التى عاشت ممزقة إلى أن وحدتها – ولفترة قصيرة – حرب عام ١٩٧٣ ، ثم جاءت اتفاقيات « كامب ديفيد » فزادتها تمزقاً ، إذ أقامت حاجزاً تاريخيا بين مصر الدولة صاحبة الوزن الكبير فى العالم العربى وبين بقية البلاد العربية ، ثم اغتيل الرئيس الراحل السادات فى ٦ من أكتوبر ١٩٨١ بعد أن وصلت العلاقات العربية – الشعبية والحكومية – وكذلك العلاقات بين شعب مصر وحاكمها إلى أدنى مراحلها وأشدها خصومة .

- ٥ -

مصرية عربية

وجاء الرئيس محمد حسنى مبارك إلى الحكم ليتخذ مع الدول العربية أسلوباً مخالفاً لأسلوب الرئيس السادات . الأسلوب الذى وصفته الدول العربية بأنه أسلوب الغطرسة والتعالى عليها ، وإن كان أسلوب السادات جاء من جانبه رداً على أسلوبها العنيف الذى استخدمه فى انتقاد خطواته السياسية العربية وعقده لصلح منفرد مع إسرائيل ، إلا أنه مع ذهاب السادات اختفى الهجوم الموجه إلى الدول العربية وحكامها من الخطب المصرية الرسمية ، ومن أعمدة الصحف ، وعادت مصر - شعباً وحكومة - إلى الإلتزام بوضع عربى متزن وهادىء .. أو صامت على الأصح .

وتحسن الجو العربى كثيرا لكن الجماهير المصرية الواعية تساءلت هل يمضى هذا التحسن إلى مداه الطويل أم أن الفرقة ستكون هى المصير حتما ؟ ذلك أن هذه الجماهير لم تنس موقفاً مشابهاً اتخذه الرئيس الراحل محمد أنور السادات عندما جاء إلى الحكم ، إذ وجد أن الرئيس عبد الناصر قد خلف وراءه تركة عربية مثقلة بالخلافات والخصومات والحزازات نتيجة لما تعرض له الرؤساء العرب من اتهامات ناصرية بالخيانة والعمالة والخروج عن الصف العربى وذلك كلما أبوا أو تهربوا من مسايرة الخط الناصرى أو لمجرد تعاملهم مع خصومه الدوليين .

كان أسلوب عبد الناصر يعتمد على تخويف الحكام العرب ودفعهم إلى الإنكماش مرتكزاً فى ذلك على سلاح قوى هو تأييد جارف من الشعوب العربية ذاتها .

فلما جاء السادات إلى الحكم بادر إلى إتخاذ خطوات فعالة وعملية لإزالة آثار هذه الخلافات كلها ، ولم يتردد فى القيام برحلات متعددة إلى كافة البلاد العربية لإصلاح ما

أفسده الرئيس السابق له ، ولقد كانت هذه الخطوات الساداتية موفقة ، وحققت مناخاً صحياً لتعاون أوسع يمكن أن ينعكس على أوضاع مصر الإقتصادية المتردية ، ويفتح السبيل إلى تفهم عربى – ولا أقول وحدة عربية – يصلح من ظروف العالم العربى المهزوزة .

ولكن هذا الوفاق ، وإن كان قد استمر بعض الوقت ، وحقق فى ختامه موقفاً عربياً إجماعيا هز العالم وأنهك من قواه [illegible] ، وذلك عندما بادر جيش مصر فى ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ إلى عبور القناة واسترجاع بعض سيناء ، فسارعت الدول العربية المصدرة للنفط إلى استخدام هذا السلاح ولأول مرة بطريقة إيجابية للضغط على دول العالم التى كانت تقف دائما وأبدا إلى جانب إسرائيل ، ولإرغامها على معالجة الوضع الإسرائيلى فى العالم العربى بغير السبل التى كانوا يتبعونها على أساس أنها الدولة المفضلة .

ودخلت مصر بعد معركة عبور قناة السويس مرحلة جديدة ، وكذلك كان الوضع بالنسبة للعلاقات العربية المصرية ، إذ كانت مصر تتطلع للحصول على عون مالى ضخم تقدمه إليها الدول المصدرة للنفط على أساس أنها ضحت بالكثير فى كل معارك العرب مع إسرائيل منذ ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت وجهة نظر مصر أن الدخول العالية التى تحققت للدول العربية نتيجة لرفع أسعار البترول بعد هذه المعركة ، تعطى لمصر الحق فى نصيب كبير منها فى صورة معونات أو قروض أو اتجاه بالمال العربى إلى السوق المصرية لاستثماره فيما يساعد على عودة الرخاء والاستقرار إليها ، بدلاً من إيداعه فى البنوك الخارجية .

وكانت الدول العربية على استعداد لأن تفعل ذلك ، بل هى قد بدأت فى تقديم العون ، والمشاركة فى مشروعات تستثمر فيها أموالها .

وكانت سياسة الرئيس السادات قد اتجهت فى مسارها صوب الإنفتاح المصرى على العالم الخارجى سعياً إلى التغلب على متاعب مصر الإقتصادية للقضاء على ما أسماه « إشتراكية الفقر » التى خلفتها سياسة سلفه الرئيس عبد الناصر .

وإذا كانت هذه السياسة قد وجدت من يقاومها وينتقدها على أساس أنها [illegible] ، بما أطلق عليه اسم المكاسب الإشتراكية ، إلا أن الشعب المصرى فى غالبيته وجد فى سياسة الإنفتاح جديداً عليه ، إذ غمرت الأسواق بالبضائع الإستهلاكية وأصبح سهلاً عليه تعويض ما حرم منه على مدى سنوات طويلة .

ودفع التسابق على شراء هذه البضائع الإستهلاكية إلى مسارعة الكثيرين إلى استيراد ما يغطى حاجة السوق ، ومن خلال ذلك تسلل عدد كبير من العناصر المصرية الرديئة إلى إفساد مفهوم سياسة الإنفتاح ، وأصبح الهدف هو تسخيرها للإثراء السريع غير المشروع ، الأمر الذى أدى إلى اتساع رقعة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ .

بل كانت أخطر النتائج أن الأجانب الذين وفدوا على العاصمة وازدحمت بهم الفنادق

سعياً إلى المساهمة فى المشروعات الإنتاجية ، وجدوا أنفسهم وقد أحاطت بهم عصابات مصرية مستغلة ، فآثرت العناصر الجيدة منهم الهرب ، وفى حين ظلت العناصر الأخرى باقية بمصر بعد أن دخلت سوق الفساد بكل ثقلها .

وضاعت سياسة الإنفتاح بمفهومها الإقتصادى السليم بعد أن سيطرت عليها ومن كل جوانبها عصابات المافيا المصرية .

ولقد كان فى إمكان المسئولين – وعلى رأسهم أنور السادات – المسارعة إلى إحاطة هؤلاء جميعا واحتوائهم وإبعادهم عن الإساءة إلى سياسة كان يمكن الاستفادة منها اقتصاديا ، وإلى حد كبير . إلا أنه لا مفر من القول بأن المسئولين أنفسهم والذين كانوا يملكون القدرة على صد هذا الطوفان من الفساد ، أغمضوا أعينهم عن كل هذه الجرائم ، وبدلاً من الإمساك بالمفسدين شنوا حملات ضارية على ما كان يتردد فى الصحف – خلال فترة الحرية التى [illegible] بها – عن هذا الفساد والإفساد .

ولعل هؤلاء المسئولين تخيلوا أن النصر الذى تحقق بعبور القناة ، وإنزال أول هزيمة محدودة بالجيش الإسرائيلى ، قد أعطى لهم حقا فى السماح لأنصارهم وذويهم بتحصيل المغانم لأنفسهم ، دون أن تصل إلى مستحقيها . الشعب الذى تحمل المشاق والمتاعب والتى أعطته حقا فى أن يكون أول المستفيدين .

ولم يكن ما يجرى فى مصر مجهولاً لأحد بل كان معروفاً وبتفاصيل أدق للجميع ، وكانت الدول العربية المصدرة للنفط تحس بأن ما تدفعه من عون لا يصل بأكمله إلى الشعب . بل ازداد الموقف حرجاً – بالنسبة لهم – عندما ظهرت فى صحفنا وفى الأحاديث الرسمية ، وفى الخطب نغمة عتاب تحولت فيما بعد إلى نغمة لوم للنظم العربية لأنها لا تساعد مصر بما فيه الكفاية .

وأرادت الدول العربية إزاء هذا الوضع الذى ينذر بالتدهور التفاهم مع مصر بشأن تشكيل هيئة عربية – مصرية مشتركة تعرض عليها مشروعات الإنفتاح الإنتاجى لدراستها والقيام بتمويلها والصرف من هذا التمويل مقابل فواتير دفع ، وهو الوضع الذى يعنى أن تقوم هذه الهيئة بمراقبة الصرف والتأكد من انه يذهب إلى المشروعات فعلاً .

وبالطبع فإن أى دولة تحترم نفسها لا يمكنها قبول مثل هذه الوصاية ، ولكن هل كان المسئولون عندنا يتصرفون فعلاً التصرف الذى يفرض على الغير احترامنا ؟

ولقد كان طبيعيا أن يظهر الرئيس السادات بمظهر الغاضب ، إلا أن غضبته لم تكن مستكملة الجوانب فلو أنه مزجها بأخرى وجهها إلى مريديه ومواطنيه الذين أساءوا إلى سياسة الإنفتاح وبادر إلى ردع جشعهم ووقفهم عند حدهم ثم حاكمهم على إجرامهم فى حق مصر . لو أنه فعل ذلك لكان لغضبته أثرها الفعال ، إلا أنه بدلاً من ذلك صب غضبه بكل قوة على الدول العربية متهماً إياها بأنها أمسكت عن المساعدة الفعالة لمصر .

لقد كان الرئيس السادات ينكر - متعمداً - أن الفساد فى مصر أقوى منه فى أى بلد آخر ، وكانت انتقاداته للذين دعوا إلى محاربة هذا الفساد بالغة العنف متهما إياهم بأنهم يسيئون إلى سمعة مصر ومكانتها فى العالمين العربى والخارجى ، بل إنه استخدم كل سلطاته فيما بعد لوقف الحملة الإعلامية ضد الفساد .

ومع هذا فإنه عندما رحل السادات بعد حادث المنصة انفجرت وقائع الفساد وأصبح صعباً - أو محالاً - وقفها عند حد ، وتوالت القضايا واحدة بعد الأخرى وكان أخطرها جميعا قضية كل أبطالها من أسرة الرئيس أنور السادات التى ارتفعت ثروتها فى فترة زمنية قصيرة من الصفر إلى أكثر من مائة مليون جنيه مصرى ، حسب ما تردد أثناء محاكمتهم ولو أن أحداً غير الرئيس محمد حسنى مبارك جاء إلى الرئاسة بعد موت السادات ، لشهدت المحاكم بالقطع قضايا أخرى تتضاءل إلى جانبها ما كشف الستار عنه دون الإكتفاء بتقديم بعض عينات من المفسدين إلى قضاء محاكم العيب والذى شهد مسرحها محاكمات محدودة العدد فى خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣

ولقد كانت غضبة السادات على الدول العربية - والمحقة فى جانب منها - سبباً فى تفكيره السريع فى الإتجاه إلى المعسكر الغربى بكلياته - وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية - والإرتماء فى أحضانه بكل طاقاته ممهداً بذلك لشعار مبتكر وهو أنه يفعل ذلك إيمانا منه بأن ٩٩٪ من أوزان الحل النهائى لمشكلة الشرق الأوسط هو فى يد أمريكا .. وأمريكا وحدها .

ثم أضاف السادات إلى ذلك أن الإعتماد على الشرق فى النواحى الإقتصادية إنما هو امتداد لاشتراكية الفقر التى عانى منها الشعب المصرى طويلاً . ولا جدال فى أن الشعب المصرى وقد ذاق حلاوة الإنفتاح فيما وفره له من بضائع إستهلاكية ، كان يؤيده فى ذلك كل التأييد رافضاً العودة من جديد إلى الإعتماد على الشرق .

كان السادات ماهراً فى مخاطبة الشعب بلغة البطون وتوفير وسائل المعيشة المريحة ، دون أن يدخل فى حساباته خطر هذه اللغة مستقبلاً إذا ما واجهه موقف - مثل أحداث ١٨ و ١٩ يناير - يفرض عليه رفع الأسعار أو الحد مما تدفعه الدولة لدعم أسعار المواد الغذائية الرئيسية ، ولهذا وعندما أراد شن حملة على الدول العربية أساسها أنها لا تعاون مصر على اجتياز محنتها الإقتصادية ، استجابت غالبية الشعب لهذه الحملة ودعمها .

وإذا كان هذا الإتجاه الساداتى فى التفكير السياسى بالقاء نفسه فى أحضان الغرب لم يكن ليغضب بعض الدول العربية المصدرة للنفط لأنها كانت هى الأخرى على وفاق كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد على عونها العسكرى إلى الحد الأقصى ، ولا تريد أن تكون مصر - كما كانت فى عهد عبد الناصر - حليفة للإتحاد السوفيتى ، إلا أن تفكير الرئيس السادات السياسى الخارجى ذهب إلى مدى أضخم وأقوى من أن تقوى هذه الدول العربية على قبوله .

ولست أملك حتى هذه اللحظة دليلاً على أن تفكير الرئيس السادات فى القيام بمبادرته

التى بدأ فيها بزيارة إسرائيل كان تفكيراً مصرياً خالصاً ، إذ ما زال ذلك سرا مجهولاً ، ولكن معرفتى بشخصية الرئيس السادات ، والتى بدأت بلقائنا فى معتقل الزيتون فى عام ١٩٤٣ ، وما تلا ذلك من تعاون فى مجال الصحافة لفترات طويلة ، هذه المعرفة تؤكد أنه إذا كان يملك فعلاً جرأة المغامر إلا أنه كان يبدو لى دائما أنه لا يملك القدرة على التفكير المسبق لأى عمل بل يترك ذلك لسواه حتى إذا أمر بتنفيذ هذا التفكير فعله بجرأة هى التى وصفها الغرب بعد زيارته لإسرائيل بالشجاعة وبعد الرؤية .

وهذا – على ما يبدو – هو الذى حدث بالنسبة لمبادرته لزيارة إسرائيل سعياً لتحقيق ما سماه السلام فى المنطقة ، فهو بالقطع استمع إلى الفكرة من غيره فاستحسنها ، ثم وازن بين الإقدام على تنفيذها – سراً – بغير استشارة الدول العربية والتى كان مؤكدا أنه سيفقد صداقتها ، وبين ما تقدمه له هذه الدول من مساعدات مشروطة من جهة ، وما يتوقعه بعد إتمام المبادرة ، من مساعدات مجزية تأتيه من الغرب وتغنيه عن التذلل إلى دول شقيقة من جهة أخرى ، فأحس من نتائج هده الموازنة بأنه الرابح ، وذلك فوق اقتناعه برأى الذين زينوا له القيام بتنفيذ فكرة المبادرة . وأن خطوته الجريئة ستحقق له زعامة عربية غربية دولية لم يسبقه إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

وتلك كانت أمنيته الكبرى ، فهو حتى هذه اللحظة ورغم كل ما أنجزة لم يصل إلى ما وصل إليه سلفه عربياً وداخلياً .

لقد كان الغرب حتى يوم المبادرة ينظر إلى الرئيس السادات على أنه لا شىء . وكان كل ما يكتب عنه فى صحف الغرب لا يعطيه وزناً أو قيمة سياسية عالمية لها اعتبارها ، وكان يؤلمه أن يذكر عبد الناصر حتى بعد وفاته بفترة طويلة ، ولا يذكر السادات إلا بكلمات متقطعة لا روح فيها أو حياة .

ومما زاد فى إحساسه بالمرارة أنه سعى مع بداية حكمه أن يحقق لنفسه مركزاً داخل بلاده فقاد ما أطلق عليه اسم ثورة التصحيح ، وأغلق المعتقلات وأطلق للصحافة حرياتها – بلا رقيب رسمى – ثم فتح حدود بلاده على الخارج سعياً إلى الرخاء ، ثم قام بعملية عسكرية ممتازة عبر فيها جيش بلاده قناة السويس مجتاحا خطاً عسكرياً منيعاً هو خط بارليف ، ولكن كل هذه الإنجازات تبخرت جميعا بعد فترات قليلة من الزمن ، وظلت مشاعر الشعب نحوه فاترة ، بعكس ما كان هذا الشعب بالنسبة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ولقد كان هذا الوضع الداخلى يقلقه ويضع أمام عينيه علامات تعجب كثيرة ومتعددة الأحجام .

وكان فى ذلك مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال ، إذ كان الشعب بعد أن أسعدته الفترة الأولى من سياسة الإنفتاح قد دخل مرحلة معيشية شاقة ارتفعت فيها أسعار المواد الغذائية – فيما عدا ما تدعمها الدولة – ولم يعد ممكنا أن يمضى الشعب فى مواجهة متطلبات الحياة اليومية ، وتدهورت حالة المرافق العامة فى البلاد ، وتراكمت المتاعب على

أكتاف الناس ، فى حين ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء أصحاب الملايين وتضاعف عددهم ، وأ .. ـ، الفجوة الإجتماعية كبيرة بحيث ابتلعت السماحة التى كانت من صفات الشعب المصرى .

ولو أن السادات كان قد اتجه بكلياته للبحث عن السر الدفين وراء هذا الحب المفقود لأدرك أن موجة الفساد الضخم هى التى غطت على كل هذه الأعمال ، وأن الشعب أصبح يعيش معزولاً عن الرخاء الذى وعد به ، لا ينعم بالخيرات فى الوقت الذى تنعم به قلة من الحكام أو ممن لهم صلة بهم .

وفى هذا الجو قرر السادات مواجهة الواقع الذى يعيشه فى الداخل ومع نظم الدول العربية فأقدم على تنفيذ فكرة السلام مع إسرائيل سراً الأمر الذى دفع رؤساء الدول العربية إلى الإحساس بعمق طعنة السادات لهم ، وزاد الموقف صعوبة أن الشعوب العربية شاركت حكوماتها هذا الإحساس مما خلق جواً من العداء العربى الكامل ضد الرئيس المصرى ، وهو الوضع الذى لم يواجهه عبد الناصر أبداً ، إذ كانت شعوب الدول العربية تراه نصيرا ومدافعا عن اتجاهاتها ومصالحها فأيدته ووقفت من رؤساء الدول العربية التى خاصمت عبد الناصر أو خاصمها موقف العداء .

إلا أن هذا الموقف الشعبى العربى لم يقلق السادات أبداً ، بل كان سعيدا غاية السعادة بما تحقق له فعلاً من مكانة كبيرة فى نظر الدول الغربية بحيث اعتبرته رعيما دخل التاريخ من أوسع أبوابه ، هذا الإعتبار هو الذى أفقده توازنه ، وأدخله فى مرحلة التصور بأنها مرحلة الخلود السياسى.. لقد تحقق حلمه الكبير ، ومن هنا فإنه لم يكن يتردد فى وصف نفسه بأنه واحد من زعماء العالم الذين لم يشهد لهم التاريخ مثيلاً .

ودخل السادات بعد أن أتم مرحلة المبادرة ، إلى مرحلة أمعن خلالها فى تمثيل ٠ . ـة « كبير العائلة المصرية » بعد أن لبس ثوب الزعامة الدولية المزركش .

فلم يعد مسموحا بانتقاد أى تصرف لكبير العائلة ، وإلا عد ذلك عيبا ، ومن هذا المنطلق الفكرى أخرجت الهيئات التشريعية المصرية ما أطلق عليه اسم « قانون العيب » .

ولم يعد مسموحا بالمساس :٠ . ـة الزعيم المصرى ، وإلا اعتبر ذلك إنكارا للثقة الدولية التى أغدقت عليه من الدول الغربية بعد خطوته الجريئة والشجاعة والتى حققت فى نهايتها سلاماً بين مصر وإسرائيل .

وكان السادات قد ابتدع جلسات يعقدها مع الشباب ، بعد أداء صلاة الجمعة ، فيجلس أمامهم متربعاً ويحاضرهم فى الدين .. فى السياسة .. فى الثقافة .. فى التاريخ .. ولا ينسى فى كل مرة أن يطرح عليهم سؤالاً : ألا تعرفون يا أولادى من هو أكبر زعماء هذا القرن ؟ فإذا عجز الشباب عن الإجابة – وفى كل جلسة كانوا يعجزون – بادر هو إلى القول : « إنه كبير العائلة المصرية .. إنه أنا يا أولادى ».

لم يكلف السادات نفسه فى هذه المرحلة بالإجابة على سؤال آخر : وماذا فعلت سياستى بالمنطقة العربية ، وقبل ذلك بالوضع الداخلى فى مصر ؟

كان العالم العربى قد انشطر إلى معسكرين .. الأول : تقف فيه مصر وحدها .. والآخر : يضم كل الدول العربية بحكامها وشعوبها ، ولهذا وعندما تمت مراحل السلام بين مصر وإسرائيل وأصبح هناك تمثيل دبلوماسى بينهما سارعت هذه الدول بقطع العلاقات السياسية مع مصر وهو وضع لم يسبق له مثيل فى العلاقات العربية المصرية .

ذلك أنه قد انفتح على المعسكر الغربى بكلياته ، وكان ما حققه لنفسه من وراء هذا الإنفتاح أكثر مما كان يتوقع ، إذ تحول الرئيس المصرى بين يوم وليلة فى نظر الغرب شعوباً ورؤساء وملوكا إلى زعيم شجاع .. جرىء .. سياسى داهية .. إلى زعيم لم يشهد له العالم مثيلا من قبل .. مجمل القول فقد أصبح الرجل المجهول القيمة منذ فترة عملاقاً .

وكانت الصحافة المصرية قد شحنت شعبها بشحنات قوية من الكراهية للدول العربية المصدرة للنفط ، محملة إياها مسئولية كل ما نعانيه من ضيق اقتصادى نتج عنه ما نواجهه من انحدار فى المستوى نتيجة حروب خاضتها مصر من أجل قضايا العرب .

ولهذا عندما جاءت المبادرة كان من السهل على الصحافة إقناع المصريين بأنها فاتحة للتخلص من هذا العناء كله ، وإننا نوشك الدخول – بانتهاء مرحلة الحرب بيننا وبين إسرائيل نهائيا وإلى غير رجعة – فى دائرة الرخاء والأمان والاستقرار .

ولهذا السبب الرئيسى كان الشعب كله – إلا القليل – وراء السادات من أجل رفع هذا البلاء الذى حل علينا بسبب حروبنا المتصلة مع إسرائيل .

وراحت المبادرة وجاءت اتفاقية كامب ديفيد ، وتم تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبقى الشعب المصرى ينتظر الرخاء والإستقرار الموعودين ، بينما فى الجانب الآخر كانت الشعوب العربية تعبىء نفسها لخصومة طويلة مع مصر .

وفتحت أبواب واسعة – مرة أخرى – للإستثمار الأجنبى الغربى ليحل محل العون العربى وكان هذا هو الثمن الذى فرضته المبادرة على الغرب ولست أتردد فى القول بأن الغرب حاول أن يفعل شيئا ، ولكن عندما جاء المستثمرون إلى مصر وامتزجوا بأوضاعها الداخلية المتردية ، وأحسوا بما أحس به العرب من قبلهم بوطأة الفساد فى مصر وأنه أقوى من كل شيء ، تعثرت خطواتهم بل ازدادت تعثراً بإحساسهم بأن الموقف الداخلى فى مصر يشبه إلى حد كبير الوضع فى إيران ، قبل سقوط الشاه وقيام النظام الجديد .

ألم يكن حملة الأقلام المصرية والذين دعوا إلى « مبادرة داخلية » يحارب بها الفساد على حق لإنقاذ أعمال الرئيس السادات ؟

ومما زاد فى إحساسه بالمرارة أنه سعى مع بداية حكمه أن يحقق لنفسه مركزاً داخل بلاده فقاد ما أطلق عليه اسم ثورة التصحيح ، وأغلق المعتقلات وأطلق للصحافة حرياتها – بلا رقيب رسمى – ثم فتح حدود بلاده على الخارج سعياً إلى الرخاء ، ثم قام

بعملية عسكرية ممتازة عبر فيها جيش بلاده قناة السويس مجتاحا خطاً عسكرياً منيعاً هو خط بارليف ، ولكن كل هذه الإنجازات تبخرت جميعا بعد فترات قليلة من الزمن ، وظلت مشاعر الشعب نحوه فاترة ، بعكس ما كان هذا الشعب بالنسبة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ولقد كان هذا الوضع الداخلى يقلقه ويضع أمام عينيه علامات تعجب كثيرة ومتعددة الأحجام .

وكان فى ذلك مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال ، إذ كان الشعب بعد أن أسعدته الفترة الأولى من سياسة الإنفتاح قد دخل مرحلة معيشية شاقة ارتفعت فيها أسعار المواد الغذائية – فيما عدا ما تدعمها الدولة – ولم يعد ممكنا أن يمضى الشعب فى مواجهة [illegible] الحياة اليومية ، وتدهورت حالة المرافق العامة فى البلاد ، وتراكمت المتاعب على أكتاف الناس ، فى حين ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء أصحاب الملايين وتضاعف عددهم ، وأص[illegible] الفجوة الإجتماعية كبيرة بحيث ابتلعت ال[illegible] التى كانت من صفات الشعب المصرى .

ولو أن السادات كان قد اتجه بكلياته للبحث عن السر الدفين وراء هذا الحب المفقود لأدرك أن موجة الفساد الضخم هى التى غطت على كل هذه الأعمال ، وأن الشعب أصبح يعيش معزولاً عن الرخاء الذى وعد به ، لا ينعم بالخيرات فى الوقت الذى تنعم به قلة من الحكام أو ممن لهم صلة بهم .

وفى هذا الجو قرر السادات مواجهة الواقع الذى يعيشه فى الداخل ومع نظم الدول العربية فأقدم على تنفيذ فكرة السلام مع إسرائيل سراً الأمر الذى دفع رؤساء الدول العربية إلى الإحساس بعمق طعنة السادات لهم ، وزاد الموقف صعوبة أن الشعوب العربية شاركت حكوماتها هذا الإحساس مما خلق جواً من العداء العربى الكامل ضد الرئيس المصرى ، وهو الوضع الذى لم يواجهه عبد الناصر أبداً ، إذ كانت شعوب الدول العربية تراه نصيرا ومدافعا عن اتجاهاتها ومصالحها فأيدته ووقفت من رؤساء الدول العربية التى خاصمت عبد الناصر أو خاصمها موقف العداء .

إلا أن هذا الموقف الشعبى العربى لم يقلق السادات أبداً ، بل كان سعيدا غاية السعادة بما تحقق له فعلاً من مكانة كبيرة فى نظر الدول الغربية بحيث اعتبرته زعيما دخل التاريخ من أوسع أبوابه ، هذا الإعتبار هو الذى أفقده توازنه ، وأدخله فى مرحلة التصور بأنها مرحلة الخلود السياسى.. لقد تحقق حلمه الكبير ، ومن هنا فإنه لم يكن يتردد فى وصف نفسه بأنه واحد من زعماء العالم الذين لم يشهد لهم التاريخ مثيلاً .

ودخل السادات بعد أن أتم مرحلة المبادرة ، إلى مرحلة أمعن خلالها فى تمثيل [illegible] « كبير العائلة المصرية » بعد أن لبس ثوب الزعامة الدولية المزركش .

فلم يعد مسموحا بانتقاد أى تصرف لكبير العائلة ، وإلا عد ذلك عيبا ، ومن هذا المنطلق الفكرى أخرجت الهيئات التشريعية المصرية ما أطلق عليه اسم « قانون العيب » .

ولم يعد مسموحا بالمساس بشخصية الزعيم المصرى ، وإلا اعتبر ذلك إنكارا للثقة الدولية التى أغدقت عليه من الدول الغربية بعد خطوته الجريئة والشجاعة والتى حققت فى نهايتها سلاماً بين مصر وإسرائيل .

وكان السادات قد ابتدع جلسات يعقدها مع الشباب ، بعد أداء صلاة الجمعة ، فيجلس أمامهم متربعاً ويحاضرهم فى الدين .. فى السياسة .. فى الثقافة .. فى التاريخ .. ولا ينسى فى كل مرة أن يطرح عليهم سؤالاً : ألا تعرفون يا أولادى من هو أكبر زعماء هذا القرن ؟ فإذا عجز الشباب عن الإجابة – وفى كل جلسة كانوا يعجزون – بادر هو إلى القول : « إنه كبير العائلة المصرية .. إنه أنا يا أولادى ».

لم يكلف السادات نفسه فى هذه المرحلة بالإجابة على سؤال آخر : وماذا فعلت سياستى بالمنطقة العربية ، وقبل ذلك بالوضع الداخلى فى مصر ؟

كان العالم العربى قد انشطر إلى معسكرين .. الأول : تقف فيه مصر وحدها .. والآخر : يضم كل الدول العربية بحكامها وشعوبها ، ولهذا وعندما تمت مراحل السلام بين مصر وإسرائيل وأصبح هناك تمثيل دبلوماسى بينهما سارعت هذه الدول بقطع العلاقات السياسية مع مصر وهو وضع لم يسبق له مثيل فى العلاقات العربية المصرية .

ذلك أنه قد انفتح على المعسكر الغربى بكلياته ، وكان ما حققه لنفسه من وراء هذا الإنفتاح أكثر مما كان يتوقع ، إذ تحول الرئيس المصرى بين يوم وليلة فى نظر الغرب شعوباً ورؤساء وملوكا إلى زعيم شجاع .. جرىء .. سياسى داهية .. إلى زعيم لم يشهد له العالم مثيلا من قبل .. مجمل القول فقد أصبح الرحل المجهول القيمة منذ فترة عملاقاً .

وكانت الصحافة المصرية قد شحنت شعبها بشحنات قوية من الكراهية للدول العربية المصدرة للنفط ، محملة إياها مسئولية كل ما نعانيه من ضيق اقتصادى نتج عنه ما نواجهه من انحدار فى المستوى نتيجة حروب خاضتها مصر من أجل قضايا العرب .

ولهذا عندما جاءت المبادرة كان من السهل على الصحافة إقناع المصريين بأنها فاتحة للتخلص من هذا العناء كله ، وإننا نوشك الدخول – بانتهاء مرحلة الحرب بيننا وبين إسرائيل نهائيا وإلى غير رجعة – فى دائرة الرخاء والأمان والاستقرار .

ولهذا السبب الرئيسى كان الشعب كله – إلا القليل – وراء السادات من أجل رفع هذا البلاء الذى حل علينا بسبب حروبنا المتصلة مع إسرائيل .

وراحت المبادرة وجاءت اتفاقية كامب ديفيد ، وتم تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبقى الشعب المصرى ينتظر الرخاء والإستقرار الموعودين ، بينما فى الجانب الآخر كانت الشعوب العربية تعبىء نفسها لخصومة طويلة مع مصر .

وفتحت أبواب واسعة – مرة أخرى – للإستثمار الأجنبى الغربى ليحل محل العون العربى وكان هذا هو الثمن الذى فرضته المبادرة على الغرب ولست أتردد فى القول بأن الغرب حاول أن يفعل شيئا ، ولكن عندما جاء المستثمرون إلى مصر وامتزجوا بأوضاعها

الداخلية المتردية ، وأحسوا بما أحس به العرب من قبلهم بوطأة الفساد فى مصر وأنه أقوى من كل شيء ، تعثرت خطواتهم بل ازدادت تعثراً بإحساسهم بأن الموقف الداخلى فى مصر يشبه إلى حد كبير الوضع فى إيران ، قبل سقوط الشاه وقيام النظام الجديد .

ألم يكن حملة الأقلام المصرية والذين دعوا إلى « مبادرة داخلية » يحارب بها الفساد على حق لإنقاذ أعمال الرئيس السادات ؟

والمال الغربى يتحسس خطواته إلى مجتمعه الجديد بحساب ، فهو لا يتلقى أمراً من حكومته واجب التنفيذ ، بل رغبة فى معاونة بلد « صديق » ، وهو كذلك يتبع ما يسمى دراسات الجدوى تسبق قراره بتصدير ماله إلى هذا البلد أو لا يصدره .

وإذا كان هذا لم يمنع المال الغربى - وخاصة الأمريكى ، من المغامرة باستخدامه فى دول يحكمها الفرد ، بل لعله وجد فى هذه النظم السياسية ما يساعده على تحقيق الربح الكبير مستخدماً فى ذلك وسائل الفساد والإفساد ، إلا أن الأحداث التى وقعت فى الشرقين العربى والأوسط ، وضياع الاموال فى بحور الثورات والإنقلابات العسكرية واتجاه معظمها صوب المعسكر السوفيتى فيما بعد .. كل هذا قد جعل رأس المال الغربى فى هذه الفترة يلتزم بالحذر ، ويفضل - إلى حد كبير - التعامل مع نظم يسودها الإستقرار : صحافتها حرة ولها وضع ديمقراطى .. كانت هذه الأموال قد تعلمت !

مرة ثانية .. ألم يكن الذين حاربوا الفساد ودعوا إلى مجابهته أكثر إخلاصاً ممن دعوا إلى التستر عليه حفاظاً على سمعة مصر ؟

ولقد جاءت إلى مصر بعد المبادرة ، مجموعات متتالية من الإقتصاديين الأمريكيين للمساعدة ولدراسة المشروعات التى يشاركون فيها ، وإيضاح حقيقة الأوضاع السياسية ، ولهذا فقد حرصت كل مجموعة منها على التوجه إلى رئيس الدولة فى اجتماعاته بهم بأسئلة متعددة كانت كلها تدور حول الديمقراطية وحرية الصحافة .

وإذا كان الرئيس السادات قد قدم إجابات غير مقنعة ، لما وجه إليه من أسئلة فما ذلك إلا لأن اتجاهاته المباشرة كانت إحكام قبضته على الصحافة المصرية بوسائل مستترة إلا أنها كانت كافية لتسخيرها لخدمته ، واستخدم كل ما أضفاه عليه الغرب من صفات العمالقة والساسة الدهاة فى الإنفراد بالحكم انفراداً لم يسبقه إليه أحد حتى وصل به الأمر إلى حد أنه هدد صحفياً أمريكيا فى مؤتمر صحفى عقده **بقريته ميت أبو الكوم** وبأسلوب غاضب بأنه لولا أنه رجل ديمقراطى لأطلق عليه الرصاص .. وهذا التوتر لم يكن إلا بسبب سؤال وجهه إليه هذا الصحفى حول إجراءاته التعسفية التى اتخذها ضد خصومه السياسيين .

مرة ثالثة . ألم يكن الذين دعوا إلى إقامة ديمقراطية سليمة على حق فى دعوتهم تمهيداً لإنطلاق مصر إلى الرخاء والإستقرار ؟

كان الرئيس السادات قد دخل مرحلة التصور بأن صفة الزعامة الدولية التى اكتسبها بعد المبادرة تعطيه الحق فى التعامل مع كل صحفى العالم بنفس الأسلوب الذى يتعامل به

مع صحفيى مصر ، فقد تعود على دعوة رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء تحريرها وكبار العاملين بها إلى اجتماع يعقده معهم **باستراحة القناطر الخيرية** ، بين الفترة والأخرى ، لا ليطلعهم على جديد ، أو لمناقشتهم فى سياسة الدولة وإنما ليلقى عليهم درساً فى الطاعة له .

كان حريصاً على شحنهم بجرعات من التخويف والإنذار ، حتى ولو لم تكن تصرفاتهم فى حاجة إلى هذه الشحنات ، ولم يكن يتردد فى مواجهتهم بقوله إنهم لا يساوون فى نظره الا « الملاليم » .

ومما كان يزيد فى جبروته وسيطرته على الصحافة هو أن هذا الجمع من الصحفيين كانوا يعدون هذا القول من رئيس الدولة تواضعاً منه وتبسطا معهم ، ولهذا كان رد فعلهم لهذا هو إغراق صالة الإجتماع بالضحك ، وإن لم يمزجوه بعاصفة من التصفيق !

وهكذا أساءت المبادرة واتفاقيات كامب ديفيد والإنفتاح الدولى إلى شخصية الرئيس السادات فارتفع بها إلى حد التصور أو الإيمان المطلق بأن أحدا لا يملك حق محاسبته ، وأنه قد ارتفع إلى مستوى أقرب إلى مستوى الواحد الذى لا يجوز أن ينسب إلى نظامه فساد أو انحراف أو اعتداء على حقوق الإنسان ، بل لم يكن يتردد فى تهديد خصومه بترديد الإنذار بانه لن يرحم – والله وحده هو الرحيم – وان من حقه أن يفعل بخصومه ما يشاء ، ولهذا لم يتورع عن الوقوف فى مجلس الشعب فى سبتمبر ١٩٨١ ليتحدث عن خصم من خصومه قائلاً : أين هو الآن ؟ إنه فى السجن الآن ينام على الأرض مثل « الكلب . » ! !

هل كان يمكن لمصر الإستفادة من زعامتها بعد كل هذه التطورات الذاتية التى دخلت على [illegible] الرئيس السادات ؟ بالقطع لا .. ذلك أن نيات الزعامة لم تكن خالصة لوجه الوطن ولو أنها كانت كذلك لأقدم على مبادرة داخلية لا تقل عن مبادرته بزيارة إسرائيل فغير وبدل فى الوضع الداخلى ، واتخذ من كسبه الدولى سبيلاً إلى التواضع مختزنا التباهى بما أضفاه عليه الغرب من صفات العمالقة ، إلى أن يتحقق الخير والرخاء والإستقرار لشعب مصر .

بل لو أنه شن حرباً على الفساد فى معسكره ومعسكرات غيره ومهد الأرض المصرية للبناء الجديد .. لو أنه فعل ذلك لحققت المبادرة الأولى ما يجعله فعلا عملاقاً مصرياً ، قبل ان يكون عملاقاً أجنبياً .

ولكننا لا نتعلم .. ولا ندرس التاريخ حتى الحديث منه .

فالزعامات التى تعيش وتغلف فى التاريخ بغلاف مميز وتخلد هى التى تقوم على ما تقدمه من إنجازات ملموسة ومحسوسة للشعب وفى كل المجالات . وبهذه الإنجازات يمكن أن تقدم دولها للشعوب المحيطة بها أو للعالم كله كنموذج يحتذى به . وهى هنا تبيع إنتاجاً راسخاً يفتح لها الطريق إلى زعامة أوسع أن كان ذلك من أهدافها ولقد لجأ الرئيس الراحل

جمال عبد الناصر إلى اختيار الطريق العكسى ، فبنى زعامته على إثارة الشعوب العربية على نظمها وأنفق من أجل ذلك كل ما فى خزائن الدولة ، تاركاً شعبه يكفر بالإشتراكية التى نادى بها كنظام اجتماعى سياسى فى مصر ، مما أعطى لخلفه الرئيس السادات حق وصف هذه الإشتراكية بأنها اشتراكية الفقر ، وأيده فى ذلك كل الشعب .

لقد كان عبد الناصر فى نظر المتطرفين زعيماً كبيراً ، ولكن الم يكن أدولف هتلر فى الثلاثينيات زعيماً ألمانياً يرهب العالم وتخافه الدول ثم قاد بلاده والعالم معها إلى حرب مدمرة فهل سينكر التاريخ زعامة هتلر ؟ ولكن أى نوع من الزعامات ؟ . وهل كل الزعامات تشرف صاحبها ؟

ولم يتعلم السادات من عبر التاريخ الحديث ، بل مضى فى الطريق بحثاً عن زعامة يبيعها له العالم الخارجى – هو فى هذه المرة العالم الغربى – وترك شعب مصر نهبا للقلق والتمزق والفساد بحكم زعامة مستوردة ، ولا يعنيه أن تكون له زعامة مصرية لحماً ودماً وتاريخاً .

- ٦ -

دور الصحافة مصرية وعربية

ونصل بعد هذه الرحلة التاريخية السريعة إلى دور الصحافة المصرية ، وكذلك العربية إذ ساهم العاملون فى الصحف المصرية من مواقع رئاستهم للمؤسسات الصحفية فى دفع الرئيس السادات إلى المزيد من التمسك بجبروته المستمد من إعجاب العالم الغربى به ، فكان إذا حاول كاتب مصرى التلميح إلى الفساد السائد فى البلاد انبرت الصحف القومية لتهاجم الذين يسيئون إلى زعامة « يتحدث عنها العالم بأحسن الصفات » ، بدلاً من إسداء النصح والدعوة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلى من جديد فهذه فرصتها التى لا تعوض .. تكاتفت كل القوى الصحفية القومية للتصدى لهم بالإتهامات التى قد تصل إلى حد « العمالة والخيانة » . ويلتقطون من أقوال زعماء الغرب وصحافته كلمات التمجيد للرئيس السادات ويتساءلون ألم تدركوا بعد عمق ما حققه لنا الزعيم العملاق من سمعة دولية .. ؟ .

وفى هذا الجو الداخلى القاتم لعبت الصحافة العربية دوراً كبيراً فى تعميق الهوة بين العرب والسادات وذلك عندما أفسحت صفحاتها لكل الغاضبين عليه من المصريين المهجرين أو المهاجرين ، واعتبر السادات أن الهجوم الشخصى عليه وعلى أسرته هجوماً على مصر بذاتها ، وأصبحت مساهمة أى مصرى فى الكتابة بهذه الصحف خيانة لمصر ، بل إنه أصدر قراراً يحرم به على العاملين بالصحف المصرية الكتابة فى الصحف المهجرة التى تصدر فى البلاد العربية ، وامتثل الكتاب المصريون - الذين كانوا يتعاملون مع الصحف العربية من مواقعهم فى مصر - لهذا القرار رغم عدم اقتناعهم به ، ولكن هل يملك الصحفى التعامل مع اقتناعه الذاتى ؟

ولم يكتف رؤساء المؤسسات الصحفية القومية بتطبيق هذا القرار على الكتاب المصريين غير المهاجرين ، بل اتخذوا إجراءات أخرى مماثلة إذ طالبوا كل من سبق الإذن لهم بأجازات بدون مرتب للعمل فى الصحف العربية بالعودة إلى وظائفهم فى صحف مصر فوراً ، وطلبوا فى الوقت نفسه من كل عامل بالصحف المصرية التوقيع على إقرارات يتعهدون فيها بعدم الكتابة فى أى من الصحف العربية ، أو الإدلاء بأحاديث صحفية ما لم تعرض على رؤساء هذه المؤسسات أولا إما لإقرارها أو تعديلها أو حذفها ، وأنذروا بأن أى مخالفة لهذه التعليمات ستكون عرضة للتساؤل .

فى هذه الفترة دخلت العلاقات بين الصحافة المصرية الرسمية والصحافة العربية مرحلة الخصومة العلنية ، وأفسح الفساد السائد فى مصر وتدهور حالة المرافق العامة المجال للصحف العربية فى تغذية قرائها بالمزيد من القصص والروايات والحكايات المسلية ، وهى لم تكن صانعة أو مزورة للمادة الصحفية ، بل كانت ناقلة لوقائع يعرفها الشعب المصرى ويلمسها ويعيشها .. هذا بالإضافة إلى وقائع أخرى كانت تلتقطها عدسات التصوير وتسجل بها وقائع يرفضها الدين الإسلامى منها على سبيل المثال : الرئيس الأمريكى جيمى كارتر يستقبل السيدة جيهان السادات بوضع قبلة على خدها . وزير الدفاع الإسرائيلى عيزرا وايزمان يستقبل كريمة الرئيس السادات فى ميناء حيفا بإحتضانها وتقبيلها .. المغنى الأسبانى خليو يستقبل أسرة الرئيس السادات عند حضورها لحفل أقيم فى القاهرة بالأحضان .. إلى آخر الوقائع المسجلة تتسارع الصحف العربية إلى نشرها بتعليق تنطق به الصور .

هذه الصحف العربية لم تكن تصل إلى مصر ، بل كانت تصادر فى المطار ، إلا أنها كانت تدفع الرئيس السادات إلى شن الحملات المتكررة والمتوالية عليها فى أحاديثه وخطبه الكثيرة متهماً إياها – دون ذكر للوقائع – بأنها ماضية فى الإساءة إلى سمعة مصر ، مما جعل الشعب المصرى يحس تجاه هذه الصحف بنوع من الكراهية والتساؤل .. ومن هم هؤلاء الذين يسيئون إلى مصر ... ألسنا أصحاب الفضل عليهم جميعا .. ؟ .

وأنهى حادث المنصة حياة رئيس كافح فعلاً ، ولكن كم من كفاح تاريخى ضل طريقه إلى الصواب ؟

وبدأت الأوضاع العربية بعد فترة من تولى الرئيس محمد حسنى مبارك تأخذ – تدريجيا – طابعاً مختلفاً بعض الشيء مما كانت عليه ، وجاءت الخطوة الأولى نحو هذا التحسن من جانب مصر ، فقد رأى النظام الجديد التوقف عن مهاجمة أى دولة عربية أو أى نظام عربى ، بل إنه ذهب إلى أبعد من هذا ونصح بألا ترد مصر على ما ينشر فى الصحف العربية منسوباً إلى الرسميين أو غير الرسميين كوسيلة مبدئية لسد ثغرات الخلاف العميقة .

هذا التطور ساعد على تهيئة فترة من الهدوء تصلح لإمكان البدء فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية – العربية ، وخاصة الصحفية ، ويمكن أن تفيد كل راغب فى إعادة

الصف العربي إلى نوع من التعاون الجدي لمواجهة المشكلات المعقدة التي تواجه عالمنا العربي ، ولم يكن ممكناً بالقطع التصور بأن هذه الخطوة كانت كافية لتصفية الجو فى وقت سريع ، ذلك أن الوجود الدبلوماسي الإسرائيلي فى القاهرة ، والذى تحقق نتيجة لاتفاقيات « كامبد ديفيد » لم يكن ليساعد على الإسراع فى تصفية هذه الأجواء ، رغم أن تصرفات مصر فى مواجهة عربدة إسرائيل وعنجهية حكومة بيجين - وخاصة بعد غزوها للبنان فى الجزء الأخير من عام ١٩٨٢ - قد دفعها إلى استدعاء سفيرها فى تل أبيب ثم الإصرار على الإعلان فى كل التصريحات المصرية الرسمية بأن العلاقات المصرية - الإسرائيلية ستظل شبه معطلة إلا أن تصحح الأوضاع الجديدة الخاطئة .

كل هذه المواقف والتصريحات الرسمية المعلنة قد أوجدت مناخاً مناسباً للعمل الجدى من أجل التقريب بين الأخوة المتباعدين ، وكان إبراز تصرفات مصر تجاه إسرائيل فى الصحف العربية دافعا إلى إزالة بعض الضباب المسيطر على سماء العلاقات .

ومع التسليم بأن هذه الصحف العربية لم تكن تقدم على نشر كل ما هو فى صالح التصرفات المصرية إلا بعد موافقة سلطاتها الرسمية ، إلا أن التأثير على الفكر يتوقف إلى حد كبير على أسلوب صياغة النبأ وحسن إبرازه وتقديمه للقارىء ، وهذا ما حرصت عليه الصحافة العربية . رغبة منها فى رأب الصدع المصرى العربى ، وحرصا منها على تقديم الزعامة المصرية الجديدة فى صورة مختلفة تماماً عن صورة الرئيس الراحل محمد أنور السادات .

إلا أنه لم يكن ممكناً تصحيح الأوضاع بين يوم وليلة ، بل كان الأمر يتطلب مثابرة ، ومزيداً من تقديم الوقائع التى تزيد من اقتناع الطرفين بأن الجو قد أصبح معداً للتفكير فى تناسى الماضى العربى بكل سيئاته .

ولقد وضح للجميع بأن اتفاقيات « كامب دافيد » لم تحقق السلام المتوقع لا للمنطقة العربية ولا للعالم كله ، ومن هنا كان لا بد من تهيئة الجو لاعتبار أن هذه الإتفاقيات - وإن ظلت قائمة - إنما هى فى عداد الإتفاقيات معدومة الفاعلية والقيمة ، وأن تقدم الصحافة على لعب دورها القومى الكبير فى دفع الضباب كله بعيداً عن سمائنا العربية .

ولكن أى صحافة تقوم بهذا الدور الكبير ؟ وهل تصلح الصحف العربية المحلية أو المهجرة للقيام به ، أم أنه - كان لا بد من نوعية جديدة من الصحف تلعب دورها للحاضر والمستقبل معاً ؟ .

ولقد كانت الظروف السياسية الداخلية والتى أرغمت الكثيرين من صحفيين وغيرهم على الهجرة من بلادهم إلى أوروبا قد باعدت بينهم وبين أوطانهم مما حال دون اشتراكهم بالفعل فى تطويرها إلى الأحسن بتسخير ما يملكون من قدرات سياسية وفكرية وعلمية وصحفية وصولاً إلى هذه الأهداف ، إلا أن نظرتهم إلى وطنهم العربى من الخارج ومتابعتهم المستمرة لما يمكن أن تؤديه الصحافة الحرة المخلصة المتحررة من كل القيود من خدمات ، وتدفعها إلى الإسهام فى التقريب بين وجهات نظر الدول ذات الأهداف

المشتركة الحيوية هذه النظرة هى التى أوحت اليهم ، وبعد متابعة أخرى لما سببته الصحف المهجرة من ازدياد رقعة الخلاف بين الدول العربية ، بأن قيام صحيفة عربية جديدة مستقلة تصدر فى الخارج ، ويكون من أهم أهدافها وضع الحقيقة أمام الجميع بغير تدخل مغرض فى تفصيلاتها .. هذه الصحيفة الجديدة يمكن أن تكون المنطلق إلى التقارب الكبير ، حتى ولو امتد الجهد المبذول من أجل ذلك بعض الوقت .

فالأخوة عندما يتخاصمون ، فإن حدة الخصومة تزداد إذا وجدت من يغذيها بالوقود ، وهذا ما فعلته الصحف المهجرة سعياً إلى استمرار تدفق الأموال عليها للصرف من بعضها على ما يصدرونه من صحف ومجلات ثم يدخل الباقى – وهو الأكثر – إلى جيوب أصحابها يوجهونه إلى مشروعات [illegible] بعيدة عن الصحافة وبذلك يزداد ثراؤهم ، وفرصهم فى توفير الحياة المستقرة لهم مستقبلا .

وعلى الجانب الآخر فإنه إذا وجدت بين الأخوة المتخاصمين صحيفة دولية تحاول سد الثغرات وتوضيح الحقائق ، واتباع سياسة عدم الإنحياز لجانب دون الآخر ، ويقف وراءها من يمول المشروع بإخلاص متحرر من السيطرة فإن عملهم الصادق لا بد وأن يحقق خدمة عربية تقود إلى تشكيل فكر عربى جديد ومتطور ومتحرر من سيطرة قديمة جعلت الصحافة العربية تبدو كالقزم المشوه .

ومن هنا رأى الفكر العربى الذى اجتمع حوله بعض المخلصين من العرب المقيمين فى باريس أنه لا بد من السعى لإنشاء صحيفة عربية دولية تشارك فى عملية بناء عربى جديد ، وتهيء المناخ المناسب كى يتصافى الأخوة ، للإنطلاق إلى فتح صفحة جديدة فى تاريخ أمة العرب .

وهذا يفسر – إلى حد ما – ما جاء فى مضمون الرسالة التى بعث بها الىّ المواطن المصرى المغترب من باريس ، وتحدث فيها عن فكرة الصحيفة العربية الدولية وحاجة الرأى العام العربى إلى وجودها ، وفى هذه الفترة بالذات التى تمر بنا .

تلك كانت حصيلة أولية للتفكير المنفرد وإذا كان هذا التفكير والذى لم أشرك أحداً فيه معى هو الذى أوحى الىّ بهذا التفسير المبدئى إلا أنه كان كافياً لدفعى للحماس لقبول الدعوة والسفر إلى باريس .

بل أضفت إلى أبعاد الفكرة العربية القومية لمشروع الصحيفة العربية الدولية الجديدة بعداً آخر ، هو أن تكون سبيلاً لوضع خبرتى الصحفية كاملة فى الوصول إلى إصدار « صحيفة مثالية » تطلعت إلى قيامها ولم أستطع ، بحكم الظروف المعاكسة المتعددة ، وأن اعمل على تحويل الأمنية إلى حقيقة يمسك بها القراء ، لا فى مصر وحدها بل فى العالم العربى كله ، ولها إلى جانب ذلك كيان دولى مميز ؟ .

كل هذه الأفكار جعلتنى أحس برهبة شديدة وأنا فى طريقى إلى باريس .



القسم الرابع



- ١ -

المواجهة الأولى ..

بعض الكائنات الحية تحس بمقدمات الزلزال ، وتقع فريسة للخوف أو التخوف المسبق ، ومع هذا فإن رد فعل الكائنات الأخرى التى لا تحس مثلها بمقدم الخطر وهى تتطلع إليها وقد أصابها الهلع والانطلاق فى كل الاتجاهات بغير وعى تصرخ وتحذر . يتمثل فى مجرد الإشفاق عليها ، إن لم يكن الإستهزاء بها ، إذ يرونها تتحرك حركات لا إرادية ، وتصرخ منذرة بمقدم الخطر .

ولكن هذه الكائنات الحية غير البشرية غالباً ما تكون أحاسيسها صادقة ، وتسبق البشر فى المعرفة وتوطن نفسها كى تكون مستعدة لمقدم الزلزال أو فى القليل مهيأة لما قد يقع .

والكائن البشرى ليس واحدا من هذه الكائنات ، لأن الخالق الذى وهبه قدرات أخرى قد حرمه هذا الإحساس الذى منحه للحيوان ، ومن هنا كانت إمكاناته فى استقبال الزلزال - من أى نوع - معدومة ولهذا فإنه يصاب مع مقدم أول علامات من الهزة الأرضية بحالة من الذعر تأخذ فى الإرتفاع مع تزايد شدة الهزة واستمرار فترتها .

وإذا كان الخالق قد حرم البشر من بعض الحواس ومنحها للحيوان ، فإنه أعطى للصحفى - دون سواه من البشر - موهبة فى شكل حاسة أطلقنا عليها اسم « الحاسة السادسة » لأنها تمكنه - مع المران المستمر والرعاية المتصلة بالتحصين والوقاية من انطلاقها صوب الهدف الخطأ - من الإستشعار على البعد باحتمالات مولد أحداث خبرية يسارع إلى تغطيتها فيحقق الإنتصارات الصحفية وتمكنه أيضاً من إجراء التحليلات الخبرية التى يكون الصواب والسلامة من نصيبها .

وهذه الحاسة الصحفية قد تكون نافعة لا فى تجميع أطراف النبأ الصحيح فحسب ، بل أيضاً فى توضيح خفايا ما وراء أى مشروع إعلامى .

وقد لعبت هذه الحاسة السادسة دوراً كبيراً فى توجيه تفكيرى وكذلك فى تقييمى الأولى لمشروع الجريدة العربية الدولية المطروح فى باريس لدراسته ، بل ساعدت أيضا فيما بعد فى رسم خطوات العمل للإعداد لهذا المشروع بحيث تكون خطوات متأنية غير متسرعة ، لا تخضع للعاطفة التى قد تتسلل إلى كل عمل صحفى جديد لتخفى بعض جوانبه غير الحميدة ، بل حصنت حاستى السادسة ضد أى عاطفة تاركة إياها تقع تحت سيطرة الدراسة المصرة على الكشف عن نوعية المشروع وجديته ، وعلى أن تكون الدراسة لهذا المشروع شركة بين الكثيرين من القادرين على إبداء الرأى والمشورة والنصيحة ، فهو قد يكون زلزالاً مدمراً لكل القيم المثالية التى عشقتها ، وقد يكون نبض حياة لصحافة عربية مثالية .

ولو أن الأمر كان متعلقاً بمشروع صحيفة محلية تصدر فى مصر لكان سهلاً إقتحام خطواته بغير تردد لأن الخبرة بالعقلية المصرية متوافرة وقائمة ، بينما الأمر فى هذا المشروع الجديد الجبار ، لا تتوافر به خبرة عميقة مسبقة فى المجال العربى من جهة ، وإنما ينبع من علاقات جديدة تولد مع مولد فكرة المشروع ولهذا كان لا بد من اختبار شاق للنوايا ومعرفة قدرات أصحابها – أى من يملكون رأس المال – على مواجهة الصعاب المتوقعة من جهة أخرى .

إن حاستى الصحفية – ومن قبل الوصول إلى باريس والإستماع إلى فكرة المشروع – قد فرضت حاجزاً ضخماً أمام فكرته ، ولكن كان لا بد من الإفتراض أن كل حاجز غير صعب اختراقه ، وذلك بالعمل على إدخال ما قد يتوافر من نيات طيبة – والتى ولدت فكرة المشروع فى أحضانها – فى تجارب مستمرة من جانبى فى محاولة لطرق الأبواب المجهولة المغلقة لتعرف ما وراءها .

لقد فرضت على نفسى أن أفعل كل هذا وأكثر منه قبل قبول أن أحول المشروع إلى عمل ملموس ومتداول بين عامة القراء .

أو بمعنى أوضح لقد فرضت الحاسة السادسة ضرورة إجراء اختبارات لقدرات وإمكانات الممول للمشروع على مواجهة العواصف التى كان متوقعاً أن تهب علينا من كل مكان فى العالم العربى ومن الخارج .

فالممول ، مع التسليم بحسن نواياه ، رجل مالى أولاً وأخيراً ، وليس صحفياً يدفعه حب المهنة إلى مواجهة هذه العواصف بقلب جرىء ، وله أيضاً ارتباطات عمل حيوية فى دول عربية لم تكن ذات شأن ، وتحاول الآن الوصول عن طريق الإعلام وما تغدقه عليه من مال ، إلى مكانة مرموقة دولياً وعربياً .

ومثل هذه الدول لا بد وأن يتساءل حكامها عن الدوافع التى تدفع صديقها الممول إلى

التفكير فى مشروع إعلامى تكون نواته صحيفة عربية دولية يومية ، فهل هو قادر ومستعد لتقديم الأسباب والمبررات ، دون أن يقدم فى مقابلها تنازلات تمس استقلال الصحيفة ؟

ثم إن نجاح هذا المشروع يتطلب المجازفة برأس مال ضخم ، وقد يحقق نجاحاً يغنى عن استنزاف المزيد من المال ، أو يحتاج إلى وقت – مدعم بالمال – للوصول إلى النجاح المرتقب ، أو أن يفشل .. ويتوقف .

وفوق هذا كله ، فقد كان لا بد من فسحة طويلة من الوقت نطلق فيها بالونات اختبار نحاول من خلالها معرفة ردود الفعل الشعبى المصرى والعربى بالنسبة لمشروع صحيفة عربية دولية « ومستقلة » ، وهل يمكن أن تكون ردود هذا الفعل إيجابية ، بمعنى أنه يوجد من يصدقنا القول ؟ .

كانت هذه هى نوعية بعض الإختبارات الأساسية التى رسمتها فى خيالى وفرضت على نفسى القيام بها وذلك قبل أن أعقد أول إجتماع لى مع الشخص الذى أبدى استعداده لتمويل المشروع الإعلامى الجديد وعلى أن يكون هو صاحبه بغير شريك .

ولم أكن أعرف هذا الممول من قبل ، ولكنى كنت أقرأ عنه بين الوقت والآخر فى صحف عربية أو أجنبية ، وأنه كون ثروة جعلته من أصحاب الملايين وتكاد هذه الثروة أن تنطلق – أو انطلقت فعلا – إلى خانة البلايين .

ولقد كانت له فى الفترة الأخيرة تطلعات غريبة ، منها أنه أقدم يوما على شراء باخرة ركاب فرنسية كبيرة لم تستطع الحكومة الفرنسية الإبقاء على تسييرها فى خطها الملاحى مع أمريكا بسبب خسارتها ، ولم يكن الرجل قبل شراء الباخرة قد خطط لاستغلالها بطريقة تجارية ، أى أن عملية الشراء كان نزوة من نزوات أصحاب الملايين ، وقد يكون من بين أهداف هذه العملية لفت الأنظار إليه ، أو الإعلان عن قدراته المالية والتباهى بها .

ولقد قيل أنه درس – فيما بعد الشراء – إمكان إستغلالها فى مشروع سياحى فى البحر الأحمر ، ثم فجأة قرر بيعها بعد أن نقل منها بعض اللوحات الفنية ليضيفها إلى مجموعة أخرى كبيرة لديه ، وتلك كانت نزوة أو هواية تدفع بعض أصحاب الملايين إلى وضع جانب من اموالهم وأرباحهم فى أعمال من هذا النوع ، أو المقتنيات .

أو هل كان هدفه من شراء باخرة ركاب تجارية فشلت حكومة فرنسا فى تشغيلها إثبات تفوق قدراته الشخصية على قدرات حكومة دولة كبرى ؟

وهل يمكن أن نطبق أبعاد هذه الرغبة على محاولته الجديدة فى اقتحام ميدان النشر والإعلام فنقول إن هدفه هو أن يحقق من وراء مشروع إصدار جريدة يومية عربية دولية قوة [illegible] ترفع من قدره فى نظر الحكومات العربية كلها ، ويؤكد بها قدرته على فعل ما لم تنجح فى فعله الحكومات مجتمعة ومتكاملة ؟

وهل تسمح له الحكومات التى يتعامل معها فى مشروعاتها الأخرى أن يكون فى هذا الوضع القوى المؤثر بغير السعى مسبقاً إلى فرض سيطرتها على الصحيفة ؟

وهل فى قدرته أن يناور ويحاور هذه الحكومات لعله يفلت مما تفرضه عليه ، متمسكاً باستقلال الصحيفة ؟

وكنت أحمل فى يدى فى أول لقاء مع الممول - فى ابريل ١٩٨٢ صورة من المذكرة التى أعدت له من قبل وشرح فيها واضعوها فكرة المشروع وأبعاده ، وفرص نجاحه ، وما يتحتم أن يتوفر له من مقومات تفتح له أبواب النجاح ، وكنت أحمل فى ذهنى وخاطرى كل هذه التساؤلات التى طرحتها على نفسى حول مستقبل المشروع والزلازل التى سيواجهها .

قال ونحن نجلس حول مائدة الإجتماع فى المبنى الفاخر الذى يضم إدارات شركاته المتعددة : « إنى أرجو قصر هذا الإجتماع على التعارف .. »

ومع هذا فإنه لم يلبث أن تساءل وهو يشير إلى المذكرة الموضوعة أمامى : هل قرأت المذكرة ؟ .

ولما أجبته بالإيجاب ، سأل مرة أخرى وما رأيك فيها ؟

قلت : إنها مذكرة ممتازة ، و[illegible] تحليلاً واقعيا ، إلا أن فكرة استقلالية الجريدة ستكون صعبة .

سأل : « صعبة .. ولماذا ؟ »

هل كان بهذا السؤال يجهل هذه الصعوبة ، أم أنه أراد المقارنة بين المصاعب التى نراها والمصاعب التى قدرها هو ؟

قلت : « إن الشعوب العربية كلها تعيش أوضاعاً ألزمتها عدم الثقة بالكلمة المطبوعة فى أى صحيفة من الصحف المحلية والتى تسيطر عليها النظم الحاكمة سيطرة كاملة . كما أن السوق الإعلامى الخارجى قد تشبع بأنواع متعددة من الصحف والمجلات العربية لم تنجح فى إقناع قرائها باستقلاليتها .. لأنها لم تكن كذلك أبداً » .

وبغير انتظار لتعليقه على هذا الرأى .. أو ربما لإحساسى بأنه غير مستعد - مؤقتاً - للدخول فى نقاش وحوار حول فكرة الإستقلالية ، التى أراها ضرورية ، بادرت إلى القول : ولهذا فإذا كانت استقلالية المشروع الجديد متوافرة فعلا ، فلا بد من أن تلتزم الصحيفة فى التطبيق العملى التزمت فى التمسك بعدم المساس بالإستقلال ، والإصرار على هذا الأسلوب المتزمت بل المسرف فى التزمت الذى لا ضرورة له فى الأوضاع العادية لفترة عام من صدورها ، وذلك سعياً للحصول عن طريق الإقناع الثابت على ثقة شعوب متعددة ا[illegible] عند الكفر بصحافة أجبرت على قراءتها لأنه لا بديل عنها أمامها ، وإذا كان المطروح اليوم هو أن نقوم بتقديم هذا البديل ، ولو كان صادراً من وراء الحدود

فالأمر يتطلب أولاً وقبل كل شيء أن تكون الإستقلالية الملموسة هى حجر الزاوية لهذا البديل .

واستمع الرجل إلى هذا الرأى ولم يعارضه ولم يناقشه ، وإن كان الحاضرون قد أضافوا إليه ما يدعمه ويؤيده .

- ٢ -

بداية تفكير شاق

وتلك كانت أول مقابلة عمل لى مع الرجل الذى ارتفع رصيده المالى إلى الأرقام التى تعطى لصاحبها الحق فى حمل لقب « البليونير » ، وإذا كنت قد لاحظت بساطة الرجل إلا أنه كان حذرا لم ينطق إلا بكلمات قليلة كما لو كان يتحسس طريقه إلى الدخول فى حوار ليس له به سابق خبرة .. حوار حول الإعلام أو أجهزته وما يتطلبه من مقومات تحقق لها النجاح وذلك من خلال صراع متشعب تقدره وتفرض فى أغلبه عناصر مختلفة الأغراض والغايات والخفايا والأسرار الدفينة والمكشوفة فى بعض الأحيان .

ومن هنا فلم أكن قادراً بعد هذا اللقاء على تكوين فكرة أولية عن شخصية هذا الرجل الذى يمكن أن تقوم بينى وبينه مستقبلاً علاقة عمل من أكثر الأعمال حساسية بالنسبة لى ، وبعد مسيرة صحفية أعتز بها وتمسكت خلالها بحرفية النزاهة المهنية ، وواجهت بسببها المتاعب والمشكلات والصدام مع كل الذين وصلوا إلى أعلى مناصب الدولة فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو وبعدها ، وآثرت بسببها أن أكون معدما على أن افرط فى التمسك بشرف المهنة أو أن أتنازل عن الإعتزاز بها ، كما فعل الكثيرون وكان الثراء النسبى من نصيبهم .

ولأن اللقاء الأول مع الممول قد تم قبل أجازات عيد الفصح الغربى فقد مضت بضعة أيام بين اللقاءين الأول والثانى وذلك عندما عدنا إلى الإجتماع مرة أخرى وفى جلسة خلت من مجاملات التعارف واتسمت بطابع الجدية أو ما يطلق عليها بلغة « الصحافة » جلسة عمل جادة .. جلسة اعتبرتها بداية مرحلة خطيرة فى حياتى الصحفية لأنها تنقلنى من مجال صحفى محلى إلى مجال إعلامى دولى .

ولقد أقبلت على هذا الإجتماع الجديد بعد أن أمضيت عدة أيام بذلت فيها - منفرداً - كل ما استطيع جمعه من شتات الفكر ، وحصره فى حدود ضيقة بحيث لا تحول دون الإستماع إلى الأفكار المطروحة بغير سيطرة مسبقة عليها ، وعلى أن أقرر بعد ذلك ما أراه : إما قبول المساهمة فى المشروع وإما الإعتذار .

كان علىّ فى الفترة السابقة على الإجتماع الإنتقال من فكر متعلق بارتباط شخصى بهذا المشروع إلى اتجاه فى التفكير المركز ، حول إمكان استغلاله للوصول إلى بعض الأهداف الصحفية المثالية التى عجزت عن تحقيقها فى مسيرتى الإعلامية لعوامل خارجة عن إرادتى

وكان لا بد علىّ أن أرجع مرة أخرى إلى بعض تجارب شخصية مررت بها ومرت بى لعلى أجد فى نتائجها ما يصلح بذرة للتفكير .

ولهذا فقد عدت بالذاكرة خلال محاولة جمع شتات الفكر إلى تجربة صحفية [illegible] كانت ميزانية والدى والمحدودة نسبياً هى خزانة التمويل ، وما أبعد الفارق اليوم بين تمويل قديم محدود ، وتمويل حديث معروض أمامى حالياً ويملك صاحبه إطلاقه بلا حدود .

كانت هذه التجربة القديمة وليدة الضيق المهنى الذى عشت تحت رحمته خلال النصف الثانى من الأربعينيات ولم يكن هو وحده الضيق الذى عشته خلال عملى الصحفى ولكنه كان كافياً لدفعى دفعاً إلى التفكير فى إصدار صحيفة أسبوعية ذات صفة استقلالية .. الإستقلال الذى تمنيته منذ الصغر وحرمت منه دوما .

وما أشبه الليلة بالبارحة !

كنت فى ذلك الوقت من أعضاء حزب سياسى جديد تفرع عن حزب الوفد بعد خلاف مع رئيسه الزعيم الراحل مصطفى النحاس باشا .

وكانت الجماعة التى اختارت الإنفصال عن الحزب القديم ترى أن رئاسة الحزب قد انحرفت عن مبادئه الأصلية ، وأن الفساد قد سيطر على أجهزة الحكومة الوفدية بحيث لم يعد ممكنا الإستمرار فى تأييدها .

ولأن مصر كانت تحت الأحكام العرفية - بسبب الحرب العالمية الثانية ولوجود قوات الإحتلال البريطانى بها - فلم يكن ممكنا للحزب الجديد إصدار صحيفة تعبر عنه ، كما أن فرض الرقابة على الصحف لم يتح له إبداء رأيه فى الصحف الأخرى المستقلة .

ولم يكن ممكناً للحزب الجديد أن يظل بعيداً عن الإتصال بالجماهير وإلا قضى عليه وأصبح نسياً منسياً ، فلهذا أقدمنا على الإلتجاء إلى المطبوعات السرية ، واتجهت أجهزة الحزب إلى جمع وقائع الفساد استعداداً لإصدار كتاب سرى يضم كل وقائع الإنحراف السياسى والفساد لحكومة الوفد .

وكان أن طبع « الكتاب الأسود للحكم الأسود » فى بداية عام ١٩٤٣ ووزع سراً ،

ورفعت نسخة منه – فى شكل عريضة سياسية – إلى الملك فاروق ، طالبة مسائلة الوزراء ومحاسبتهم .

وكان قد سبق إصدار هذا الكتاب الأسود استقالتى من عملى الصحفى بجريدة « المصرى » والإنفصال عن الوفد والإنضمام إلى الحزب السياسى الجديد برئاسة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد القديم – وهو الأمر الذى دفع الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب إلى عرض أمر طردى من عضوية المجلس بسبب أنى لم أكن قد بلغت السن القانونية التى تبيح لى الترشيح لعضوية المجلس .

وفى أعقاب صدور الكتاب الأسود دخلت المعتقل السياسى وكذلك كان الوضع بالنسبة لمكرم عبيد باشا ، ثم تمضى السنوات وتسقط حكومة الوفد ، وتأتى حكومة جديدة يدخلها حزبنا الجديد ، لم يلبث مكرم باشا بها طويلاً إذ اختلف مع الشركاء وعاد من جديد إلى موقعه فى المعارضة .

ولكن بسبب ما يطلق عليه الساسة المحترفون اسم « اللعبة السياسية » اندفع مكرم عبيد باشا بسبب خلافاته مع حلفائه السياسيين الجدد (الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين) فى محاولة للصلح مع رئيسه السابق مصطفى النحاس . هذا التصرف من جانبه دفعنى إلى قطع رحلة صحفية كنت أقوم بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدت فوراً إلى القاهرة لمواجهة مكرم عبيد باشا وسؤاله : « لماذا فعلت ذلك بنا ؟ وماذا يقول الشعب عنا ؟ . »

وأجاب مكرم باشا ضاحكاً : « أنت لا تعرف .. انها ضربة معلم . »

لقد كان مكرم باشا يعلم أنه هو دون حلفائه فى الحكم الجديد الذى قدم التضحية ، وواجه فساد حكومة النحاس باشا مواجهة مكشوفة ، ومع هذا فقد ظن أنه طعن من الخلف وظل كماً مهملاً ولهذا أراد أن يأكلهم قبل أن يأكلوه .

وهذه هى لعبة السياسة التى أسماها مكرم عبيد ضربة المعلم : السعى إلى الصلح مع النحاس ضربة معلم .

واللعب فى المجال السياسى مباح بكل صوره وأشكاله ، إلا أنه إذا كانت اللعبة متصلة بأمر خطير – وقد كان الكتاب الأسود كذلك – ومتعلقه بنزاهة الحكم وأمانته ، وكنا قد طرحنا على الشعب فى هذا الكتاب أدلة من فوق أدلة تؤكد صدق أقوالنا فإنه يصعب تصور إنتهاء المباراة الطويلة الشاقة بالأحضان والقبل بين السياسيين المتصارعين ونغفل دور الجماهير التى تابعت هذه الملهاة أو المأساة الأخلاقية ، أو منكرين بذلك حقها فى محاسبتنا ، وملاحقتنا إلى خارج الملعب بالطوب والحجارة .. والبيض الفاسد .

ولم أكن مستعداً للمشاركة فى هذه اللعبة بأى أسلوب بل فضلت الإبتعاد عن مجالها ، وصارحت مكرم باشا بذلك ، ولكن ثقته فى نفسه وقدرته على إقناعى بأنه سيكون الرابح فى النهاية لم تفلحا فى إقناعى بنزاهة عمله .

كانت أمانة الإرتباط - غير المكتوب - بينى وبين الجماهير هى المسيطرة على فكرى كله ، ولهذا عدت إلى التفكير فى التحرر من كل ارتباط حزبى .

وبدأت اتطلع فى هذه المرحلة إلى تكييف وضعى السياسى الحزبى بالنسبة للعمل الصحفى بعد أن ازداد اقتناعى بأن الإرتباط الصحفى بالجماهير والمرتكز على أمانة الكلمة يتعارض تعارضاً مطلقاً مع العمل السياسى الحزبى ، وكان علىّ أن أختار بين أن أكون سياسياً أو مواصلة المسيرة الصحفية بغير التزام حزبى .

لقد ثبت لى أن الإستقلال فى العمل الصحفى ، إذا ما توافر له حسن النية ، هو أفضل السبل لخدمة المجتمع بصفة عامة ، وسمعة الصحفى ومكانته بين الجماهير بصفة خاصة . وهذا الإقتناع القوى القاطع لم يولد من فراغ ، بل إن التجارب التى مرت بى أو مررت بها أكدت المرة بعد الأخرى أن الصحيفة المستقلة هى التى تتوافر لها كل الإمكانات لقول الحقيقة ، لأنها غير ملزمة أمام فرد أو حزب يحدد لها خطوات مواجهتها مع الجماهير كل صباح ، كما أن الصحفى المستقل : يملك حرية الحركة اليومية والقدرة على مخاطبة القراء من موقع مكشوف ، وبصراحة لا قيد عليها ولا إجبار له على اقتطاع جانب من الحقيقة ، وتغطية الجانب الآخر بستار من السرية أو الكتمان .

والقارىء يضع ثقته فى الصحف المستقلة متى أدرك أنها ملتزمة فعلاً بتقديم الحقيقة الكاملة له ، ومن هنا فهو يفضلها على ما عداها من الصحف الحزبية أو التى تنطق بلسان جهة ما ، فالقارىء يريد إشباع رغباته فى إدراك حقيقة ما يجرى من أحداث ، وإن كان هذا لا يحول بينه وبين متابعة الصحف الحزبية الأخرى إذا كان راغباً فى معرفة وجهات نظر هذه الأحزاب ولكن الأغلبية من هؤلاء القراء يشترطون أن تكون هذه الصحيفة الحزبية على مستوى المسئولية العامة بغير استسلام كامل لقيادات الحزب وهو اشتراط صعب ما لم تكن عقول هذه القيادات متفتحة وراغبة فى أن تكون صحافتها رغم حزبيتها ذات احترام عند القارىء .

ونحن نقصر حديثنا فى الحالة العامة السابقة على نوعية القراء الذين وإن كانوا ذوى ميول حزبية ، إلا أنهم يحترمون إدراكهم ولا يستسلمون لما يفرضه عليهم الإنتماء الحزبى المطلق ، وهؤلاء قد يشكلون القلة من القراء الحزبيين أو الكثرة منهم حسب الأوضاع الداخلية فى بلد ما إلا أنهم يجدون جميعاً فى الصحف المستقلة ما يحقق الإحترام لعقولهم

ذلك أن استقلال الصحيفة الحقيقى يعنى فى المقام الاول إفساح صفحاتها لكل الآراء المختلفة ، والبيانات الحزبية المتعددة وتحليل مواقف الأحزاب فى الأحداث السياسية العامة ، وهى فى المقام الثانى حريصة على ألا تكون مجرد أداة نشر لمختلف الاتجاهات ، بل لا بد ، ولكى يتوافر لها الإحترام الكامل ، وليس بالضرورة التأييد المتصل من أن يدلى جهاز تحريرها برأى الصحيفة فيما يواجهه البلد من أزمات أو تصرفات حزبية صائبة أو طائشة ، وتقديم هذا الرأى لا يمكن إعتباره ماساً باستقلالها ما دامت تقدم هذا الرأى مجرداً من كل غاية أو غرض ، أو يحمل فى طياته غايات ذاتية .. إنه الثمن الذى عليها دفعه اذا أرادت أن يكون إستقلالها دائما فوق كل الشبهات .

والصحفى – صاحب الرأى – عليه الاختيار بين أن يكون حزبياً أو أن يكون صحفيا فى خدمة الحقيقة المجردة ، ومن الصعب الجمع بين الإثنين ، فالصحفي الحزبى ملتزم أمام الحزب الذى يدين بأفكاره التزاما شرعياً ، وهو قد يجد نفسه مقتنعاً أو مجبراً أمام هذا الإلتزام بأن يغمض عينيه عن الحقيقة التى تؤلم حزبه فيتظاهر بأنه لا يراها ، على حين يراها الصحفى غير الملتزم حزبياًويمسك بها ، بل يبحث عن المزيد من تفصيلاتها مقدماً إياها إلى القارىء فى خبر أو فى تحقيق صحفى أو ى مقال رأى .

والصحفى الحزبى قد لا يلام إذا هو قدم التزامه للحزب على إلتزامه للقراء ، ذلك أنه يتعامل مع جزء من الشعب ، الذى يتفق معه فى الرأى الحزبى ، ولا يتعامل مع الباقى الذى يخالفه الرأى أو مع الذين اختاروا الإستقلال عن كل الأحزاب .

والصحفى الحزبى أخيراً هو فى الخدمة الصحفية المثالية مقصوص الجناحين ، عاجز عن الإقتراب من مراتب هذه الخدمة لأن الحزبية التى اختارها أرادت له ذلك وأعلن قبوله لها.

- ٣ -

أنواع متعددة من الإحتكار

ولقد مر العديد من صحفنا المصرية بمراحل مختلفة من الإنتماء إلى أحزاب متعددة ، أو إلى جانب بعض الصحف المتمسكة بمبدأ الإستقلال عن كل الأحزاب ، وكان أقوى الأحزاب فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ هو حزب الوفد ، ولم يكن الحزب مالكاً لأى صحيفة من الصحف الناطقة باسمه إنما كان أصحاب الصحف ينطقون بمبادئه ويدافعون عنها ، ويدخلون السجون بسببها ، وذلك فى فترة كانت فيها مصر كلها « وفدية لحماً ودماً » ولهذا لم يكن غريباً التزام أصحاب هذه الصحف بهذا الإتجاه .

وكذلك لم تكن تلك الصحافة المصرية قد دخلت مرحلة التطور الصناعى وما تطلبه من رأس مال ضخم ، بل كان فى الإمكان إصدار الصحيفة معبرة عن الوفد ، وبرأس مال محدود جداً ، أو بغير رأس مال على الإطلاق متضمنة المقالات السياسية المدافعة عن الحزب أو المهاجمة للإستعمار حتى يقبل عليها الجمهور إقبالاً يساعدها مادياً ويدعم رأس مالها المحدود .

كان الوفد هنا « محتكرا » للصحف الناجحة جماهيريا ، ولكنه لم يكن إحتكاراً من النوع الذى نفهمه الآن ، وإن كان أخطر بكثير من احتكار رأس المال ، إذا ما استثنينا الإحتكار الذى فرضه النظام الثورى المصرى الجديد فى أبريل من عام ١٩٦٠ عندما أممت الصحافة ونقلت ملكيتها إسماً إلى الإتحاد الإشتراكى ، وفعلا إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

إن احتكار الوفد لم يكن احتكاراً مالياً يفرض نفسه على الصحيفة وصاحبها ، ولكنه كان يملك سلاحاً آخر بالغ الخطر ، إذ كان يكفى أن يرى الحزب أن ما ينشر فى صحيفة

ما تنطق باسمه لا يرضيه فيصدر بياناً قصيراً يعلن فيه أن هذه الصحيفة لا تعبر عنه ولا تنتمى إليه لتغلق أبوابها فوراً لانصراف الناس عن قراءتها وعدم قدرة صاحبها المالية على الإستمرار فى المقاومة .

أما إحتكار الثورة للصحف فقد كان تملكاً لها وللبشر العاملين فيها ، بل لكل آلة تشترك فى إخراج الصحيفة ، فقد كان كلاهما - الآلة والبشر - فى نظر الثورة من نوعية واحدة ، ولهذا لم تكن الثورة فى حاجة إلى إصدار بيانات مثل التى كان يصدرها الوفد ، ذلك أن كل كلمة كانت تعد للنشر فى كل الصحف المصرية المؤممة إما أن تمر بالرقيب فلا يسمح بنشر ما يقلق بال الحكام ، أو أن يكون رئيس تحريرها ملتزماً التزاماً عسكرياً بألا ينشر ما لا يرضى عنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى وضع كل الأجهزة التحريرية تحت قبضته ، ولهذا ظلت الصحافة بعد التأميم دواما صحافة ملتزمة : نبضها مستمد أحياناً من نبض الثورة وأحياناً كثيرة مستمد من نبض الرئيس عبد الناصر أو توجيهاته .

وما دمنا بصدد المقارنة بين الإحتكار الوفدى والناصرى فلا بد من القول بأن الصحافة المصرية الحزبية كانت قد دخلت فى الفترة السابقة لفترة ثورة ١٩٥٢ فى مرحلة جديدة ، فلم يعد الوفد - رغم شعبيته المؤثرة - فى موقف السيطرة غير المباشرة على الصحف الوفدية ، ذلك أنه مع التحول الصناعى وتطور الخدمة الصحفية اللذين دخلا على المهنة ، لم يعد فى قدرة الكثيرين إصدار صحف حزبية معتمدة على تأييد الوفد ولها القدرة على منافسة الصحف غير الحزبية ذات الإمكانات المالية الكبيرة والقادرة من خلال الخدمة الصحفية الجيدة على جذب القراء إليها ، بالإضافة إلى ظهور عامل الإعلان - الداخلى والخارجى - بحيث أصبح عنصراً قوياً فى استمرار الصحيفة أو عدم استمرارها .

لقد أدى التطور الصناعى والفنى والمهنى إلى رفع تكلفة العدد الواحد من الصحيفة ، مما كان يفرض ضرورة تغطية الفرق بينها وبين السعر الذى تباع به النسخة الواحدة للجمهور عن طريق إيراد الإعلان ، هذا من جهة .. ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع مستوى تفكير القارىء المصرى - حتى ولو كان يدين بالولاء السياسى المطلق للوفد - إلى إقباله على قراءة الصحيفة التى تقدم له الخدمة الصحفية الجيدة ، فلم يعد يكفيه الغذاء السياسى الذى تقدمه صحف الحزب ، بل أصبح هذا القارىء الوفدى لا يمانع - بل يطالب - بأن تكون للصحف الناطقة باسم حزبه مواقف سياسية غير متزمتة قد يكون فيها خلاف غير جوهرى بينها وبين الحزب ، ذلك أن شئونه العامه لم تعد كلها سياسية ، ومن هنا ازدادت مطالبة القارىء لصحف حزب الوفد باتخاذ مواقف شجاعة فى مواجهة زعامة الوفد وذلك فى الفترة السابقة مباشرة على قيام حركة الضباط فى يوليو ١٩٥٢ . أى فى بداية الخمسينات وربما أيضا قبل ذلك .

وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٤٢ ، كنت سكرتيراً لتحرير جريدة المصرى « الوفدية » ، وفى مطلع هذا العام وقع الخلاف العميق بين رئيس الوفد مصطفى النحاس

باشا وسكرتيره العام الأستاذ مكرم عبيد باشا ، وتطور هذا الخلاف – كما قلت من قبل – إلى خصومة مكشوفة كان من نتائجها حدوث تصدع فى الحزب أدى إلى انفصال مكرم عن الوفد ومعه مجموعة من أعضاء مجلس النواب الوفديين ، وكنت أنا واحداً منهم ، وكان لزاماً علىّ أن أترك منصبى فى الصحيفة لاستحالة أداء واجبى الصحفى فى صحيفة تنطق باسم حزب أختلف معه فى الرأى السياسى .

وتحدثت فى ذلك مع المرحوم محمود أبو الفتح صاحب « المصرى » الذى صارحنى القول بأنه يتفق معى فى الرأى السياسى ، وهو يرى أن تمضى ... فى هذه المرحلة صوب تقديم كل وجهات النظر بين الفريقين الوفديين المختلفين .

سألته « هل يعنى هذا أن تسمح « المصرى » لمكرم عبيد فى هذا الظرف بنشر رأيه ؟ . »

فأجاب « وما الذى يمنع ؟ . »

وكان مكرم عبيد من الساسة المصريين القلائل الذين يملكون القدرة على الخطابة بأسلوب رائع يلهب به حماس الجماهير ، كما كان كاتباً صحفيا بطبيعته ، ويكتب بين الوقت والآخر كلمة قصيرة تحت عنوان « حكمة اليوم » يقرأها الناس فى ثوان قليلة وإن كانوا بعد ذلك يظلون يتحدثون عن مضمونها لساعات طويلة .. كانت هذه الحكمة منبره فى مهاجمة خصومه وخصوم الوفد بلباقة المتمكن العارف بأسرار لغته العربية .

واتصلت بمكرم عبيد فور حديثى مع محمود أبو الفتح ، وطلبت منه كتابة حكمة لعدد الغد ، وضحك مكرم قائلاً : أو تضمن نشرها ؟ . »

قلت « إنها ستكون حاسمة للموقف فيما بينى وبين صاحب المصرى . »

وكتب مكرم حكمته فعلاً ، ووضعت فى مكانها بالصفحة الأولى ، ولكن المرحوم محمود أبو الفتح جاء إلى دار « المصرى » فى ساعة متأخرة من الليل ، ورفع الحكمة من موضعها مقرراً بذلك عدم نشرها .

وفى تلك الليلة دخلت عليه فى مكتبه وقلت له : إن هذا المنع يعنى أن أمضى فى تنفيذ قرارى بترك عملى آسفاً فى الصحيفة . التى أتاحت لى ، بعد تخرجى فى كلية الهندسة مباشرة فرص تحمل مسئولية الإشراف الذى يكاد أن يكون كاملاً على إصدار صحيفة يومية وفى ظروف صعبة ..

وفتح المرحوم محمود أبو الفتح درج مكتبه ، وأخرج منه بضعة أوراق وضعها أمامى ثم قال : « إن الوفد يملك نصيباً فى « المصرى » وإذا أنا اتخذت قراراً بنشر ما يريد مكرم نشره ، فإن ذلك معناه أن أدفع ما علىّ للوفد فوراً ، وهذا ليس متوفراً لدى .

وربما لم يكن الأمر كما صوره لى من أن وضعه المالى لا يسمح له بسداد حصة حزب الوفد المالية فى الصحيفة إذ أن محمود أبو الفتح كان فى المركز المالى الذى يسمح له بدفع ما قال أنه مدين به للوفد ، إلا أن وصوله إلى مرحلة الثراء والسلطة الواسعة هو الذى

صرفه إلى حد كبير عن أمرين يتحتم أن يتمسك بهما الصحفي دائماً ، أولهما : المثابرة على الكفاح ، وثانيهما : أن يدفع عن مهنته صفة الاستسلام لغير ما يؤمن به .

إن الذى لا شك فيه أن فترة عملى فى جريدة « المصرى » مع محمود أبو الفتح ، قد أضافت المزيد إلى خزينة تجاربى . أولها وأهمها أن الإستقلال فى العمل الصحفى وإن كان أمنية الكثيرين إلا أنها أمنية صعبة المنال لأنها تتطلب إيماناً راسخاً بمبدأ الإستقلال ومدلوله الحقيقى ، وكذلك استعداداً ذاتياً للإقدام على مواجهة احتمالات التضحية بالكثير من أجل تحقيق هذا الإستقلال ، حتى ولو أدت التضحية إلى التنازل عن ثراء تحقق له من عمله الصحفى .

ولقد كان محمود أبو الفتح صحفياً ممتازاً ، وحقق لنفسه مكانة صحفية مرموقة من خلال عمله كمندوب سياسى لجريدة « الأهرام » ثم اشترك فيما بعد مع زميلين هما محمد التابعى وكريم ثابت فى إصدار صحيفة « المصرى » الصباحية منافسة للأهرام ، واستطاع الثلاثة بقدراتهم الصحفية العالية تثبيت أركانها ، ثم انفرد محمود أبو الفتح بملكية الصحيفة وجعلها حزبية ناطقة باسم الوفد ، وخلال الحرب العالمية الثانية استطاع أن يحقق لنفسه ثراءً ملموساً .

ولم أكن أتخيل – فى تلك الفترة – أن يكون ثراء صاحب الصحيفة مصدر ضعف لا قوة له بل كنت أتصوره سلاحه القوى فى المضى صوب تحقيق استقلاله اذا أراد ، ودافعاً له بغير حدود لتحسين السلعة الصحفية التى يقدمها للقراء .

إلى أن تكشف لى بالدليل الملموس أن حرص الصحفى على هذا الثراء وخوفه من ضياعه إنما هو السلاح المضاد الذى تتكسر على نصاله كل العزائم الصحفية الصادقة والذى يجعله فريسة للقلق المستمر بحيث يتصور أن قراره بدخول كفاح من أجل المبدأ الصحفى المثالى سيؤدى به إلى ضياع الثروة . وهو قلق لا يساعد على مواصلة المسيرة الصحفية المثالية . أو بمعنى أدق يضعه تحت سيطرة رأس ماله الجبان والذى يفرض عليه حساب خطواته بمقياس الربح والخسارة .. المقياس الذى يقهر الصحفى ويسلبه كل قدرة على الإستقلالية .

ولقد كنت أتابع بدهشة تقلبات محمود أبو الفتح ، وتردده فى الإقدام على التضحية ، ولكن هذه الدهشة لم تلبث أن انقشعت عندما أدركت أنه انصرف إلى حياة اجتماعية تجعله أقرب إلى مصادر الثراء لا إلى مصادر الأخبار الصحفية .

ولا أستطيع إنكار أنى استفدت استفادة مهنية ذاتية من هذا التغيير الذى طرأ على محمود أبو الفتح الصحفى ، إذ أنه أوكل إلىّ مهمة الإشراف الكامل على تحرير صحيفة « المصرى » بمجرد أن تخرجت فى كلية الهندسة وأصبح وقتى كله للصحافة ، مما ألقى علّى مسئولية الإشراف الكامل على إصدار صحيفة يومية . ولقد كان يقضى معظم سهراته بنادى السيارات الملكى الذى كان إذ ذاك ملتقى أصحاب السلطان مكتفياً بالمرور

على دار « المصرى » بعد انتهاء السهرة ليلقى نظرة على بروفات الصفحات ، وأحيانا كان يكتفى بالإتصال بى تليفونياً من النادي أو من منزله للإطمئنان على سير العمل .

ومن هنا تفرغت كلية لمسئولية إصدار صحيفة كبيرة ، وأصبحت لا أغادر الصحيفة إلا فى الساعات الأولى من الصباح ، لأعود أليها مرة أخرى بعد فترة راحة قصيرة ، الوضع الذى أتاح لى الفرصة الكاملة لإعطاء الصحافة كل وقتى والإلمام بالعمل الصحفى بكل أبعاده الشاقة . إنها الضريبة التى تفرضها الصحافة على من يرغب فى الإستمتاع بما تعطيه من متعة ومعرفة .

ورغم الفائدة التى عادت علىّ شخصياً من هذا التغير الذى دخل على عقلية محمود أبو الفتح الصحفية وتحولها إلى عقلية رأسمالية ، إلا أنى كنت فى الواقع أتمنى أن يظل ملتصقاً بالمهنة يعطيها كل جهده وخبراته ، ويدفع « بالمصرى » إلى منافسة فعلية مع « الأهرام » الذى كان صاحبه جبرائيل تكلا باشا ، يدفعه دفعاً إلى احتلال مكانة ممتازة لا فى مصر وحدها ، بل بين صحف العالم المتقدمة .. ذلك أن هذه المنافسة كانت هى السبيل إلى فتح أبواب العمل أمام تطلع مجموعات كثيرة من خريجى الجامعات للعمل فى الصحف المصرية ، مما يقود إلى تحسين نوعية العاملين فى الصحافة وما يتبع ذلك من تحسين المادة الصحفية ذاتها .

إلا أن محمود أبو الفتح لم يكن فى الموقف الشخصى الذى يتيح له وضع كل ثقله فى المنافسة الصحفية . وإثبات أن المصريين لا يقلون كفاءة عن الشوام فى إصدار الصحف وإدارتها .. وانجاحها . وإن كانت الأمانة تقتضى أن أعترف له بأنه كان واحداً من رواد تمصير الصحافة ويكفى أن جريدته « المصرى » لعبت فيما بعد دوراً كبيراً فى تحطيم إحتكار حزب الوفد الصحف ، لا يملكها وإن كانت تنطق باسمه . كما أنه كان واحداً من ضحايا ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ومات بعيداً عن وطنه .

ولكن هل كان فى استطاعة حزب الوفد فى تلك الفترة ، لو أن محمود أبو الفتح اختار طريق الإستقلال لصحيفة « المصرى » مع الإبقاء على ميله إلى سياسة الحزب ؟ - هل كان فى استطاعة الوفد الإعلان عن أن الصحيفة لم تعد تعبر عن رأيه ؟ . وهل كان يمكن أن يكون من نتائج هذا الإعلان انصراف القراء عن شراء الجريدة التى اعتادوا قراءتها وهو ما أخاف محمود أبو الفتح ؟ . أم أن الوضع كان قد تغير وأصبح جمهور القراء أكثر اتجاها إلى الواقعية فى اختيار نوع الصحيفة التى تناسب أمزجتهم العامة دون خضوع للمزاج الحزبى يأتيهم فى قرار ؟ .

لقد كان إحساسى هو أن هناك تطوراً فى تفكير القراء عامة بصرف النظر عن حزبيتهم السياسية ، وأنهم لم يعودوا فى الوضع الذى يشاركون حزبهم فى الإنصياع إلى قرارات الطلاق بينهم وبين الصحف المتمردة على سياسته ولهذا فقد كنت أرى أن محمود أبو الفتح كان قادراً على مواجهة الوفد لولا أنه كان قد طلق قدراته على المقاومة السياسية والمواجهة الحزبية ولو أنه فعل واختار السياسة الاستقلالية لصحيفته ، لكان من المؤكد نجاح

« المصرى » وارتفاع أرقام توزيعه ، والدليل أنه بعد سنوات قليلة أسند إلى أخيه الأستاذ أحمد أبو الفتح أمر توجيه سياسة الصحيفة الوفدية نفسها واتيحت له أكثر من فرصة للمواجهة وعارض فيها الوفد ، ولم يستطع الحزب إصدار قرار الدعوة إلى عدم قراءتها .

بل وضح فيما بعد أن الصحف الحزبية ، حتى ما كان منها معبراً عن الوفد ، قد بدأت تفقد تأثيرها القديم على عقلية الجماهير التى بدأت تطلق لتفكيرها السياسى حرية التنقل الذهنى بين مختلف الآراء لتستخلص لنفسها النتائج التى ترتاح إليها ، ولهذا وجدت فى الصحف المستقلة التى جعلت الخدمة الإخبارية الجيدة وطرح كافة الآراء السياسية معارضة للحكومة القائمة أو مؤيدة لها — مزيجاً جيداً ترتاح إليه .

ولست أحب أن يفهم أن هذا الوضع كان نهاية النفوذ الوفدى على مشاعر الجماهير ، بل الذى أردت تسجيله هو أنه إذا كان الوفد قد أبقى على نفوذه وشعبيته السياسية ، إلا أنه فقد نفوذه على الذوق الجماهيرى الصحفى وتحطم سلاح الإملاء على الجماهير وتحديد ما تقرأ أو لا تقرأ من الصحف .

وقد اعتبرت هذا التطور فى الرأى العام المصرى كسباً كبيراً ، لأنه كان علامة من علامات تحرر الشعب من فرض سيطرة النفوذ السياسى على الصحف . وإن كان واقع التطور الصناعى الصحفى قد أدخل نفوذاً جديداً وسيطرة يصعب الفكاك منها .. وذلك هو نفوذ رأس المال . فى شكل الإعلان أو غير الإعلان .

فهذا التطور الجديد ودخول الصحافة فى مرحلة منافسة حادة ومنهكة مالياً واقتصادياً قد تطلب أولا وقبل كل شىء توفر رأس المال الذى يسمح باستمرار المنافسة ومواجهة التحديات والإبقاء على مثاليتها لمن يريد من أصحابها بغير أن تجرح هذه المثالية ، وبغير قيود يفرضها رأس المال .

وتلك كانت المعادلة الصعبة التى حكم على من يتمسك بالمثالية الصحفية وحدها ، البحث عن حل ناجح لها . ثم شاء خيالى أن يصور لى فى فترة ما ، أنى وجدت هذا الحل .

ففى المرحلة التى اختلفت فيها سياسياً مع مكرم عبيد ، وطلقت من بعدها الإنتماء الحزبى طلاقاً لا رجعة فيه ، ثم آثرت اختيار حياة التحرر الصحفى ، فى هذه المرحلة تصورت أن ما اختزنته فى داخلى من خبرات عن خبايا العمل الصحفى كاف للبدء فى الإستقلال بمشروع صحفى يتمثل فى إصدار صحيفة أسبوعية أخدم بها مهنتى ، وأقدم — من خلال مادتها — الدليل على أن العمل الصحفى المستقل يمكن أن يكون مثالياً بغير اعتماد على الغير .

– ٤ –

أطراف المعادلة الصعبة

كانت مرحلة استقلالى فى عملى الصحفى مرحلة قصيرة امتزج فيها الفرح بالحزن بالأسف بالتخوف من المستقبل . ولم يخفف من طعم هذا المزيج المر إلا راحة الضمير فى نهاية المطاف !

لقد ذقت خلال أشهر هذه التجربة كل شيء .. إلا لذة النجاح .

ورغم هذا فقد كانت تجربة أعتز بها ، واعتبرها درساً بالغ الأهمية ، وهو درس إذا كنت قد دفعت ثمناً باهظاً له ، إلا أنه قد أكد لى حقيقة ما وهى أن التجربة يمكن أن تنجح ولكن ليس عن طريقى فلم أكن أملك خزائن مال تدعم المواجهة والمنافسة .

ثم كانت هناك مجموعة من الأخطاء وقعت فيها ولعل أولها أنى بدأت التفكير فى تنفيذ هذا المشروع مستسلماً لعوامل كثيرة هى فى مجموعها عاطفية أكثر منها واقعية ويسيطر عليها التحدى .

كنت مختلفاً سياسياً مع رئيس حزبى مكرم عبيد .. كنت أعرف عن مراحل شبابه أنه المكافح الذى لا يستسلم أبداً ، متمسكا بمبادىء أخلاقية لا يحيد عنها مهما تكن الظروف ، بل يدفع الثمن الباهظ من أجل أن يبقى كما هو ، ولهذا كان تصرفه السياسى الذى أطلق عليه اسم « ضربة المعلم » والذى أدى إلى انفصالى عنه صدمة عاطفية بالغة .

وكنت فى الوقت ذاته أتطلع إلى التطور الحديث الذى دخل على المدرسة الصحفية المصرية فأراه صورة مشوهة لنوعية الصحافة المثالية التى راودتنا فى أحلام اليقظة ، فازدادت الصدمة العاطفية ضغطاً على تفكيرى مما دفعنى دفعاً إلى التمسك بالمثالية المطلقة

فلم أضع فى اعتبارى دراسة ما إذا كان جمهور القراء ، على استعداد لتقبل المثالية بهذه الصورة ، أم أنه لا بد من تدرج فى المسيرة إلى عاطفته وعقله وتفكيره إلى أن أنجح فى إعطائه الجرعة التى تغلفها المثالية

وأهملت أيضا استشارة الغير فيما أنا مقدم اليه مكتفياً بالاستماع إلى مشورة من اتفق تفكيره مع تفكيرى ، مما جعلنا نتخيل أن عملنا الصحفى الجديد قادر على اقتحام كل الصعاب وأن الجماهير فى انتظاره وعلى أتم استعداد لقبوله والترحيب به .

ونتيجة لهذا كله أسقطت من تقديراتى افتراض ضعف التوزيع فى البداية وما يتطلبه الاستمرار من رأس مال يتقبل مراحل الفشل الأولى بلا هزات نفسية ينعكس تأثيرها على تفكيرنا فى العمل التحريرى ويعرض تمسكنا بالمثل العليا لمواجهة قاسية . وكذلك لم أضع فى اعتبارى أن التطور الحديث الذى دخل على صناعة الصحافة يتطلب أجهزة إدارية وإعلانية وحسابية وتوزيعية داخل الصحيفة الجديدة كدعم إدارى يدرس ما يدخل فى اختصاصاته مكتفياً بتصور إمكان قيامى بكل هذه الأعباء مستعيناً بشباب متحمس للمثالية ، ويتفق معى فى الرأى والاتجاه والاستعداد للتضحية .

أقدمت إذن على التجربة بتفكير غير مكتمل ، كنت أتصور أن المثالية هى مطلب الجميع ، وإننا بها سنصل إلى قلوب الجميع ، وتناسيت أن المثالية هى خصم للكثيرين من زملاء المهنة وأنهم لهذا لن يترددوا فى استخدام كل ما تحت أيديهم من خبرات وتجارب فى تمزيق هذه التجربة الجديدة والحيلولة بينها وبين وجودها فى مكان ما من السوق ، وأن لا سبيل إلى تحقيق انتصار للمثالية إلا إذا كان سلاحها المالى مجدداً ومستمراً .. ولو لفترة زمنية معقولة .
كان مصدر التمويل لمشروعى الكبير هو قليل من المال ادخرته من خلال عملى بجريدة الكتلة الوفدية ، وأضاف إليه والدى بعض ما يملك دون أن أمد له يدى ، ذلك أنه كان رجلاً مثالياً فى تفكيره ويرى أن العمل الصحفى الجيد سيجد من يطلبه ويقبل عليه .

ولقد كانت هذه الإضافة المالية من جانب والدى مصدر قلق لى ، ذلك أنى كنت أحب التعامل فيما أملك ، لأنه يمنحنى مجالاً حراً فى التحرك بغير تفكير فيما سببته لغيرى من خسائر مالية ، ولقد صارحته بهذه المخاوف ، فلم أجد منه إلا إصراراً على الوقوف إلى جانبى ودفعنى إلى الإقدام على خوض التجربة بكل ما مَلك من عزم .

وبدأت أخطط للصحيفة . ولم يكن التخطيط مرتكزاً على تحقيق ما يطلبه جماهير القراء ، بل على أساس عكسى وهو : ما الذى يجب أن تقرأه الجماهير ؟ وهذا هو الخطأ بعينه فى قاموس التخطيط الصحفى الحديث ، فقد كان السائد فى الفكر الصحفى فى ذلك الوقت هو أن يبحث المخطط والمحرر المنفذ من بعده عما يشبع رغبات القراء ، حتى ولو كانت رغبات تتعلق بالإثارة والجنس والجريمة ، وعليه أن يشحن بها خريطة تخطيطه ثم يسأل نفسه بعد ذلك : هل أشبعت رغبات القراء ؟ مع تعدد أمزجتهم ؟ وهل من مزيد فى صورة عارية . أو جريمة مثيرة ؟ .

ولن أنكر أن قلمى – وهو يخطط لصحيفتى الجديدة – كان يقف الفترة بعد الأخرى ، متردداً بين الامتثال للفكر الحديث أو الالتزام بالمثالية المسيطرة على فكرى ؟ .

كنت أسأل نفسى هل أستطيع مواجهة هذا التيار الجارف الذى سيطرت به الصحافة المصرية الحديثة على عقلية الجماهير ؟ وماذا يكون الوضع لو أن التيار كان أقوى من كل شيء ؟ أسئلة كثيرة واجهتها وناقشتها مع نفسى ومع غيرى ، ثم انتهى قرارى إلى أن المثالية يمكن أن تنتصر .

هل لو أنى – فى هذه المرحلة الشخصية كنت أتعامل مع رأس مال بملكة سواى ، هل كنت أصل بتفكيرى لهذه النتائج ؟ .. أم كان على العودة إلى استشارة مصدر التمويل وطرح هذه التساؤلات عليه ؟ ثم ماذا يكون الوضع لو أنه نصح باختيار الطريق الوسط ، أو مسايرة الحديث فى التخطيط الصحفى ؟ هل أتوقف عن المضى فى تنفيذ المشروع ؟ .

ولست أحب تسجيل إجابات لهذه التساؤلات الافتراضية فأنا لم أواجه مثل هذه التجربة إذ كان المال مالى وبالتالى فقد كان القرار قرارى ، ومن هذا الواقع فقد كان تخطيطى لصحيفة « الأسبوع » – وهذا هو الاسم الذى اخترته لها – حراً بغير حدود ، ولا سيطرة لرأس المال عليه .

وانتهيت من تخطيط صفحات « الأسبوع » بعد أن أخضعته للمثالية التى أؤمن بها . ولأن الذين اخترتهم لمشاركتى العمل كانوا يتفقون معى فى الرأى والاتجاه ، فقد ظفر هذا التخطيط بموافقتهم واستعدادهم للعمل فامتها فى مثلى نطاقه .

ثم جاءت مرحلة المواجهة مع الواقع الآخر . الواقع الذى يسيطر على سوق التوزيع ويعرف إلى حد كبير ماذا يريد القراء ، وماذا لا يريدون ؟ وأى الموضوعات العميقة تجذب القارىء عندما طرحت هذا التخطيط على قطب من أقطاب صناعة توزيع الصحف ، ولم تكن الصحف الكبرى قد استكملت تكوينها الإدارى الحديث بتكوين شركات مستكملة الإستعداد للتوزيع الداخلى والخارجى ، وإنما كانت هذه الصناعة فى أيدى أفراد قلائل أغلبهم إن لم يكن كلهم من « المعلمين الكبار » الذين يجهلون القراءة والكتابة ، ومع هذا فقد كانت سيطرتهم على سوق التوزيع كاملة ، ولم يكن هناك مفر من الإعتماد على أجهزتهم وسيطرتهم على الباعة وتحصيل أثمان المبيعات ، فى توزيع الصحف القائمة أو أى جديد يضاف إليها .

ولعل خير ما أقدمه نموذجاً ووصفاً لسيطرة واحتكار أباطرة التوزيع فى ذلك الوقت ، هو ما كتبه عنهم الدكتور محمود كامل المحامى . وقد عمل بالصحافة – حيناً – فى كتابة « يوميات محام » – كتاب اليوم عدد يوليو ١٩٨٤ . قال فى يومياته :

مارس ١٩٣٧ :

على حسن الفهلوى . ماهر حسن فراج . سطوحى عبد الله . سيد خضير هؤلاء هم أباطرة توزيع الصحف والمجلات فى مصر كلها . وقد وزعوا مناطق النفوذ بينهم . فاختص

الأول على حسن الفهلوى بالقاهرة وجزء من الوجه البحرى . واختص الثانى بالاسكندرية وجزء آخر من الوجه البحرى . كما اختص الثالث بالوجه القبلى أما الرابع فهو متعهد الصحف والمجلات التى تصدر بلغات أجنبية فى مصر . فرنسية أو إنجليزية أو يونانية . أو إيطالية . أو أرمنية . عقد الأربعة شبه حلف بينهم . لا يعتدى أحدهم على منطقة نفوذ الآخر . وانقضت أعوام عديدة على « احتكارهم » لمهمة التوزيع . وقد لا يحس القراء بخطورة هذه المهمة . وأثرها البالغ على الصحافة فى مصر . سياسية أو أدبية . أو فنية . إذ لا يكاد هؤلاء القراء تقع أبصارهم على أسمائهم إلا منزوية فى ركن ما من الصحيفة أو المجلة وبجانبها ما يشير إلى أنهم متعهدو توزيعها . ولكنهم فى الواقع – رغم أنهم لم ينالوا أى قدر من التعليم أو المعرفة ورغم أنهم يمارسون مهمة التوزيع بأسلوب بدائى – يتحكمون فى أقدار الصحف والمجلات فى مدى انتشارها . فى صلة كبار كتابها ومحرريها وبينهم ألمع الأسماء بقرائهم . فى موارد الصحيفة أو المجلة من البيع . فى الإعلانات وهى وثيقة الصلة بمدى الإنتشار وهؤلاء « المتعهدون » يقابلون بكل ترحاب فى إدارات الصحف والمجلات رغم ثقة رؤساء التحرير بأن أحدا من هؤلاء المتعهدين الأباطرة لا يستطيع أن يقدر ما بذل فى الصحيفة من جهد تحريرى . أو أن يقوم اتجاه سياستها . أو أن يزن ما تنشره المجلة من دراسات أو أبحاث أو قصص .. هم لا يستطيعون قراءة ما يتعهدون بتوزيعه . ولكنهم – مع ذلك – لسيطرتهم على شبكة واسعة من « المعلمين » الذين يساعدونهم فى أحياء العواصم والبنادر . ومن أتباع هؤلاء « المعلمين » فى المراكز والمدن الصغيرة الذين يتحكمون بدورهم فى باعة الصحف – يستطيعون أن يؤثروا تأثيراً رهيباً على التوزيع .. فهناك عوامل شتى تؤثر على هذا التوزيع . صعوداً أو هبوطاً .. نزول الصحيفة أو المجلة إلى السوق فى الموعد المحدد لها . طريقة النداء على الصحيفة أو المجلة . والترويج لها أثناء النداء عليها بذكر اسم كاتب له مكانة شعبية خاصة يشترك فى تحريرها . وتكرار النداء عليها بصوت يختلف علوا . وانخفاضا طبقاً لتعليمات المتعهد . إبراز الصحيفة أو المجلة عند عرضها على يد البائع . أو إخفاؤها خلف غيرها مما يراد الترويج له . بل أحياناً تركها تحت مقاعد المقاهى « البلدية » التى يملكها بعض هؤلاء المتعهدين ويتخذونها « إدارات » للتوزيع ! أو ترك كميات كبيرة من أعدادها تحت تلك المقاعد دون عرضها للبيع حتى يحين موعد المحاسبة عن الكمية التى تم بيعها . فتعاد تلك الكميات بربطتها إلى إدارة الصحيفة أو المجلة . وهذه الكميات المعادة هى التى تسمى فى الاصطلاح الصحفى « المرتجع » أى أعداد الصحيفة أو المجلة التى عرضت للبيع ولم يتم بيعها . وبالتالى لا يتم المحاسبة عليها . وإنما تعاد لكى تباع بالأقة أو الطن لتجار تخصصوا فى شرائها لبيعها بالتالى لأصحاب الحوانيت الذين هم فى حاجة إلى أوراق لف لما يبيعونه من مأكولات ! و « المرتجع » . هو الشبح المخيف الذى يرهب صحفيى مصر . كبارهم وصغارهم ! إنه – رضوا أو كرهوا – المقياس الذى يبت فى مدى استجابة القراء لهم .

تواردت هذه الخواطر علىّ عندما وكلنى سطوحى عبد الله متعهد الوجه القبلى فى نزاع هام تحدثت عنه الصحف بينه وبين الأستاذ محمد توفيق دياب صاحب ورئيس تحرير صحيفة « الجهاد » معروض على قضاء الأمور المستعجلة .

وقد كشفت هذه القضية عن محنة يجتازها صحفى مصرى كبير . فقد ظل محمد توفيق دياب أعواماً عديدة لساناً من ألسنة الوفد المصرى . يدافع عن سياسته بحرارة وحماس . عرف بهما أسلوبه الخطابى . وكانت « الجهاد » أروج الصحف الوفدية الصباحية إلى أن صدرت صحيفة « المصرى » التى أصدرها الأساتذة محمود أبو الفتح وكريم ثابت ومحمد التابعى . يومية صباحية . فأثر صدورها على توزيع « الجهاد » التى كانت – استناداً إلى انتشارها السابق – قد توسعت فاشترت آلات طباعة بمبالغ ضخمة وطلب محرر « الجهاد » من سكرتير عام الوفد أن يبذل نفوذه لدى أصحاب « المصرى » أن يصدورها مسائية حتى يخلو الجو صباحا لـ « الجهاد » ولكن سكرتير الوفد اعتذر عن عدم القيام بهذه الوساطة وبدأ توزيع « الجهاد » يهوى أمام منافسة « المصرى » التى دعمت مكانتها فى السوق بأسلوب صحفى مبتكر ..

وتراكمت الديون على « الجهاد » وأوقع الدائنون حجوزاً تحت يد شركة الإعلانات الشرقية التى تحتكر إعلانات « الجهاد » أى أن هذه الشركة أصبحت ملتزمة بالإمتناع عن سداد قيمة هذه الإعلانات إلى الصحيفة واحتجازها لحساب الدائنين .. كما أن أحد تجار ورق الصحف – وهو من كبار الدائنين – قد عين مندوباً مقيماً له فى « الجهاد » للمعاونة فى إدارتها المالية ضماناً لدينه وديون غيره ..

وفوجيء القراء أخيراً بمحرر « الجهاد » يعلن أنه قد نزل عليه الوحى بمعارضة الوفد فى سياسته وأنه يشعر بأنه يحمل رسالة جديدة بهذه المعارضة ..

وتحولت « الجهاد » تحولاً تاماً من جانب التأييد المطلق إلى جانب المعارضة العنيفة .. وتناقلت الأوساط الصحفية هذا التحول بالتعليق . وتعددت الأسباب التى يعزى إليها هذا التحول . من اقتناع برسالة المعارضة الجديدة إلى ضجر من موقف الحياد الذى يقفه الحزب الذى ينطلق بلسانه بينه وبين « المصرى » وهى الأخرى تنطلق بلسان نفس الحزب . رغم أسبقية « الجهاد » ولكن هناك من يذهب إلى أن الأرجح أن تحول « الجهاد » إنما يعود إلى فكرة أشار بها البعض على صاحبه . وهى أنه إذا وقفت الصحيفة موقفاً معارضاً فإنها ستتغلب على محنة هبوط التوزيع هبوطاً رهيباً ..

ولعل فى أوراق القضية المعروضة على قاضى الأمور المستعجلة ما يرجح هذا التفسير فإن « الجهاد » – التى قطعت صلتها بسطوحى عبد الله وعهدت بتوزيعها إلى قسم التوزيع . [illegible] « الأهرام » كان قد هبط توزيعها إلى حد أن إيراد البيع أصبح لا يتجاوز يوميا مبلغاً يعد بالقروش ..

محنة ولا شك .. فقد شهد صاحب « الجهاد » من قبل مجداً صحفياً لم يشهده الكثيرون . وكانت أصوات باعة الصحف تنبح وهى تنادى على [illegible] بصوت هاتف .. مقرونة باسمه ..

أما الآن فلا يعلم إلا الله مصير هذه الصحيفة المعارضة .. إنه مصير سوف ينبئنا عنه

« المعلمون » فى المقاهى البلدية .. وهم يحصون « المرتجع » قبل إعادته إلى إدارة الصحيفة !

محنة توزيع الصحف فى مصر فى شكل قضية أمام القضاء المستعجل !

وأعود إلى موضوع صحيفة « الأسبوع » فأقول إنى عرضت النموذج الأول على هذا الرجل قطب التوزيع وعملاقه ، ثم أخذت أتابع تحركات وملامح وجهه وهو يقلب النموذج . فأ [illegible] بأنها تحركات معبرة عن عدم الرضا ، أو عدم الإقتناع بأن البضاعة المعروضة عليه ستجد لها مكاناً فى سوقه التجارية .

ومرة بعد أخرى كان يعود إلى تقليب الصفحات ولا يتكلم ، وأ [illegible] أنه متردد .. كان شأنه شأن من يحاول أو يبذل جهداً كبيراً فى البحث عن كلام يقوله دون أن يجرح شعورى .

ثم نطق أخيراً ..

قال : « إن الصفحات يقصها الكثير .. »

وسألت : « مثل ماذا ؟ »

أجاب بدون تردد : « الصورة المثيرة .. » وهو بالقطع كان يعنى الصورة التى تثير غرائز القراء والتى كانت من نتاج تطور صحافتنا إلى النوعية التى سميت بالحديثة .

ولعل صمتى وعدم الرد المباشر شجعه على المضى فى طرح ملاحظاته إذ قال : « هل تدرى أن مثل هذه الصور وفى الصفحة الأولى كافية لأن تبيع العدد ؟ . »

ولم أفاجأ بهذه النصيحة لأن الرجل كان صادقاً .. كان من عادة هؤلاء المعلمين التوجه إلى مطابع الصحف كل ليلة لإلقاء نظرتهم الفاحصة على عدد « اليوم » فإذا رأوا فى الصفحة الأولى جريمة مثيرة ، أو صورة جذابة ، أو حدثاً مدوياً ، بادروا إلى زيادة الكميات المطبوعة ، أما إذا خلت هذه الصفحة ، من هذا الجديد المثير ، ربطوا طلباتهم على الكميات القديمة أو أقل منها وانصرفوا ، ويا ويل الصحيفة التى لا تستمع إلى النصيحة أو تتجرأ أو تزيد فى الكميات المطبوعة ، فإن مصيرها هو أن تكون « مرتجعاً » معداً للبيع بالوزن وعلى الباعة الجائلين لاستخدامه فى لف مبيعاتهم من البلح والعنب والبصل !

وفى ذلك اليوم جلست وحدى أفكر فيما قاله الرجل – عملاق التوزيع – وفيما يجب علىّ أن أفعله ، وبداية فقد [illegible] تماماً الإمتثال [illegible] ، بل اثرت تركيز التفكير فى هل يمكن إيجاد الحل الوسط وكيف يكون ؟ وهل يتعارض هذا الحل الوسط مع المثالية التى أتطلع اليها ؟ وبفرض الوصول إلى مثل هذا الحل الوسط ، فهل يمكن التحلل منه تدريجياً ، والعودة إلى تطبيق المثالية ؟ وهل يتفق هذا التحايل مع الأمانة التى يجب أن نرتبط بها مع القارىء مع بداية الطريق ؟ .

ولم أشأ أن أشرك معى زملائى فى هذا التفكير ، ذلك أنى كنت أخشى أن يتأثروا بكلام عمالقة التوزيع وأن يدفعهم حماسهم لإصدار الصحيفة إلى الدخول معى فى تجربة اختيار « الحل الوسط » .. كان رأيبى قد استقر على قرار واحد لا ثانى له : فإما أن تصدر الصحيفة بالصورة التى أراها وتواجه مصيرها بشجاعة ، وإما أن أصرف النظر عن إصدارها .

شخص واحد واجهته بهذا القرار فى جلسة عائلية هادئة ، هو والدى الذى استمع إلى ما طرحته عليه من تصورات وأفكار ، ثم وازن بينها جميعاً وبادرنى بالسؤال المنطقى : « وماذا يضيرك إذا فشلت ؟ »

قلت : « إنه المال الذى سيضيع .. » .

فاجابنى فورا : « إذا ضاع المال فإنه يمكن استعادته ، أما إذا ضاع المبدأ فهو الشيء الذى لا يسترد .. امض فى طريقك ، وتوكل على الله ، واغلق الصحيفة إذا فشلت فى الوصول بها إلى الجماهير ، فأنت بهذا القرار ستتفاخر يوماً بأنك لم تستسلم . »

وفى تلك الليلة قررت أن تصدر « الأسبوع » بالصورة التى اخترتها ، وصدرت فعلاًفى الموعد الذى حددته ، وركبت سيارتى الصغيرة فى ذلك اليوم ومعى مجموعة من الشباب الذى اشترك فى إصدارها ، ورحنا نجوب شوارع العاصمة ، كنا أسرى لتصورات مسبقة من أن الباعة سينادون على « الأسبوع » دون سواه من الصحف المعروفة بأعلى أصواتهم ، وأن الجماهير ستسارع إلى تلبية النداء والإقبال على الشراء .. كنت قد نمت فى الليلة السابقة متعبا ومنهكاً ، ولكنى كنت مستريحاً إلى محادثة تليفونية جاءتنى من والدى – بعد أن بعثت إليه بأول نسخة اخرجتها المطبعة – إذ بادر بقوله : « أهنئك يا إبنى .. هذه هى الصحيفة التى تخيلتها وأردت أن تصدرها . »

كان قد قرأ كل كلمة واطمأن . تغلبت بهذا الإطمئنان على متاعبى ، ونمت بضع ساعات قمت بعدها إلى جولتى فى شوارع القاهرة .

ولكن هذه الجولة أشعرتنى بأن تحذير عملاق التوزيع كان صحيحاً ، ذلك أن الباعة لم يجدوا فى الصحيفة الجديدة ما يشجعهم على النداء عليها وتنبيه القراء إلى مولدها ، وقد كان لهم عذرهم فلم يكن بها ما يدفعهم إلى النداء عن الجريمة المثيرة ، ولم تكن بها الصورة الجنسية التى تشجعهم على وضعها أمام أعين القراء لجذبهم إلى شراء الصحيفة ، لقد خلت من كل هذه البضاعة الرخيصة لتفسح المجال للقصة السياسية الواقعية ، والتحقيق الصحفى المدروس والمقالات المتعددة الموضوعات والتى ساهم بكتابتها كبار الكتاب ، اما بالأجر أو بالتطوع لخدمة أهداف الصحيفة . إلا أن كل هذا فى حكم صبيان عملاق التوزيع الكبير ليست البضاعة الرائجة .

وعدت إلى مكتبى ، وقد امتلأت نفسى بالأسف الشديد ، ولكن لأجدها فى ذات الوقت تتلقى تهانى الذين كانوا يتطلعون إلى نوعية مثالية فى الصحافة ، وذلك هو الذى

أزال من أمامى بعض اثار جولتى الصباحية وامتلأت بشحنة من التحدى ، وليكن ما يكون ، لقد قدمت ما أرضى ضميرى ، وسأمضى فيه حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

أمر واحد اكتشفته بعد أن جاءتنى أرقام توزيع العدد الأول ، ولم تكن محققة للنجاح الذى توقعته ، هو أن ما وزعه « الأسبوع » فى العالم العربى يكاد يكون متساوياً مع ما وزع فى مصر .. هل ذلك بسبب أن قراء هذا العالم هم من نوعية أخرى غير القراء المصريين ؟ أم أن التطور الذى دخل على المادة الصحفية فى مصر لم يكن قد وصل بعد إلى الدول العربية الأخرى ؟ أم أن القراء فى غير مصر أهم أكثر طلباً للمثالية والحدية الغالبة على المادة الصحفية ؟ .

وتمضى الأسابيع ، والصحيفة بكل طاقمها من الشباب تتحدى وتكافح وتناضل ..

وكان والدى يمدنى بين الوقت والآخر بما يساعدنى على الإستمرار ، ولكنى كنت أحس بأن هذا يجب أن يتوقف عند حد ، ذلك أن فى التمويل المتصل اعتداءا على حق غيرى .. حق أخوتى وأسرتى ، إلا أنى كنت متردداً فى اتخاذ القرار الأخير ، إلى أن وقع ما فرض علىّ اتخاذه .. ونهائياً .

كانت هيئة التحرير قد أعدت تحقيقاً صحفياً عن سيطرة كبار تجار الفاكهة على منتجات مزارعها ، وأنهم بهذه السيطرة يتحكمون فى رفع الأسعار . وتناول التحقيق شبهة إشتراك بعض المسئولين مع هؤلاء التجار ، ولقد أحس كبيرهم ويدعى المعلم زيدان من تحركات مندوبى « الأسبوع » ومساءلتهم للكثيرين عما يجرى فى سوق الفاكهة بأن أمراً صحفياً ما يدبر لهم ، ففوجئت بزيارة يقوم بها المعلم لدار « الأسبوع » يعرض شراء الموضوع كإعلان بشرط موافقته على مضمون الموضوع .

ولم أفاجأ بهذا العرض . ذلك أن هذا الأسلوب هو ما كان متبعاً فى بعض الصحف .. أن ينشر الإعلان فى صورة تحقيق صحفى دون أن يقال للقراء أن مادته « إعلانية» .

ولن أدعى أنى طردت الرجل من مكتبى ، بل جلست أتحدث إليه حديثاً طويلاً ، أردت من ورائه الوقوف على المزيد من قدرات رأس المال على التلاعب بعقول الجماهير عن طريق ما ينشر فى الصحف . ولكن الرجل لم يشبع رغباتى ، ولعله أدرك هدفى من هذا الحوار فآثر ألا يقدم لى مزيداً من المعلومات التى أضيفها إلى تحقيق « الأسبوع » ، واكتفى بالإنصراف غاضباً لأنه لم يصل إلى غايته ، ولم يحصل على ما أراد ، وصدر العدد وبه التحقيق الذى أراد المعلم زيدان شراء مادته وتسخيرها لأغراضه .

إلا أن هذه المقابلة ، وصحيفتى تحارب عبثاً من أجل البقاء أسبوعاً بعد أسبوع ، قد أكدت لى أن رأس مالى المحدود — والذى كاد أن ينفد أو هو قد نفد فعلاً — قد دخل مرحلة السيطرة الشرعية على المشروع ، وأن ما يعتمد عليه غيرى من بيع الكلمة المطبوعة بأى ثمن لم يعد صالحاً لى . ولا أنا صالح له .

وتمضى عجلة العمل الشاق يزودها بالطاقة حماس العاملين معى ، والإعلان الإجماعى من جانبهم عن رغبتهم فى إنقاص مرتباتهم أو التنازل عنها ، تحدياً من جانبهم لكل الظروف القاسية التى أواجهها . وظللت مصمماً على رفض كل عروضهم إلى أن وقع ما دفعنى دفعاً إلى اتخاذ القرار النهائى .

كان على رأس الحكومة فى ذلك الوقت المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا زميل المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا فى الجهاد ، وفى نزاهة القصد واليد والوطنية الكاملة ، وكان رئيس الوزراء يتابع مجلة « الأسبوع » ويراها نموذجاً صادقاً للصحافة المثالية المتحررة من النوايا الرديئة ولقد نمى إلى علمه أن الصحيفة تواجه متاعب مالية قد تضطرها إلى التوقف عن الصدور ، فبادر يطلب من صديق مشترك الإجتماع بى ليعرض علىّ استعداد الحكومة للمساعدة بالقدر الذى يسمح للصحيفة بالإستمرار .

قلت للصديق المشترك : « هل تعنى أن الحكومة مستعدة لدفع راتب شهرى للصحيفة من بند المصروفات السرية ؟ .

وتساءل الرجل : « ولماذا تسميها كذلك ؟ »

قلت : « وهل هناك تسمية غيرها ؟ » .

لقد كانت ميزانية الحكومة تشتمل على بند يطلق عليه « المصروفات السرية » تصرف منه الحكومات المختلفة على رجال الصحافة أو غيرهم ولا تكون ملزمة بتقديم ما يكشف عن أوجه صرفها ، ولم يكن العاملون فى الصحف قد وصلوا بعد إلى مرحلة التعفف عن قبول مثل هذه المصروفات تدفع لهم شهرياً ، كما أن دور الصحف لم تكن قد ارتفعت بالمرتبات التى تصرف لمحرريها أو مندوبيها إلى الحد الذى يجعلهم يرفضون قبول مثل هذه المكافآت الرسمية إلى جانب رواتبهم الشرعية .

وليس يعنى هذا أن كشوف المصروفات السرية اشتملت على أسماء كل العاملين فى الصحف ولكن الكشوف التى نشرتها قيادة ثورة ١٩٥٢ أذاعت أسراراً كانت مدفونة فى خزائن الحكومة ، عن رواتب كبيرة كانت تدفع لا للمحررين الصغار فقط وإنما لبعض أصحاب الصحف أو المجلات أو كتابها الكبار ، ولم يكن ذلك غريباً علىّ إذ عشت واقعة مريرة فى بداية حياتى الصحفية عندما قدمت إلى صاحب مجلة أعمل بها تفاصيل نبأ اجتماعى عن عقد قران نجل رئيس الوزراء وارفقت بالخبر صورة طبيعية وعادية للعروسين ، وفوجئت بضجة كبيرة تعقب نشر الخبر لأن تفاصيله كانت بالغة الدقة ، كما أنه لم يكن من المعتاد فى ذلك الوقت أن تنشر المجلات المصرية مثل هذه الأخبار الإجتماعية البريئة ، ثم لم ألبث بعد هذه الضجة أن ووجهت بأنى أنا صاحب الخبر .

ودهشت .. كيف عرف رئيس الوزراء بذلك ؟ ومن الذى أبلغه ؟ ثم أليس هناك ما يسمى « سر المهنة » وأنه ليس من حق رئيس التحرير أن يفصح لاحد عن مصدر الخبر ؟

ولم تطل دهشتى طويلاً إذ علمت من مصدر حكومى كبير أنه قام بزيارة مفاجئة لرئيس التحرير وقدم إليه مظروفاً ضخماً ، وكان هو الثمن لمعرفة مصدر الخبر .

وهكذا أدركت منذ بداية عملى الصحفى ، وفى مرحلة مبكرة ، أن سلاح المصروفات السرية هو سلاح قاتل لكل المثل العليا ، بل أخذت على نفسى العهد أن أعمل – متى أتيحت لى فرصة ذلك – على إرغام الحكومة على إغلاق هذا المنفذ إلى شراء ذمم الصحفيين ، أو إقصاء أى صحفى يقبل مثل هذه المصروفات السرية عن عمل أشرف عليه أو أن أكون مسئولاً عنه .

فى تلك الليلة التى عرض علىّ فيها مندوب رئيس الوزراء المساهمة فى تدعيم صحيفة الأسبوع مالياً ، أطفأت أنوار مكاتبها بعد أن انتهى العمل ، واغلقت باب الشقة الصغيرة التى كانت تشغلها قرب موقع جريدة « الأهرام » القديم ، وأخذت أتجول فى شوارع العاصمة بلا هدف .. ولا غاية .. ولا رغبة فى لقاء أحد .

كنت أريد أن أفكر فى القرار وحدى .. هل أستمر أو لا أستمر ؟ . هل أواصل التحدى أو لا أواصله ؟ كانت متاعب الصحيفة المالية قد أ[illegible] ، معروفة للجميع أو هى توشك أن تكون معلومة لهم ، ولقد رفضت تواً ما عرضته الحكومة علىّ ، ولكن من يضمن أن يكون ذلك الرفض معروفاً للكل وأن استمرارى فى الصدور ، رغم كل المتاعب التى أواجهها إنما هو استمرار بتدعيم من تمويل عائلى ؟ ثم إلى متى أقبل على نفسى اقتطاع المزيد من مال ابى وأخوتى ؟ .

واتخذت قرارى النهائى وأنا أدخل إلى منزلى بعد [illegible] الليل ، ووجدت والدى فى انتظارى . وما أشقى الآباء وهم يرون أقرب الناس إليهم وهم يواجهون الأزمات الصعبة ، وما أقسى الظروف عليهم وهم يبذلون الجهد من أجل تقديم أقصى ما عندهم من أجل التغلب على هذه الأزمات ؟

وسألنى والدى : « ما الذى أخرك حتى هذه الساعة »؟ .

قلت مبتسماً : « كنت أتخذ قراراً ... »

قال : « أرجو ألا يكون القرار الذى أرفضه ... »

قلت : « بل هو ذاته وإنى لأرجو ألا تضغط علىّ لإقناعى بالبقاء فى السوق .. لقد انتهت التجربة .. وليكن قبولنا لنتائجها واقعياً .. فلست فى حاجة – مالية – إلى مزيد من الآلام » .

قال : « أنت مخطىء يا إبنى ، ولقد أعلنت لك مراراً استعدادى لمعاونتك فى التغلب على كل الصعاب .. حرام يا ابنى التوقف ، وأنا أدرى منك بأن تحقيق النجاح يتطلب الصبر » .

ولم أجد بدا من مصارحته بعرض رئيس الوزراء ، وأن هذا العرض قد مد شبكة آلامنا إلى نطاق أوسع ، وهذا ما لا طاقة لى على احتماله .

ولم تفلح المحاولات التى بذلها والدى فى تبديل قرارى ، وآوى كل منا إلى فراشه وقد أشرق النهار .

الشيء الوحيد الذى لم أستطع أن أفعله هو أن أجمع العاملين معي وأصارحهم بقرارى ، وإنما اكتفيت بأن أكتب لكل واحد منهم خطاب شكر وأن أرفق معه شيكاً بكافة مستحقاته .

فماذا كان رد الفعل عندهم .. ؟

لعل أبلغ رد فعل أسجله للفخر أنهم جميعاً رفضوا صرف هذه الشيكات ، واكتفوا بالإحتفاظ بها كذكرى لعمل جيد آمنوا بغايته وحققوا به خطوة إلى المثالية ، إذا كانت قد تعثرت اليوم فإنها لابد أن تنجح يوماً .

هل أطلت الكلام عن تجربة [illegible] ؟ وهل هى تتعلق بشخصى فعلاً ؟ أم أنها ممتدة لتصف أوضاعا متصلة ومتكررة ؟ وإذا كان مضمونها لا يتغير فإن الذين يعبرون عنها هم الذين لا يتغيرون من جيل إلى جيل ومن وضع إلى وضع .

ولقد أردت من طرح قصة صحيفة « الأسبوع » التأكيد على أن فشلى الأول فى حل المعادلة الأولى للصحيفة المثالية لا يعنى أنها مستحيلة الحل ، بل إن هذا الفشل قد فرض مزيداً من الإصرار على البحث عنه . كما أنه يضع كل من يصل إلى مكان الريادة فى المهنة – ولم تلوثه أطماعها وتغرقه – فى موقع المسئولية الكبرى التى تحتم عليه انتهاز ، كل الفرص الممكنة لتجميع أطراف المعادلة التى تحقق توازناً وحلاً مرضياً للمثالية .

ولهذا لم يكن غريباً أن احتلت هذه المعادلة – معادلة صحيفة « الأسبوع » التى لم يتحقق لها حل – مكانها الأول فى فكرى وأنا أحاول جمع شتات الفكر فى مواجهة مشروع الصحيفة الدولية الجديدة .. وسائل نفسى : هل أقبل فكرة مشروع الصحيفة العربية الدولية أو لا أقبلها ؟ وإذا كنت سأقبلها فهل يكون ذلك قبل أن أصل إلى حل للمعادلة ، أم استخدمها فى البحث عن هذا الحل .. وليكن ما يكون بعد صدورها ؟

وعدت مرة أخرى أتجول فى شوارع باريس وكل هذه التجارب وآلامها وأفراحها تدور فى خاطرى متسائلاً هل تحمل هذه التجارب مفتاح الحل للمعادلة الصعبة ؟

– ٥ –

تجميع أطراف المعادلة

ومع أنى فى المحاولات التى كنت أبذلها لتجميع شتات الفكر لم أكن ماضياً فى استعراض تاريخى مسلسل ، إلا أن قصة صحيفة « الأسبوع » المريرة كانت هى فاتحة تفكيرى وذلك لأن أسباب الفشل فيها كانت أساساً فى عدم توافر رأس المال الذى يساعد على إبقاء باب الإستمرار فى الصدور مفتوحاً ، إلى أن تصل الصحيفة إلى قلوب الجماهير .

وإذا كانت هناك نظرية تقول إن بداية المشروع الصحفى الجديد هى خير حكم عليه ، وإن من الصعب عليه الإستمرار إذا لم تقتنع به الجماهير من أول مرة ، إلا أن العمل الصحفى الجيد ، حتى ولو لم يتحقق له النجاح من البداية ، قادر على مقاومة الصعاب والتغلب عليها إذا ما توافرت له الإمكانات المالية التى تطيل له فترة المقاومة والإقناع والتحدى .

ولا بد من التسليم بأن المادة الصحفية الجيدة ، المتزنة ، الملتزمة بالواقعية ، لا تجد رواجاً واسعاً بين كل طبقات القراء ، ولا تحقق أرقاماً عالية فى التوزيع ، بالقدر الكبير الذى تحققه الصحف هابطة المستوى الموضوعى . وإنما تعتمد الصحف الوقورة فى صدورها واستمرارها على نوعية القراء المقتنعة « بقيمة » المادة الصحفية التى تقدمها ، ولها فى الوقت نفسه القدرة المالية على شراء السلع التجارية المعلن عنها مما يشجع المعلنين على اختيار مثل هذه الصحف كوسيلة من وسائل الإعلان عن سلعهم الوضع الذى يحقق التوازن بين توزيع محترم ولكنه قليل وبين دخل إعلانى كبير تحققه نوعية القراء الذين يمتلكون قرارات الشراء . شراء السلع المعلن عنها .

كانت تجربة صحيفة « الأسبوع » راسخة فى ذهنى ، متقدمة على ما عداها مما اشتغل به الفكر المشتت إزاء مشروع الصحيفة العربية الدولية ، ومن وقائعها التاريخية طرحت على نفسى السؤال الأول : هل أستطيع الآن تطبيق المثالية التى عجزت عن الوصول إليها فى الأربعينيات بعد أن أعجزتنى قدرتى المالية عن الإبقاء على التجربة حية ومتحركة ؟ .

إن التجربة المعروضة علىّ الآن لا تلزمنى بتقديم المال من جيبى أو من جيب أسرتى ، بل إن صاحب رأس المال ، والمقتنع بفكرة المشروع الجديد ، قد توافرت له إمكانات مالية ضخمة تمنحه القدرة على إبقاء الصحيفة الجديدة حية ومتحركة ، ومصممة على إقناع القراء بصدق رسالتها .

ولكن من الذى يضمن أن يكون صاحب رأس المال متجرداً من الأطماع الذاتية ، أو أن لايكون واقعاً تحت سيطرة بعض الحكام الذين اختاروه ليكون واجهة لمشروع صحفى يكون مطية لهم ولاغراضهم السياسية ؟ .

بالقطع لا شيء يضمن ذلك ، ولكن هل من الصالح البدء فى الإفتراضات المتشائمة ، فنغلق بها كل أبواب الأمل فى إمكان الإقتراب من المثالية المفقودة ؟ .

ثم ماذا أعرف عن شخصية الممول ونواياه ؟ وهل ما تجمع لدى من معلومات كاف لجعل تفكيرى المتشائم وحكمى عليه صحيحاً ؟ .

أليست هناك عوامل أخرى لا بد من طرق أبوابها ، واختيار مدى صلاحيتها لهذا العمل الكبير وذلك قبل أن أضع أمام الممول فكراً مستكملاً للمشروع ليكون هو محك اختبار شخصيته ونواياه ومدى استعداده لمواجهة التحديات ؟

وأخيراً ، وليس أخيراً أليس من الواجب علىّ الإستفادة من تجربة صحيفة « الأسبوع » ، وألا أعود إلى تغليب حكم العاطفة على الواقع .

وقررت أن أوجه تفكيرى وجهة أخرى .. إذ تذكرت أنى ما زلت أمام التزام كبير لم أستطع حتى اللحظة الوفاء بجزء يسير منه . إنه إلتزام كونت أركانه وتفصيلاته مع مجموعة كبيرة من الشباب العربى الذى درس معى فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة .. هذا الشباب هو الذى أتطلع إليه فى هذه المرحلة كى يكون دعامة المشروع الجديد الذى أنا بصدد دراسته .

وإذا كنا عندما نتكلم عن رأس المال نعنى العملة النقدية التى نصرف منها على تفاصيل المشروع ، فإن هناك من يتساوى أهمية معه وأعنى به رأس المال البشرى الذى نجنده فى صفوف متماسكة تؤمن بالمثالية المهنية ، ولا تسمح بأن تتسلل إليها عوامل التخاذل أو الاستسلام لأغراءات المهنة .

إن هذا الشباب مثل الطيارين المحاربين الذين تصرف الدولة عليهم آلاف الجنيهات أو الدراهم لتدريبهم وإعدادهم إعداداً كاملاً لأداء واجبهم العسكرى الوطنى ، فإذا خاضوا المعارك الجوية فإنه لا يعنى الدولة أن تسقط طائراتهم وتتحطم ، وإنما الذى يعنيها بالدرجة

الأولى أن يقفز منها الطيار وينجو بنفسه ويعود إلى قاعدته . فالطائرة تعوض بشراء غيرها وفى أسرع وقت ، أما الطيار المتمكن الكفء فإن إعداده يحتاج إلى وقت ومران متصلين يوفران له القدرة القتالية الممتازة .

ولقد كنت أعتبر القاعدة الشبابية الممتازة هى رأس مال كل صحيفة . ، ولعل الفترة الطويلة التى قضيتها فى تدريب نفسى على العمل الصحفى زادت من إيمانى بضرورة التفكير فيمن نختاره لقاعدة الصحيفة الجديدة ، قبل أن نفكر فى الأسماء الضخمة التى تشغل مناصب القمة .

فالقمة قد تكون صالحة مهنياً بحكم السن والخبرة ، ولكنها قد لا تكون مثالية فى كل شيء ، وما لم تكن القاعدة المرتكزة عليها محصنة ضد كل الأمراض متوافرة لها القدرة على مطاردة أى عينة من عينات الجراثيم ، فإن النتيجة الحتمية تكون - اختلاط الحابل بالنابل وضياع الهدف فى خضم هذا الصراع ، وانتشار الوباء القاتل للمثالية .

ولهذا فعندما كنت أحاضر فى كلية الإعلام كأستاذ غير متفرغ فى نهاية الستينيات، وبداية السبعينيات، لم أتردد فى توجيه الطلاب صوب المثالية ، وكنت أجد قبولاً واستعداداً حسناً عند الكثيرين ، إلا قلة كانت تقرأ صحافة ذلك الوقت فتراها مغايرة تماماً لكل ما أقدمه لهم ، الأمر الذى كان يدفع البعض منهم دفعاً - إلى مناقشتى طويلاً ، وبمنتهى الحرية بين الخيال الذى أدعوهم إلى التمسك به والواقع الذى يعيشونه ولقد كنت ألمس خلال هذه المناقشات، أن حججهم أقوى من حجتى لارتكازها على الواقع الحى الملموس فى حين أن ما أقوله ليس إلا أملاً أو خيالاً ولهذا كنت أعجز عن الإجابة عن السؤال الذى يكمن وهو : كيف تطلب منا العيش فى هذا الخيال الجميل وتتباعد عن الواقع الذى أمامنا

إلا أنى وجدت الوسيلة المؤقتة التى أستطيع عن طريقها إقناع طلبتى بأن الصحافة الحرة هى المتعة بذاتها ، وأن الإلتزام بالحقيقة هو غاية الأمانى التى يتطلع إليها الصحفى ، وأن التخلص من سيطرة رأس المال هو الطريق إلى الإحساس بقوة الشخصية الصحفية .

وبادرت بتقديم اقتراح إلى مجلس كلية الإعلام بالسماح للطلبة بإصدار صحيفة تعبر عن جامعات مصر كلها ، وتكون معملاً لتدريب الطلاب . ورد عميد الكلية الدكتور إبراهيم إمام بأن هناك رخصة فعلاً لمثل هذه الصحيفة يمكن استغلالها لتحقيق هذه الفكرة .

ثم سألنى العميد : « كم مرة ستصدر فى العام الدراسى ؟ . »

قلت : « إنها ستصدر ٥٢ عدداً فى السنة . »

وتطلع الىّ العميد مندهشاً وسأل : ومن أين التمويل ، وميزانية الكلية ، بل وميزانية جامعة القاهرة خالية من أى اعتماد مالى لتنفيذ هذه الفكرة ..

قلت : « إن صدور الصحيفة سيكون بتمويل ذاتى بحيث لا يكون للكلية أو للجامعة أى سيطرة عليها ، وسيفرض على الطلبة جلب الإعلانات لها ، وكذلك توزيعها . ولهذا

أطلب أن يكون يوم الإثنين من كل أسبوع يوم اجازة لكل طلاب السنتين الأولى والثانية ، ينطلقون خلالها إلى كل الجامعات لبيع الصحيفة وتوزيعها وتحصيل إيرادات البيع . »

وإذا كان عميد الكلية لم يناقشنى فى التفصيلات إلا أن دلالات صمته كانت أقوى من أى تعبير وكذلك قوله فى نهاية الحديث إن قسم الصحافة القديم كان يكتفى بإصدار عدد واحد من مجلة خلال السنة الدراسية ولقد كان هذا العدد كافياً لابتلاع الجزء الأخير من المبلغ المخصص لاصداره . ومع هذا فقد وافقنى على رأيى مدركاً أن الأمر صعب .. ولكن من يدرى ؟ .

ولا أريد الدخول فى تفصيلات ما مر بالمشروع الجامعى ، إنما يكفى القول بأن نجاحه واعتماده على التمويل الذاتى ، وصدق ما كان ينشره الطلاب لا من كلية الإعلام وحدها بل من كافة الكليات الأخرى من أراء وأنباء وتعليقات .. كل هذا قد وضع أمام الطلاب الإجابة الملموسة على السؤال الذى طرح علىّ فى المدرج وهو كيف تطلب منا العيش فى هذا الخيال الجميل ... ونتباعد من الواقع الذى أمامنا ؟ .

كان الخيال قد تحول إلى حقيقة .. وضع الطلاب صحيفة قريبة من المثالية التى طرحتها عليهم فى محاضراتى .

وتعد تجربة صحيفة « صوت الجامعة » الأسبوعية ، من المراحل الهامة فى هذه المسيرة الطويلة بحثاً عن المثالية ، وإمكانية إصدار صحيفة ما محررة من سيطرة رأس المال ومتخلصة من التدخل المغرض فى سياسة تحريرها .

ولقد بدأت هذه التجربة مع مولد كلية الإعلام – جامعة القاهرة – إذ كنت أؤمن إيماناً عميقاً بأن دراسة الإعلام بكل فروعه ، لا تجدى إلا إذا هيأنا لطلبتها حقل تجارب تتوافر فيه أول ما تتوافر حرية التصرف بلا خوف أو قلق ، أو تردد فى الإقدام على المواجهة متى تطلب الأمر ذلك .

ولقد كانت كلية الإعلام هى البديل الجديد لقسم الصحافة بكلية الآداب ، وكان طلبة هذا القسم يوفدون إلى دور الصحف التى كنت أعمل بها خلال فترة الدراسة لمدد قصيرة لتدريبهم ، ولقد كنت أراقب هؤلاء الطلبة من موقع المسئولية فى بعض الصحف ، فأشفق عليهم لأنهم كانو يقضون فترة التدريب ى ضياع ، لانصراف المحررين عن العناية بهم لانشغالهم بأعمالهم الأساسية ، ولهذا فإن فترات التدريب كانت تنتهى كما بدأت ويعود الطلاب إلى مدرجات الكلية دون أن يدركوا شيئاً عن حقيقة العمل الصحفى .

ومن هنا .. ما كادت تلوح لى فرصة المساهمة الفعلية والعملية فى تأسيس الكلية الإعلامية الجديدة حتى بادرت إلى اقتراح إضافة مادة جديدة إلى المواد المقررة على طلبة السنة الثانية نطلق عليها اسم « المعمل الصحفى » وأن يتولى هؤلاء الطلاب إصدار صحيفة أسبوعية تكون هى حقل التجارب .

وكان عليّ مواجهة هذه المعادلة الصعبة .. أن يأتى تمويل الصحيفة الطلابية من مصدر آخر غير ميزانية الكلية أو الجامعة ، فإذا ماتم هذا فإن الجامعة لن تتخذ من التمويل وسيلة للتدخل فى العمل التحريرى أو لوقف الصحيفة عن الصدور إدا ما هى رأت أن الطلاب قد تمادوا فى استغلالها للتعبير عن آرائهم . ذلك أنى كنت حريصاً على انتشال جيل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الإعتقادات الخاطئة التى عرست فى نفوسهم ، وجعلتهم يتصورون أن الصحافة ما وحدت إلا لتخدم النظام القائم ، وأن عليها فيما تكتب أو تقول الإلتزام بما يقوله الحاكم .

لقد أردت أن يكون تعامل الصحيفة فى بدايتها – مع مجتمع الجامعات المصرية كلها مں رؤسائها إلى السعاة العاملين بها ، كما لو كانت تتعامل مع المجتمع المصرى ككل من رئيس الجمهورية إلى رجل التارع البسيط على أن أنتقل بهؤلاء الطلاب – خطوة خطوة – إلى مواجهة مشاكل الأمة ومعالجتها بالخبر والرأى ، وذلك بالإشراف والتوجيه بعد النشر لا قبل النشر .. بمعنى أن تطرح الأخطاء التى قد يقع فيها الطلاب فى المعالجات الصحفية خلال محاضرة مادة المعمل الصحفى ، ولكى يتوفر للجميع معرفة موقع الخطأ ، فى ممارسة الحرية الصحفية .

ولكن من أين يمكن توفير سبل التمويل ؟ .

إن العلاقات الشخصية وان كانت لاتصلح فى علاج كل الحالات ، هى التى مهدت طريق صحيفة « صوت الجامعة » إلى الوجود . إذ وافقت إدارة المطابع بمؤسسة « أخبار اليوم » على طبعها بالضمان الشخصى ، وإدارة الإعلان بنفس المؤسسة ، وعلى رأسها الأستاذ عثمان العبد ارتضت ، بل كافحت من أجل إقناع المؤسسات الصناعية الكبيرة ، بتزويد الصحيفة بالإعلانات لا ترويجا لما تنتجه من سلع ، وإنما مساعدة منها فى الإحتفاظ بالحقل الإعلامى **والذى بدون الزرع الناجح فيه** فإن خريجى الكلية سيكونون إضافة للموجود وليس تجديداً له .

ولكى تصل الصحيفة إلى قرائها – فى المجال الجامعى – فقد كان لا بد أن يكون توزيعها تحت سيطرة العاملين بها .. سيطرة الطلاب ، وأعنى بها أن يقوم الطلبة بتوزيعها يوم صدورها ، وهو الأمر الذى تطلب أن يكون هذا اليوم أجازة يوزع فيها الطلاب أنفسهم على كافة الكليات الجامعية ويقومون بمهمة موزع الصحف .

وهكذا تحققت مثالية لصحيفة حامعية صغيرة ومحدودة التوزيع ، فالتمويل لا قدرة له على فرض ما يراه على سياسة التحرير ، وموارد الدخل لا سيطرة فيها لمعلن يفرض ما يراه مقابل ما يدفعه ثمناً للإعلان عن سلعته ، والموزع لا يملك التدخل فى حبس السلعة الصحفية عن أن تصل إلى أيدى القراء .

كنت أؤمن بأن التجربة لا بد أن تنجح ولقد توافرت لها هذه الإمكانيات وإن كانت بسيطة فى مظهرها ، إلا أنها كانت فى الواقع ذات أثر ضخم فى إشعار الطلاب بمعنى حرية التصرف والإنطلاق نحو البحث عن الحقيقة .

صحيح أنهم وقعوا فى بعض الأخطاء ، ولكنهم لم يعاقبوا أو يلاموا عليها ، وإنما توافرت لهم كل سبل الحوار والمناقشة والتنبيه إلى مكمن الخطأ ، مما أشعرهم بقيمة مسئولية الكلمة المطبوعة ، دون أن يقف منهم الحكام موقف المساءلة والمحاكمة وتوقيع الجزاء فتحرروا من عقدة الخوف وتوفرت لهم قوة الإنطلاق بلا رقيب إلا الضمير الحر الضامن لسلامة الكلمة المطبوعة .

وازداد شعور الطلاب بقيمة هذه المسئولية وبقيمتهم الذاتية : لمسوا أنه لم يكن فى مقدور مديرى الجامعات وقف إصدار الصحيفة إذا هى ما تعرضت لهم أو للاساتذة بنقد مهذب ، أو التركيز فى تحقيقاتهم الصحفية على ما يقع من أخطاء داخل الكليات .

ووجد الطلاب - من الكليات المختلفة - أن الصحيفة قادرة على التحدث باسمهم ، أو إفساح صفحاتها لنشر آرائهم . بل إن الأساتذه أنفسهم وجدوا أن الصحيفة جديرة بأن تكون منبراً لهم ، ثم انطلقت الصحيفة بعد ذلك إلى المجال الخارجى . فأجرت أحاديث سياسية - التقط البعض منها مراسلو الوكالات الأجنبية واذاعوها فى الخارج - مما سمح لنا بعرض الصحيفة بكميات محدودة فى الأسواق وعند موزعى الصحف . وحققت توزيعاً وإن كان ضئيلاً ، إلا أنه كان كفيلاً بتزويد طلاب كلية الإعلام بشحنة من التشجيع ، وساعد على الإستمرار فى الصدور خلال الأجازة الصيفية ، وتحقق لها أن تصدر ٥٢ أسبوعاً بلا توقف .

وبعد إنتهاء العام الأول أصبح لصحيفة « صوت الجامعة » رصيد أو بمعنى آخر كانت الصحيفة التى بدأت مالياً من الصفر ، ثم وقفت بعد ذلك على قدميها تملك القدرة على أن تصرف على نفسها . واستمرت القافلة بلا توقف إلى أن اصطدم بعض طلاب الكلية بى بعد أن أصدرت كتابى : « حوار وراء الأسوار » وتعرضت فيه - بالتساؤل - لواقعة تتصل بما أطلق عليه اسم « ذمة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر » .

لقد أراد قلة من طلبة السنة النهائية بالكلية مناقشة الواقعة خلال المحاضرة فقبلت ، فقد أردت أن أوضح - مهنياً وعلمياً - كيف انى تابعت الواقعة من بدايتها إلى نهايتها حتى اكتملت لى كل العناصر الخبرية التى تسمح لى بطرح التساؤل علناً .

ولكن هذه القلة لم تقبل هذا التوضيح العلمى وأرادوا التوضيح السياسى ذلك أنهم أحبوا عبد الناصر إلى الدرجة التى لا تتيح لهم التصور بأنه بشر تصح محاسبته ، فعدت إلى محاورتهم بأسلوب علمى ، إلا أنه وضح أن البعض من هذه القلة اتجه إلى تفسير نياتى بتفسيرات لا تتفق مع الواقع ، وتمس ذمتى المهنية مساً لا أرضاه من أحد ، فما بالك إذا كان صادراً من تلاميذى ؟ ورغم أنى بذلت كل جهد مستطاع لدفع هذه القلة من الطلاب إلى التزام المبدأ المتبادل الذى التزمت به مع طلابى ، وهو أن يكون للطرفين حق مناقشة الآخر ، بشرط الإلتزام المشترك بسلامة أسلوب النقاش . لكنهم لم يتراجعوا ، مما دفعنى إلى إنهاء الحوار والإنصراف من المحاضرة وقد استقر رأيى على اتخاذ موقف لا تراجع عنه .. وهو الإستقالة من كلية الإعلام .

صحيح أن هذا القرار قد أثار غضب الطلاب الآخرين وبذلوا كل الجهد لإقناعى بصرف النظر عن الإستقالة ، إلا أنى أدركت بعد هذا الحوار العنيف ان الإرتباط المشترك بينى وبين الطلاب قد جرح ، وأن الجرح لن يساعدنى على الإستمرار فى تحقيق الرسالة الأكاديمية التى ارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً فلم يكن هذا الإرتباط أن أحاضر الطلاب وانصرف . بل كان علىّ تدريبهم على أداء مهمة الحوار بأسلوب يقودهم للكشف عن الحقائق التى يحتاج إليها الشعب دون أن تلعب بهم العواطف وتقودهم إلى الإنحراف فى أداء واجبهم الإعلامى الكبير .

وانتهت علاقتى بكلية الإعلام ، وكشف هذا المصير عن قصور فى تجربة جريدة « صوت الجامعة » . فقد كان المفروض – بل كان من المؤكد – أن تستمر فى الصدور وبإشراف غيرى من العاملين فى الكلية وخاصة بعد أن توافرت لها كل الإمكانيات الإعلانية والمالية ، وكان العاملون بمؤسسة « أخبار اليوم » وممن ساعدوا على نجاح التجربة على أتم استعداد لمواصلة المسيرة بلا توقف . بل كنت مستعداً أن أفعل نفس الشىء ، ومن على البعد

إلا أن المتربصين بالصحيفة – والذين كانوا يضيقون بوجود صحيفة حرة معبرة عن رأى لا تملك الجامعة حق السيطرة عليه ، تكالبوا على الصحيفة ، فأهدروا كل قيمها الأساسية ، وبالتالى قادوا الصحيفة إلى مصيرها المحتوم ، وفرضوا الوصاية عليها ، مما أجهز عليها ، وأدخلها إلى مخازن الجامعة .

تذكرت ذلك كله وأنا أدرس مشروع صحيفة « الأيام » الدولية وأ ، بعمق أن علينا التفكير جدياً فى أن لا تأتى الصحيفة معتمدة على وجود فرد ، ذلك أن مصير هذا الفرد هو إلى نهاية « بصورة أو بأخرى » إنما المهم هو أن يكون داخل البناء ما يحقق لها الإستمرار ، وبنفس الأسلوب ومتبعة نفس السياسة الإستقلالية المتحررة من كل قيد ، فلا يكون مصيرها مثل مصير « صوت الجامعة » رغم الفارق الكبير بين النوعيتين ، أو أن يكون مصيرها مثل مصير جريدة « الزمان » ، وقد كانت صحيفة مسائية ناجحة ، حتى إذا اختفت منها العناصر التى دخلت فى بنائها القوى ، انهارت انهياراً سريعاً .

فهل كان فى الإمكان أن نحقق « للأيام الدولية » ، ما لم نحققه فى تجاربنا السابقة .. ؟ .

لست أدرى ..

وقلت لنفسى : « إن تحركنا الذى نمضى فيه نحو إرساء قواعد هذه الصحيفة الدولية قادر على تقديم الجواب عن هذا التساؤل المحير . »

وعدت أستعرض فى هذه المرحلة التى أعيشها ما كان يدور بينى وبين هؤلاء الطلاب فى المدرجات عن الأمل فى صحافة مثالية ، وتذكرت ما حققته تجربتهم فى صوت الجامعة من اقتناع بما أقول ، إلا أنهم بعد تخرجهم فى الكلية واندماجهم فى الحياة الصحفية العملية

انحسر الأمل وعادوا إلى اقتناعهم بألا مفر من التمرد على الخيال الذى كنت أدعوهم إلى العيش تحت ظلاله ، دلك أن معايشتهم للواقع المر فى الصحافة القائمة قد أقامت حداً من الصدام الفكرى بينهم وبين رؤسائهم فى الصحف والذين يتخاطبون معهم بلغة غير التى درستها لهم .

لقد عايشت هذا التمزق الذى هو من صنع يدى . ذلك أنهم كانوا يأتون إلى مكتبى « بالأحبار » إما بحثاً عن منفذ للنجاة من المآزق التى أوقعتهم فيها ، وإما إعلاناً منهم بازدياد اقتناعهم بأن المثالية التى أطالبهم بها لا وجود لها ، ولن يكون لها هذا الوجود .

وكنت أتطلع إلى وجوههم ولا أجيب ، إذ كيف التوصل من جديد إلى إجابات مقنعة لهم وأنا نفسى أجتاز مراحل من الضيق والتمزق إزاء الإصرار على أن يكون الرأى الذى أكتبه فى عمودى اليومى – « دخان فى الهواء » – غير مطلق السراح فى توصيل الفكر الذى أؤمن به إلى القراء .

تذكرت ذلك كله وأكثر منه ، وأنا أحاول جمع عناصر المعادلة الناجحة ، وقلت لنفسى إنه إذا كان بعض هؤلاء الشباب – بل الكثير منهم ، ما زال متعلقاً بالعيش فى الجو الخيالى الذى رسمته لهم ، ولم يستسلم بعد أفلا تكون الفرصة المتاحة لى اليوم لإصدار صحيفة عربية دولية بالصورة التى تقبلها المثالية قد تؤكد لهم أن الصبر الطويل والنضال المتصل من أجل مثالية صحفية يمكن أن يحققا فى النهاية أملاًوينقلهم من الخيال إلى الواقع الملموس ؟ .

وفجأة وجدت نفسى أكاد أصل إلى قرار يفرض علىّ ألا أترك فرصة الصحيفة الدولية تفلت من بين يدى أو أن تقف العقبات والإفتراضات كحاجز حديدى يحول دون التقاطها وتسخيرها لفتح الطريق أمام الشباب كى يزداد إيماناً بأن المثالية ليست خيالاً صعب التحول إلى حقيقة ، وإنما هو خيال يتطلب عزماً وجهدا لنقله إلى مرحلة الواقع ، ثم يحتاج بعد ذلك إلى كفاح مرير لترسيخ هذه المثالية وطرحها فى السوق الإعلامى العربى كنموذج يمكن أن يقلد .

ولكن ألا يمكن أن يكون المشروع ذاته صدمة للشباب إذا ما فشل فى تحقيق ما نتطلع إليه ؟ وإذا حدث ذلك فكيف السبيل إلى اقناعهم بالبقاء فى الصف والإنتظار .. هل يقبلون ؟ هل يكون قبولهم عن اقتناع ؟ .

لم يكن أمامى إلا التريث فى إطلاعهم على تفاصيل المشروع حتى تتوافر لدى كل الضمانات والإمكانات التى تجعل كل السلطات فى يدى ، والتى تسمح لى بالعمل وفقاً لما أراه وأرتاح له ، وما لم يتحقق ذلك فلا مفر من رفضى المشروع وإهماله .

بل كنت فى تفكيرى – خلال هذه المرحلة – أتطلع إلى إثبات صحة المعادلة الصحفية ، حتى ولو عاش هذا الإثبات فترة من الزمن . بضعة أشهر كانت كافية لأن

تقول للناس إن المثالية الصحفية العربية قادرة على الحياة بين الجماهير ، وإن ما على هذه الجماهير إلا التعلق بها والمطالبة بها ، ومقارعة الذين يصورون للناس استحالة وجودها بالحجج الممثلة فى صحيفة صدرت فعلاً ، وقدمت ما تحتاج إليه طبقات كثيرة من قراء العربية .

القسم الخامس



- ١

التحدى المصرى

كانت سعادتى بالمشروع الجديد قد سيطرت علّى عندما وصل تفكير إلى هذه المرحلة لإدراكى أنى سأقدم به للشباب الصحفى الجديد ما يزيد فى اقتناعهم بالمثالية الصحفية ، ويزيح عن أعينهم السحابة التى خيمت عليها خلال عملهم الحالى بالصحف المصرية .. أو العربية .

وأمضى يوماً بعد يوم فى تجميع ما تبقى من شتات الفكر والبحث عن عناصر المعادلة ، فأجد أن المشروع الجديد قد وضعنى أمام شيء جديد فضلت تسميته « بالتحدى المصرى ».، فهذه هى المرة الأولى التى يطلب فيها من صحفى مصرى وخلال الثلاثين عاماً الماضية القيام بتنفيذ مشروع إعلامى عربى على نطاق دولى ، فهى أوبة عربية إلى الأم .. إلى الأصل .. إلى مصر وذلك بعد أن رخصت قيمة الصحافة المصرية والعاملين فيها خلال فترة الحكم الثورى .

فبعد أن كانت لنا الزعامة الإعلامية فى العالم العربى كله انحسرت عنا وانزوت فى ركن غير مرئى . ولم يكن ذلك الإنحدار من صنع العنصر الصحفى المصرى وحده ، وإنما جاء نتيجة حتمية لما تعرضت له الصحافة المصرية فى داخل بلادها من هوان واستسلام لنظام الحكم القائم الذى أراد أن تكون الصحافة احتكارا وملكاً له ، لا تنطق بالحقيقة ، ولا تعبر عن رأى حر ، بل تشوه الوقائع حتى ما يتعلق بالبلاد العربية أو الخارجية .. مما هبط بقيمتها الإعلامية وانحدر بتوزيعها خارج حدودها إلى ما يقرب من العدم .

وكان الصحفيون اللبنانيون على أهبة التحفز لشغل هذا الفراغ الإعلامى العربى ، وكان أن فتحت الأبواب أمام الصحف اللبنانية للسيطرة التجارية الإعلامية على السوق

العربى وإحكام سيادتها عليه لتصبح بذلك أسرع تقدماً ورسوخاً وقدرة على استيعاب كل جديد فى الفن الصحفى ، مما سهل لها وساعدها على وضع نفسها فى خدمة بعض النظم العربية ، والتى تدفع أكثر .. وأكثر ، بل كان مريرا على الصحفيين المصريين أن يجدوا حكام مصر يفتحون خزائنهم لشراء بعض هذه الصحف ومساعدتها على إحكام قيادتها على الريادة الصحفية العربية .

وازداد البلاء عندما بدأت هجرة العقول الصحفية المصرية إلى الخارج تضع نفسها وقدراتها المميزة فى خدمة هذه الصحافة التجارية العربية مما عجل لها الإرتفاع بمستواها ، فى الوقت الذى انصرف فيه أصحاب هذه الصحف إلى استكمال عناصر التطور الفنى الحديث بحيث ا... صحافة لبنان ومن بعدها صحافة البلدان العربية الأخرى قريبة فنياً من مستوى الصحف العالمية .

ولست أحب أن يفهم من هذا أن عنصر الحرية الصحفية قد توفر فى البلاد العربية بحيث كانت هجرة العقول المصرية المتحررة هى السبب . ذلك أن العالم العربى – كان وما يزال – يعيش محنة الحكم المطلق ، اللهم إلا فى لبنان القديمة وليست الممزقة فيما بعد بنظامها الديمقراطى العجيب وسوقها المفتوح لكل ساع إلى الإتجار فى كل شىء – بغير تسمية الأشياء بأسمائها العادية – مما جعل لبنان البديل الأول للتغيرات الإعلامية التى طرأت على مصر ، وإن كانت فى صورة – هى بالقطع – هابطة لا يرضاها الصحفى المصرى الحريص على كرامة مهنته .

وانتعش لبنان ، وانتعشت صحافته وقفزت قفزات سريعة ، وتدفق المال على أصحابها من كل صوب ، وانطلقت تجدد وتأخذ بكل حديث فى الطباعة وفى الفن الصحفى ، وكان الإنفاق واسعاً لا يتفق مع حجم توزيع الصحف اللبنانية . إلا أن العقول اللبنانية التى كانت تحرك صحافة لبنان أدركت بذكائها التجارى أن هذا هو مدخلها الفعلى إلى خزائن الدول العربية الغنية ، وتثبت من أركان دورها الصحفية التى بدأت تشيد فى بيروت بكثرة غير متوقعة ، وتجذب فوق هذا كله الإعلان الدولى الذى كان يرى أن الثراء الذى هبط على المستهلكين العرب قد فتح للسلع التجارية سوقاً نادرة ، ولهذا تحقق للصحافة اللبنانية فى فترة قصيرة من اختفاء الريادة المصرية للدور الصحفية الراسخة ، أحدث ما انتج من مطابع وفوق ذلك الإعلان (السخى) الذى يدفع بها إلى وضع لا يتزعزع .

مأساة .. كانت مصر هى صانعتها ، والممهدة لوقوعها .

وانقلبت الأوضاع فبدلاً من أن تكون مصر هى الرائدة دائماً لكل الصحف العربية فى مسايرة التطور الحديث تقهقرت مؤسساتها الصحفية المؤممة ، وأصبح لا هم لأجهزتها الإدارية بوضعها الجديد إلا التباهى بارتفاع ماتوزعه من أرباح على العاملين فيها دون تفكير أو تطلع إلى تحسين نوعية العمل الصحفى من المطبعة إلى النوعية البشرية التى تغذى المطبعة بإنتاجها الإعلامى.. وليس معنى أن تكون الصحف قد حققت أرباحاً أن تكون

رائجة ومقبولة من القراء ، بل كان العكس هو الصحيح . فواقع الأمر أن أرقام التوزيع توقفت عن الإرتفاع وتعثرت الزيادة السنوية المتوقعة فى التوزيع تبعاًلزيادة عدد السكان وعدد المتعلمين وكذلك لم يهتم المعلن الدولى بالمستهلك المصرى على أساس أن قدراته الشرائية شبه معدومة ، ولهذا اضطرت الحكومة إلى دعم أسعار الورق وأغرقت الصحف بالإعلانات التى ينشرها القطاع الصناعى العام يهنىء بها الزعيم فى المناسبات أو عقب عودته إلى مصر من زيارات سياسية أو حتى ترويحية . ومن هنا جاءت الأرباح !

وأحب أن أسجل هنا ما هو معروف فى العلم الإعلامى وهو أن الصحف سلعة لا تبور . وأنه إذا كانت صحف دولة ما قد انحدرت فى مستواها فإن القارىء رغم هذا لا يستغنى عن قراءتها لأنها تقدم له ما يحتاج إليه فى حياته اليومية والشخصية من معلومات .

وفرق بطبيعة الحال بين صحافة تقرأ ويصب عليها القارىء جام غضبه . وصحافة تقرأ ويزداد القارىء احتراماً لها وتعلقاً بها وتطلعاً إلى لقائها كل صباح لأنها حرة . ولأنها تقول الحقيقة .

وفى تلك المرحلة السياسية التى مرت بها مصر ، ظهر تطور جديد فى الفكر المصرى العام فبعد أن كان الشعب المصرى أبعد الشعوب عن التفكير فى الهجرة .. أصبح يسارع للحصول على وظيفة فى أى مكان فى العالم .

ولهذا فإن الهجرة لم تكن مقصورة على الصحفيين وحدهم بل امتدت إلى الكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية ، ثم انتقلت العدوى إلى مجالات أخرى فى الحقل الإعلامى .. إلى العاملين فى مجال الإعلان وفى اجهزة الاعلام الأخرى مثل التليفزيون والإذاعة .. كل هؤلاء آثروا الهرب من مصر إما تجنباً لصدام مع الرؤساء أو الزعماء وحفاظاً على كرامة تفكيرهم الفنى ، أو سعياً إلى استغلال قدراتهم الإعلامية بصورة تُدر عليهم دخولاً تؤمن لهم المستقبل ، وتحفظهم من مذلة سيطرة الحكام على لقمة عيشهم .

لقد كانت الهجرة الصحفية فى بدايتها محدودة ، قاصرة على الذين واجهوا ظروفاً صعبة من الإعتقال أو التعذيب ، فلما أتيحت لهم فرصة الهرب بجلدهم ، لم يترددوا فى الإقدام عليها بغير تطلع إلى كسب مالى ، كانوا قد وصلوا إلى مرحلة من التمزق والضيق لا سبيل أمامهم لاجتيازها إلا بالهجرة .

ولم يكن هؤلاء بالضرورة من أحسن الكفاءات الصحفية الموجودة فى مصر ، بل كان الفكر السياسى أو الإيديولوجى هو المسيطر عليهم ودفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة قبل أى شىء آخر ، وبسبب ما عانوه من تعذيب وتنكيل واضطهاد فإنهم لم يترددوا فى تعرية الحاكم المصرى – وإن كانوا لم يتعرضوا لمصر ذاتها – وراحوا ، كلما أتيحت لهم الفرصة يكشفون القناع عما يواجهه الشعب المصرى ، وهذا هو التصرف الذى باعد بينهم وبين العودة إلى مصر طالما كان النظام الحاكم نفسه قائماً .

وبذلك يمكن القول بأن الهجرة كانت فى بدايتها بسبب دوافع سياسية إلا أنها هيأت لفئات أخرى فيما بعد ، الاقدام عليها . إما سعياً إلى تحقيق دخول مالية مناسبة بعد أن فرض النظام الإشتراكى المصرى حدود لهذه الدخول ، أو سعياً إلى تغيير مناخ العمل إلى آخر أكثر ملائمة لها .

فالإنسان يسعى دائماً إلى التعامل مع التغيير ، إلا أن الجمود الداخلى فى مصر قد فجر قضية الهجرة تفجيراً مدوياً .

وأخيراً امتدت فكرة الهجرة إلى الشباب الذى أحس بأن حلقة الحرمان الداخلى توشك أن تفرض عليه أوضاعاً يمكن أن تقوده إلى فراغ شبه قاتل . وكانت الأزمات الداخلية أقوى من أن يواجهها .. أزمة العثور على سكن مناسب .. دخول ومرتبات هزيلة تحول بينه وبين تكوين أسرة تقوم على زيجة سعيدة .. مجالات عمل مرسومة تحددها له ، بعد التخرج فى الجامعة ، وزارة القوى العاملة وهى مجالات لا تعطيه الحق فى الإبتكار أو الإبداع أو تخطى عقبات الترقية ، كما فرضت عليه — كصحفى — الإلتزام بكادر شأنه فى ذلك شأن العاملين بالحكومة والقطاع العام ، على حين كان أمله فى الصحافة أن تفتح لطاقاته وقدراته كل أبواب الإنطلاق طالما هو قادر على ذلك .. كان قد درس صحافة الماضى ، وسير الصحفيين القدامى وكيف كانو يصلون إلى مواقع رئيسية بكفاءتهم دون استخدام سلم وظيفى ، وكان البعض منهم كلما قارن بين ما هو عليه وما كان القدامى عليه ثم يجد أبواب المستقبل مغلقة دونه ، خرج من هذه المقارنة بقرار أليم : أن يهاجر فإما أن يحقق ما يتطلع إليه مهنياً ، وإما أن يعوض ذلك بدخول مالية مميزة .

أصبحت الهجرة أملاً لكل شاب ، وغير شاب .. ولكن الهجرة لم تكن كلها السبيل إلى النعيم ، ذلك أنها سببت للكثيرين من أصحاب النفوس الأبية مزيداً من التمزق بعد أن وجدوا أنفسهم — فى كثير من الأحايين — يواجهون تسلطاً عربياً جاهلاً ، كان يفرض عليهم قبول أوضاع مهنية لا تتفق وكرامة المصرى ، أو قدراته على العطاء المهنى الشريف المنزه عن أى غرض .

ولهذا كان بعض هؤلاء الشباب يسارع بالعودة إلى الوطن دون انتظار لانتهاء فترات الإرتباط التعاقدى مع أصحاب العمل ، مفضلاً العيش فى وطنه ممزقاً ضائقاً عن العيش فى الغربة وتحت رحمة الغريب المتعالى ، إلا أنه رغم كل هذه الحقائق والوقائع الأليمة ، فإن أبواب الهجرة لم تغلق . بل ظل الشباب — أو بعضه — مصراً على خوض التجربة أملاً فى أن يكون حاله أحسن من السابقين .. وبهذا ظلت فوهة الهجرة مفتوحة تبتلع خيرة الشباب المصرى والعقول المصرية ..

هذا التذبذب بين الهجرة والعودة إلى الوطن وعدم الإستقرار فى عمل صحفى متصل وانعدام المنافسة بين العاملين فى الصحف المصرية ساعد على وقف ظهور الكفاءات الصحفية المصرية ثم انحدار المستوى المهنى انحداراً ملحوظاً ، بحيث ساعد فى القضاء على قدرتنا على مواجهة تحدى الآخرين الذين ترك لهم مجال الإبداع ..

ولقد كنت أرقب كل هذه الهزات – بل كثيراً ما كنت فى مركزها – وألمح بين الصفوف من لا يزال يختزن الكفاءة الصحفية ويحافظ على عدم تلوثها ، وأتساءل هل أعيش حتى أرى أمل هؤلاء جميعاً فى صحافة مثالية يتحقق ؟ أليس من واجبنا التدخل وحقنهم بشحنات من الأمل – وقد يكون كاذباً – لعل وعسى تحدث المعجزة حتى فى زمن لم يعد فيه مكان للمعجزات ؟ أليس هذا الشباب يمثل نوعاً من التحدى المصرى المكتوم ؟ فهل آن الاوان لإطلاق صيحاته ؟

كان تعبير التحدى المصرى من أكبر العوامل التى جلعتنى أصرخ فى داخل نفسى – كما فعل نيوتن وهو يدرس قانون الجاذبية – وجدتها .. وجدت عنصراً من عناصر المعادلة التى دفعتنى دراسة مشروع الصحيفة العربية دفعاً إلى محاولة تركيبها والبحث عن حل لها يقنعنى بالإقدام على تنفيذه بغير تردد .

إن المشروع المطروح أمامى قادر بالطبع على المساعدة فى تركيب هذه المعادلة بأسرع وقت تركيباً صحيحاً ، وذلك بشرط أن يكون الجهاز المصرى فى موقع المسئولية الكبرى والأساسية ، وأن العقل المصرى هو الذى سيخطط للمشروع ويسترد به الريادة المسلوبة ، بادئاً من نقطة ثابتة فى قيادة المسيرة الإعلامية العربية ، رغم أنف كل مكابر .

عناصر متعددة صالحة للمعادلة كونتها من شتات الفكر الذى تنازعنى وتنازعته خلال دراستى للمشروع المطروح أمامى وفى فترة زمنية قصيرة قضيتها فى الغربة أسيراً بين التردد والإقدام ، وما أصعب على الإنسان أن يفكر وحده ، أو أن يقرر قراراً خطيراً بغير الإستفادة من رأى الآخرين ممن يخلصون النصيحة ، ويجنبونه مغبة الإنفراد بالقرار .

ولكن هل يتحتم أن يكون القرار فى هذه المرحلة نهائياً ؟ .. وإذا كانت عناصر المعادلة التى جمعتها حتى الآن قد رجحت فى داخلى كفة قبولى لفكرة المشروع ، أو ليست هناك عناصر أخرى كثيرة يجب على البحث عنها بعد عودتى إلى مصر أناقش فيها مع غيرى المبادىء التى حددتها لخوض المعركة ؟ أم أنه يكفى وضع عناصر المعادلة على الورق ثم الإفتراض بأن اضافاتها إلى بعضها قد حققت حلاً مقبولاً لا نقاش فيه ؟ ثم أليس العمل الإعلامى الناجح فى تصورى وتصور كل خبير أمراً بالغ المشقة ، ولا يحقق أهدافه إلا بالجهد الجماعى الناتج من عمل الفريق الواحد القادر على تنفيذ تفصيلاته باقتناع كامل ؟

ولهذا كان قرارى المبدئى أن أصارح الممول فى اجتماعنا الثانى بأن فكرة المشروع مقبولة ثم أعيد على مسامعه ما اشترطت توافره من أساسيات لضمان نجاح المشروع ، فاذا أقر ذلك أعود إلى وطنى كى أطرح على الآخرين ، ممن أثق فى رأيهم ، عناصر المعادلة التى جمعتها سعياً إلى الحصول على تأييدهم ، فإذا تحقق لى ذلك انطلقت إلى الخطوة التالية ، أما إذا واجهت اعتراضات مقنعة كانت قد غابت عن حساباتى وتقديراتى قررت التوقف – وبكل الرضاء – عن المضى فى مخاطرة مجهولة .

وكان الإجتماع الثانى بعد انتهاء أجازات عيد الفصح مباشرة . ولم يكن اللقاء حول

مائدة اجتماعات ، بل دار الحديث فى المكتب الخاص للممول الذى يفصل بينه وبين قاعة الإجتماعات ممر عريض نسبياً يقف فيه بعض الحراس ، ويراقبون عن طريق جهاز تليفزيونى داخلى كل ما يجرى داخل المبنى الكبير الذى يضم كل إدارات شركات الممول .

وكان هذا هو الجو الذى يعيشه أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة حالياً فى كل أنحاء العالم ، وبعد أن ازدادت عمليات خطف الأثرياء ورجال الأعمال أملاً فى الحصول على الفدية الكبيرة التى تدفع مقابل الإبقاء على حياتهم ثم إطلاق سراحهم .

إن المال الكثير قد أحاط أصحابه فى السنوات الأخيرة بدائرة حديدية من القلق المستمر فوق القلق الذى يصيب أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بأزمات قلبية طارئة ومفاجئة .

إلا أنه رغم هذه الظروف النفسية القاسية التى أحاطت أصحاب الملايين فإنه أحياناً ما يغيب عنهم ما يحيط بحياتهم من مخاطر ، ويجدون متعتهم فى العمل الشاق المستمر والتنقل من بلد إلى آخر لعقد المزيد من التعاقدات التى تساعد على زيادة أرصدتهم فى البنوك وفى الأعمال الخاصة والعامة .

إن الكثيرين ممن لا يملكون المال الوفير غالباً « ما يتساءلون : ألا يكفى ما تحقق لهم من ثراء ؟ » والسؤال فى غير محله ،فالإنسان يريد أن يجد دائماً ما يشغله وإلا أصيب بحالة من الإنقباض النفسى نتيجة لإحساسه بأنه قد بلغ مرحلة الجمود والإنتظار لحكم القدر . حتى الذين لا يملكون المال الوفير ، ولا يسعون إلى تحقيق أى ارصدة مهما بلغت قيمتها ، يجدون المتعة فى المزيد من العمل وذلك بعد وصولهم إلى سن اليأس أو مرحلة التوقف عن أداء العمل اليومى الروتينى .

لقد كان السؤال المطروح ، بالنسبة للرجل الذى قبل فكرة تمويل هذا المشروع الإعلامى الدولى ، سؤالا له وجاهته ، إذ ماله والدخول فى مجال لا يفهم فيه ولم يسبق له ممارسته ؟ .

والسؤال وإن كان يبدو لقلة من الذين يتحمسون بالعاطفة لأى عمل صحفى .. سؤال قد لا يكون له محل .. فالمال ماله ، وهو حر فى استثماره للربح أو للتسلية أو للشهرة ، إلا أن طرح السؤال كان وارداً عند الكثيرين الذين كانوا يصرون على ان يَطرح وعلى أن تكون له إجابة واضحة ومقنعة . وأن تكون الإجابة عنصراً أساسياً فى تكوين معادلة قبولى للمشروع أو رفضه .

وبالقطع فإن هدف الربح المادى من وراء هذا المشروع لم تكن واردة فى حسابات الممول أو تقديراته ذلك لأنه يملك الكثير جداً ، وهو يعرف أو قيل له إن استغلال المال لإصدار الصحف أو توسيع عمليات النشر لا يحقق ربحاً مضموناً أو سريعاً ، وأن الإقدام على تمويل عمليات إصدار الصحف إنما يحمل معه مخاطر مالية متعددة ومنها أن تقتطع من رأس مال الممول أرقاماً هى فى بعض الحالات خيالية ..

بل إنه كان يعرف مما ينشر ويذاع بين الحين والآخر أن الصحافة العالمية – وفى ذلك

الوقت بالذات – كانت تواجه أزمات مالية تدفع بأصحاب البعض منها إلى التخلص من صحفهم إما بالبيع أو بالإندماج مع مؤسسات صحفية أخرى أو بالإغلاق اكتفاءً بما تحملوه من خسائر مالية بالغة ، بالإضافة إلى ما كانت إدارات الصحف تواجهه من إضرابات نقابات عمال المطابع أو غيرهم طلباً للمزيد من المرتبات أو العلاوات وهو الوضع الذى جعل هذه الصحف تواجه خسائر فى الإيرادات الإعلانية إلى جانب الخسارة الناتجة عن توقف الصحف عن الصدور لبعض الوقت . أياماً أحياناً وأسابيع أحياناً أخرى .

إذن لا يبقى بعد ذلك من الإحتمالات الافتراضية التى دفعت الممول إلى التفكير فى المشروع إلا الرغبة فى توظيف بعض ماله فى مشروع إعلامى متميز يحمل اسمه – وقد يخلده بعد وفاته – ويعود عليه فى الوقت نفسه بنفوذ شخصى مستمد من أنه صاحب صحيفة عربية دولية .

وهذا الإحتمال الإفتراضى يقبله المنطق ، إذ أن الكثيرين من أصحاب رؤوس الأموال سبق لهم النزول إلى ميدان الإعلام وذلك عند وصولهم إلى مرحلة معينة من العمر – فوق الستين – وتكون أرقام رؤوس الأموال قد حققت الأصفار التسعة أى وصلت إلى البليون .

غير أن هذا الإحتمال الافتراضى يفتقر فى قبوله إلى شرطين :

أولهما : ألا يكون الممول ضعيف الشخصية منقاداً لأوامر تأتيه من سلطات حاكمة ، وإلا أصبح محتملاً اخضاع [illegible] – بوسيلة أو أخرى – لإرادة هؤلاء الحكام متى حققت نجاحاً وأ[illegible] مؤثرة سياسياً وبذلك لا تحقق له الصحيفة نفوذاً شخصياً أو سمعة عالمية .

وثانيهما : ألا [illegible] لنزوات صاحب رأس المال القوى فى استخدام الصحيفة – مستقبلاً – كورقة رابحة قادرة على أن تحقق له المزيد من النجاح التجارى فى بورصة الأعمال العمرانية والمشروعات التجارية وإلا فقدت الصحيفة صبغتها الإستقلالية بحرمان كل إنسان من أن يقول رأيه .

وإذا كان الصحفى المتطلع إلى تحقيق المثالية يجب ألا يسقط من اعتباره أى اعتبارات أو احتمالات يمكن أن تكون عوامل خطرة الأثر على استقلال الصحيفة ومثاليتها بالتبعية ، فإنه كان لا بد من التركيز على توسيع الفهم العام لمعنى استقلالية الصحيفة ، كلما أتيحت فرصة الحوار مع الممول حتى يدرك ويفهم بوضوح لا لبس فيه أن الإستقلال الكامل هو حجر الزاوية فى المشروع . وأن المصارحة يجب أن تكون الطابع المسيطر علينا جميعاً فى محاولة تحديد خطوات المستقبل ، وهل هى صالحة كى نبدأ .. أو لانبدأ .

وبدأت الحديث فى الإجتماع الثانى .. وهذا ما كان يتوقعه ..

قلت : « إن المشروع فى شكله الأولى العام يعتبر خطوة جديدة وجريئة ، وقابلة

للتنفيذ بل يمكن أن تحقق نجاحاً إذا توفرت له الإستقلالية الكاملة . »

وأضفت إلى ذلك : « لقد تحدثنا في اجتماعنا التمهيدى عن استقلال الصحيفة كمدخل إلى عقول قراء العربية وقلوبهم ، سواء أكان هؤلاء القراء خارج البلاد العربية أم داخلها ، ولكن يتحتم علينا الإفتراض من الآن أن أحداً لن يصدق كلمة الإستقلالية وذلك للفكرة السيئة عن الإعلام العربي والتى تكونت على مدى عشرات السنين .

ولهذا ولكى نجتاز هذه العقبة الكبرى فقد يكون مفروضاً علينا خوض معركة الإقناع – لا بالوعد الشفوى – وإنما بما تعبر به كل كلمة وكل حرف تصاغ به مادة الجريدة . ولن نصل إلى مرحلة إقناع أغلب الناس من خلال عدد واحد أو مجموعة متقاربة من الأعداد ، بل إنه يتحتم علينا الإتجاه إلى « التزمت » في تنفيذ هذه السياسة ، وأن يمتد هذا التزمت طويلاً ، وليكن عاماً كاملاً من الإصرار على الإستقلال في الرأى وعدم السماح بحدوث ذبذبة ما تعصف بكل جهد بذل أو يمكن أن يبذل في المستقبل ، وهو الأمر الذى يحتاج إلى بعض التضحيات المالية كسبيل إلى دعم اتجاهنا ، واقتناع القراء الراسخ بأنهم أمام حقيقة ناطقة ومدعمة بكل الأدلة والبراهين .

واستمع الممول إلى هذه « المحاضرة » ووجهه ينطق بالإقتناع ، ولكن هل كان هذا الوجه يخفى شيئاً وراءه ؟ وهل أملك في هذه اللحظة القدرة على قياس درجة اقتناعه أو شكه في إيمان بعض الدول العربية بالإستقلالية الكاملة ؟ وفي الوقت نفسه هل يمكن أن نصدق في ظروفنا الحالية أن ممولا ، عربياً كون ثروته من الإعتماد على النفوذ العربي ، يملك القدرة على صد كل ما قد يهب عليه من اعتراضات وتوجيهات من دولة من الدول التى يدين لحكامها بما حققه من ثراء ؟

وتذكرت – في تلك اللحظة من إجتماعنا – ما طرح عليّ قبل إتصالى المباشر بالممول من رجاء في ان تظل فكرة المشروع محصورة في نطاق ضيق جداً ، وساءلت نفسى هل كان الدافع وراء هذه السرية المطلقة للانطلاق بالمشروع في خطوات غير معلنة هو الخوف من تدخل عربي مجهول ؟ ولكن إذا صح إضفاء السرية خلال التجهيز لبعض المشروعات الإنشائية التى اعتاد الممول الإقدام على تنفيذها ، فهل تصلح في حالة مشروع اعلامى لابد له من اعداد مكشوف ومعروف للكثيرين ؟ أم هل كان الممول يتخوف ممن هم وراء صحيفة الشرق الأوسط الدولية – والتى تصدر من لندن وجده – مما يؤدى إلى تدخل ممن يخشى سطوتهم ؟ أم أن طلبه للإبقاء على المشروع سراً كان مبعثه مخاوف محتملة للمواجهة العاجلة مع بعض النظم التى يحرص على استمرار صداقتها حالياً لصالح أعماله المتشعبة ؟

هذه التساؤلات التى طرحتها على نفسي في لحظات سريعة ، أعطت لى مقياسا عاجلاً يمكن أن أقيس به بعض نواياه ، وذلك بأن أطرح عليه الدعوة إلى التنازل الفورى عن الإحتفاظ بسرية المشروع ، فإذا قبل سقطت بعض المخاوف التى راودتنى واعتبرت هذه النتيجة كافية – مؤقتاً – للتأكد من أن الرجل لا يخفى بعض النوايا أو المخاوف في داخله .

ومرة أخرى أعود إلى اقناع نفسي بالإكتفاء المؤقت بنتائج هذا الإختبار السريع مبقياً استكمال الإختبارات الأخرى إلى وقت لاحق وذلك رغبة منى وممن يشتركون حالياً فى دراسة المشروع فى ألا نبدأ الإقدام على دراسة إمكان تنفيذ الفكرة لمجرد افتراض احتمالات تتولد عنها عقبات ليس من السهل اختراقها أو التغلب عليها حاليا .

كنت قد وصلت – بعد جمع شتات كل الأفكار الشخصية المحيطة بالمشروع – إلى الإقتناع بأنه لا بد من خوض غمار معركة شرسة لئلا أتهم فيما بعد بأنى تركت فكرة مطروحة للبحث وتحقق وجود الصحيفة المثالية تفلت منا بسهولة على أساس الاستسلام لواقع أو لتصورات أو افتراضات سدت الطريق وفرضت علىّ الرفض الكامل النهائى .

ونطق الممول أخيراً بكلمات قليلة ، عبر بها عن اقتناعه بكل ما قلت ، وأنه يريد للصحيفة أن تصدر مستقلة مشترطاً أن نضمن لها البقاء بمعنى أن تكون الدراسة المسبقة لهذا الصدور كاملة من كل نواحيها مؤدية إلى النجاح الذى يفرضها على السوق .

قلت : « إن هذا كله فى متناول أيدينا ما دمنا على اتفاق بضرورة حشد كل الكفاءات المصرية – وكررت كلمة المصرية حرصاً على التأكد من استماع الممول إليها جيداً – لأنها الكفاءات القادرة على إعطاء الصحيفة احتراماً ووزناً مما يدفعها إلى الأمام ، وقلت إن فى تاريخ مصر الإعلامى ما يضفى على الصحيفة كل مقومات النجاح والبقاء .

وتلك كانت أول إشارة منى إلى أن التكوين البشرى للجهاز العامل فى تحرير الصحيفة سيكون مصرياً فى مجموعه وفى هيمنة كاملة على المشروع . ولم يبد منه أى اعتراض ، أو حتى مجرد التساؤل عن نسبة العاملين من المصريين إلى نسبة العاملين من غير المصريين ، وتلك كانت أولى الدلالات على حسن نيات الممول مما جعلنى أبادر إلى إطلاق البالون الذى يحمل المقياس السريع لهذه النيات . »

قلت : « لقد فهمت أنك تطلب إحاطة المشروع بالسرية .. وهذا ما لا أستطيع الوعد بالوفاء به ، فبداية لا بد من إطلاع الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك على فكرة المشروع ضماناً للوصول إلى تفهم كامل من جانب السلطات المصرية لأبعاد الفكرة ، وبحيث تضمن أن يسمح لنا بفتح مكتب صحفى كبير – وعلى مستوى مكتب باريس – فى القاهرة يتم فيه إعداد معظم المادة الصحفية التى تتضمنها الصحيفة . »

وتلك كانت إشارة أخرى ، واضحة لا لبس فيها إلى إصرارى على أن تكون القاهرة مركزاً أساسياً من مراكز الصحيفة ، وهى اشارة حملت معها بالون الإختبار للممول عن مدى اعتراضه أو قبوله لهذا الإتجاه الأساسى من جانبى .

وجاءت نتائج الإختبار مؤكدة أنه لا اعتراض له على هذا الإتجاه .. وأضاف إلى ذلك قوله : إنه لم يعد يتمسك بالسرية ما دمت أرى ذلك بل يترك لى حق اختيار الوقت المناسب للإعلان عن المشروع وبالصورة التى أراها .

قلت : « إن الرئيس محمد حسنى مبارك سيكون بالقطع مشغولاً فى هذه الفترة بمتابعة الخطوات الأخيرة لجلاء القوات الإسرائيلية عن سيناء ، والتى كان محدداً أن تتم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ – ولهذا فإنى سأحاول الإتصال به وإطلاعه على فكرة المشروع بعد هذا التاريخ » .

ورد الممول مكرراً قوله : إنى أترك لك حرية اختيار الموعد ، وحرية اختيار الكيفية التى تكشف بها عن مضمون هذا المشروع . »

ثم كانت الكلمات الأخيرة التى نطق بها الممول وختم بها الإجتماع .. فلننطلق إلى تنفيذ المشروع وليكن انطلاقنا سريعاً .

- ٢ -

جمع أطراف المعادلة

وعدت إلى مصر فوراً ، حاملاً معى أمنية صحفية غالية ، وكنت واثقاً من أن الكثيرين سيرحبون بها ، ويتدافعون إلى مساعدتى فى تحويلها إلى حقيقة ملموسة . وإن كنت لم أسقط من توقعاتى أن حرباً معينة ستشن على الفكرة وأن تنصب نار هذه الحرب على التمويل ومصدره .

وانتظرت إلى أن تمت آخر مراحل الجلاء عن سيناء ، وانتهت الأعياد التى اعتدنا إقامتها فى مثل هذه المناسبات ، وذلك قبل أن أطلب تحديد موعد لمقابلة الرئيس محمد حسنى مبارك .

وإذا كنت لم أذكر شيئاً عن فكرة هذا المشروع لأحد إلا أنى كتبت مقالاً فى « الأخبار » حرصت فيه على تأكيد قيامى فى الفترة السابقة للمقال بمهمة إعلامية فى باريس وأنها هى التى حالت بينى وبين كتابة عمودى اليومى فى جريدة « الأخبار » لفترة من الزمن .

وكان الدافع إلى كتابة هذا المقال نابعاً من ضرورة حرص الصحفى دائما على عدم إخفاء شىء ما عن قرائه ، وأن يبدأ بتطبيق هذا المبدأ على نفسه أولاً ، حتى لا يدخل فى قائمة المتناقضين مع أنفسهم ، فالصحفى مطالب دائماً بأن يكون الوسيلة التى يعرف الشعب من خلالها كل شىء أو أية « معلومة » ما لم تكن إذاعتها متعارضة مع الصالح العام وبشرط أن يكون حبس هذه الحقيقة لفترة قصيرة تفرضها سلامة البلاد ، هذا إلى جانب الرغبة من جانبى أن يستمع الرئيس المصرى إلى تفاصيل المشروع منى مباشرة خشية أن

يتدخل من يصوره له بتصوير خاطىء ، أو أن يضع فى طريقه عقبات لا مبرر لها وتحتاج إلى جهد لتذليلها .

ولكنى انتظرت طويلاً تحديد الموعد مع السيد رئيس الجمهورية وأدركت ، مع امتداد فترة الإنتظار ، أن المقابلة لن تتم بسبب القطيعة التى فرضها بينه وبينى . وهذا حق الرئيس الكامل فى أن يلقى من يشاء ، أو يرفض لقاء من يشاء .. ولكن الإحساس بإمكان تطور العلاقة بين كاتب صحفى ورئيس الجمهورية إلى حد القطيعة ورفض الاستماع إلى تفصيلات « موضوع هام جدا » كما وصفته لسكرتير الرئيس عندما استأذنت فى تحديد موعد للمقابلة .. هذا الإحساس هو الذى جعلنى أتطلع إلى المستقبل من زاوية التشاؤم ، وازداد تقلص الأمل الذى راودنا مع مقدم الرئيس الجديد .

وفضلت أن أصبر قليلاً ..

إلا أنه لم يكن هناك مفر من الإستمرار فى الإلتزام بالتفكير المفرد والإنتظار قليلاً فى طرح فكرة المشروع على غيرى من الصحفيين والأصدقاء مكتفياً بأن المقال الذى كتبته بعد عودتى من باريس قد أثار عند الكثيرين – ممن يعنيهم الأمر – التساؤل بشأن المهمة الإعلامية التى أشرت إليها ، فى هذا المقال .

لقد جاء فيه : « قضيت أخيراً بضعة أيام فى العاصمة الفرنسية لعمل صحفى ، وكل عمل صحفى له متعته الخاصة حتى ولو كان لمجرد المشاهدة المحايدة أو متابعة ما يجرى فى فى منطقة ما من مناطق العالم ، دون أن يكون هدفها أن يضم حصيلتها تحقيق صحفى أو رأى يكتب .

« فالصحفى فى حاجة دائما إلى تحديد معرفته بكل شيء : الناس .. الأفكار .. الحوار .. مواجهة المشكلات الخاصة والعامة .. وعلاقة الحاكم بالمحكوم .. ذلك أننا لسنا وحدنا الدولة التى تحمل على أكتافها مشكلات متراكمة .. بل إن دولاً كثيرة ، إن لم تكن كل دول أوروبا وغيرها من القارات تواجه مشكلات أشد ضراوة من مشكلاتنا .

ومع هذا فإن منها إما أن يجد سبيله إلى الحل العاجل أو الآجل .. وإما أن تكون وسيلة تفاعل الشعوب مع مشكلاتها مختلفة عن وسائلنا اختلافاً جذرياً وعميقاً .

هل لأننا من طينة .. وهم من طينة أخرى ؟

لا أظن أن هذا هو محور الخلاف ..

إما أن هذه الشعوب أو الدول تجد حلولاً عاجلة أو آجلة لمشكلاتها فذلك لأن التصارع المكشوف – أو ما يسمى بالديمقراطية – يصب فى مصفاة تخرج منها بعض الأفكار أو الحلول لتجد طريقها إلى التنفيذ بغير حساسية من أن تكون هذه الحلول من صنع من لا يجلس على مقعد الحكم بصورة دائمة لا تتغير .

وليس هذا الذى أقوله كشفاً جديداً أو سبقاً صحفياً .. وكلنا نذكره عندما نراه عن قرب ممارساً على الطبيعة وبعنف وقسوة فى النقد أو فى الرد على النقد ، وبأسلوب نراه

عيباً يحتاج إلى إصدار قانون خاص فى الوقت الذى يرونه أسلوباً طبيعياً لا عيب فى ممارسته ما دامت الكرامات مصانة واحترام الفرد فوق كل الإعتبارات .

وتمضى قوافل البحث عن الحلول سائرة ومتفاعلة تحت مظلة هذا الجو الشعبى يراقبها الشعب ويتابع اتجاهاتها ولهذا يزداد اطمئناناً إلى أن ما يعانيه من متاعب هو فى طريقه إلى حل عاجل .. أو آجل ..

ومن هذا المنطلق فإن الشعب لا يضيق بمشكلاته ولا يدخل نفسه طائعاً أو مرغماً فى دائرة اليأس أو الإلتصاق بالسلبية المدمرة . ذلك أنه يعتبر نفسه الشريك الأصلى وصاحب الكلمة الحاسمة ومطمئناً إلى أن هناك من يتولى رعاية مصالحه ممثلة فى أجهزة إعلام حكومية كالإذاعة والتليفزيون وغير حكومية كالصحافة .. وأنها كلها الأجنحة المعبرة عن رأيه والمشارك بها فى هذا الصراع من أجل البحث عن الحلول والتصرف فيها بحكمة واتزان وتحت رقابة شعبية حقيقية .. وليست مصنوعة .

ومرة أخرى لا أقول إن هذا كشف أو سبق صحفى .. إلا أنه فى الواقع الذى يجب متابعته باستمرار ، عن كثب وليس عن بعد ، كى ننقل إلى أجهزتنا الحاكمة صورة للقاعدة الأساسية التى لا يمكن بدون دعمها سرعة الوصول إلى الحلول الجذرية لمشكلاتنا ، ومن ثم تزداد اقتناعاً بأن طريق الديمقراطية السليمة هو الحل الأول ، حتى ولو اكتنفته بعض الصعاب وواجهنا خلال عبوره بعض العنف .

وما أحلى الحياة فى بلد حر ديمقراطى تسوده المحبة والإصرار على الإنتماء للوطن . وما أحلى التطلع بعد ذلك وبعد يوم الأحد ٢٥ أبريل – (موعد الجلاء التام عن سيناء) إلى بلدنا وقد بدأ يتجمع فى ظل هذا النظام الحر ليطرق الطريق السليم إلى مواجهة مشكلاتنا والتغلب عليها بعزيمة فرد واحد ..

هذا هو المقال الذى أثارت كلمات مقدمته القليلة التساؤلات ، رغم أن ما جاء بعدها قد أردت منه التلميح إلى أن الصحيفة الدولية الجديدة كانت أساس مهمتى الإعلامية فى باريس ، وأنها لا تصدر لمجرد أن تزيد من عدد الصحف والمجلات المهجرة ، وإنما ليكون لها خطها السياسى إلى زرع بذور الحقيقة المجردة فى الأرض العربية ومواجهة مشاكلها بعزيمة الفرد الواحد .. وتلك كانت الكلمات التى أنهيت بها المقال .

ولم تكن كتابة المقال بهذه الصورة بغير دوافع عامة و[illegible] ، أولها : إنى كنت قد أمضيت أكثر من أسبوعين فى باريس غائباً عن قرائى ، ولم أشأ أن أتركهم أسرى لتصور خاطىء هو أنى منعت عن الكتابة أو أن الرقيب غير الرسمى قد حذف ما كتبته خلال هذه الفترة التى خلت فيها « الأخبار » من عمودى اليومى .

وغيرى قد يفعل ذلك سعياً وراء ما يسمى بالبطولات الكاذبة ، ولكنى لم أكن مستعداً لمسايرة هؤلاء فى تخطيطهم ، بالإضافة إلى أنه رغم أن العلاقة الشخصية التى نشأت بينى وبين الرئيس محمد حسنى مبارك عند وصوله إلى رئاسة الجمهورية كانت قد وصلت إلى

مرحلة الجمود ، وانقطع اتصاله بى ، إلا أنه – إنصافاً له – لم ينهج أبدا ، وحتى اللحظة منهج سلفه فى إصدار أوامره بمنعى – أو منع غيرى – من الكتابة ، ولو أنى تركت قراء عمودى اليومى تحت هذا النوع من الوهم الكاذب لكنت بذلك – مرة أخرى – متناقضاً مع نفسى لأنى ساهمت فى حجب الحقيقة عن الجماهير .

وثانى الدوافع التى أملت على كتابة هذا المقال الغامض نسبياً : هو خشيتى أن تكون أجهزة المخابرات المصرية – وهذا افتراض – قد تابعت خطواتى فى باريس مع الممول العربى ، ثم ضمنت تقاريرها استنتاجات أو تحليلات لهذه الإجتماعات لا تمت بصلة للحقيقة .

ولهذا أردت أن أضع أمام المسئولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية تفصيلاً يوضح الأسباب الحقيقية لهذا النشاط الذى قمت به فى باريس خلال وجودى بها فى إبريل ١٩٨٢ .

وهذا ما فعلته فعلاً .

إذ اتصلت فى الثامن والعشرين من شهر أبريل ١٩٨٢ ، بسكرتير الرئيس الأستاذ عبد الهادى زكى وطلبت منه استئذان الرئيس فى تحديد موعد لمقابلته وذلك لرغبتى فى إطلاعه شخصياً على تفصيلات موضوع هام ، ولم أزد على ذلك ، ولم أفصح عن حقيقة هذا الموضوع لئلا تنقل الفكرة غير واضحة ، كما لم يطلب منى السكرتير بعض الإيضاحات .

لقد كنت أشد حرصاً على طرح وشرح الفكرة على الرئيس بنفسى ، ذلك أنها بالغة الأهمية والحساسية كذلك ، وقد يتطلب العرض مزيداً من الإستفسارات التى لا يعرف الإجابة عنها سواى .. فأبادر بتقديمها إليه .

ووعد سكرتير الرئيس بعرض الأمر عليه وإبلاغى بالنتائج . وهذا ما لم يتم . وإن كنت توقعته ، ذلك لاحتمال أن يكون الرئيس قد تصور أنى إذ أسعى إلى مقابلته فما ذلك إلا لإزالة الخلاف القائم بينه وبينى فهو قد سبق مصارحتى بالقول بأنه إذا اختلف مع شخص ما فليس من السهل عليه التسامح .

ولهذا لم يكن غريباً أن تمضى الأيام .. ثم لا إجابة .. ولا اعتذار عن عدم تحديد موعد المقابلة .

وكان رد الفعل لدى هو تصميمى على ألا أعاود الإتصال بسكرتير الرئيس للإستفهام عن مصير طلبى ، بل فضلت أن أتجه مباشرة إلى بدء إتصالات مع زملاء لى فى المهنة لطرح فكرة المشروع وبحثها ثم أترك لهذه الأحاديث حرية الإنطلاق على الألسنة ، وذلك كفيل بوصولها إلى مسامع الرئيس عن طريق التقارير التى تعرضها عليه أجهزة المخابرات والمباحث العامة .

صحيح أنى كنت أطلب إحاطة هذه الفكرة بالسرية التامة ، ولكننى كنت أعرف ، أن البعض لن يحترم هذه السرية ، وأنه لا بد من تسرب بعض المعلومات إلى آخرين ، ومنهم تنطلق التقارير .. هكذا كان وضعنا الداخلى .

وبدأت ردود الفعل تتجمع أمامى .. والذى أدهشنى أن بعضها – إن لم يكن معظمها –

كان فى جانب الترحيب بالمشروع وتأييده ، بل الأغرب من ذلك أن القلة والتى تكاد تكون شبه معدومة ، لم تهتم بالتفاصيل الصحفية للمشروع وإنما ركزت إهتماماتها بطرح ما اعتبرته سؤالاً أساسياً : من هو الذى وراء المشروع ؟ بمعنى من هو الممول الذى وافق على وضع أمواله كمنطلق لإصدار الصحيفة العربية الدولية ودعمها ؟ .

أدركت من هذا الإستقصاء الأولى أن الكثيرين اكتفوا باقتناعى بوجاهة المشروع وسلامة نواياه ..

ومن هذه النتائج بدأت أحس بعظم المسئولية الملقاه على عاتقى ، مما تحتم على المضى بمنتهى التؤدة وعدم التسرع ، فى استكمال دراسة جوانب المشروع ذاته ، فلم يكن إحجام الأغلبية المطلقة والمرحبة بالفكرة عن توجيه السؤال الأساسى المتعلق : [illegible]ة الممول إلا نتيجة لثقتهم فى أنى لن أقدم على قبولى فكرة المشروع ما لم أكن واثقاً من أن الصحيفة الجديدة ستكون ملتزمة بسياسة استقلالية ، بصرف النظر عمن يكون الممول ، وأنها لا تتبع أحداً .. ولا تخضع لنظام .. ولا تجامل دولة على حساب أخرى ..

ولست أدعى أنى كنت قد وصلت إلى يقين لا يتسرب إليه الشك بأن الوضع سيكون كذلك تماما .. ولكنى مع هذا لم أكن راغباً فى دعم الشكوك فأبدأ بطرحها كعقبات مؤكدة ، وإلا كان أمر إغلاق الأبواب أمام فكرة المشروع منتهيا ، وأنه لا داعى لمزيد من البحث أو الدراسة ، وإنما كانت رغبتى هى إبراز مزايا ما يمكن أن نحققه – وفقاً لأطراف المعادلة التى جمعتها خلال دراستى الأولية لفكرة المشروع – وإن كان علينا ألا نسقط الشكوك والمخاوف فى حساباتنا . ومن حصيلة هذه الدراسة المزدوجة يمكن الوصول إلى تقييم جيد لحساب الأرباح والخسائر . فإذا اتضح منه رجحان كفة الأرباح رجوحاً ملموساً وواضحاً كان علينا الإقدام على الخطوة التالية من التجربة وهى خطوة لا تعنى التسليم المطلق بضرورة التنفيذ بل الإنطلاق إلى المزيد من الدراسات . وإذا رجحت كفة الخسائر ، حتى ولو كان الرجحان بسيطاً كان علينا إغلاق الباب بهدوء ، والإنتهاء إلى المصارحة بأن الجواب للفكرة هو : لا .. مع الأسف الشديد

وهذا ما فعلته على مدى فترة غير قصيرة جرى فيها حوار بينى وبين الكثيرين من أصدقاء أو زملاء فى المهنة ، أو ساسة قدامى ، ولقد كان ممن سعيت إلى الإستفادة برأيه هو الأستاذ مصطفى مرعى الذى يمتاز بالفكر الحر والرأى السديد ، وقدرات المحامى الكبير فى التحليل والتعمق فى بحث كل ما يتعلق بقضايا الرأى والإعلام الحر دون أن يكون متأثراً فى ذلك بالخيال أو الوهم أو العاطفة أو التسرع فى الحكم على الأشياء لمجرد أن ظاهرها يوحى بضرورة رفضها والإمتناع عن الإقتراب منها .

واستمع الأستاذ مصطفى مرعى إلى ما طرحته عليه وكذلك إلى ما أراد الإستماع إليه عن فكرة المشروع وتفصيلاته الأولية ثم مضمون ما دار بينى وبين الممول من حديث عن استقلالية الصحيفة ، على أنى ما كدت أصل إلى هذه النقطة الأخيرة مركزاً على شرح معنى هذا الإستقلال حتى قاطعنى الأستاذ مرعى قائلاً :

قبل أن نتكلم عن تفصيلات المشروع المعروض للبحث ، بصفة عامة ، أود أن أقول رأيى فى هذا المبدأ الذى أ [illegible] ، أنك تتخذه منطلقاً فى تحديد معالم الصحيفة الجديدة : إن كلمة الإستقلال لا تعنى الكثير ، بل إنها قد تكون كلمة « عائمة » ولهذا فإن تمسك الصحيفة بها واتخاذها شعاراً لها يعنى أن الصحيفة لن تكون مالكة فى يدها لطابع معين ومحدد ، ولهذا إذا اردت أن تتخذ للصحيفة شعاراً لها من منطلق الإستقلالية ، فليكن هذا الشعار : « الإفراج عن الحقيقة » . إن شعوبنا العربية قد حرمت ، ومازالت محرومة ، من حق معرفة حقيقة ما يجرى فى داخل الوطن العربى وفى خارجه . كما أن صحفه لا تملك ، على اختلاف أنواعها ، حق الإقتراب من الحجاب الذى سترت به هذه الحقيقة .. ذلك أنها وضعت قسراً فى أقفاص متداخلة من حديد إذا أنت حاولت إزالة الواحد منها فإنه يبقى أمامك الكثير الذى قد يصعب عليك إزالته .

إن السؤال الذى يجب أن نطرحه على أنفسنا حالياً ، ونحن أمام مثل هذا المشروع الإعلامى هو : هل ستتوفر الضمانات الكافية كى تنجح الصحيفة فى كسر القيود المفروضة على الحقيقة وتطلق سراحها ؟ وأنا أعنى هنا – وبشدة – الحقيقة الكاملة وليس نصفها أو ربعها أو حتى ثلاثة أرباعها .. فإنه يكفى بقاء الجزء اليسير من وقائعها محجوباً عن القراء كى يصبح الشعار بلا واقع . وبالتالى تنعدم للصحيفة قيمتها الكبرى ، وتصبح إضافة جديدة إلى ما هو موجود من الصحف .. إضافة لا يقبل تحقيقها من تشبعت نفوسهم بالرغبة فى تحقيق العمل الجديد المفيد .. العمل الوطنى القومى . »

وسألت الأستاذ مصطفى مرعى : « وإذا تحققت الضمانات لذلك ؟ . »

وأجاب بسرعة : « الضمانات المكتوبة لا عبرة لها .. لأن مقدمها قادر على سحبها فى أى وقت ، وفى مواجهة أى ضغط لا يقوى على مقاومته ، فنحن نعيش فى عالم عربى متقلب ومتلون ، وإنما العبرة بالنيات التى دفعت إلى طرح فكرة المشروع من جهة ، وبقدرة المنفذين للمشروع على مقاومة كل ما يخالف هذه النيات مستقبلاً فى أى وقت . »

وعدت أسأل محدثى : « هل يعنى ذلك أنك تطالب بالمضى فى عمليات جس النبض والدراسة للتأكد من صدق النوايا أولا ؟ . »

أجاب : « بكل تأكيد .. لأن ذلك يسلحنا قبل الإقدام على التنفيذ بكل الأسلحة التى تساعد إلى حد كبير على ضمان سلامة خطواتنا مع بداية التنفيذ . »

سألت : « وإذا تبدلت النوايا بعد التنفيذ وتكشف لنا بعض ما قد خفى منها ؟ »

أجاب : « إنك أدرى منى بما يجب أن تفعله . وأنا أعرف أن جعبتك مليئة بالتجارب التى يجب أن تفخر بها . »

ولم أكن أشك أبدا فى أن الأستاذ مصطفى مرعى كان يعنى إقدامنا على تعرية الذين أظهروا نوايا لم تكن محسوبة مع بدء تنفيذنا للمشروع .

وعندما كنت فى طريق العودة إلى مكتبى بجريدة « الأخبار » ، بعد هذا اللقاء المثير مع رجل مصرى أعتز برأيه ، تذكرت بعض التجارب المريرة التى مررت بها ، والتى كانت بمثابة اختبارات بالغة القسوة ، امتلأت بها مراحل حياتى الصحفية .. بعضها مع أفراد عاديين .. وبعضها مع أفراد فى موقع السلطة المطلقة ..

تذكرت تجربة جريدة « الزمان » المسائية فى أواخر الأربعينيات وما تخللها من أزمات بالغة العنف والقسوة . ولقد بدأت قصة هذه التجربة بعد قرار إغلاق الصحيفة الأسبوعية التى أصدرتها لحسابى باسم « الأسبوع » إذ بادر المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا رئيس حزب السعديين ورئيس الحكومة وقتئذ فطلب منى معاونة الحزب فى إصدار صحيفة يومية حزبية باسم « الأساس »

ولم أتردد فى القبول على أساس أن المساهمة ستكون قاصرة على مشورة صحفية بحتة ، دون التزام حزبى ، ذلك أنى كنت قد قررت بعد تجربة حزب الكتلة الوفدية المستقلة طلاق الحزبية « طلاقاً » لا رجعة فيه وأن أتبع نهجاً مستقلا فى اتجاهاتى السياسية ، فلا رجعة إلى الإنتماء لحزب ما وإنما اتجاه بكلياتى إلى العمل الصحفى البحت .

كنت قد بدأت أؤمن بأن الصحفى المستقل هو القادر على خدمة القراء وعدم الإلتزام بالإنتماء إلى حزبية سياسية تجبره فى بعض الحالات إلى إخفاء بعض الحقيقة عن القراء أو تحريفها بالحذف أو بالإضافة التى لا أساس لها من واقع .. الحزبية التى تفرض على الملتزمين بها كسب المعارك السياسية – بأى أسلوب وبأى ثمن – والتغلب فيها على معارضيهم .

كنت قد ضقت ذرعا بهذا الأسلوب الحزبى الملتوى والذى جعلنى أعيش دائما فى صراع مع نفسى نتيجة لاشتراكى أو مساهمتى فى عمليات صحفية غير مثالية فى حين تراها الحزبية المجردة سبيلاً إلى كسب التأييد الجماهيرى حتى ولو جاء الكسب عن طريق الخداع ..

كانت حصيلة هذه التجربة الحزبية أن أصدرت صحيفة « الأسبوع » مستقلة وكانت كذلك على قمة الأسباب التى دفعتنى دفعا إلى إغلاقها نهائيا ، بعد أن واجهت متاعب مالية ، أراد رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا – كما قلت من قبل تغطيتها – بعون مالى حكومى أطلق عليه اسم المصروفات السرية .

لقد كان من النادر أن تجد رئيس حزب يقدر صحيفة ما فى تغطية الأنباء واحترام الحقيقة مما يوجب تشجيع الدولة لها ولكنى رفضت هذا العرض .. بل سارعت إلى إغلاق « الأسبوع » تحاشيا لأى شبهة أو مقولة ..

وفى خلال عملى الصحفى « المؤقت » وغير الحزبى بجريدة « الأساس » ، جاءنى المرحوم إدجار حلاد صاحب جريدة الجورنال ديجيبت وهى جريدة تصدر فى مصر باللغة الفرنسية ، ليعرض على رئاسة تحرير صحيفة يومية مسائية جديدة تصدر باللغة العربية .

وبطبيعة الحال قبلت . فقد كانت من بين وسائل إغرائه لقبول العرض قوله لى : أنه يريدها أن تكون صحيفة مستقلة تماماً عن كافة الأحزاب .

هل صدقت كلامه ؟ هل صدقت فعلاً إمكان أن تكون هذه الصحيفة الجديدة مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية وعن نفوذ السراى ؟ وكيف يتأتى ذلك ؟ وهل كان إدجار جلاد فوق مستوى الشبهات بحيث أصدق ما يقول ؟ لقد كان المعروف عنه أنه لا يتردد فى تسول تمويل الصحيفة الفرنسية من جهات متعددة : فى شكل مساعدات أو إعلانات أو تسهيلات ، أو مصروفات سرية بالإضافة إلى أنه كان من رجالات القصر الملكى وممن يستخدمهم الملك فاروق فى مهام معينة ؟ هل كان يمكن أمام هذا كله أن يحترم فكرة الإستقلالية ويؤمن بها .. هل كان مقبولاً التسليم بما يقول من أن الصحيفة المسائية الجديدة ستكون مستقلة ؟ .. وعن من .. ؟ .

ولست أدعى ، ولن أدعى ، أنى فكرت طويلاً أمام هذه التساؤلات الضخمة .. بل تركت للعاطفة حق اتخاذ القرار ، بل دعمت هذه العاطفة بحنينى إلى الاستقلال فى عمل صحفى جديد أضع فيه كل آمالى وتصوراتى .

كان استعداد إدجار جلاد الفنى مستكملاً .. فهو صاحب دار صحفية تملك المطابع ، وتملك الإدارة ولها قدرتها على العمل فى السوق الإعلانى أو بمعنى آخر كانت أجهزتها الإدارية جاهزة .

وكان هناك ، فوق هذا كله ، حماس الشباب واندفاعة للإرتماء فى أحضان « الخيال » أملاً فى أن يقودنا إلى تحقيق ما لم يحققة سوانا .

هذا اعتراف لا أتردد فى تسجيله .. فلا مهرب إطلاقاً من الجهر بالحقيقة – وما نتج عنها – كى يستفيد منها كل من يرغب فى هذه الإستفادة ..

ولكن هل أسفت لما واجهته بعد ذلك من مشكلات ومتاعب ؟

مرة أخرى أقول إنه رغم كل ما صادفته من عقبات فى تجربة « الزمان » إلا أنها حققت بعض ما حلمت به ..

لقد قلت لإدجار جلاد بعد المقابلة الأولى إنى سأفكر فى الموضوع . إلا أنى كنت فى واقع الأمر قد قررت بينى وبين نفسى القبول والإنطلاق إلى التفكير فى الوسيلة التى سأنفذ بها المشروع ، وكيف أختار جهاز التحرير القادر على إصدار الصحيفة المستقلة التى كانت وما زالت مسيطرة على خاطرى .

لقد كان العرض أن أكون رئيساً لتحرير هذه الجريدة ، وأن أختار من أشاء لمعاونتى دون تدخل من أحد ، وأن أكون وحدى الذى يوجه سياستها . وكان هذا – فى تصورى – يكفينى كى أحقق ما أريد ..

كانت الصحافة وقت ذاك غير صحافة الوقت الحاضر ، فهى لم تكن صحافة مؤممة

يملكها رئيس الدولة ويسيطر سيطرة [illegible] على العاملين فيها ، بحيث لا يملك الصحفى العامل فى مجالها حرية التحرك أو الإنتقال من صحيفة لأخرى ، وكنت فوق هذا فى مرحلة من مراحل الشباب التى تتوفر لى فيها عوامل الجرأة والإقدام والمخاطرة .

وقد قبلت المخاطرة فعلاً .. وصدرت جريدة الزمان قوية مقبولة عند القراء ، ومن حسن الحظ .. حظ المجموعة العاملة فى الصحيفة . أن يقع أول اصطدام بينى وبين إدجار جلاد بعد ظهور الصحيفة بأيام ..

ولعل جلاد قد صنع هذا الصدام كوسيلة صبيانية من وسائل إظهار قوة عضلاته ، سعياً للتأكيد بأنه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى عمل الصحيفة ، وبالقطع فإنه لم يكن واثقاً من قوة رد الفعل التى ستتولد عن هذه المحاولة وإلا لما أقدم عليها ، إذ لم يلبث ان فوجىء باستقالتى صحبها الإمتناع الفورى من جانبى عن الإستمرار بالعمل .

هنا أسقط فى يده ، وأصبح حتما عليه السعى الىّ معتذراً عن تدخله ، وواعداً بألا يتكرر هذا التصرف من جانبه .

ولقد كان من حسن حظ المجموعة العاملة معى فى الزمان وحسن حظى ، أن يقع هذا الإصطدام فى هذا الوقت المبكر لأنه أضاف إلى التفاهم المبدئى بينى وبينه تأكيدا عملياً ، غير موثق أو مكتوب ، بأنى لن أقبل – مهما يكن الأمر – تدخلاً فى عمل صحفى أعطيت لى كل صلاحيات رئاسته .

وتمضى الأشهر والصحيفة تحقق ربحاً ، وتحقق كسباً من ثقة القراء إلى أن وقعت الواقعة ، وجاء حزب الوفد إلى الحكم .

ووقع إدجار جلاد فى حيرة . كيف يضمن أن تمضى الحكومة فى دفع ما تدفعه له أو تقدمه لمؤسسته الصحفية من تسهيلات وعلى رأس جريدتها العربية أحد خصوم الوفد السابقين .. أحد الشركاء فى وضع الكتاب الأسود ؟

صحيح أنى كنت قد تحررت من الحزبية ، ولكن إدجار جلاد لم يكن راغباً فى المخاطرة التى يحرم بسببها من عون حكومى قد لا يكون فى حاجة إليه ، إلا أن جشعه وتطلعه للمزيد من المال كانا أشد ، ومن هنا اصطنع خلافاً وأخرج من درج مكتبه واحدة من استقالاتى المتعددة التى كانت تحذره من تخطى حدوده وأخطرنى فى رسالة موجزة بأنه قد قبلها .. آسفا .

وقد يكون من المناسب أن أوضح هنا : لماذا سارع خلال أول أزمة نشأت بينى وبينه إلى إزالة كل العقبات ، ثم ولماذا رفض المرة بعد المرة كل استقالة أحذره بها من مغبة اقترابه من سلطاتى كرئيس للتحرير .. بينما هو يسارع اليوم إلى قبول استقالة قديمة قد مضت على تاريخها أسابيع أن لم يكن شهور ؟

فى المرات الأولى لم تكن صحيفة « الزمان » قد استقرت وأخذت مكانها فى السوق ، ولهذا كان حريصاً على الابتعاد بها عن الهزات العنيفة . أما فى هذه الحالة الجديدة فإنها

كانت قد وصلت إلى أعماق القراء وأصبح لا غنى لهم عنها ، بل إنها استطاعت بقوتها قهر كل الصحف المسائية الأخرى – التى صدرت قبلها أو بعدها – وظلت مسيطرة على السوق ولهذه الأسباب القوية اتخذ موقفا شجاعاً جريئاً وإن كان قد أسقط من توقعاته احتمال أن يترك الزمان معى خلاصة الشباب ، مفضلين البحث عن عمل صحفى آخر عن أن يبقوا فى موقعهم من صحيفة متقلبة وغير ثابتة عند موقف محدد .

وهذا ما حدث فعلاً .. بل إن هذا الشباب وجد طريقه فيما بعد إلى مناصب كبيرة فى دور صحيفة أخرى . بل أستطيع القول بأنهم جميعا أصبحوا قاعدة العمل المهنى فى كل الدور الصحفية .

لقد قبل إدجار جلاد إستقالتى آسفاً ولكننى فى واقع الأمر تقبلت خطوته بفرحة .

فرحت بها لتخلصى من استمرار المشاركة فى هذا العمل الصحفى الذى تسيطر عليه أغراض فرد ونواياه ، بل زاد من فرحتى أن شاركنى فى ترك العمل بعدى ودون أن أطلب منهم ذلك أكثر من صحفى من الشباب آثروا التحرر من كل قيد إلا الحرص على كرامة المهنة .

جاءت تجربة جريدة « الزمان » اليومية فى مرحلة تالية لما عانيته بالنسبة لمجلة « الأسبوع » الأسبوعية ، إلا أن تجربة « الزمان » تختلف فى كثير من تفصيلاتها عن تجربة « الأسبوع » .

فقد كنت فى الأخيرة صاحب الكلمة الأولى والأخيرة ، ولم يكن لى فى إدارتها وتوجيه سياستها إلا ضميرى ، وضمائر الذين عملوا معى ، وكنت بقرار إغلاقها ملتزماً بأمر واحد : أما أن تصل ميزانية المجلة إلى مرحلة تمكنها من الإعتماد على نفسها دون حاجة إلى تمويل متصل من والدى أو من مال أخوتى ، أو أن أتوقف عن الإستمرار فى إصدارها .

ثم إن ما عجل بالقرار – ربما قبل موعده بقليل – هو إقدام المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء إذ ذاك ، على اقتراح خطوة تحقق لمجلة يراها مثالية فى معالجة الحقيقة المجردة الإستمرار ، وذلك بأن يدفع لها من المال الحكومى الذى كان معروفاً باسم « المصروفات السرية » .

أما الوضع فى جريدة « الزمان » فقد كان مختلفاً ، إذ أن إغلاقها فرض على صاحبها فرضاً بتصرف لم يدرك خطره إلا بعد أن وقعت الواقعة .

فعندما كنا نصدر الجريدة سويا – هو صاحبها وأنا رئيس تحريرها -- فقد التزم معى بالحرص على استقلالها ، رغم بعض محاولاته المتكررة والفاشلة والتى أراد بها التدخل فى عملى ، أو تحريك سياسة الصحيفة وجهة لا أرضاها ، ولهذا وعندما رأى صاحب الصحيفة المرحوم إدجار جلاد باشا أن « مصلحته الخاصة » تقتضيه التخلص منى ، فقد أقدم على ذلك متصوراً أنه قادر على أن يغير فى سياسة الصحيفة المستقلة دون أن يخسر ثقة القراء .

ولقد تذكرت أول ما تذكرت ، بعد انتهاء مقابلتى للأستاذ مصطفى مرعى ، كل أدوار هذه المرحلة لأنها تكاد تكون متشابهة إلى حد كبير مع المرحلة التى أمر بها حالياً وبعد ما يقرب من نصف قرن من الزمان . وتساءلت : إذا كنت قد خضت التجربة الأولى وخبرتى قليلة أو شبه معدومة ، فهل اقبل خوضها هذه المرة ، وبعد أن ملأتنى السنون بالخبرات والتجارب ؟

ولا بد هنا من وقفة قصيرة . أن الصحفى – مهما امتلأت جعبته بالتجارب والخبرات – فهو بالقطع يخضع فى تفكيره وقراراته بشأن أى مشروع صحفى جديد إلى أكثر من عامل .

وأول هذه العوامل : هو عشقه لكل جديد يطرأ على حياته المهنية . وأنا حالياً أواجه بدعوة – يتمناها كل صحفى – ومضمونها أن يكون مؤسساً لصحيفة دولية تصدر فى باريس وتنطق باللغة العربية . والإستجابة لهذه الدعوة تخرج الصحفى ويخرج بها من دائرة المحلية البحتة إلى خدمة أوسع بكثير .

وثانيها : ان الإنسان يفترض دائماً ، أو على الأصح يزين لنفسه الإفتراض – وهو الأصوب – بأن معدن الأشخاص يختلف ، لأنه ليس بالضرورة أن يكون كل ممول على غرار إدجار جلاد .

وثالثها : أنى حاولت فى بداية التفكير فى المشروع المعروض علىّ جمع شتات الفكر لتحقيق معادلات ، سعياً من جانبى إلى تفضيل جانب القبول المبدئى على مبدأ الرفض المباشر لئلا أُتهم – وهذا كلام أكرر تسجيله – بأنى أسارع دائماًإلى إقامة الحواجز والحوائط المسدودة فى وجه كل محاولة صحفية جديد وذلك تهرباً من خوض معارك جديدة استناداً إلى أنى أسعى إلى المثالية .

والحكمة فى إصرارى على دفع هذا الإتهام عنى هو أن الصحفى الذى يتهرب من مثل هذه المواجهات يفقد النسبة الكبرى من المقومات الصحفية ويصبح مع مرور الزمن معدوم القيمة المهنية الكاملة ، ولست أريد أن يحكم أحد علىّ بهذا الحكم القاطع مستقبلاً .

ولكن هل تعنى هذه العوامل الثلاثه التى عددتها انى اسقطت نتائج تجربة جريدة « الزمان » من اعتبارى خلال دراسة المشروع الجديد ؟

إن الجواب على هذا السؤال هو بالنفى الجازم ، ذلك أن عشق الصحفى لكل جديد يطرأ على المهنة تتفاوت درجة حدته مع تطور السن .

إن عشق الشباب للصحافة هو عشق ينطلق بلا قيود ، أما عشق الذين يصلون إلى مرحلة النضوج الكامل فإنه يكون بمعيار وبأمل محسوب بحيث يبدأ ثم ينتهى إلى خاتمة تعصف بكل ما حققه العاشق من مكاسب مهنية .

كذلك فإن الإفتراض بأن معدن الأشخاص يختلف هو افتراض صحيح ، ولكنه يجب

ألا يحول أيضاً دون اعتبار أن الإفتراض العكسى يمكن أن يكون أقرب إلى الصحة أيضاً .

ثم أخيراً لا بأس من محاولة التهرب من مواجهة ما اتهم به كثيراً من أنى أحيط كل فكرة صحفية جديدة تعرض علىّ بحوائط وسدود تقف حائلة دون التفكير فيها . على ألا يقودنى ذلك إلى القبول الفورى للمشروع ، وإنما كى تكون أسباب الرفض — إذا ما تحقق فعلاً راجعة إلى أن الحوائط والسدود هى فعلاً عوائق قوية لا تهدم — مقنعة للآخرين .

ولم أتوقف كثيراً عند تجربة « جريدة الزمان » ذلك أنه كانت فى جعبتى تجربة أخرى مكملة لها ، وصالحة لدراستها حالياً من كل جوانبها

كانت تجربة « الزمان » تتعلق بالسيطرة التى يمارسها شخص يملك المال ، أما التجربة المكملة لها فهى تتعلق بالسيطرة التى تمارسها الدولة أو فرد يملك كل سلطات الدولة .. من مال .. وتدخل .. وقوة .

أليس فى تقديرنا ونحن ندرس المشروع الجديد أننا سنواجه الفرد الممول ونواجه كذلك الدول المسيطرة على الإعلام أو الممولين وهذا الممول الجديد بالذات ؟

وبدأت أستجمع ذكريات تجربة واجهتنى مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما كلفنى فى الخمسينات بإنشاء وكالة أنباء مصرية نحاول بها مواجهة الوكالات الأجنبية — ذات الإمكانات الضخمة — سعياً إلى إبراز الفكر المصرى الجديد ووضع الحقائق أمام العالم .

ولم يكن الرئيس عبد الناصر — فى هذا التاريخ بالذات — قد وصل إلى مرحلة الديكتاتورية المطلقة ، بل كان يحب الاستماع إلى آراء الفنيين يحاورهم ويحاورونه ويناقشهم ويناقشونه ، ثم كان مستعداً لقبول وجهات نظر الذين يفهمون أو يعرفون ما لا يعرفه .

وقلت للرئيس عبد الناصر وهو يعرض علىّ رغبته فى إنشاء الوكالة إنّ فكرتها واجبة التنفيذ فى هذه الظروف ، وإنى على أتم استعداد لقبول هذا التكليف والبدء فى التخطيط للعمل الكبير ، وذلك إذا توافرت للوكالة الإستقلالية التامة عن السيطرة الحكومية ، سعياً منا إلى إقناع الآخرين بقبول ما تذيعه وكالتنا من أنباء أو تعليقات ، ذلك لأن العالم الخارجى — فى معظمه — يرفض الإستماع بجدية إلى ما تذيعه الوكالات الحكومية .

وأضفت إلى ذلك : إن إمكاناتنا المالية كوكالة محلية لن تصل إلى إمكانات الوكالات الدولية ، ولكن فى إمكاننا أن نحقق مكاناً مرموقاً بينها وذلك عن طريق النبأ الصحيح ، والتعليق المرتكز على الوقائع السليمة والمنطق وذلك بغير ثورية فى الفكر ، وعدم حبس الحقائق عن الوصول إلى من يهمهم معرفتها ..

وأضفت إلى ذلك وبمنتهى الأمانة قولى : .. فى إمكاننا الوقوف على أقدامنا إذا ما تحقق للوكالة الجديدة ذلك كله .

ورد الرئيس بلا تردد قائلاً : « وما المانع ؟ ولتبدأ هذه الوكالة من خلال شركة تساهم الصحف القائمة فى تكوين رأسمالها – ولم تكن الصحف قد أممت بعد – تماماً كما هو الحال بالنسبة لبعض الوكالات الدولية .

وسعدت بهذا الرد ، فليس أحب إلى الصحفى من الإقدام على عمل جديد – ومرة أخرى عمل جديد تتوافر له الإنطلاقة إلى الخدمة المهنية غير المقيدة ، والتى تحمل إلى الناس الحقيقة ، وتسعى إلى تحريرها إذا قيدت أو أخفيت عن الشعوب .

وانتهى حديثى القصير مع الرئيس الراحل ، إلا أنى ما كدت أخلو إلى نفسى حتى تساءلت : ألم أسعد من قبل بالإقدام على مثل هذه المحاولات ؟ وماذا كان مصير العمل الذى تولد عن هذه المحاولة ؟ وهل كتب علىّ تصديق كل الوعود التى تقدم إلىّ ، حتى إذا أثمر العمل المتصل المخلص ثمرته وتحولت الأمنية إلى واقع ملموس وعمل يرضى عنه الناس ، سلب منى هذا النجاح ليحوله غيرى إلى عمل غير منتج إلا فى دائرة يرسمها صاحب الشأن والكلمة العليا ؟ »

ومرة أخرى أعمل جاهداً على طرد كل هذه الأفكار « الشريرة » من خاطرى .. بل أقفل أمامها أية فرصة للعودة إلى تدخلها أو تأثيرها على تفكيرى فى هذا العمل الصحفى المصرى الجديد الذى قطعت عهداً لرئيس الدولة على تنفيذه مستقلاً .

أهو العناد ؟ أم هى الفرحة التى تغمر الصحفى إذا أقدم على تنفيذ عمل جديد ولكل جديد بهجته ؟ أم أن الأمر يعود إلى حب الصحفى لخوض المزيد من المغامرات رغم ما سبق للصحفى نفسه من مواجهة نكسات [illegible] واحدة بعد الأخرى ؟

وبسبب هذا العشق للمهنة ، أقبلت على هذا العمل الجديد بكل عزم وإصرار على النجاح ، بمجموعة جديدة من الشباب المتحمس ، بعضهم شاركنى العمل فى جريدة « الزمان » ، والبعض الآخر كان يطرق أبواب المهنة للمرة : الأولى .

وفى فترة قصيرة من الزمن كان الجهاز التحريرى مشكلاً ومستعداً لتنفيذ خطة الإنتاج التى درست جيداً . ولست أذكر فى علاقتى الصحفية والشخصية بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، أنه تابع باهتمام خطوات تنفيذ مشروع من المشروعات مثل ما كان يبديه من اهتمام فى تتبع خطواتى يوماً بعد يوم مطالباً بسرعة بدء العمل .

ولقد وضح فيما بعد أن سر هذا الإهتمام الكبير كان يرجع إلى أنه مُقدم على اتخاذ خطوات سياسية كبيرة وفى مقدمتها إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية ، ثم تأميم قناة السويس ، وأنه من أجل هذا كان يحتاج إلى جهاز إعلامى يخاطب العالم كله عن طريقه بغير اعتماد على وكالات أجنبية تعطى تغطية للأحداث بقدر بسيط ومبتور أو لا تعطيه – من وجهة نظر هذه الدولة – ما يستحقه من تغطية شاملة واسعة .

لم يكن حماسى لمشروع وكالة أنباء الشرق الأوسط نابعاً من مصدر واحد هو حب الاستطلاع والإلتصاق بكل جديد فى المهنة ، بل كان مصدره الأساسى هو أن هذه

الوكالة قادرة على أداء خدمة وطنية وقومية عربية أيضا . ذلك أن الوكالات الأجنبية الدولية إنما وجدت لتغطى مساحات إخبارية واسعة تكاد تشمل العالم كله ، ولهذا فليس فى مقدورها إلا تغطية ما يهم هذه المناطق بالقدر المحدود وبالوسيلة التى تراها محققة لرسالتها الإعلامية .

وبالقطع فإن الوطن العربى لم يكن يلقى العناية اللائقة به لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف .

ولهذا سعت كل دولة إلى انشاء وكالة أنباء « وطنية » خاصة بها ، إلا أنها التزمت هى الأخرى بسياسة الدولة ، ولم تدعم هذا الإلتزام بآخر يجعلها تقدم الحقائق الكاملة . ولهذا لم يكن لهذه الوكالات الوطنية قيمة إعلامية إلا فيما بعد .

ومن هذا الواقع فقد كان تصورى أن الوكالة المصرية الجديدة إذا ما غيرت من معادلة تكوينها وحاولت الجمع بين خدمة الأهداف المصرية والقومية وكذلك الحرص على الإستقلال المهنى ، فإنها ستكون قادرة على فرض نفسها كوكالة من نوعية جديدة مختلفة عن الوكالات الوطنية التى أنشأتها الدول الأخرى .

فلم يكن المشروع المطروح علىّ هو مجرد إنشاء وكالة جديدة ، أو اقتحام عمل صحفى جديد فقط ، بل كان هدفه تحقيق خدمة قومية ذات طابع جديد .

أليس هذا مما يتفق مع ما أواجهه فى عام ١٩٨٢ إزاء هذا المشروع الإعلامى الجديد . ان يكون للوطن العربى صحيفته الدولية ذات الطابع المميز ؟

ولقد أكدت زيارتى للبلاد العربية مع الزميل المرحوم حبيب جاماتى للتمهيد لفتح مكاتب لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، أن الحكام العرب – وليست الشعوب – يتطلعون إلى مصر الثورة ، أو مصر التى يحكمها جمال عبد الناصر بنظرة حذرة ، خائفة ، وتتصور أن كل عمل إعلامى لا بد وأن تكون وراءه أجهزة المخابرات المصرية .

ومعظم الذين تحدثت معهم ذهبوا إلى رحمة الله ، فيما عدا الملك حسين عاهل الأردن والرئيس اللبنانى السابق كميل شمعون ، ولقد اختلف أسلوب الحكام فى الإستماع إلى فكرة مشروع وكالة الأنباء المصرية واصرارى على الإلتزام بالإستقلال الكامل ، والحياد التام .

الملك حسين .. استمع إلى كل التفاصيل التى عرضتها عليه بإهتمام بالغ ، وتأكيد من جانبه بغير تحفظ أنه سيضع كل إمكانيات الأردن لخدمة الوكالة التى يعتبرها منطلقاً للصوت العربى إلى كافة أركان العالم .. وبادر يسألنى : « هل يمكن أن أكون مشاركاً فى تأسيس هذه الوكالة بشراء « سهم واحد » من أسهمها ؟ .

ولقد بر الملك حسين بوعده ، وقدمت حكومته للوكالة كل التسهيلات ، ومع هذا وعندما أراد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للوكالة أن تكون فرعاً من « المخابرات » ، وذلك عندما وضع على رأسها البكباشى كمال الدين الحناوى ، واجهت الحكومة الأردنية موقفاً صعباً ، واضطرت مرة إلى إبعاد مدير مكتبها فى عمان ، ومرات إلى إغلاق مكاتب

الوكالة عندما كان يخرج أحد مديرى المكتب للسير على رأس مظاهرات ضد الملك وحكومته !!

فالإستقلال والتمسك بالحياد ، كانا سبيل الوكالة فى بداية تكوينها إلى الإحترام والإستمرار فى أداء عملها الصحفى المهنى البحت ، وعندما انتهى ذلك كله .. انتهت الوكالة كجسم صحفى تدب فيه الحياة ، وتنطلق منه أضواء الإعلام العربى الحر السليم .

والثقة لا تفقد إذا ما تغير رئيس التحرير ، فقد يأتى غيره ويكون متمسكاً بالإستقلالية ، وأحرص عليها من سابقه ، وعندئذ لا يجد القراء تغيراً فى سياسة الصحيفة أو أسلوب تعاملها معهم ، ويظلون على تمسكهم بالصحيفة ، فالقول بأن الصحف تعتمد على الأسماء أو الأشخاص أكثر مما تعتمد على نوعية المادة المقدمة وصدقها هو قول لا سند له من الواقع . والكلمة المطبوعة لا تحترم لأن كاتبها هو فلان وإنما لأن مدلولها يؤكد صدق قائلها . والصحف لم تعد تعتمد على الأسماء وإنما تعتمد على تعاقد غير مكتوب بينها وبين قرائها ينص على الإلتزام بالصدق ، والإستقلالية والشجاعة فى مواجهة الحقيقة ، فإذا اختفت كل هذه الإلتزامات تساقطت عوامل الثقة واحداً بعد الآخر حتى تواجه الصحيفة مصيرها المحتوم .

كانت جريدة « الزمان »واسعة الإنتشار .. وحقق توزيعها أرقاماً قياسية لصحيفة تصدر بعد الظهر ، رغم ما تواجهه من صعوبات فى طبيعة الوصول إلى ريف مصر فى وقت يسمح بتوزيعها ، ومع هذا فقد بدأ الخط البيانى للتوزيع بعد أن تأكد القراء من تغير نوعية المادة الصحفية التى تقدمها لهم – فى الإتجاه إلى أسفل ، حتى توقفت عن الصدور دون أن يحس به أحد .. فقد كانت الصحيفة قد فقدت ثقة القراء واحترامهم .

وهكذا أكدت تجربة صحيفة « الزمان » قوة القارىء ، فى تحديد مصير الصحف التى يقرؤها ، وإذا كانت هذه القاعدة لم تطبق بالنسبة للصحف المؤممة الأخرى ، فما ذلك إلا لأن القارىء – رغم أن هذه قدرته – لا يطيق أن يبقى بغير صحف . إنما الذى يتغير هو نظرته إلى جديتها ، أو الإعتماد عليها كمصدر لا خلاف بشأن صدق ما تقدمه إليه من مادة اخبارية أو آراء سياسية .

والقارىء أيضاً لا يلتزم بقراءة صحيفة معينة على أساس ارتباطه بها حزبياً أو لثقته فى كاتب دون آخر ، ومن هنا فقد تعرضت الصحف المؤممة إلى هزات ضخمة ، وظلت أرقام توزيعها لا تتحرك إلى أعلى إلا فى الفترات التى كانت ترفع فيها الرقابة عن الصحف .

بل إن القارىء العربى ، والذى كان يتلهف لمطالعة صحف « مصر » انصرف عنها وانخفض توزيعها انخفاضاً مفزعاً ، ولم تفلح المحاولات الجبارة التى بذلت لإحيائها ، أو لإستعادة ثقة قراء البلاد العربية فيها .

وأعود إلى سرد ماجرى بينى وبين رؤساء وملوك الدول العربية وأنا أتحدث إليهم عن وكالة الأنباء الجديدة .

أما الرئيس السابق كميل شمعون رئيس لبنان فى ذلك الوقت .. فقد استمع إلى القليل عن الوكالة ومشروعها ، وفضل أن يكون هو المتحدث والمنطلق فى الكلام عن علاقة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالملوك والرؤساء العرب بصفة عامة ، وعلاقته بالرئيس اللبنانى بصفة خاصة ، إذ كانت الخصومة بينهما قد وصلت إلى مرحلة الإتهام بأن شمعون ما هو إلا عميل للولايات المتحدة الأمريكية .

وتساءل الرئيس شمعون : « هل يعتبر الرئيس عبد الناصر لبنان مستعمرة مصرية ؟ إن سفيره فى بيروت – المرحوم اللواء عبد الحميد غالب – يتصرف كما كان يتصرف المندوب السامى البريطانى فى بلادكم . ! »

ومضى يقول : « ولست أدرى لماذا يصر الرئيس جمال عبد الناصر على التضحية بالعلاقات الشخصية ويمضى فى تلويث سمعة كل من يخالفه فى الرأى أو يرفض مسايرته فى سياسته الخارجية ؟ . »

ورغم كل ذلك فإن الرئيس شمعون لم يتردد فى الوعد بإعطاء الوكالة كل ما تحتاج إليه من تسهيلات على أساس أن لبنان بلد حر ، وأن لا قيد فيه على العمل الإعلامى .

إلا أنى واجهت فى العراق مواقف أصعب وأشد عنفاً مما واجهته فى غيرها من البلدان العربية .. كان على رأس الحكومة المرحوم نورى السعيد باشا ، والذى كان يتمتع بعقل سياسى جبار وقدرة بالغة فى مواجهة خصومه ، ولقد كان نصيبه من عداء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أكبر من نصيب الآخرين ، ولهذا كان اللقاء بينى وبينه عاصفاً فهو يرفض رفضاً قاطعاً أى ضمان أقدمه من جانبى لاستقلال الوكالة لأنه يعلم أن عبد الناصر ليس هو الرجل الذى يسمح لأحد بالاستقلال فى عمله ، فالضمان يجب أن يأتى من عبد الناصر نفسه ، وأن تكون مقدمة هذا الضمان أن يتصالح الزعيمان ، وأن توقف حملة العداء التى يقودها عبد الناصر ضده .

وعندما وصل النقاش إلى مداه قلت له وأنا أقف مودعا إن الضمان الذى أقدمه هو الضمان الشخصى وأى ضمان غيره يعنى أنى أهدم استقلالية الوكالة الذى أحرص عليه كل الحرص .

واستقبلنى بعد ذلك الملك فيصل ملك العراق ، وكذلك فعل الأمير عبد الإله الوصى على العرش .. وأطلعت الأخير على ما دار بينى وبين الرئيس نورى السعيد ، فابتسم الأمير ابتسامة ذات مغزى وقال : إنه «يتحدى» إليه .

إلا انى أنهيت كل هذه المقابلات فى بغداد ، وأنا مُصر على مغادرة العاصمة العراقية فوراً ، والعودة إلى القاهرة .

وبادرت الحكومة العراقية عندما علمت بذلك ، بالإتصال بالسفارة المصرية ، فى محاولة لإقناعى بالبقاء ومواصلة الكلام فى الموضوع .

وعندما عدت إلى القاهرة .. نقلت للرئيس عبد الناصر تفصيل ما دار من نقاش بينى

وبين نورى السعيد فرد علىّ بقوله إنه أخطر السفارة المصرية بموافقته على مد الزيارة . ولكن يبدو أن رده كان قد وصل بعد مغادرتى لبغداد .

والواقع أنى لم أكن مستعداً للبقاء فى بغداد والعودة إلى مناقشة أخرى مع الرئيس نورى السعيد ، بعد وضوح الرؤية أمامى من أن العراق لن يقبل الوكالة إلا بضمانات رسمية وليست من شخصى ، ذلك أن هذه الضمانات تعنى أننا تحت وصاية رسمية وهذا ما لا أريد أن تلطخ به الوكالة لا قبل مولدها ، ولا من بعده ، بل حمدت الله أنى لم أكن فى بغداد عندما بدأ السفير المصرى يبحث عنى لإبلاغى رسالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالبقاء فى بغداد ومواصلة النقاش مع الحكومة العراقية .

تذكرت هذه الوقائع كلها ، وأنا أبدأ ، وبعد أكثر من ربع قرن فى الإعداد لمشروع إعلامى عربى دولى كبير ، وتساءلت : هل تغيرت العقلية العربية الحاكمة ، أم أنها كانت وما زالت صورة طبق الأصل لما كان عليه فكر الرئيس نورى السعيد ؟ .

ولم أجد إلا الجواب الواحد الذى لم يتغير ، وهو أنه إذا كان فكرى لم يتغير وما زال متمسكاً بالإستقلالية ، فليس أمامنا إلا أن نحاول ونمضى فى المحاولة .. ونتعلق بالأمل .. فهذا هو كل ما نملك من أسلحة .

المهم بعد هذا أن الوكالة بدأت عملها فى أقصر فترة ممكنة ، ولذلك وعندما ألقى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خطابه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وأعلن فيه عن تأميم شركة قناة السويس كانت فقرات الخطاب ترسل أولاً بأول إلى مكاتب الوكالة فى العواصم العربية ، بحيث كان الخطاب أمام رؤساء تحرير الصحف العربية كاملاً فى فترة مناسبة .

ولقد كان أول سؤال وجهه جمال عبد الناصر إلى الدكتور عبد القادر حاتم رئيس هيئة الإستعلامات مساء اليوم نفسه : « ترى هل أرسلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الخطاب كاملاً ؟ »

فلما أجابه الدكتور حاتم بأن ذلك قد تم فعلا .. نام الرئيس مستريحاً فى تلك الليلة ، بينما ظل العاملون فى الوكالة يتابعون رد فعل الخطاب ، والخطوات التى اتخذت لتطبيق قرار التأميم وتمد بها مكاتبها فى العالم العربى بصورة مستمرة وتغذى بها صحفنا المصرية بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولم تسكت آلات الإرسال عن « دقها » إلا فى الساعات الأولى من الصباح .

ولم ننم فى تلك الليلة بينما نام الرئيس جمال عبد الناصر فى تلك الليلة سعيداً بضربته السياسية بتأميم شركة قناة السويس ، وذلك لأن وكالة مصر الوطنية قد استهلت عملها الكبير بتغطية الحدث تغطية إخبارية ممتازة .

وظل العاملون فى الوكالة ، وأغلبهم من العناصر التى ساهمت فى أنشاء جريدة « الزمان » ، سعداء بما حققوه من نتائج ومتطلعين إلى بذل المزيد من الجهد لدعم الوكالة .

واستيقظ الطرفان فى اليوم التالى ليلمسوا أن الجهد الذى بذل فى اليوم السابق لم يذهب عبثاً . فالخطوة السياسية الكبيرة التى خطاها جمال عبد الناصر قد أحدثت صداها فى العالم كله ، والخطوة الإعلامية الكبيرة التى خطتها مصر قد أتاحت للعرب معرفة الحقائق الكاملة من خلال ما قدمته وكالة أبناء الشرق الأوسط من تغطية سريعة ودقيقة و متكاملة الجوانب .

وكنا فى الوكالة نعرف من صدى الأحداث أننا على أبواب نشاط إعلامى كبير ، فبدأنا نستعد له بكل ما نملك من طاقات .

ذلك أن الفترة السياسية بين يوليو ١٩٥٦ بعد إعلان تأميم القناة وقبل وقوع العدوان الثلاثى على قناة السويس فى أكتوبر من عام ١٩٥٦ لم تكن بالفترة السهلة بالنسبة لوكالة حديثة الإنشاء . بل كان ضغط العمل عليها فى ازدياد ، إذ أ . . . ملتقى كل مراسلى الصحف العالمية الذين وفدوا على القاهرة لمتابعة تطورات الأزمة التى نشبت بين مصر والغرب بسبب تأميم شركة قناة السويس وما تلاه من أحداث . كان العالم كله على حافة الحرب ، وكانت وكالتنا هى مصدر كل الأنباء « الصحيحة » والتعليقات الرسمية ، وغير الرسمية . بل كانت هذه التعليقات واحداً من مصادر الهيئات الدبلوماسية فى مصر والتى كانت تتابع مجريات الأمور باهتمام بالغ .

ومما كان يزيد من حماسنا فى العمل أن نظرة هؤلاء جميعا إلى الوكالة لم تكن على أساس أنها رسمية ملتزمة بعدم إذاعة إلا ما تسمح به الدوائر المسئولة ، بل كانت النظرة اليها على أنها نابعة من جهاز إعلامى حريص على سمعته ، مما يدفعه إلى أن يقول الحقيقة دائما ، ويقدم التسهيلات والخدمات لكل العاملين فى الإعلام الداخلى والخارجى .

كانت الوكالة بما تهيأ لها من فرص وما أكدته من استقلالية فى عرضها للأحداث والأنباء قد كسبت فعلاً ثقة الجميع ، وحققت لذاتها احتراماً كاملاً اكتسبته من حرصها على هذا الإستقلال ، وعدم إخفاء أى نبأ .

ثم وقع الإعتداء العسكرى الثلاثى (البريطانى – الفرنسى – الإسرائيلى) على مصر ، ولم تتوقف الوكالة عن تقديم نوع الخدمات الإعلامية ، بنفس الالتزام والمستوى ، وأدت دورها بكفاءة واذا كان الحماس الوطنى قد غلفها بغلاف قومى إلا أنها لم تهمل أبداً رسالتها الإعلامية المقدسة : أن تقول الحقيقة .

وانتهت الحرب وتحقق الجلاء وهدأت المنطقة نسبياً ، ولكن الوكالة لم تهدأ بل استفادت من وقفتها الأولى فمضت تدعم من كيانها ، وترفع من قيمتها ، مستغلة توفيقها الأول فى تحقيق المزيد من النجاح .

ولم نكن ندرى ما خبأ لنا القدر .

بعد هذا النجاح الكبير للوكالة اتصل بى الدكتور عبد القادر حاتم رئيس هيئة الإستعلامات وطلب الإجتماع بى بمكتبه ، وفى هذا اللقاء بدأ يتحدث عما أدته الوكالة من

جهد ملموس ومشكور ، وأن الرئيس لهذا قد فكر فى دعمها .

وتوقعت بعد هذا التقديم الدرامى خيراً كثيراً يعود على الوكالة . إذ كيف يمكن تصور غير ذلك وبعد أن حققت الوكالة – وبسرعة – وضعاً عربياً ودولياً لم نكن نتوقعة منذ البداية .

وبدأت أستعرض ، وفى تصور سريع ، نوعية ما يمكن أن تقدمه الدولة للوكالة من دعم .

أهو مال ؟ . لسنا – فى المرحلة الحالية – فى حاجة إليه ، بل إننا بدأنا كجهاز إدارى للوكالة فى التفكير فى عمليات إعلامية تدر علينا دخلا جديداً يجعلنا فى غنى عن مال رسمى ، فكنا نقدم للسفارات والأجانب خدمات فى صورة نشرات توزع فى الصباح الباكر وقد [illegible] كل ما نشر فى نفس الصباح بكل الصحف العربية مترجماً .

أهى أجهزة الكترونية حديثة تهديها إلينا الدولة كمكافأة على الجهد الذى بذل لتغطية أحداث وطنية وقومية وعسكرية ؟ ألا يعد هذا – لو حدث – مساساً بالاستقلال الذى رسمته الوكالة لنفسها .. ؟ .

أهى دعوة إلى الإتجاه صوب التوسع لفتح المزيد من المكاتب فى بلاد أخرى خارج المنطقة العربية مع استعداد الدولة للمسا[illegible] فى هذا ؟

إذا كان هذا هو ما دار فى خلد الرئيس ، فلن أتردد فى النصح بالإنتظار حتى نثبت أقدامنا ، ونعد أنفسنا بشرياً وإدرايا لمواجهة هذا التوسع .

هذا بعض – وليس كل – ما تضمنه شريط التصورات والتوقعات الذى مر أمامى بسرعة ، وعندما توقفت عن المتابعة وتطلعت إلى وجه الدكتور حاتم بدا لى أنه متردد لا يعرف من أين يبدأ استكمال الحديث عن هذا الدعم ، ولكنه استجمع شجاعته فيما بعد ونطق بكلمات هامسة :

إن الدعم الذى يقترحه الرئيس هو فى صورة تعديلات يرى إدخالها على قمة الجهاز المسئول عن الوكالة ، وذلك بتعيين البكباشى كمال الدين الحناوى مديراً عاماً للوكالة على أن أظل رئيساً وعضواً منتدباً لها .

كانت كلمات الدكتور حاتم بمثابة خنجر مس صدرى أو لعله على الأصح كان طعنة فى ظهرى وظهر كل العاملين معى .

لقد أ[illegible] بالخطر يوشك أن يحطم « استقلالية » الوكالة ، بل فزعت من هذا الإجراء الغريب الذى يأتى بعد أن أدت الوكالة دورها الإعلامى – الوطنى والقومى والعربى – فى أخطر المراحل التى مرت بها مصر ، بصورة لا شكوى منها ، ولا اعتراض رسمياً عليها .

وسارعت أقول للدكتور حاتم : « إنى أرفض هذه التعديلات لا لأنها تمس شخصى ،

بل لأنها تؤدى بسمعة الوكالة إلى الحضيض ، وتحولها إلى إدارة إعلامية غير فعالة . »

ولأن الدكتور حاتم هو أصلاً ضابط بالجيش ولا يدرك قيمة مدلول العمل الإعلامى فقد بذل أقصى ما يستطيع من قول معسول ، وكلمات براقة للتدليل على أن هذه الخطوة لا يقصد بها إلا دعم الوكالة .

كيف ؟ لا أدرى ..

ومن هنا أصررت على رأيى .. إن تنفيذ هذه التعليمات هو اعتداء على استقلال الوكالة .. وأبلغته أنى لن أستمر فى عملى بها ..

وفى مساء اليوم نفسه بادر الرئيس جمال عبد الناصر بالإتصال بى تليفونياً فى محاولة لتوضيح وجهة نظره بشأن التعديلات التى اقترحها ، ولما ناقشته طويلا فى الأمر وأحس بإصرارى على التمسك برأيى ، دعانى إلى مقابلته مساء اليوم التالى بمنزله .

وفى الموعد المحدد كنت أجلس مع الرئيس عبد الناصر بمكتبه بمنشية البكرى وبين يدى ملف ضخم تضمن قصاصات من صحف العالم : البعض منها يضم أنباء مستقاة ، ومنسوبة ، إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط « المصرية » دون ذكر كلمة « الرسمية » والأخرى مليئة بفقرات من تعليقات أذاعتها الوكالة عن الأحداث السياسية والعسكرية الجارية ، فى منطقتنا ثم نشرتها صحف العالم .. متجنبة نسبتها إلى وكالة رسمية تعبر عن الرأى الرسمى ، بل إنها حرصت على القول بأنها صادرة من وكالة إعلام وطنية وموثوقة المعرفة .

وقلت للرئيس : « إن مراسل إحدى الصحف الأمريكية الكبرى وهى « نيويورك تايمز » أخطأ مرة ووصف وكالة أنباء الشرق الأوسط ، بأنها وكالة مصر الرسمية فاستدعيت المراسل إلى مكتبى وسألته : « هل ترى أن الوكالة هى فعلاً رسمية ؟ » »

وتردد الرجل فى إجابته بعد أن سردت له قائمة بما قدمه جهاز الوكالة من أنباء وتعليقات لا يمكن أن تكون إلا معبرة عن الحقيقة وملتزمة بالإستقلال المهنى .

وقلت للمراسل : « إننا أبناء مهنة واحدة ، ونحن نعلم أن لا نجاح لعمل إعلامى إلا باحترام الحقيقة ، وأنا على استعداد للتنازل عن عتابى عليك إذا أرشدتنى إلى نبأ واحد اذاعته الوكالة ، ولم يكن مطبقاً لهذه المبادىء .. أو نشر جزءاً من الحقيقة وأخفى الباقى . »

واعتذر المراسل عما بدر منه واعداً بألا يعود إليه مرة أخرى .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر يستمع إلى ما أقول باهتمام بالغ ، بل أحسست بأنه يشاركنى الرأى ، وازداد هذا الإحساس رسوخاً فى نفسى عندما أخرجت من الملف قصاصة من الصفحة الأولى « للنيويورك تايمز » وقد تضمنت تعليقاً لى كانت الوكالة قد أذاعته خلال أزمة تأميم شركة قناة السويس ، وجاء فى مقدمة الموضوع الصحفى :

«كتب جلال الدين الحمامصى مدير وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية تعليقاً يقول فيه .... » .

وقلت للرئيس : « إن أحداً فى أمريكا لا يعرف كاتب هذا التعليق ، ولكن مراسل الصحيفة أراد بعد حديث معه أن يؤكد استقلالية الوكالة فقدمه لقرائها دون أن يقول عنه إنه صادر عن وكالة مصرية رسمية أو معبرة عن آراء المسئولين .. وهذا الكسب هو الذى سيقودنا إلى تثبيت أركان سمعة الوكالة ، واحترام الجميع لها . أو بمعنى آخر تصبح لمصر وكالة ذات شأن وذات كلمة محترمة مسموعة ».

وقلت للرئيس : ألم تكن أنت صاحب فكرة هذا التعليق الذى قدمته إلى العالم ونشرته الصحف فى صفحاتها الأولى ؟ ألا تجد أن ما أردت أنت قوله للعالم قد نقل له بالأسلوب غير الرسمى ؟ »

وابتسم الرئيس وسأل : ولكن لماذا تعترض على تعيين كمال الدين الحناوى مديراً للوكالة ؟

قلت : « إن كمال هو ضابط سابق ، ووجوده على رأس الجهاز التحريرى فى الوكالة بهذه الصفة سيقضى على ما حققته من اقتناع باستقلاليتها ، ونعود بذلك إلى درجة التجمد الذى لا قيام بعده للوكالة المحترمة . »

وقال الرئيس عبد الناصر : « إن ما قصدته هو أن يكون كمال عوناً لك فى أداء المهمة الكبرى ... »

قلت : « إن أحداً لن يقبل أو يصدق هذا الرأى ، بل سيكون المفهوم العام هو أن الوكالة دخلت فى مرحلة وصاية الدولة .. »

وفكر الرئيس قليلاً ثم قال : « طيب ما رأيك فى أن يكون نائباً للمدير العام .. ؟ .»

واعترف بأن هذا العرض الجديد كان مفاجأة .. صحيح أنه لا يغير الوضع ، فوجود ضابط جيش فى موقع إعلامى حساس وخطير بالوكالة ، هو بمثابة قيام الوصاية الرسمية ، بصورة ما وهو بالقطع [illegible] ، من حجتى إذا ما واجهت موقفاً يتطلب الدفاع عن استقلالية الوكالة الفعلية .

وأحرجت بعض الشيء ذلك أن بمفاجأة العرض جعلتنى أتطلع إلى الرئيس طالباً منه إعطائى فرصة يوم واحد للتفكير فى الأمر .

وهنا لابد من الإعتراف بالخطأ ، وإن كان له – من وجهة نظرى – ما يبرره .

كان الخطأ هو أنى توقفت عن الإستمرار فى الإعتراض على وجود ضابط فى منصب من المناصب الإعلامية الرئيسية بالوكالة ، إذ ماذا كان مبرر الإعتراض على وجوده كمدير عام ، ثم التفكير فى قبوله كنائب للمدير العام ؟ .

أما تبرير هذا الخطأ ، فهو إحساسى بأنه إذا كان رئيس الدولة - جمال عبد الناصر - قد قدم تنازلاً .. فلا بد أن أفكر فيما إذا كنت أقدم على خطوة تنازل من جانبى .

إن هذا التبرير ، الذى أسجله اليوم على نفسى ، أعتبره قمة الخطأ لأنه يعنى قبول الحلول الوسط ، ومثلها لا يصلح إطلاقاً لحل مشكلات العمل الإعلامى . كما أن بداية الحلول الوسط يعنى استمرارها كلما واجهت الوكالة أزمة ما قد تعصف باستقلالها . مصدر نجاحها والثقة بها .

طلبت إذن من الرئيس جمال عبد الناصر السماح لى بفترة أفكر خلالها .

وتلك كانت الطامة الكبرى ، إذ كيف أطلب منه مهلة للتفكير وهو يعرض علىّ حلاً وسطا .. كيف لا أعلن موافقتى مباشرة وفوراً .. ولهذا بادرنى بقوله وبحركة غاضبة علىّ حين كان يتطلع فى ساعته : إذن سأنتظر منك رداً فى الساعة التاسعة من مساء الغد ..

ولا حاجة إلى القول بأنى حاولت مراراً ، الإتصال به فى الموعد المحدد ، وكان الرد يأتى فى كل محاولة ، بأن الرئيس مشغول .. كان واضحاً أن الرئيس يرفض تجديد الكلام معى فى الموضوع ثم ازداد الوضع وضوحاً عندما بادر إلى تكليف محمد أنور السادات بالذهاب إلى مركز الوكالة وإعلان نفس التغييرات الجديدة فى المناصب الرئيسية والتى اعترضت عليها ، وكان أن أصبح الأستاذ كمال الدين الحناوى مديراً عاماً للوكالة وليس نائباً لمديرها العام .

وتلك كانت بداية انعدام وزن العمل الصحفى السليم الذى يعطى للوكالة المصرية قدراً كاملاً من الثقة ويستفاد منها وعلى نطاق واسع على أساس أنها مصدر إعلامى ملتزم بإعطاء المتعاملين معها كل ضمانات الصدق وعدم التحيز أو تشويه المعلومات ، ولا ينظر اليها أو ويستفاد منها فى بعض الحالات ، كناطق رسمى ومصدر صحفى غير متكامل لأركان الثقة الكاملة .

تذكرت هذه الوقائع ، واستعدت تفصيلاتها ، فيما بينى وبين نفسى ، ثم تذكرت بعد ذلك تساؤلا آخر طرحه علىّ أحد المقربين منى وممن عايشوا مسيرتى الصحفية : « أهكذا قدر لك أن تشيد وتبنى .. ثم يسلب ذلك كله منك لحظة النجاح .. »

تجارب متعددة ومواجهات متكررة فقد جربت فى حياتى العمل مع الشخص الذى يمول المشروع الصحفى ، ثم ينتهى الأمر باستيلاء صاحب رأس المال على الجهد المبذول .. ولكن هل كان يملك القدرة على الإبقاء عليه ناجحاً محترماً ، كما ارتضاه القراء ، أم أنه انحدر إلى موقع اخر ، وانتهى كما انتهت جريدة « الزمان » ؟ .

ثم جربت فى حياتى العمل مع شخص لم يدفع المال ، وإنما كانت فى يده السلطة المهيمنة على كل شىء فى الدولة ، ثم انتهت التجربة باستيلاء صاحب السلطة على الجهد المبذول ، ولكن هل ملك قدرة الإبقاء عليه محتفظاً بسمعة اسمه القديم المبنى على الثقة والإحترام ، .. أم أنه تحول إلى صنم من الأصنام التى ترعاها الدولة ولكنها لا تنطق ؟ .

ولكن إلى جانب هذا كله فلن أنسى التجربة الثالثة التى سبق لى التحدث عنها والتى هى قمة ما أعتز به نسبياً .. إنها تجربة الجريدة الجامعية التى أصدرها طلاب كلية الإعلام – تحت إشراف – بلا مال يملكه ممول ويسحبه متى أراد ، ولا سلطة تفرضها عليها الجامعة أو الدولة لتحول الصحيفة إلى رماد متى أرادت .

وهكذا انطلقت بتفكيرى المدعم بنتائج كل هذه التجارب إلى مزيد من الدراسات التى اقترحها علىّ الأستاذ مصطفى مرعى ، آخذاً على نفسى ألا أندم على ما حققته من نتائج فى تجربتى « الزمان » ووكالة أنباء الشرق الأوسط ، ذلك أن الندم لن يخدم التفكير .

قررت ألا أندم على الجهد الذى بذل فى إصدار جريدة « الزمان » المسائية . فقد كانت تجربة صحفية مسائية ناجحة يمكن أن تحتذى فى أى وقت وزمان ، وتخرج منها كذلك أكبر عدد من الصحفيين الشبان الذين شقوا طريقهم إلى مناصب رئيسية فى كل الصحف الأخرى .

ولن أندم على ما بذلت من جهد فى إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط . فهى إلى جانب كونها أول وكالة أنباء مصرية كبيرة ، فقد كان أساسها متينا . مدرسة جذبت إليها الكثيرين من الصحفيين الشبان .

فلماذا لا أقدم على تنفيذ المشروع الجديد ، إذا ما توافرت له الضمانات التى اشترطتها ولا أفترض أبدا أن المشروع قد يسلب منى يوماً ، إما بسبب سقوط الضمانات فى الإختبار أو لأن الإحتياطات التى سطرت فى العقود قد مزقت ؟

- ٣ -

السؤال الهام

العبرة أساساً هى أن يزداد الفرد إيمانا بأنه لن يتغير شخصياً مع تغير الأحوال أو الأزمان ومهما تكن المغريات ، وألا تكون الصدمات السابقة دافعاً إلى الرفض المباشر .

إن الندم لا يفيد فى اجتياز العقبات ، إنما يضفى على التفكير سحابة تحجب الرؤية الجديدة وتحول دون الإقدام على عمل قد يتحقق له الوصول بسلام إلى منتهى المطاف ..

وكان لا بد بعد أن وصلت إلى هذا الحد من العزم والإصرار من طرح فكرة المشروع على الكفاءات الصحفية المصرية النظيفة والتى يمكن إذا قبلت الفكرة أن تكون شريكة لى فى تنفيذه .

كنت مصمماً على أن يكون الحكم النهائى بشأن ما هدانى إليه التفكير من نتائج أولية فى يد فريق من زملاء المهنة الذين يصدقون القول ، ويجرى التعامل معهم على قاعدة خامتها الصلبة هى الصراحة .

وكنت أتوقع أن أواجه أول ما أواجه بالسؤال التقليدى : ومن هو الممول ؟ ..

ولكن الذى حدث ، وهو ما أفزعنى وأسعدنى فى الوقت نفسه ، أن البعض سأل عن الإسم ولكنه لم يذهب إلى أبعد من معرفته دون الدخول فى التفاصيل المتعلقة بالشخصية وأهدافه ونواياه ..والبعض الباقى لم يسأل عن هذه الشخصية بل اكتفوا بالإستماع إلى بعض التفاصيل الأولية وآثروا أن يستمعوا منى إلى أحاسيسى الشخصية بالنسبة لما لمسته عن نواياه واتجاهاته وتفكيره .

ولقد كان اقتناع هؤلاء أو رضاؤهم عن حكمى الشخصى عليه هو مصدر فزع وقلق

لى مبعثهما أنهم سيقدمون على المشاركة فى هذا العمل أو عدم المشاركة فيه وقد ارتضوا بقبول ثقتى بالرجل – أو عدم ثقتى به – كنقطة انطلاق لقبولهم العمل وهل هو قادر على مواجهة القوى الحاكمة فى الوطن العربى والتى تنظر إلى الصحافة على أنها أداة خطر على تحركاتهم السياسية ، وأنه ما لم تتوافر لهم سيطرتهم الكاملة على أجهزتها ، فقد أصبح ضروريا لديهم إقامة العقبات والمصاعب فى وجهها .

إلا أنى أ ... فى ذات الوقت براحة وسعادة إذ أجد خلاصة رجال الفكر والإعلام وقد وضعوا ثقتهم فى شخص كرس حياته كلها ، بحلوها ومرها لخدمة مهنة الإتصال بالجماهير . هل يتطلع رجل إعلام إلى أكثر من هذا ؟

وهذا هو الذى زاد من إصرارى على التزود بمزيد من القوة أواجه بها كل العقبات ومحاولة تذليلها بكل ما يملك الإنسان من قدرات أو إمكانيات وفوقها : الصبر .

ولقد كانت هذه الثقة نابعة من رجال خبرتهم الحياة وعرفوا أسرارها ، ثم زادها قوة ما أضافه إليها شباب صاعد يتطلع إلى المشاركة فى عمل صحفى جديد يعيد إليه الثقة فى مهنته ، وثقته فى نفسه .

لقد كان فكر هؤلاء الشباب يتلاق إلى حد كبير ورغبتى وإصرارى على أن أحقق لهم أمانيهم ، وأن أدلل لهم على أن ما كانوا يسمعونه منى خلال محاضراتى لهم فى مدرجات كلية الإعلام ، بجامعة القاهرة عن الصحافة المثالية ، لم يكن جولة بين سحب الخيال بل يمكن أن يكون له كيانه وله وجوده .

ولهذا فقد حرصت على مزج حوارى مع قدامى العاملين فى المهنة حول مشروع الصحيفة الجديدة ، بحوار آخر مستمر مع مجموعة من شباب الصحافة الحائر والتائه فى مجال الإعلام المصرى والعربى الحالى .

الحوار مع الكبار ممن عرفوا الكثير لم يكن صعباً بل كان الحوار مع الشباب هو أصعب ما واجهت ، فلم يكن بين يدى ما أقدمه لهم كضمان قوى يمكن أن يرتكزوا عليه فى الإقدام على مواجهة المجازفة الخطيرة .

صحيح أنه كان فى إمكانى عرض مضاعفة مرتباتهم كوسيلة إغراء ، إلا أن الضمانات الأخرى .. ضمانات الإستمرار فى العمل بعد ذلك ، وتجنب كل الإحتمالات السيئة من صدام أو خلاف فى الرأى مع رأس المال ، كل ذلك يجعلنى فى موقف المتردد لدعوة هؤلاء الشباب إلى الإقدام على مغامرة . من نوع صعب وشاق ومجهولة النتائج

كنت أقرأ على وجوه الشباب خلال حوارنا الشاق الكثير من التساؤلات ، وكنت أقدر لهم موقف التردد فى طرح هذه التساؤلات مباشرة وبلا حساسية . إنهم لم يعيشوا الفترات الحلوة التى عشناها فى بداية عملنا الصحفى . الفترات التى توافرت لنا فيها فرص العمل المتعددة وحرية الإنتقال بين عمل وآخر مما أتاح لنا بسهولة رفض مالا نرضى به ، والإقدام على التغيير والتبديل فى مواقع عملنا .

ولهذا لم يكن ممكنا مطالبتهم بأن يكونوا مثلنا .. وكنت أقدر لهم ارتباطهم المتصل بالعمل الصحفى داخل مصر ، دون أن يفكروا كما فكر غيرهم فى السعى إلى الحصول على عمل خارج حدودها .

ولكن مع استمرار الحوار فى اجتماعات متصلة دون الوصول إلى قاعدة سليمة للتفاهم الذى يريح ضميرى فقد كان لزاماً على مواجهتهم بأمرين وعليهم اختيار أحدهما .

أولهما : أن يسعى كل من يقع عليه الإختيار للعمل فى الصحيفة الجديدة ، للحصول على أجازة من عمله الحالى بدون مرتب ، وكنت فى هذا حريصاً على ضمان العودة إلى العمل الأصلى لمن يشاء ، وذلك إذا ما تعرضت الجريدة الجديدة لصدمات تتصل بصميم سياستها ثم لا يقوى الممول على التغلب عليها ، أو أن يكون مصدر الصدمات هو الممول نفسه فيصبح حتماً علينا ترك العمل لصاحبه فى المجالين ويصبح لا مفر أمامهم من الإستقالة .

وثانيهما : أنه إذا رفضت المؤسسات التى يعملون بها منحهم أجازات بدون مرتب فليس أمامهم إلا الإقدام على مخاطرة ومجازفة وسأكون على استعداد لإعطائهم المرتبات التى تهيىء لهم وضعا أحسن .

ولكى أكون أمينا على مستقبلهم فقد حرصت على نصحهم بالتفكير الطويل فى الاحتمال الثانى المعروض عليهم بمنتهى التأنى .

وساد الصمت الجميع .. وانتهزت الفرصة لأكرر عليهم القول بأنى لا أريد جواباً من أحد فى هذه اللحظة ، فالوقت ما زال يسمح بالتفكير الطويل العميق ، إذ ما زلنا فى بداية التفكير ، والصحيفة لن تصدر إلا بعد استكمال هذا التفكير .

ومع هذا فقد شهد اليوم التالى لهذا الإجتماع ما أسعدنى .. وأقلقنى .

جاءنى أكثر من واحد من الشباب العاملين فى الصحف فرادى لا لاستكمال ما بدأناه من مناقشة ، وإنما لإبلاغى بقرارهم النهائى بتفضيل الإقدام على المجازفة والمخاطرة وذلك رغبة منهم فى أن تتلون حياتهم بلون آخر غير اللون الروتينى الحالى والذى أفقدهم نعمة الإهتداء إلى طريق الإستمتاع الحق بمهنة وصفت بأنها مهنة البحث عن المتاعب .

وتطلعت إلى أصبع أحدهم وكانت بها « دبلة » الزواج .

سألته : « هل تزوجت أخيراً ؟ »

فأجاب فى تردد وهو يحاول إخفاء الدبلة بيده اليمنى : « وهل لهذا دخل فى موضوع العمل فى الصحيفة ؟ »

قلت : « لا .. إنما أردت أن أسألك : هل بحثت الأمر مع شريكة حياتك ؟ . »

أجاب وقد استراح إلى سؤالى : « نعم .. ولقد سهرنا ليلة أمس نناقش الموضوع ، ولم يكن طول النقاش حول قبول الفكرة أو رفضها ، وإنما لأننا كنا نستعرض ونعدد الصعاب

المتوقعة ، وكيف نصل إلى تعاون فيما بيننا للتغلب عليها . »

وأ - -، ولأول مرة بصدق إيمانى بأن دنيا الشباب المصرى ما زالت بخير ، وأن ما يوجه اليه من اتهامات بأنه شباب ضائع ، إنما هى اتهامات ظالمة لا تقوم على أساس سليم ، قد يكون هناك ما يشبه الضياع ولكن ذلك مرجعه إلى أنهم فقدوا القيادات والريادات التى تتفرغ لإرشادهم إلى الطريق السليم ، دليل ذلك مرجعه أن القيادات السياسية ارادت حرمان الشباب من حرية التفكير الحر المطلق .

وعدت بالذاكرة إلى عشرات السنين التى مضت من حياتى ، عندما أقدمت على مخاطرة المزج بين العمل فى الصحافة كهاو مبتدىء وبين مواصلة دراستى فى المدرسة الثانوية ، وكيف كانت مسئولية والدى تجاهى تدفعهما إلى بذل كل الجهد لمنعى من الإنزلاق فى هذا المزيج خشية ضياع مستقبلى ، ثم كيف وجدت فى أستاذى المرحوم أحمد حافظ عوض صاحب جريدة « كوكب الشرق » ، عونا فى رسم طريقى للحفاظ على الهواية ، بشرط ألا تتأثر دراستى . مما جعلنى فى الوضع الذى استطيع فيه أن أقطع لوالدى عهداً بأن أستكمل دراستى الهندسية .

وشباب اليوم لا يختلف بالقطع عن شباب الماضى القريب والبعيد معا .. إنه من الطينة نفسها للمجتمع ذاته إنما الذى اختلف وتبدل أن الماضى كان حافلاً بنوعية الرجال الذين يعرفون حق الوطن عليهم فى المساهمة فى تربية الأجيال الشابة المسلحة بالطموح والإستعداد لمواجهة المخاطر وفتح كل المسالك أمام المغلق من السبل .. هذا بينما فى الحاضر سيطرت الأنانية على الجميع .. لم يعد أحداً يفكر فى مستقبل الشباب إلا بالشعار فقط أو بإلقاء المواعظ عليهم بين الوقت والآخر دون أن يكون للشباب المستمع إليهم حق طلب تفسير لما يرد فيها أو توضيح الوسيلة المؤدية إلى تطبيق ما تتضمنه .

وعدت أتطلع إلى الشاب الجالس أمامى وقلت : هل زوجتك على استعداد لأن تعمل على الآلة الكاتبة ؟

كنت قد قررت بينى وبين نفسى إعطاء هذه « الأسرة الصغيرة » فرصتها فى عملين أحدهما للصحفى والآخر لزوجته .. ذلك أن مثل هذا العمل المزدوج قد يساعد هذه الأسرة على مواجهة المخاطرة بعزم أكبر .

وكانت فرحته بهذا العرض بالغة .. قال إنه سيطلب منها البدء فوراً فى تعلم استخدام الآلة الكاتبة .

وتمضى اللقاءات المشابهة تحمل جرعات من تشجيع الشباب إلى أن جاءتنى رسالة مكتوبة من الصحفية بالأخبار « نوال مصطفى » .. إنها لم تكن فى تصورى رسالة عادية .. ذلك لأنها - - - صرخات متتالية عبرت بها عن فرحتها إذ توشك بقرار حاسم اتخذته للإبقاء على الإنطلاق إلى « الحياة » . والحياة فى تصورها أن تنعم بالعمل فى مجال صحفى تصورت أنه خيال أبعد من أن يتحقق ، والرسالة ناطقة ، بكل مايسعدنى تسجيله

فى هذه المرحلة . قالت : « لا أعرف كيف أبدأ ؟ ولكنى وبلا مقدمات أقول لك .. إننى منذ اليوم قد وضعت نفسى ومستقبلى ووقتى وجهدى تحت تصرفك .. »

« لم أفعل ذلك تحت تأثير انفعال عاطفى أو بدافع حبى لك واحترامى وتقديرى لأستاذيتك ، وإنما اتخذت قرارى هذا بعد تفكير عميق وعن اقتناع كامل وإيمان قوى بما سوف أفعله .. »

« لن أسألك عن أى وضع مادى أو ضمان للمستقبل .. فقط سوف أطلب منك أقصى العطاء .. سوف أطلب .. وسوف أطمع فى أن تعطينى علماً وخبرة وعملاً بلا حدود .. لأنى أعتقد أن الكسب الحقيقى من عملى معك هو بنائى صحفياً .. وأعتقد أيضا أننى أنا التى يجب أن تدفع مقابل هذا العطاء الثمين ، وليس أنت .. فالعمل معك سيحقق لى كيانى الصحفى .. سوف أتعلم على يديك أصول العمل الصحفى المحترم .. سوف أنتشل نفسى من الركود والجمود والجهل الذى أعيشه الآن .. »

« نعم سوف أغامر .. ولكنى لست خائفة وعلى استعداد كامل أن أواجه كل الصعوبات .. لست خائفة لأنى معك .. مع أستاذى وأبى الذى يخشى على مستقبلى ويحرص عليه أكثر من حرصى عليه . »

« لست خائفة لأنى سوف أعمل مع إنسان نظيف مخلص أعتبره هرم الصمود فى دنيا مليئة بالخائفين الخاشعين .. »

« أستاذى .. يسعدنى ويبهج قلبى أن أنقل إليك قرارى الأخير .. وكم أسعدنى أن أنتهى إليه ، وكأنى وجدت ضالتى المفقودة .. »

« نعم يا أستاذى جلال .. شعرت عندما قررت بينى وبين نفسى براحة كبيرة لا أستطيع أن أصفها لك ، وامتلأت بالحماس وتمنيت لو أن العدد الأول من جريدتنا « الأيام » يصدر غدا ، أو حتى اليوم .. وعرفت طعم الإستقرار . »

« نعم .. لا أخفى عليك أننى ترددت فى البداية ولكنى الآن أقولها بكل اقتناع وبكل سعادة .. وكل فخر إننى أنتظر بفارغ صبر الانتقال إلى جريدتى الجديدة : « الأيام الدولية »

وانتهت الرســالة

هل كانت الزميلة نوال مصطفى كاتبة هذه الرسالة تعبر عن رأيها وحدها ؟ هل كان وضعها كمحررة فى جريدة « الأخبار » هو الذى دفعها إلى اتخاذ هذا الموقف المثالى ؟ بمعنى هل هى الآن محرومة من المشاركة فى التحرير والمساهمة فى التحقيقات الصحفية ؟ هل كان مبعث قرارها بالإقدام على المخاطرة بالإنضمام متفرغة للعمل فى جريدة الأيام تطلعها وشوقها الى رؤية اسمها منشوراً .. ؟ .

بالقطع لا .. ذلك أن « نوال » كانت محررة نشطة ومرموقة تساهم فى كل تحقيق صحفى ، وتشارك فى كتابة عمود خصصته الصحيفة لمحرريها من الشباب ، وكانت موضع

احترام من رؤسائها ، إلا أن الجو الصحفى العام وحرمانها من الإنطلاقة الحرة فى تحقيق ما تراه واجباً عليها كصحفية .. الإنطلاقة التى تواجه من خلالها الصعوبات فتذللها واثقة أن جهدها لن يهدر بعدم نشره .. الإنطلاقة التى تتيح لها تجربة المواقف الصعبة وتصمد فى مواجهتها .. كانت تتطلع للعمل مع جماعات من الصحفيين خبروا المهنة لتنهل منهم الدرس الصحفى والخبرة الإعلامية .. كانت تؤمن بأنها لو حققت ذلك أو نصفه فقد حققت لشخصيتها الصحفية مكسباً وربحاً .

إنها أخيراً تريد العيش فى كيان صحفى محترم

مثل هذا الرأى الصادر عن صحفية شابة ، وشاركها فيه الكثيرون .. كان كفيلاً لكسر حدة القلق الذى سيطر على من مواجهة الشباب إلى تذليل كل صعب قد يسبب توقفاً عن المضى فى تنفيذ مشروع الجريدة اليومية « الأيام » .

لقد أضاف هذا الرأى الكثير إلى رصيد إصرارى على إصدارها كى تكون البديل للقفص الذى أقامته الصحافة المصرية للعاملين بها والذين ظلوا حيارى بين الهرب منه فيحرمون من العمل ، أو البقاء فيه ليحكم عليهم بالجمود وبأنهم رضوا بواقعهم المرير .

ثم ألا يمكن أن يكون ذلك هو أيضا بعض شعور الشباب العربى الذى حرم من العمل فى صحافة لها كيان ولها احترام تام .

وإذا كان بعض الشباب قد تطلع إلى فكرة الصحيفة الجديدة على أنها المهرب من هذا القفص إلى عمل صحفى تتوافر فيه كل المقومات المساعدة على تكوين الشخصية العميقة المحددة ، فإن القدامى أصحاب الخبرة فى هذا المجال الإعلامى درسوا العرض بالعمل فى هذه الصحيفة الجديدة دراسة الخبير المتطلع إلى الإستفادة من الأخطاء القديمة أو القائمة لإرساء قواعد جديدة تقوض من أركان القفص الحديدى الذى تعيش فيه الصحافة العربية وليست الصحافة المصرية وحدها .

ولقد كان الدكتور لويس عوض أحد الذين حادثتهم فى أمر المشروع الجديد ، وعرضت عليه العمل معنا متفرغا ، ودار بيننا أكثر من حوار بدأ فى باريس ، ثم تعدد فى القاهرة ، ثم جلس بعدها ليكتب رسالة تفيض بالرأى والفكر والتوجيه أيضا . رسالة اعتبرتها طرقا للكثير من الإعتراضات والصعاب وما يصح أن يكون الحلول لها ..

والرسالة تقول بنصها :

عزيزى الأستاذ جلال الحمامصى

لك منى أصدق التحية والإعجاب بقلمك الحر النزيه الذى جعل منك نموذجاً للكاتب الصحفى الشريف وموضع فخر الصحافة المصرية ، ونحن — أنا وغيرى من كتاب مصر — مهما اختلفنا معك فى بعض المواقف من بعض الشخصيات العامة ومن بعض المفاهيم الإجتماعية نظرياً وفى التطبيق ، نجل فيك الأستاذ المؤمن بأن الحوار هو أساس البناء الإجتماعى والتقدم ، ونجل فيك صلابتك فى رفض مبدأ احتكار الوطنية والعمل الوطنى .

وبعد .. فقد شرفت بدعوتك لى ونحن فى باريس أن أتعاون معك فى جريدة « الأيام » التى تزمع إصدارها فى باريس وبدعوتك لى فى القاهرة بعد عودتنا من أوربا أن أتفرغ لهذه الجريدة . وقد أعربت لك عن اعتقادى بأنه ليشرف أى كاتب مصرى حر أن يتعاون معك فى خدمة الصحافة العربية ، وبأنى أعد التعاون معك لنجاح هذه الجريدة واجباً وطنيا من زاوية مصرية لأن هذه أول مرة نرى فيها ممولاً عربياً يضع مصرياً فى موقع القيادة من مشروع صحفى كبير ..

وقد فهمت بادىء الأمر من حديثنا فى باريس أن الجريدة ، مهما كانت لها مكاتب ومراسلون فى القاهرة وفى مختلف أرجاء العالم العربى ، فهى تصدر فى باريس ، وبالتالى فوضعها العام سوف يكون مجرد استثمار رأسمالى عربى فى مشروع صحفى خارج مصر ، وهى بهذه الصفة سوف تكون خاضعة للقانون الفرنسى ، حكمها فى ذلك حكم جريدة « الموند » أو « الفيجارو » رغم اختلاف اللغة . وقد سألت نفسى وقتئذ لو أن جريدة « الموند » الفرنسية أو جريدة « التايمز » الإنجليزية دعتنى لأعمل بها فبماذا أجيب .. وكانت الإجابة : سأقبل ما دامت ظروفى تتيح لى ذلك .. فإذا كانت هذه الجريدة الأجنبية عربية كان القبول من باب أولى .

غير أنى فى حديثى معك فى القاهرة فهمت من كلامك أن الجريدة ستجمع فى مصر وترسل صورتها بالقمر الصناعى إلى باريس حيث تطبع هناك ومعنى هذا أنه يجب البحث عن هوية هذه الجريدة .. أهى استثمار عربى فى باريس أم استثمار عربى فى القاهرة ؟ أهى خاضعة للقانون الفرنسى أم خاضعة للقانون المصرى ؟ أم أنها كتلك الشركات الغجيبة واستثمارات شذاذ الآفاق فى المدن الحرة مثل هونج كونج وغيرها مما يحتاج لفقهاء فى القانون الدولى ليعرفوا كنهها ؟

لو أنها خاضعة للقانون المصرى لوجب أن تكون شركة مساهمة من شركات الإنفتاح تتمشى مع قوانين الإستثمار الأجنبى من حيث تكوين رأس المال والإدارة .. الخ ...... وتخضع لقانون المطبوعات ولمجلس الصحافة الأعلى الخ ..... وفى حدود فهمى للقوانين المنظمة للصحافة المصرية ، فإنى أشك فى أن القوانين المصرية تسمح باقتحام رؤوس الأموال غير المصرية مجال الإعلام المصرى ..

أما بالنسبة لشخصى فقد سبق لى أن أبديت اعتراضى كتابة منذ سنوات فى الصحف المصرية على اقتحام رأس المال الأجنبى مجال الإعلام المصرى عندما طرحت على الرأى العام فكرة إنشاء محطة إرسال تليفزيونى برأس مال أمريكى مصرى مشترك ، وكان الرفض مؤسساً على أن الإعلام المصرى ، بالصحافة والإذاعة والتليفزيون ، نشاط قومى لا يجوز أن تتسلل إليه المؤثرات الأجنبية من موقع قوة كالمال أو الإدارة أو السيطرة الخفية وأنا لم أغير رأيى منذ ذلك الحين .

ويكفى ما كنا ولا زلنا نراه فى الحياة المصرية خارج مصر وداخلها من التوجيه المقنع بقوة المال لبعض الأقلام والأصوات المصرية ، التى لا أشك فى وطنيتها ، وإنما أشك فى

صفاء رؤيتها بسبب ارتباطاتها غير الرسمية ، وليس هناك جدال فى أن التعاون العربى المصرى فى الثقافة والإعلام مبرأ من أكثر المحظورات التى ينطوى عليها التعاون الأجنبى المصرى .. ولكن العبرة فى جميع الأحوال ألا يتحول التعاون إلى غزو أو تسلل بقوة المال أو ارتباط المصالح .

وفى تقديرى أن الوضع الذى ترى تنفيذه من جمع الجريدة فى مصر وطبعها فى فرنسا يزيد الأمر تعقيداً لأنه يخرجها عن السيادة المصرية وبذلك يعطيها امتيازاً على كافة الصحف القومية والحزبية فى مصر ، ويمتعها بالحصانة ضد المصادرة من المنبع وكأنها تصدر من منطقة حرام . فالسلطة المصرية تستطيع — إذا ارتأت ضرراً بالخطأ أو بالصواب — أن تصادر « الأهرام » أو « الأهالى » وتحجبها عن القارىء المصرى والقارىء العربى على السواء .. أما طبع جريدة « الأيام » فى فرنسا فهو يجعل المصادر داخل الحدود المصرية وحدها بينما يتيح لكل من هب ودب فى العالم العربى بل وفى أرجاء العالم كله أن يقرأ ما هو محظور على المصريين قراءته . وهو وضع سوف يسبب حرجاً شديدا لكل العاملين فى الجريدة . فإذا ارتأت السلطة فى مصر أن تصادر الجريدة عند المنبع ، أى تصادر جمعها أو نقل صورتها بالقمر الصناعى سبب هذا ارتباكاً فى صدور الجريدة ، وكان معناه أن تعد الجريدة صفحات بديلة مسبقا .

والحل عندى ، حفاظاً على السيادة المصرية ومنعاً لاختصاص الجريدة بحصانة ضد المصادرة قد تكون موضع القيل والقال ، أن يكون جمع الجريدة وتوضيبها وطبعها وتوزيعها من مصر لو سمحت قوانين الإستثمار باقتحام رأس المال العربى مجال الإستثمار فى الإعلام فى مصر . ولكن هذا طبعا لن يغير موقفى من الإعتراض عليها ، واعتذارى عن عدم التعاون مع كل استثمار غير مصرى فى مجال الإعلام المصرى ، ولا سيما فى مرحلة نحن نعلم أنه لن يسمح لفؤاد سراج الدين أو نبيل الهلالى أو فتحى رضوان أو بعض نظرائهم من المصريين بإصدار جرائد مصرية ، ويكون من النقائض حقا أن يسمح لأكرم عجة ونظرائه أن يصدروا جريدة [illegible]ة بالجنسية المصرية ، ومع ذلك فإنى رغم امتناعى عن المشاركة الشخصية فلن أتردد فى أن أدلك متطوعاً على صفوة الأقلام فى المجال الثقافى إذا طلبت مشورتى فى شأن معاونيك ، فهناك الضمير المهنى الذى أضعه فى المقام الثانى بعد الضمير الوطنى ، وجريدة راقية أيا كانت جنسيتها خير من جريدة متخلفة لا تميز بين الجيد والردىء فى الأدب والفن والفكر والأسلوب ..

أما إذا كانت « الأيام » استثماراً عربياً فى جريدة عربية تصدر جمعاً وطبعا وتوزيعاً فى باريس أو أية حاضرة صديقة أخرى خارج مصر ، فهذا سيجعل وضعها القانونى وضعاً صريحاً لا شبهة فيه ولا خلط للأوراق ، وهو وضع جريدة أجنبية صديقة لمصر تصدر فى بلد أجنبى صديق لمصر ، وهنا سوف أكون عند وعدى الذى أعطيتك إياه فى باريس ثم فى القاهرة ، وسوف أقبل العمل فيها متفرغاً أو بالاستكتاب ، أو على أى نحو ترونه ، من القاهرة أو من باريس أو من كليهما ، على مسئوليتى الخاصة وثقة منى فى صدق وطنيتك ونزاهتك ، بوصفها جريدة عربية أجنبية ، كجريدة « الشرق الأوسط » ومجلة

« المستقبل » وسوف يستمر تعاونى معها ما بقيت صديقة لمصر ، وكلى ثقة بأنها لن تتنكر لصداقة مصر وأنت على رأسها » ..

هذه النقاط الهامة التى تضمنتها رسالة الدكتور لويس عوض كانت موضع حوار وتبادل رأى بينى وبينه على مدى جلسات طويلة وعلى فترات متقاربة ومتباعدة ، بعضها تم فى باريس والبعض الآخر تم فى القاهرة ، بل إنى نقلتها جميعا إلى مكتب الأستاذ على الشلقانى المحامى ليدرسها من جميع نواحيها ، وقام من جانبه بالإتصال بمكاتب استشارات قانونية فى كل من لندن وباريس سعيا للوصول الى الوضع القانونى السليم .

على أنه لم يكن يهمنى فى ذلك الوقت الإستقرار على الوضع القانونى ذلك أنه كان هناك ما هو أهم من ذلك ويشغلنى إلى حد كبير ، كنت أريد التعمق أكثر فى استيضاح نيات ممول المشروع .. مافى داخله .. مدى استعداده لمقاومة الضغوط .. هل تؤثر مواجهة ما مع دولة من دول العالم العربى ويتعامل معها فى مشروعاته الواسعة فى أعماله الأخرى على استقلالية الصحيفة ؟ .

كانت هذه الأسئلة – وبعد أن ازددت اطمئناناً إلى إمكان تحقيق قاعدة تحريرية ممتازة – هى المسيطرة على فكرى فى هذه المرحلة ، ولم أكن واثقاً من أنى سأصل إلى إجابات حاسمة عليها من خلال اتصالاتى المستمرة بالممول .. كنت آمل أن يتجمع فى يدى الكثير من الدلائل التى ترجح مبدأ الإنطلاق المطمئن إلى التعاون مع الممول فى السير بالمشروع قُدُماً .

ولم تكن سيطرة هذه التساؤلات علينا راجعة إلى ما قد يقع على من أضرار تمس مستقبلى .. فأين هذا المستقبل ؟ ..

لقد صارحت الممول خلال اجتماعاتنا الأولى بأنى بقبول دراسة المشروع لا أتطلع – وأنا فى سنى المتقدمة – إلى بناء مستقبل ، بل انى أحب – كأى صحفى فى مثل سنى – أن يتوج مسيرته الصحفية بعمل إعلامى دولى له وزنه وله احترامه ، ثم أضيف إلى هذا الإحساس المزيد من مسئولياتى بعد أن طرحت الفكرة على الكثيرين من العاملين فى الصحافة المصرية ، من الشباب والكبار فسارعوا الى القبول على أساس من ثقة أعتز بها ، فى أن الصحيفة العربية الجديدة – وهى بين يدى – لن تخرج عن استقلالها ، أو تترك سياستها لمن يتحكم فيها بأعراضه ونياته .

ورغم هذا الإتجاه من جانبى ، فى تأجيل البت فى التشكل القانونى للصحيفة الجديدة ، بالإضافة إلى علاقتى القانونية مع الممول .. رغم دلك فقد سلمت للأستاذ على الشلقانى المحامى مدكرة مختصرة [illegible] ، بعض ما أراه من اشتراطات [illegible] مسبقة على غيرها ، وقلت فيها إن قبولى لرئاسة التحرير وإنشاء ال[illegible] الحديدة إنما تم بناء على توافر النيات الطيبة فى أن يكون للصحيفة استقلالها الكامل عن كل النظم العربية ومراكز القوى بها . إن الإستقلالية كما تم تعريفها فى الأحاديث والمكالمات بينى وبين الأستاذ أكرم العجة هى : « تحرير الحقيقة من كل قيودها » .

وأضفت إلى ذلك : أنه إذا كان رئيس التحرير لا يعنيه إلا احترام هذه السياسة وحدها فإنه يتمسك بها ولا يرضى بأى بديل حتى ولو كان فى شكل تعويض مادى فى حالة الخلاف على السياسة ، واقترحت ألا يتضمن التعاقد بينى وبين الممول النص على أى التزام من الممول بدفع تعويض مالى إلى فى حالة الخلاف واتجاه رئيس التحرير إلى ترك العمل .

وأضفت : إلا أنى أرى التزاماً منى نحو الذين قبلوا العمل معى والإستعداد لترك مناصبهم الحالية البحث عن شرط يلزم الممول بدفع التعويضات المجزية لكل من يرى ترك العمل مع رئيس التحرير فى حالة استقالته .

كان تفكيرى قد تركز فى هذه المرحلة الأولية فى تحصين مركز كل الذين سيقدمون معى على مواجهة المجازفة والمخاطرة ، وأن يكون هذا هو الضمان الذى أقدمه إليهم إذا ما بدأت التعاقد معهم ، بل ازداد اقتناعى بهذا الإصرار من جانبى بعد أن قرأت فى الردود التى وصلت من المكاتب الإستشارية فى لندن وباريس والتى أشركها الأستاذ على الشلقانى فى أبحاثه – ما يؤكد أن « من يعين قادر على أن يفصل » أى أنه إذا كان الممول قادرا على التعاقد مع من يشاء للعمل فى الصحيفة فهو أيضا قادر على فصل من يشاء وليس عليه فى هذه الحالة إلا دفع التعويض للمفصول إما بالتراضى وإما عن طريق القضاء ، ولم يكن هذا المبدأ القانونى جديدا على فكرى .. بل هو معروف ومطبق ومعترف به .

ولم يكن هذا يعنى من جانبى وقف هذه الدراسات القانونية ، بل أردت أن تمضى فى طريقها – بغير تعجل – وأن أمضى فى الوقت ذاته إلى استكشاف المزيد من النوايا الطيبة ، والتنقيب عما خفى منها ، ومن هنا فقد أخذت قراراً بينى وبين نفسى : أن أطيل فترة الدراسة وألا أعجل بإصدار الصحيفة رغم أنها مهمة سهلة بالنسبة لى وللمجموعة التى ارتضت العمل معى .. لعل وعسى أن يكون فى هذا التمهل ما يساعد على استكمال الإستطلاع . والتأكد من سلامة أرض المعركة المقبلة من كل ألغام أو معوقات .

هل تأخرت كثيراً فى الكلام بالتفصيل عن شخصية الممول ؟ أليس الأصل والجوهر وقلب المشروع ؟

وهذا بالقطع قول سليم ولكن هل كان سهلاً وممكنا تجميع المعلومات الكافية والمقنعة لى – ولغيرى – والتى تحدد بنجاح معالم شخصيته العامة وما نفترضه من إحتمالات إنعكاسها على صحيفة دولية يمتلكها ؟

ومع هذا فإننى بعد الرحلات الإستطلاعية فيما بين القاهرة وباريس – والعكس – أجد نفسى على استعداد للتحدث عن شخصية الممول من واقع الزوايا التى شهدته من خلالها ، وإن كان يجب علىّ الإعتراف بأنها زوايا غير كافية ، بالإضافة إلى أن شخصية رجل أعمال حقق البليون من الدولارات تعد دائماً شخصية غامضة .

وأحب البدء بتكرار ما سبق قوله وهو أن نيات الأستاذ أكرم العجة التى كشفت عنها محادثاتنا الأولية كانت مشجعة على التعاون معه وقد دعم هذه الأحاسيس ما جاء فى رسالة

بعث بها إلىّ بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٨٢ ، عقب أن ختمنا المرحلة الأولى من المحادثات بشأن فكرة الصحيفة .

لقد بدأ هذه الرسالة بقوله : « منذ فترة طويلة من الزمن تراودنى فكرة إصدار صحيفة عربية مستقلة تتعامل بأمانة وموضوعية وعمق فى الرؤية والتحليل وكفاية فنية ، مع حقائق ومشاكل وقضايا واقعنا العربى الذى هو فى الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من الواقع العالمى .. وتقدم بذلك للقارىء العربى ما يتطلع إليه من أنباء وأخبار حركة الأحداث فى عالمه وعالم الآخرين متكاملة الأبعاد دون رقابة ما أو حجر ، وفى الوقت نفسه تعرض الآراء ووجهات النظر على إختلاف اتجاهاتها من القضايا والمشاكل من خلال حوار مستقل .. بالإضافة إلى كل أبواب المعرفة والثقافة والنشاطات الفنية والعالمية والرياضية والإجتماعية » .

بداية ممتازة .. وكلمات تعبر عن آمال كل قارىء .. وكل عامل فى حقل الإعلام : التعامل مع القراء ومع أنفسنا بأمانة وموضوعية . حقائق ومشاكل وقضايا واقعنا العربى . تقديم ما يتطلع إليه القارىء من أنباء وأخبار حركة الأحداث فى عالمنا العربى وعالم الآخرين متكاملة الأبعاد دون رقابة أو حذف . عرض الآراء ووجهات النظر من خلال حوار حر مسئول .

ويمضى الأستاذ أكرم العجة فى رسالته فيقول : « باختصار فإن الصحيفة التى آمل فى إصدارها ليست تكراراً أو إضافة كمية إلى الصحف العربية التى تصدر فى الوطن أو فى المهجر وإنما هى أولا وقبل كل شيء لسان حال حقيقى لحقيقة الإنسان العربى المهتم بمستقبله ومستقبل وطنه فى الحرية والتقدم الإقتصادى والإجتماعى ويطالب بحقه فى أن يعبر عن رأيه فى القرارات التى تتصل بمصيره ومصير الوطن »

وهى ثانياً ميدان حوار واسع بين جميع « الفعاليات » الحية والمؤثرة سياسياً وفكرياً وعلمياً فى حياتنا وعصرنا .

وهى ثالثاً مصدر موثوق به للمعرفة بواقعنا وواقع العالم بكل ما يموج بهما من صراعات وإتفاقات وسلبيات وإيجابيات . »

ونتوقف مؤقتاً عند هذا الجزء من الرسالة التى تلقيتها من الممول لنسأل :
أليست هذه خطوط سياسية واضحة تؤكد وإن كان التأكيد ما زال بالقول – أن فكرة الصحيفة المعروضة علىّ يمكن أن تمثل فعلاً : الإستقلال الإعلامى الذى أنشده ؟ .. ولكن من يضمن أن تتحول الكلمات إلى حقيقة ملموسة مع إنطلاقنا اليومى عملياً بلا تدخل ؟

وهل يمكن أن نطالب الممول فى هذه المرحلة بتقديم ضمانات أخرى تكون أساس التعامل بيننا إذا ما انطلقت عجلة العمل اليومى لتخرج بعده الصحيفة بين أيدى القراء ؟ وماذا يكون رد فعل صاحب النوايا الطيبة المسجلة فى خطاب إذا تعاملنا معه من البداية

ونحن نفترض « توفر سوء النية » ومنها تندفع إلى مطالبة فوراًبالضمانات الأُخرى ؟

هل نطالبة مثلاً بأن يضع رصيداً ضخماً من أمواله تحت تصرفنا كى لا يكون لتدخل رأس المال فعل السحر فى تغير النيات الطيبة التى بدأنا بها المسيرة ؟

وهل يقبل المنطق أو العقل أن يفعل أى إنسان ذلك ؟

ثم أليس هناك ما هو أهم إذ ما هو الضمان المقابل والذى نستطيع تقديمه له من جانبنا والذى يحول بيننا وبين الإنطلاق بالصحيفة وما تحت يدنا من مال صوب طريق خاطىء ؟ .

مشكلة ..

بل أن تبادل إفتراض سوء النية ، فى هذه المرحلة يلقى ظلالاً من الشك يمكن أن تتحول مع الإنغماس فى العمل إلى سلاح قاتل للمشروع .

كان لا بد – من وجهة نظرى – إحترام ما وضح من النيات الطيبة ولو مؤقتاً ثم الإتجاه إلى مزيد من الإختبارات لهذه النوايا حتى يزداد صدقها مع اقتراب موعد إصدار الصحيفة ونزولها إلى السوق .

ونعود إلى الأجزاء الباقية مَن رسالة الممول الّى فنقرأ :

ولما كنت أعتقد أن إصدار مثل هذه الجريدة بالمستوى الفنى الرفيع يشغل فكركم كما يشغل فكر الكثيرين من الصحفيين والكتاب فى بلادنا العربية ..

« ولما كنت علىّ ثقة تامة بما عرف عنكم من استقلال فى الرأى وخبرة صحفية ممتازة [illegible] مدرسة صحفية تَخرج فيها أجيال من الصحفيين الممتازين فإني أكون ممتناً لو قبلتم بمسئولية إصدار هذه الجريدة والقيام بما ترونه من الدراسات والإجراءات التنفيذية اللازمة من أجل أن تكون بين يدى القراء فى أقرب وقت ممكن »..

وعدت إلى القاهرة ومعى هذه الرسالة ..

كان الأستاذ أكرم العجة ، وقبل أن يدخل معى فى دراسة فكرة المشروع قد طلب – كما سبق القول – أن يبقى الأمر سراً حتى تستكمل الدراسة . وأعود مرة أخرى إلى هذا المطلب لأكرر التساؤل .. هل كانت المخاوف تساوره من مواجهة ضغط ما ؟ أو تساؤلات ما عن الحكمة فى نزوله إلى ميدان الإعلام توجه إليه ومن جهات يقال أن سلطانها عليه كبير ؟ »

أنه رجل مال .. ولم يكن بالقطع رجل إعلام .

ورجل المال يعتمد فى أعماله الواسعة على علاقات وثيقة تقوم بينه وبين المسئولين فى دول متعددة ويسيطرون على « العطاء »فى مختلف مجالات أعماله .

والمسئولون ورجال الأعمال معاً يرهبون الصحافة ولا يستريحون للعاملين بها ،

ويعملون جاهدين على تحصين مداخلهم اليها وإليهم ، ويسعون فى البحث عن سبل تجعل لآرائهم ورغباتهم أو توجيهاتهم مكاناً مميزاً وكثيراً فى صحفهم ما يكون المال وسيلتهم إلى ذلك يدفع فى شكل عطاء أو مساعدة لكل من ينفع معه أغراء المال .

والمنطق يقول يمكن ... ولكن ؟

ولكن هل الوضع فى بلادنا العربية يسمح حالياً بالتعامل بالمنطق ؟

بالقطع لا .. ولهذا كان من أهدافنا الأساسية تطبيق سياسة تحريرية جديدة فى صحيفتنا الدولية نفسح بها الطريق لإقناع المسئولين بهذا المنطق وأن نصل به إلى عقول وقلوب حكام الشعوب العربية ونستبدل بها عقولاً وقلوباً تفهم أن الإعلام الدولى السليم من كل العيوب قادر على رفع قيمتهم فى نظر العالم !

عملية بالغة المشقة إزاء هذا الجمود الفكرى المسيطر على العقول والقلوب العربية الحالية

ثم ألا يتطلب ذلك صدور الصحيفة أولا ، وإلتزامها المتصل بسياسة التزمت فى التمسك بالإستقلالية ، وذلك لحاجة المنطق إلى اجتياز طريق طويل حتى يتعمق مفهومه فى العقول المجمدة الملتزمة بفكر عتيق؟

لقد كنا نعرف أنه ليس سهلاً على بعض حكام العرب أو كلهم فهم إمكان التوفيق بين قيام صحيفة مستقلة وإن كان استقلالها لن يحول دون وقوفها منهم أحياناً موقف الخصومة .. أليست الإستقلالية هى إفساح الطريق للحقيقة ؟ ثم أليس فى الكشف عن كل الحقائق ما قد لا يقبله هؤلاء الحكام ؟

لقد كنا نعرف أن هناك موضوعات عربية بالغة الحساسية لن تساعد على تعميق هذا المنطق فى عقولهم .. ذلك أن الفساد بكل أشكاله أو أنواعه كان مسيطراً على أوضاع الكثير من النظم العربية وهو يعد فى حد ذاته العدو الأكبر للكلمة الصادقة المعبرة والكاشفة للحقائق .

ولكن هل من واجب صحيفة عربية دولية ومستقلة الجرى وراء الفساد الداخلى كأنباء ذات قيمة ثم إعلان الحرب عليه سعياً لكسر حدته ؟

وهنا تبرز المشكلة الثانية والتى كانت ، وما زالت ، مدار الجدل بين الآراء المختلفة حول قدرات الصحيفة الجديدة .

البعض من هذه الآراء يرى ضرورة الفصل بين الفساد — على أساس أنه قائم فى كل بلدان العالم — وبين السياسات التى يتقرر بموجبها مصير الشعوب .

بينما يرى الرأى الآخر أن الفساد الداخلى قد يصل إلى حد من التضخم يقود إلى التأثير المباشر على السياسات العامة المتصلة بمصير الوطن العربى .

بل ذهب البعض إلى حد التحذير من اتجاه صحيفتنا الجديدة إلى تجنب خوض معركة الفساد فى وطننا العربى على افتراض أننا قد نعتبره – من جانبنا – قضية غير أساسية .. ذلك لأن الدول العظمى ذات الأطماع السياسية فى المنطقة العربية تدعم وتزرع الفساد بكل أشكاله فى أرضنا لاتخاذه مدخلاً إلى فرض سيطرتها علينا ، فإذا تهربنا من مواجهة مع الفساد فإننا بذلك نسقط عاملاً من العوامل الهامة فى رسم السياسات المؤثرة على وحدة المنطقة العربية وتكاملها .

خذ مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية المدعية حق الدفاع عن الحريات .. إنها لا تدعم إلا الدول التى تحكم بنظم يسيطر عليها الفساد ولا يحترم حكامها حقوق الإنسان ذلك لأنها قادرة من خلال هذا أو ذاك على فرض نوع من الحماية الداخلية التى تحتاج إليها هذه النوعية من الحكام .

وكذلك الإتحاد السوفيتى الذى يعنيه بالدرجة الأولى قيام صراع طبقى داخل بلاد المنطقة العربية . إن مثل هذا الصراع إنما يكون وقوده انتشار الفساد واستغلال ثروات من يطلق عليهم اسم الطبقات الكادحة .

فكلتا الدولتين تزرع . وكلتا الدولتين تحصد ، والشعوب العربية تائهة فى هذا الصراع لانغماس حكامها فى أطماعهم الذاتية وارتياحهم إلى تحكمهم فى كل أجهزة الإعلام .

فالفساد قضية جوهرية فى منطقتنا ، ولا مفر أمام أى صحيفة تخطط لاستقلال كامل لشخصيتها وسياستها من الإقتراب منه ، والكشف عن كل الحقائق المتصلة به .

كذلك كان من بين الآراء المتعددة المطروحة ، من يرى أنه ليس ضرورياً فى هذه المرحلة من الدراسة أن يتقرر على أى نحو ستعالج الصحيفة مشكلات المنطقة سياسية أو غير سياسية .

أما الآراء الأخرى المناهضة لهذا الرأى فتتلخص فى أنه إذا كان لا بد من تحسس مبدئى لهذه القضية فإنه يمكن قصرها على أن الفساد – حتى ولو كان كبيراً فإن فى قدرة الصحف الدولية تحاشى التحدث عنه تفصيلاً ما لم يكن الكلام عنه واجباً بسبب تأثيره المباشر على القضايا العربية العامة – وبذلك نضمن بقاء الجريدة ملتزمة بسياسة الإستقلال والحرص على عدم التدخل فيما يعتبر عملاً داخلياً بحتاً .

وقد كنت – وما زلت – من الشركاء أصحاب الرأى الأول ، ولم أتردد – محلياً – فى مجابهة الفساد فى كل موقع ، وبدأت هذه المجابهة بالمشاركة فى اعداد الكتاب الأسود الذى اصدرته الكتلة الوفدية المستقلة بزعامة مكرم عبيد باشا فى أوائل عام ١٩٤٣ ، ثم مضيت فى محاربته إلى حد المواجهة مع مؤيدى ومحبى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عقب ما أذعته فى كتابى « حوار وراء الأسوار » حول واقعة الملايين العشرة من الدولارات التى أودعت فى حساب خاص للرئيس عبد الناصر بالخارج .. ثم مجابهتى للرئيس السادات خلال فترة حكمه بالحديث المتصل عن الفساد وذلك فى عمودى اليومى « بالأخبار » مما

دفعه إلى منعى من الإستمرار فى الكتابة ، وهو ما أوضحته فى كتابى « القربة المقطوعة » .

فكيف يمكن – وهذا هو اقتناعى الكامل بأن الفساد هو المؤثر الأكبر على الأوضاع الداخلية فى أى بلد – أن أكون على رأس جريدة عربية ودولية تهمل الحديث عن الفساد المستشرى فى وطننا العربى ؟

كانت هذه التساؤلات لا تبرح بالى وفكرى وكذلك فكر الذين كانو يدرسون مشروع الصحيفة معى ، ولكنى مع هذا آثرت إقناع نفسى ، بأن تكون بداية تعامل الصحيفة الجديدة مع قرائها فى شأن الفساد من خلال صيغة معينة وأسلوب علاج تحريرى وقدر لا يعتمد على الإثارة ويحفظ للصحيفة قدرتها الكاملة على عدم إسقاط الحقيقة – إذا فرضت نفسها فرضاً – فى معالجة أى موضوع يكون الفساد القائم فى بلد عربى عنصراً أساسياً من عناصر السيطرة على رسم سياستها ذات التأثير فى المنطقة .

ذلك أن هناك فارقاً كبيراً بين أن نسعى إلى الكشف عن الفساد بكل أبعاده لمجرد الرغبة فى النشر عنه وإذاعة تفاصيله بهدف إشباع تطلعات الجماهير كافة إلى قراءة القصص المثيرة ذات الإتصال بشخصيات عامة وتشغل مناصب كبيرة فى دولة من الدول ، وبين عدم الإقتراب من هذا الفساد إلا إذا كان هو العامل المؤثر فى رسم السياسة دولياً وعلى أن يكون علاجه بأسلوب الراغب فى وقفه .. فلا تشهير .. ولا إثارة .

وإذا كنت قد آثرت إقناع نفسى – مؤقتاً – بأن هذا هو واحد من السبل التى يمكن أن تعالج بها الصحيفة الجديدة وقائع الفساد فقد كنت مصمماً على أن أترك لمجلس التحرير بعد تشكيله وضع منهج لمعالجة الفساد العربى عن طريق النشر فى الصحيفة الجديدة راضياً بأن يكون لزملائى حق تعديل هذه السياسة أو إقرارها .

وبالقطع فإن أوضاع الفساد فى المنطقة لم تكن وحدها القضية التى تحول بيننا وبين تقريب منطقتنا السياسى والتحررى إلى عقول حكام البلدان العربية ، ولكنى آثرت أن أسجله هنا كنموذج للمناقشات التى كانت تدور يوماً بعد يوم حول الإمكانات والإحتمالات المتعلقة بالصحيفة الجديدة .

إن ذلك كان يجرى فى مرحلة انتظار .

فقد كان علىّ الرجوع إلى باريس ، ومعى نتائج دراساتى فى القاهرة ، وعلى رأسها موقف الدولة ذاتها ، والتى كنت قد قررت بينى وبين نفسى رغم معارضة البعض لهذا الإتجاه – وقد وضح الرأى المعارض فى الرسالة التى بعث بها إلىّ الدكتور لويس عوض – أن أجعلها قلب المشروع كله ، ومن هذا القلب نلتقط نبضاته ونطبعها فى صحيفة لا يقرؤها المصريون وحدهم ، بل وكل قارىء للعربية فى أى ركن من أركان العالم .

وكنت كلما طال الإنتظار أسائل نفسى : « هل يمكن لمصر أن ترفض إعطاءنا ما نحتاج إليه من تسهيلات فأجد نفسى مضطراً إلى اختيار عاصمة عربية أخرى ؟ »

هل تتكرر مأساة الماضى .. وتظل مصر فى موقف المتنازل عن حقها فى الريادة الإعلامية ؟

كانت الظواهر تقف إلى جانب الإجابة : « ولم لا ؟ »

أما أنا فقد كنت أكثر تفاؤلاً من الآخرين .. على أى أساس .. ؟ لست أدرى .

— ٤ —

أول فترات القلق

لم تكن فترات القلق النفسى التى مرت بى أو مررت بها خلال فترات الإعداد النهائى لإصدار جريدة « الأيام » الدولية قليلة فى عددها ، أو متباعدة فى تتابعها ، أو بسيطة فى تفاصيلها بحيث يمكن التغلب عليها بسهولة أو يسر .

ولكن مثل هذه الفترات لم تكن جديدة علىّ ، بل توقعتها ، ويقابلها أو يواجهها كل من يقدم على تنفيذ مشروع جديد ، وفى أى مجال من المجالات . بل إن هذه الفترات وما يصاحبها من حالات قلق أمر طبيعى يساعد على إرساء القواعد السليمة للعمل إذا كانت أسبابها مفهومة جيداً ولم يستسلم الإنسان لها استسلاماً كاملاً بغير المضى فى الإصرار على توفير الضمانات الكافية لإزالتها .

والطفل يصاب بنوع من القلق والتردد عندما ينتقل من مرحلة إلى مرحلة . فهو عندما يحس بقدرته على المشى ، فإنه يتردد ثم يفكر ، ثم ينطلق سائراً على قدميه فإذا وصل إلى ما يمسك به ، ظهرت الفرحة العارمة على وجهه ، واعتبر ذلك انتصاراً يطالب بمقابل له هو أن يصفق له أهله . وهذه سنة حياة الفرد من بدايتها .. حياة ممزوجة بالقلق المتصل أو المتقطع إلا أن مواجهته والتغلب عليه تعتبر جواز المرور إلى مصاعب أكبر .. وقلق أعظم .

وليست الخبرة وحدها هى السلاح لمواجهة القلق ومقاومته والتغلب عليه ، إنما تمكن القدرة فى التغلب عليه فى تجميع أسبابه وتفهمها وتحليلها ثم الإستفادة من نتائج هذا التحليل فى رسم وتحديد الخطوات التالية . وكثيراً ما يكون هذا القلق مصدر خير ، ومفتاح تعديل مسار كان يمكن أن ينتهى إلى لا شىء لولا هذا القلق الذى يدق نواقيس التحذير والخطر .

إلا أن القلق الذى ساورنى فى بداية الإقدام على هذا المشروع الصحفى قلق لم اتعرض لمثله من قبل ، ذلك أنه يتعلق بعلاقة هى عندى أغلى وأثمن العلاقات .. علاقتى بقرائى .. فلم أكن قد جربت من قبل مرارة الإبتعاد عنهم برضائى .

لقد كانت علاقتى بالقراء فى مصر هى أهم مصادر قلقي ، فالكاتب إذا سعد بثقتهم فيما يكتب ، ثم أخذوا يلجأون إليه فى مشاكلهم وآلامهم أو متاعبهم – إما بأشخاصهم أو عن طريق الرسائل البريدية وأحياناً البرقية – هذا الكاتب لا بد وأن يلتزم باحترام هذا الإرتباط مهما تحمل من عنت خوفاً من أن يقطع أو أن يضعف .

والصحفى الكاتب صاحب الرأى تصادفه فى مسيرته الصحفية صراعات من أجل القراء ، وصراعات أخرى أشد وأعنف مع البعض منهم .

والكاتب الصادق يفرض على نفسه إذا عالج موضوعاً ألا (يعالجه) من الزوايا التى ترضى القراء ، بل هناك الحقيقة وهناك الواقع الذى عليه مواجهتهما وطرحهما على القراء . وهناك ما هو أعمق من دلك : الخط المستقيم الذى يرسمه لنفسه ولا يحيد عنه مهما تكن الصعاب أو المتاق .

ومثل هذا النوع من الكتاب – وقد يكونون قلة – يطرقون أحياناً موضوعات أو يعالجون أحداثاً ترغمهم على الكشف عن حقائق تتصل بزعماء وضع الشعب ثقته الكاملة فيهم ، ولهذا فإن القراء قد لا يصدقون – بسهولة – ما قد يكشف الكاتب الستار عنه من أخطاء جسيمة ارتكبها هؤلاء الزعماء أو ساعدوا على ارتكابها .

إلا أن تمسك الكاتب دائماً بالصدق فيما يقول أو يكتب ، والتزامه ميزان العدل فى معاملته للجميع ، فلا ينحاز إلى سياسى دون آخر . ولا يغمض عينيه عن أخطاء يرتكبها سياسى فى حين يفتح مدافعه على سياسى آخر .. هذا الكاتب يجنى فى نهاية المطاف وقد يكون ذلك بعد أن يكون فى عداد الموتى ، ثمرة تمسكه بالتزام الخط المستقيم . ويجد من يعترف له – فيما بعد – بصدقه وجرأته فى عرض ما يؤمن به حتى ولو ظل مختلفاً معه فى الرأى .

والكاتب بشر .. ولكن قسوته فيما ينشره عن تصرفات بعض الأشخاص هى قسوة من أجل الحق والحقيقة . ولعل الكثيرين لا يعرفون أن مثل هؤلاء الكتاب يحسون بالألم الشديد وهم يطرقون موضوعات تسبب قلقاً واضطراباً وحزناً للمخطئين ، ولكن الذى يخفف عنهم هذا الأسى هو السؤال الذى يطرحونه على أنفسهم قبل وخلال البحث وبعد الكشف عن هذه الأخطاء وهو :

ولكن ألم يدرك هؤلاء الزعماء أن إخفاء الحقيقة قد يدوم ساعة ، وأن ظهورها بكل دقائقها لا بد وان يتحقق حتى ولو امتد الإخفاء إلى ما قبل قيام الساعة ؟ ثم إدا كان هؤلاء الزعماء يسعون إلى دخول التاريخ ومن أوسع أبوابه أفلا يفكرون – وقبل ارتكاب الأخطاء – فى أن الخطأ الواحد المتعمد قد يكون على درجة من الخطورة تنسف أو تبدد

كل ما يتحقق على ايديهم من مكاسب وأرباح ؟

وكذلك فإن على الكاتب الذى يحاسب الناس ويأخذ على نفسه مطاردة الفساد يوماً بعد يوم ، أن يحاسب نفسه أيضاً قبل أن يكتب ، وأن يكون مستعداً لمحاسبة الناس له : « لماذا أخطأت ؟ » ولماذا لم تبحث جيداً ؟ ومن هنا كان الكاتب الملتزم موضع ثقة القراء حتى ولو اختلفوا معه فى الرأى أو فى طريقة معالجته لموضوع يمس نزاهة شخص ما .. المهم ألا يتناقض مع نفسه ، وأن يكون عادلاً فى معالجة وضع كل زعيم وتصرفاته .

كذلك فإن القراء لا يرحمون الكاتب الذى يثقون فى صدق ما يقول ففى مقابل الثقة التى يمنحونها إياه يفرضون عليه أن يكون معهم برأيه كل يوم ، حتى إذا غاب عنهم تساءلوا : أين هو ؟ .

ولقد كنت فى مرحلة دراسة مشروع إصدار « الأيام الدولية » دائم السفر بين القاهرة وباريس ، ولهذا كنت أتغيب لفترات إذا بدأت فلا أعرف إلى متى تطول .. وكان القراء يتساءلون : هل منع من الكتابة ؟ هل أعطى أجازة إجبارية ؟ .

وبعض الكتاب إذا تعرضوا لمثل هذه المواقف يجدون متعة فى ترك هذه التساؤلات هائمة بغير توضيح ظناً منهم أن ذلك يضيف إلى أمجادهم ومكاسبهم ، ولم أكن أحب ذلك . كنت أتحاشى أن يقال عنى فيما بعد إننى ممن يسعون إلى تحقيق بطولات رخيصة ، وهو الاتهام الذى كان يطلقه بعض الرؤساء من خلال كلامهم عن الصحفيين الذين يواجهون فساد عهودهم بكل قوة ، ولهذا آثرت مصارحة القراء — قرائى — بحقيقة الأمر فكتبت مقالاً فى ١٣ يونيو ١٩٨٢ قلت تحت عنوان « أجازة عمل .. ولكن ما هو نوعه ؟» . وهذا هو المقال :

أستأذن القراء فى أجازة قصيرة ..

« وقد لا تكون أجازة للراحة . بل ربما تتحول إلى أجازة عمل واطلاع ودراسة ومحاولة لفهم ما يجرى فى العالم من حولنا ، أو لدراسة ما يمكن أن نقدمه للعالم العربى من خدمات إعلامية تدعم إمكاناته وتحترم أهدافه محلياً ودولياً» .

وهذه الكلمات الأخيرة من المقال كانت إشارة واضحة — بعض الشيء — لمشروع الصحيفة العربية الدولية — الأيام — ولم استطع أن أكون أكثر وضوحاً وتحديداً إذ أن المحاولات التى بذلتها لمقابلة رئيس الجمهورية وإطلاعه على تفاصيل المشروع لم تحقق نجاحاً ، كما أنى كنت ما زلت مرتبطاً بكتمان نبأ الإعلان صراحة عن هذا المشروع إلى أن اطلع الرئيس عليه بنفسى .

وقد كانت فترة الإنتظار هذه واحدة من فترات القلق الذى عشته ، فقد كنت ماضياً فى الدراسة الأولية للمشروع مقتنعاً تمام الإقتناع بأنه ما دام الرأى مجمعاً على أن يكون مركز الجريدة الجديدة فى باريس ، فإن مكتبها فى القاهرة يجب أن يكون مركزاً أساسياً ولا يقل قوة وقدرة عن مكتبها فى العاصمة الفرنسية .. وهذا الإقتناع هو الذى فرض

عليّ السعى للحصول على تسهيلات كثيرة تقدمها الدولة والحكومة المصرية ، وإلا تعرض هذا التخطيط القومى والوطنى للمشروع لهزة لا تحقق فى النهاية ما أهدف إليه . وبالقطع فإن طريق الوصول إلى هذه التسهيلات لن يكون سهلاً ، وذلك إذا ما مزجت الدولة بين موقفى ككاتب فى جريدة « الأخبار » يصر من خلال كتابته على الإستمرار فى الدعوة الملحة إلى اجراء « التغيير » الجذرى فى أوضاعنا الداخلية ، ويطالب بديمقراطية سليمة ترتكز على إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية ، وتوفير كل الحريات الصحفية التى تجعل من الصحافة رقيباً شعبياً لتصرفات كل المسئولين من جهة ، ثم موقفى كمصرى يسعى إلى تحقيق مشروع دولى كبير تدخل به مصر معركة تحد لكل القوى العربية التى سلبت منا الكثير وعلى رأسها قوة الإعلام من جهة أخرى .

وكنت اسائل نفسى فى هذه المرحلة التى سيطر عليها القلق : هل إذا وقفت منى الدولة موقف الرفض فهل أتوقف عن المضى فى ممارسة كتابة عمودى اليومى رغبة فى إقامة علاقات حسنة مع من بيدهم سلطة منح هذه التسهيلات وذلك مقابل انطلاق مشروع الصحيفة الدولية إلى الوجود وماذا يقول القراء عنى ؟ وهل يساوى المشروع الجديد أن أفقد ثقة القراء عند ما يعلمون أن الكاتب قد توقف عن أداء واجبه مقابل الثمن ؟.

ومن هذا المنطلق أيضاً بدأت أواجه المزيد من القلق ولكنه القلق الذى لا يدوم طويلاً . ولم أكن فى حاجة إلى مزيد من الوقت للوصول إلى قرار .

لقد كنت أرى أن علاقتى بالقارىء المصرى هى أقوى العلاقات ، وأنه لا شىء يعادل ويعوض هذه الثقة حتى ولو اضطررت إلى تعديل موقفى من ضرورة الحصول على تسهيلات كبيرة فى القاهرة .

وانطلقت أخاطب الجماهير فى مقالاتى اليومية .. بالأسلوب نفسه ، بل اعترف أن عقدة القلق قد دفعتنى إلى زيادة جرعة الإصرار على تكرار القول مرة بعد أخرى من أنه ما لم يتم التغيير ، فإن أوضاعنا الداخلية ستمضى إلى الأسوأ .

وكل هذا دفع بعض صحف المعارضة إلى التساؤل : هل يُمنح جلال الدين الحمامصى أجازة إجبارية ... ؟

وحان موعد سفرى إلى باريس حاملاً معى بعض خطوط الدراسة الأولية للمشروع ومقترحاتى الخاصة بانطلاق الدراسة إلى خطوات أبعد ، ولهذا كان لا بد من مخاطبة الجماهير بالأسلوب الملتزم بالحقيقة ، وأن أناقش معها بعض ما يجب أن يوافقوا عليه .. قلت فى المقال نفسه : « هذه الأجازة التى أستأذن فيها القارىء ، هى أجازة اختيارية وليست إجبارية .. »

ومضيت أقول فى المقال « ولعلى لا أذيع سراً إذا قلت إنى قمت قبل ذلك بأجازات متعددة الأشكال والظروف ولكننى كنت احرص فى الأجازات الإختيارية كما يحرص غيرى من الكتاب المصريين على ألا يتركوا فراغاً بينهم وبين قرائهم بل كنت ، وكان غيرى

يكتب أو يترك خلفه مجموعة من المقالات تسد الفراغ ، وتعالج المشكلات ، وتمضى فى حوار مع الذين نرجو إقناعهم بأن أمورنا العامة فى حاجة إلى تغيير ، وفى حاجة إلى تفكير سليم من أجل تحقيق هذا التغيير » .

وزيادة فى تفسير هذا الذى ذكرته فى هذه الفقرة من المقال أن البعض منا كان يضطر إلى الكتابة يومياً تحدياً للرقابة الداخلية التى فرضت على آراء الكتاب .. ذلك أن حذف الرقيب – أى رئيس التحرير – للمقال وعدم نشره يوحى للقراء بما لا يستطيع الكتاب قوله ، وقد كان رؤساء التحرير ، فى بداية ممارسة سلطات الرقيب بالحذف يطالبون الكتاب بأن يقدموا مقالاً لا يفرض الحذف وكان البعض يقبل ، ولكنى كنت أرفض ذلك تمسكاً منى بالحق فى أن أكتب ما أشاء ، ولهذا كان لا بد أن نكتب كل يوم رغم أننا كتاب الأعمدة الوحيدون فى العالم كله الذين ننفرد بالكتابة يومياً وبلا انقطاع .

ولكن الظروف التى كانت تمر بها الصحافة ، فى عهد رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك كانت تختلف بعض الشىء ، عن الظروف السابقة لها ، والتى كانت تفرض علينا تلقائياً أن نكتب كل يوم .. ولهذا كان متاحاً لنا أن نغير من هذا الإتجاه وأن نغيب عن القراء متى اضطررنا إلى الرحيل خارج مصر . وفى الوقت نفسه كان لابد لىّ من انتهاز فرصة إمكان التوقف عن الكتابة لبعض الوقت فى هذه المرحلة ، كى أمهد لفترة توقف قد تطول إذا قدر لجريدة الأيام الدولية أن تصدر ويشغلنى الإستعداد لها عن مقابلة قرائى كل صباح .

ولهذا ختمت مقالى المذكور قائلاً :

« الأجازة ليست للراحة وإنما هى أجازة يصلح فيها البحث عن الإجابات السليمة لاسئلة حساسة ولنعود بعد ذلك – إن شاء الله – بما كشف عنه التفكير .. ولعله يكون التفكير فى سبل أخرى تؤدى إلى التصحيح .. والتغيير .. ولهذه الأسباب كلها أستأذن القارىء فى أجازة « عمل » « قصيرة .. » .

ولقد تصورت إمكان قبول القارىء لهذه الأعذار ، إلا أن الذى حدث هو عكس ذلك ، فهو يرفض إعطاء الأجازة ويرفض أن يتجه أى كاتب من كتابه إلى الخارج منقطعاً عن التعامل معه فى المواعيد التى اعتاد عليها .

وعاد القلق العنيف يسيطر على فكرى ، بل كاد أن يصل إلى حد التأثير على اتجاهاتى بالنسبة لمشروع الجريدة . فهذا الكيان الذى يعيش فى داخله أى كاتب صحفى إنما هو ملك للشعب والذى فى إمكانه وحده هدمه أو إهماله أو تركه وشأنه ليصبح لا شىء . فالقول بإمكان وقوف الصحفى على قدميه لمجرد أنه يتقن عمله أو يخلص فيه هو قول غير صادق تماماً ، إذ يتحتم تتويج هذا العمل برضا قرائه ، إنه الرضا الذى لا نكسبه بسهولة وإن كنا نخسره بغاية السهولة .

وعشت فترة لأحاسب فيها نفسى ، وأحاول جاهداً إقناعها بأن خروج الجريدة العربية

الدولية الجديدة إلى الحياة قد يكون مصدر تعويض للقارىء المصرى ، خاصة إذا ما نجحنا فى إقناعه بالمشاركة فى دور التحدى المصرى لكل القوى الأخرى التى سلبت ، فى غفلة من الزمان الريادة الإعلامية من صحف مصر .

ومن هنا فقد ازداد إصرارى على أن تكون القاهرة هى المركز الأساسى والرئيسى ومنه نطلق الشعاع الأول الذى ينير للريادة المصرية طريق العودة إلى مكانها ، لا فى مصر وحدها بل فى العالم العربى كله . كنت أحب أن يحس القارىء المصرى بأنه هو صانع هذا العمل الصحفى الدولى الكبير وأن ذلك تم فى القاهرة ، قبل أن يتم فى باريس ، أو أية عاصمة عربية أخرى قد تختارها بدلاً من القاهرة إذا ظلت العلاقات بيننا وبين المسئولين فى مصر مغلقة بالصمت أو عدم الرضا ! .

ولكن إذا كان قد خيل إلىّ أنى اقنعت نفسى بذلك ، وكسبت أقسى معاركى مع القلق ، فسرعان ما اكتشفت أننى مخطىء ، فلم يكن من السهل أو اليسير إقناع الشعب المصرى ، فى ظروفه المتشابكة ، بالتنازل عن جانب من اهتماماته الداخلية التى فرضت عليه مطالبته لكل الإعلاميين بالمشاركة فى التعبير عن آماله وآلامه ، وأن يكون هذا التنازل مقابل أن نتحقق له صحيفة عربية دولية ، ولقد كان الشعب محقاً فى هذا الإتجاه فقد تعب من كلمة ارتفاع قيمة مصر دولياً أو عربياً ، بينما وضعه الداخلى فى هبوط مستمر .

لقد عاش فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على نغمات الوحدة العربية ، والقوة الدولية ، والتحول الذى طرأ على مكانة الشعب المصرى فى المجتمع الأفريقى العربى الأسيوى ، ثم دعوته الملحة إلى التكاتف لتحقيق رسالة يبشر بها الرئيس عبد الناصر ، وقد استجاب لذلك بكل قواه ... ثم كانت بداية اليقظة والتنبه لما سينتهى إليه مصيره على موعد مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وما كان أقساها من هزيمة

ولكن صحافة الشعب الناطقة باسم الرئيس وأهدافه ظلت رغم مرارة الهزيمة تدق له الطبول تحت ستار مبتكر اسمه : إزالة آثار العدوان ، وأن ما حدث فى حرب يونيو لا يخرج عن كونه نكسة مصيرها إلى زوال ، ثم يتحقق بعده الإنطلاق إلى الإنتصارات .

وكان كتاب العهد الناصرى يرددون بين الوقت والآخر « هذا قدرنا » وعلينا المضى فى الطريق الذى رسمه لنا القدر ، سواء أكان الطريق إلى نصر أم هزيمة أم نكسة أم أى شيء ملون براية الناصرية .

ولا جدال فى أن الجرعة الأولى التى شحن بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شعب مصر والتى بدأت بشعار : « ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الإستعباد » ، ثم ما تلاها من جرعات وراء جرعات بعضها صادق وأغلبها كاذب كانت ما زالت تحرك أحاسيس الشعب ثم تضعه فيما بعد فى موقع الحائر بين تصديق ما تقوله له الصحف أو التسليم بما يؤكده واقعه المنحدر إلى أسفل .

وعندما تكشفت له الحقائق فيما بعد .. وانكشف الستار عما أخفى عنه اتجه باللوم كله إلى نوعية من الكتاب الصحفيين الذين لعبوا الدور الأساسى فى مسرحية « الخداع » وإن كانوا لم يقبلوا منا أو منهم عذراً أو تعليلاً أو قولاً بأن القوة الفردية التى سيطرت على الصحف ، حالت بينهم وبين تأدية الواجب واحترام أمانة الكلمة .

ولهذا ، وعندما مات الرئيس عبد الناصر ، وتكشفت الحقائق ، وعرف الشعب أنه شعب مفلس ، وأن أمواله قد راحت كلها فى حروب وفى الإنفاق على حركات تحرير شعوب أخرى أدرك أن الصحفيين قد لعبوا بالصمت أو تحت تأثير الخوف دوراً أساسياً فيما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية من انحدار رهيب بدأت آثاره تظهر الواحد بعد الآخر .

فكيف يمكن أن يقبل الشعب بعد ذلك أن يبتعد أى كاتب صحفى عنه فى هذه المرحلة ، وأن يتجه مرة أخرى إلى خارج بلاده ليشارك فى تحقيق عمل صحفى عربى دولى ، فى حين أن شعبه فى حاجة إليه ليقف إلى جانبه ويشارك بجهد فعال فى إزالة الآثار السيئة التى ساهمت الصحافة فى صنعها ؟ .

لا مفر إذن .. إذا كان لا بد من تخطى هذا القلق إلا الجمع بين الإعداد لصدور الجريدة العربية الدولية ، والإستمرار فى اتصالى بالجماهير عن طريق كتابة عمودى اليومى .

وإذا حالت زحمة هذا العمل المزدوج دون تحقيق هذه الأمنية ؟

لن أدعى أن الإجابة على هذا السؤال كانت جازمة بالبقاء فى عملى بجريدة « الأخبار » .. وإنما فضلت تأجيل اتخاذ القرار إلى أن تمضى تجربة الإعداد للصحيفة الدولية إلى نهايتها رغم أن هذا كان يعنى أن يبقى القلق على علاقتى بقرائى مسيطراً على كل خطواتى ، ولقد ارتضيت بذلك لأن هذا القلق أو ما نسميه انشغال بالى بقرائى سيكون له أثره الكبير فى اختيار أحسن السبل التى تقود إلى الرضا عن خطواتى فى مشروع الصحيفة العربية الدولية .

ولكن هل كان هذا هو مصدر القلق وحده ؟

إن رجل الإعلام الحريص على نقاء صفحة علاقاته بالشعب بكافة طبقاته يجب عليه ألا يخطو خطوة بغير تعمق فى دراسة كل ما قد يقابلها من اعتراضات جمهوره ، وذلك بأن يطرح على نفسه الإفتراضات والتساؤلات التى قد تخطر على بال الناس وأفكارهم تجنبا للوقوع فى الأخطاء . على الصحفى — فى كل تصرفاته المتصلة بالجمهور — أن ينقل نفسه إلى مواقع مختلفة من أفكار الناس ويتخيل أنه السائل وعليه تحديد الإجابة المقنعة . وما ذلك إلا لأنه سيكون مطالباً بتقديم الإجابات عن تصرفاته إن عاجلاً أو أجلاً

وعلى سبيل المثال فإن الناس — كل الناس سيتساءلون من هو الممول لهذا المشروع الصحفى وما هى الحكمة فى إقدامه على تمويله لهذا المشروع ؟

ولقد كانت الظروف القاسية التى يمر بها شعب مصر ، ومقاطعة الدول العربية لنا بسبب « اتفاقية كامب ديفيد » ، وما أدت إليه من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وذلك إلى جانب الشكوك التى كانت قد سيطرت على الشعب المصرى بالنسبة لنوايا العرب نحونا ، كل ذلك قد جعل النظرة إلى أى ممول عربى محاطة بطوق صلب من الرفض .

ولو أن هذا المشروع الصحفى ولد فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات لكان مؤكداً أن يزداد هذا الطوق صلابة ولكن الوضع كان قد بدأ يتغير نسبياً مع رحيل السادات ومقدم محمد حسنى مبارك .. ذلك أنه بدأ عهده بوقف كل الحملات على الدول العربية ، بل أقدم على خطوة كبيرة – لم يرض عنها الكثيرين من المصريين – وهى سفره إلى الرياض لتعزية المملكة السعودية فى وفاة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ، ذلك أن السعودية لم تفكر فى إرسال وفد من جانبها للتعزية فى وفاة الرئيس محمد أنور السادات .

وكذلك فقد تطور تفكير الشعب المصرى بالنسبة لما يجب أن يكون عليه موقف مصر من النظم العربية ، وساعد على تطور هذا التفكير حملات الصحف المصرية عليها ، وأصبح هناك رأى عام لايمانع فى عودة العلاقات بيننا وبينها بل امتلأت صحفنا بالتصريحات الرسمية من جانبنا وجانب بعض العرب تعلن أنه لا بد من عودة مصر إلى المعسكر العربى .

ومن الواضح أن هذه التصريحات لم تكن تعنى أن اعادة العلاقات على الأبواب ، أو أنه يمكن أن تتم فى القريب العاجل .. ذلك أن مؤتمر القمة العربى ، والذى عقد فى فاس بالمغرب فى الجزء الأخير من عام ١٩٨٢ لم يقبل اقتراح الرئيس محمد جعفر نميرى رئيس السودان ببحث هذا الموضوع .

غير أن التطورات التى حدثت فى المنطقة بعد ذلك ومنها غزو إسرائيل للبنان واحتلال قواتها للعاصمة بيروت مما دفع مصر إلى استدعاء سفيرها من إسرائيل إلى القاهرة .. وإذا كانت بعض الدول العربية قد أشادت بهذه الخطوة ، إلا أن بعض المتشددين من قادتها قد أخذوا على مصر عدم مبادرتها إلى قطع العلاقات كلياً مع إسرائيل .

هذه التطورات السيا-ية ساعدت إلى حد كبير على تغيير نظرتنا السلبية – وأحيَاناً العدائية – لفكرة وجود ممول عربى على رأس مشروع إعلامى باعتبار أن إصدار هذه الصحيفة العربية الدولية بقيادة مصرية يعد تحركاً نحو إيجاد المناخ السليم فى العلاقات العربية المتدهورة وممهدة لتقارب أوسع ، يزيد من قوة الصف العربى الواحد .. ومن يدرى فقد تستطيع هذه الصحيفة بسياستها المستقلة فتح الأبواب نحو أهداف ظلت قائمة فى شكل « شعار » وآن الأوان أن يتحول هذا الشعار إلى حقيقة أو شبه حقيقة ؟ .

هذا الجو العام ساعد على فك الطوق الحديدى والإفتراض بأنه سيكون هناك رفض مصرى لقبول وجود ممول عربى على رأس المشروع ، وإن كان قد حل محله طوق آخر

حريرى تمثل فى ثقة الجماهير فى المصريين الذين أوكلت اليهم دراسة المشروع وتحمل مسئولياته فى هذه الظروف . هذه الثقة التى اعتبرتها طوقاً حريرياً قد افترضت أن الممول العربى لم يعد فى نظر الناس إلا مجرد رمز مالى لن تسمح له المجموعة المصرية المسئولة عن سياسة الصحيفة بالخروج على السياسة الإستقلالية ، وثقة منهم فى أن هذه المجموعة لن تتردد فى اتخاذ موقف الرفض لأى تدخل فى سياستها وما قد يؤدى إليه هذا الرفض من نتائج وخيمة .

ومن هنا فقد كنت أحس أن [illegible] المموِّل واقتناع مصر بقبولها لم يعد مشكلة أمامنا ، ولكنها كانت ، فى قرارة أنفسنا مشكلة ستظل قائمة إلى أن ندخلها فى مرحلة الإختبارات الفعلية .

ذلك أنه لم يكن كافياً الإقتناع بالنيات الطيبة التى يعبر عنها المرة بعد الأخرى ، أو يبديها فى تصرفاته واتجاهاته .. كنا نرى أن الفترة الأولى من علاقاتنا شبيهة إلى حد كبير بفترة خطبة بين عقل مالى طموح ، وبين عقل صحفى طموح أيضاً .. وكلا العقلين يتمنى أن تكون الزيجة الإعلامية ناضحة وموفقة ومثمرة .

وإذا كانت فترة الخطبة يسودها دائماً — وفى كل الحالات — القول المعسول ، والوعود البراقة ، والأمانى الكبيرة ، إلا أنه مع بداية المعاشرة العملية والفعلية ، تدخل هذه الأقوال والوعود والأمانى مرحلة — أو مراحل — الإختبارات الصعبة ، وهى أحياناً تجتاز هذه الإختبارات ، بنجاح نسبى أو كلى وأحياناً أخرى قليلة تنتهى إلى طلاق وفراق .

ولكن ألا يفرض الصالح العام إطالة فترة الخطبة إلى مدى بعيد ضماناً للمستقبل من جهة ، وتمهيداً لارض تكون صالحة لتحقيق عمل مثالى من جهة أخرى ؟

وفيما يتعلق بهذا المشروع فقد كان طموح الممول ، فيما تجمع لدينا من قرائن ، هو أن يكون صاحب عمل صحفى ناجح ومثالى يقدم به خدمة قومية تخلد اسمه فهو يعرف أن ملايينه بعد عمر طويل ، لن تخلد اسمه ، إنما الذى يخلده هو العمل الذى تلمسه الجماهير العربية العريضة وتتذكره به دائماً .

وأما العقل الصحفى فقد كان طموحاً لتحقيق عمل إعلامى مثالى يسد فراغاً كبيراً ويدفع العاملين به إلى احتوائه بقلوبهم وشحنه بأعمالهم الجيدة إيماناً منهم بأن هذا العمل الكبير — فى النهاية — سيتوج تاريخهم الصحفى بإنجاز يترك بصماته فى تاريخهم وتاريخ الإعلام العربى .. الإنجاز الذى كافحوا من أجل تحقيقة محليا إلا أن الظروف جعلت كفاحهم يذهب « دخاناً فى الهواء . »

على أنه كان علينا أن ندخل فى الإعتبار —أيضا — سعى أهل السوء بين الطرفين لإفساد جو الخطبة والحيلولة دون إتمام الزيجة الإعلامية .. ولكن من هم — فى حالتنا — أهل السوء ؟ أو على الأصح من يهمه الأمر فى إجهاض المشروع ؟

كان من رأى الكثيرين أن العواصف ستهب من المملكة العربية السعودية وإن كانوا قد

طرحوا تساؤلاً هاماً وهو : هل كان ممكناً للممول أن يقدم على خطوته دون أن يكون ضامناً الرضا – ممن يهمه رضاؤهم – أو كما قيل أضاءوا له الضوء الأخضر الذى يسمح له بالمضى فى التفكير والتنفيذ ؟

أما القلة فقد رأت أن هذه التدخلات ، إذا ما بدأت أو سيطرت على سماء المشروع ، فإن ذلك يعد اختبارا أساسياً تساعد نتائجه فى تسهيل وضع النقط فوق الحروف . فإما إلى اطمئنان إلى أن الطريق قد أصبح معبداً للصدور فى مناخ استقلالى صالح ، وإما إلى إعادة دراسة للموقف من جديد ، وقد تؤكد الدراسة أن الحلم الذى عشناه لن يتحول إلى الحقيقة التى تطلعنا إليها .

لقد كنا نردد فيما بيننا وبين أنفسنا خلال هذه الفترة الحاسمة بيت الشعر القائل :

منى إن تكن حقاً تكن أعذب المنى

وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

أجل .. فقد كان إصدار صحيفة مستقلة مثالية فى كل شىء – أو حتى الرضا بوصولها فقط إلى موقع قريب من حدود المثالية – هى أمنية مسيطرة على كيانى منذ اتصالى بمهنة الصحافة وتعلقى بها .. كنت سعيداً أن تكون هذه الأمنية موضع دراسة جديدة فى هذه الفترة .. تصورت أنى وصلت إلى مرحلة المشاركة فى عمل صحفى تحقق به الغذاء لكل جائع إلى الحقيقة ، وكم كان عالمنا المصرى والعربى مليئاً بالجياع إلى هذا الطعام الجيد .. كانت شعوبنا تتطلع إلى اللقمة الإعلامية التى نعمت بها شعوب العالم الحر فى حسرة العاجز عن تذوقها ..

وعدت أسأل نفسى : « وماذا عن صلتى بقرائى فى داخل مصر إذا تحقق المشروع ؟ »

وفجأة وجدت الجواب واضحاً .. مهما تكن قسوة العمل الجديد أو ظروفه وحاجته إلى التفرغ الكامل فإن صلتى بهم لن تنقطع ، ذلك أنها فى نظرى هى المسبقة على ما عداها – ومن هنا فقد أصررت على بذل المزيد من الجهد للجمع بين العملين .

كنت أؤمن أنى مدين بكل شىء لهؤلاء القراء .. وهو دين يستحيل أداؤه لاصحابه .. وإنما يبقى دائماً وأبدا فى عنقى .

تلك كانت الخواطر التى تدور فى ذهنى – واذهان الذين كانوا يدرسون معى المشروع – وأنا فى انتظار . رأى مصر الذى طال غيابه



القسم السادس



- ١ -

وفتحت الأبواب

كان واضحاً ، أن الرئيس محمد حسنى مبارك قد رفض الإستجابة إلى طلبى بتحديد موعد للقائى .

ولم أفاجأ بذلك .

فقد كنت أعرف أنه يميل إلى التشبه بالكثير من الزعماء فى التعامل مع الناس على أساس مبدأ « إما أن تكون معى ، وإلا فلا علاقة أو صداقة من جانبى » .

هذا التصور الشخصى ليس قاصراً على حكام المنطقة العربية وحدها ، بل إنها طبيعة تجدها فى أى موقع زعامى فى العالم كله ، إلا أن الفرق بطبيعة الحال كبير ، ذلك أنه لا يلزمك فى بلد ديمقراطى تتوفر فيه حرية التحرك السياسى وغير السياسى لكل فرد ، أن تعتمد فى قليل أو كثير على « توجيهات » تصدر من الرئيس للعاملين فى الدولة لإطلاق حركتك أو تقييدها ذلك أنك حر فى مباشرة ما تشاء من عمل ، وأنت كذلك مطلق السراح فى نقد الرئيس ذاته إذا ما توافر لديك ما يستوجب هذا النقد .

أما فى بلادنا فأنه يلزمك كى « تتحرك » - حتى ولو كان تحركك من أجل صالح الوطن - أن تطرق أبواب الرئيس وأن تمهد الطريق كى تتحقق لأفكارك أو مشروعاتك مجال الإنطلاق وفقاً « لتوجيهات » الرئاسة ، ولأن هذا الأسلوب مع امتداد فترة الحكم الفردى قد أصبح هو القاعدة ، فقد فقدت الشخصية العربية قدرتها على التفكير أو الإنطلاق المنفرد بل أصبح حتماً أن تضاف إلى الحسابات الدقيقة والدراسات التى تسبق تنفيذ أى مشروع أن يوضع فى الإعتبار احتمال أو عدم احتمال تتويج فكرك بما أطلق عليه « الضوء الأخضر الرئاسى » .

ولقد كنا فى مشروعنا الإعلامى فى حاجة إلى هذا النور الأخضر المصرى ، ولم أكن فى تلك الفترة فى موقع « الرضا الرئاسى » ، لأن طبيعتى الصحفية والشخصية لم تساعد على الإبقاء على هذه العلاقة الجيدة طويلا .

تأكد عندى أن طلب تحديد موعد مقابلة الرئيس الذى تقدمت به إلى رئاسة الجمهورية قد فهم على أنه محاولة من جانبى كى أظهر للناس أن علاقتى الشخصية مع رئيس الجمهورية مستمرة وهو من سابق معرفته بتهافت الصحفيين على تأكيد هذه العلاقة وتقويتها .. أراد أن أحرم من خيراتها .

والرؤساء معذورون فى اتخاذ مثل هذه المواقف . وإنما يقع اللوم على زملاء المهنة الذين أغرقوا الرؤساء فى الظن بأن هذا الرضا هو غاية ما يتمنون ، ولهذا رخصت قيمة الصحفى المصرى فى الداخل ، وأصبح سهلا شراء كبار الصحفيين – لا بالمال – وإنما بالرضا عنهم مقابل التزامهم فى كل تصرفاتهم بما لا يتسبب فى غضب الرؤساء أو الخروج على ما يوحون به إليهم .

وتلك كانت وسيلة أخرى من وسائل فرض نوعية من رقابة غير محسوسة على الرأى الصحفى .

كنت أحس بالضيق من انحدارنا إلى هذا المستوى .. صحيح أنه لم يكن مطلوباً من الصحفيين معاداة الرؤساء أو الوقوف منهم موقف الخصومة . ولكن المفروض ألا ينزلق أى منا إلى موقع الراكع المستسلم الذى يجد فى رضا الرؤساء الراحة النفسية ، وضمان البقاء داخل دائرة المرضى عنهم ! وبالقطع فإن بعض الصحفيين لم يفقدوا بذلك إيمانهم بقدسية المهنة التى يعملون بها فحسب وإنما فقدوا كذلك الإيمان بأن الخالق وحده هو القادر على التغيير والتبديل وأن لا بقاء إلا لله وحده .

هذا التهرب من جانبنا لاتخاذ مواقف مواجهة مع الرئاسات المتعاقبة كان على قمة الأسباب التى تسببت فى معاناة الصحافة عامة .

لقد بدأ الرئيس عبد الناصر حكم مصر منفرداً وهو فى عز شبابه ، وكان فى ذات الوقت متمكناً من السيطرة على كل أجهزة الحكم . وفى غيبة من الإيمان بالقدر ، وبعد أن أصبحت الصحافة بتأميمها ملكاً له وحده ، فقد احتكر مصير العاملين بها : يبدل من يريد أن يبدل ، ويفعل بالبعض منهم ما يريد أن يفعل ، وأصبح سهلاً عليه تصور أن نقل الصحفى إلى عمل ما فى المؤسسات الإستهلاكية أو فى محلات الأحذية أو فى غيرها إنما هو تفضل منه على الصحفى إذ أبقى له لقمة عيشه ، سعياً لكسب تأييد السذج والبلهاء الذين لم يترددوا فى الإشادة بالزعيم الرحيم الذى لا يلجأ إلى أسلوب حرمان أحد من لقمة العيش . وتناسوا أنه إذا كان هذا الإجراء قد أبقى للصحفى على لقمة عيشه إلا أنه حرم الصحافة من حقها فى الحياة .

ومهما يكن الأمر فتلك كانت نقطة البداية فى استسلام غالبية الصحفيين للأمر

الواقع .. أصبح منتهى الأمل عند الكثيرين منهم رضا الرئيس ولا شيء غيره ، ولم يدر بخلدهم أبدا أمكانية أن ينتهى الأمر بموت مفاجىء لهذا الرئيس . وأن يمسى الناس يوماً فيفاجأون بقرار القادر الأوحد بأن الرئيس عبد الناصر قد ذهب إلى لقائه .

وجاء من بعده الرئيس السادات ، فيتأرجح موقفه بالنسبة للصحافة ويحاول أن يكون « الشاطر » القادر على جمع الصحفيين فى إطار اسمه الديمقراطية وحرية الصحافة ، شريطة أن يكون من حقة اختيار مادة إطار الصورة أو تغييره مع الظروف والأحداث ، ومع أن الفرصة قد أتيحت للصحفيين لكى يكونوا أكثر شطارة من السادات ، بانتهاز فرصة ما كان يعلنه عن توفر حرية الصحافة فيبادرون إلى استغلالها إلى أقصى حدود ؛ ثم الإرتفاع بكرامة الصحفيين من المنزلق الذى ارتضوه فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، إلا أنهم ترددوا ، كانت عقدة خوف المواجهة مع غيرهم ممن هم فى موقع المسئولية الكبرى ، قد رسخها عبد الناصر فى عقولهم وقلوبهم ، ولهذا فإن مسئولية الصحافة فى انقلاب السادات على نفسه كانت كبيرة وساعدت على تحوله إلى حاكم جبار وصف نفسه فى خطاباته الأخيرة قبل مصرعه بأنه الرجل الذى لن يرحم – ويقصد بذلك أنه لن يرحم خصومه – متناسيا أن الله وحده هو الذى يرحم أو لا يرحم .

وبعد شهر من هذا الخطاب لقى الرئيس السادات نهايته التى لا مفر منها ومرة أخرى عرف الصحفيون الذين وضعوا إيمانهم بين يدى الزعامة الحاكمة ، أن البشر – مهما بلغ جبروتهم – يذهبون وتبقى الصحافة .

ومع ذلك فهل زالت عنهم عقدة الخوف ؟ هل عدنا إلى الله ؟

صحيح أن السادات قد ذهب ، وبقيت الصحافة المصرية فعلاً ، إلا أنها بقيت بطاقمها الرئاسى السابق والذى واجه صعوبة شديدة فى نقل نفسه من حال إلى حال .. لم يفكر مثلاً فى تغيير الأسلوب أو الطريقة التى يتعامل بها مع الزعامة الجديدة فيحفظ لها إحترامها وهيبتها ولكن على أن يستعيد للمنصب الصحفى فى ذات الوقت الهيبة والاحترام عند الجماهير .

ولقد كان الرئيس محمد حسنى مبارك يبدى انتقاده لاستمرار الصحافة فى استخدام هذا الأسلوب ، ولكن يبدو أنه لم يكن مستعداً لأن يطلب من رؤساء التحرير الكف عن استخدام هذا الأسلوب الرخيص فى الإشادة بأعمال وتوجيهات الرئاسة . ذلك أنه فى المقابلة الأولى بين الرئيس وبينى تحدثت عن الأثر السيىء الذى يحدثه مثل هذا الأسلوب القديم فى نفوس الجماهير ذلك لأن هذا الأسلوب لن يساعد على إشعار الناس بأن شيئا ما قد يتغير ، وضربت مثلا بنبأ نشر فى ذات اليوم بجريدة « الأهرام » تضمن كلمات : توجيه الرئيس .. إهتمامات الرئيس .. أمانى الرئيس ..

وبادرنى الرئيس متسائلا : « هل تعرف رئيس تحرير « الأهرام » - ؟ »

قلت : « نعم .. أعرفه . »

قال : « إذن لماذا لا تتصل به وتقول له ذلك ؟ »

وأجبت فوراً : « إن مثل هذا التدخل من جانبى لن يقبله رئيس تحرير (الأهرام) أو أى رئيس تحرير آخر . »

وسكت الرئيس ولم يعلق على ردى .

والغريب فعلا كان هو إحجام الرئيس مبارك عن اتخاذ هذه الخطوة من جانبه ، ومطالبتى بأن أقوم بها شخصيا . فمن أنا حتى أصدر تعليمات رئاسية إلى « الأهرام » ؟ لقد كان كافياً وبتعليماته من الرئيس شخصياً ولفترة من الزمن أن يقوم رئيس تحرير « الأهرام » وغيره من رؤساء المؤسسات بتعديل مسار الأسلوب التحريرى القديم .. ولكنه مع هذا لم يفعل . فلماذا ؟ .

الشىء المؤكد هو أن « الأهرام » والصحف الأخرى كذلك ، ظلت متمسكة بالأسلوب القديم فى كل ما تنشره من أنباء أو تحقيقات صحفية . فالرئيس هو الموجه وهو مصدر الإلهام لكل الجهاز الحكومى وهو الرجل الذى إذا نطق بكلمة من الكلمات فقد أصبحت خالدة باقية على مدى التاريخ .

وهكذا فقدت مصر فى تلك الفترة الزمنية الطويلة حقها فى أن تكون زاخرة بالرجال الصالحين للعمل السياسى وغير السياسى .

إلا أنه لكى نكون منصفين فى حكمنا على الصحفيين فى كل العهود فلا بد من أن نسأل : « هل كان استخدام هذا الأسلوب قاصراً فقط على صحافة الثورة وحدها ، أم أن صحافة العهد السابق لها كانت تستخدم أيضا نفس الأسلوب ؟ »

إن صحافة ما قبل الثورة لم تكن احتكاراً لفرد ، بل كانت ملكاً لأفراد ، البعض منهم لا تعبر صحفهم عن حزب معين ، ولهذا كان يطلق عليها اسم الصحف المستقلة ، والبعض الآخر كانت صحفهم معبرة عن الأحزاب السياسية القائمة .

الصحف الأولى التزمت فى مخاطبتها للجماهير بالأسلوب المتزن لا تسرف فيه ولا تتملق أحداً ، أما الصحف الثانية فقد كانت تدافع عن سياسة الأحزاب التى تمثلها بأسلوب تطلق فيه لنفسها العنان فى تعظيم رئيس الحزب كان يقول البعض منها عنه « الرئيس الجليل » ، ولكن هذا الإسراف كان يتعدى حدوده النسبية إذا ما انتقل هذا الرئيس من الحكم إلى المعارضة . وفى هذه الحالة فقد كان أسلوب صحف المعارضة يزداد تركيزاً على الإشادة بأعمال رئيس الحزب ، ومع هذا فقد كانت هذه الصحف تواجه صحفاً أخرى حزبية تمثل الحكومة القائمة تخالفها الرأى وتندد بأسلوب صحف المعارضة وتتهكم عليه ، بل كانت هناك مجلات أسبوعية إذا كان بعضها قد هبط مستواها إلى الحضيض إلا أنه كانت إلى جانبها مجلات أخرى التزمت بالأسلوب الجاد الرصين ونأت بأقلامها عن استخدام الألفاظ غير المستساغة ، ثم كان هناك أيضا القضاء يلجأ اليه من يضيق بالنقد الشديد ، أو يرى فى أسلوب بعض الصحف ما يمس مركزه بصفة عامة ..

كان القانون هو الفيصل بين المتخاصمين . وكثيرا ما كان الكتاب ينالون الجزاء ، أو يحكم القضاء ببراءتهم .

أما فى صحافة ما بعد الثورة فإن الأمر قد اختلف ، إذ تحولت الصحف إلى مؤسسات تنطق باسم مالكها والمحتكر لعقول العاملين فيها وهو رئيس الدولة ، ولم يعد مستطاعاً أن تقرأ فى أى صحيفة رأيا مثل الذى كتبه الأستاذ عبد القادر حمزه صاحب جريدة « البلاغ » ، والذى آثر يوما أن ينتقل [illegible] من معسكر حزب الوفد ، إلى معسكر مخالف له ، بعد أن رأى فى تصرفات هذا الحزب الشعبى الكبير خروجا على الخط السياسى الوفدى .

كتب عبد القادر حمزه فى جريدة البلاغ بتاريخ يناير ١٩٢٩ : « أنه يسهل على اسوة أن تستعبد وتطغى ولكنه ليس سهلاً عليها أن تمتلك قلوبنا ، وإذا تحركت فى شعب قلوب تطلب الحرية فكل قوة فى الأرض ستقف عاجزة عن أن تخمده أو تقيده ، وإذا تأخرت الحرية حينئذ عن أن تضع يدها فى يد الشعب فما ذلك إلا لفترة قد تطول قليلا أو تقصر بمقدار ما فى الطريق من عقبات ولكنه ينتهى حتما إلى غايته ، فعلى الذين يعتريهم الملل أثناء الطريق أن يعلموا أن الغاية تدنو منهم يوما بعد يوم ، وعلى الذين يتعبون أنفسهم لمعالجة الشعوب بالقوة أن يعلموا أنهم يعالجون مستحيلا . »

فهل كان يمكن لكاتب فى عهد الثورة أن يكتب مثل هذا الرأى ، أو نصفه أو ربعه ، ثم يترك فى مكانه بلا عقاب .. أو نقل .. أو تشريد ؟

لقد كان عبد القادر حمزه مالكا لصحيفته ، ولكنه كان من الذين يحترمون قلمهم . كان يدرك أن مخاصمة الوفد تعنى أن ينقلب الشعب على الصحيفة ، وأن تغلق لا بقرار من الحكومة ، بل بقرار من الشعب ، ولكنه آثر أن يكون صاحب كلمة مستقلة عن أن يكون صاحب جريدة تصدر وتعيش . !

كان عبد القادر حمزه يعرف أن الشعب هو صاحب القرار فى حرمانه من لقمة العيش ، والشعب أقوى من الحاكم ومع هذا واجهه عبد القادر حمزه بإصرار .

ومثال آخر : هل كان ممكنا أيضا فى صحف ما بعد الثورة ، أن يكتب كاتب بها ، ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة – المعبرة عن حزب الأحرار الدستوريين – ومهاجماً حكومة أسماعيل صدقى باشا والتى كانت لا تتورع عن استخدام سلطات تعطيل الصحف – بل وتعطيل الدستور بقرارات ديكتاتورية ؟ .

قال الدكتور هيكل فى مقال نشر له بتاريخ ١٧ يناير ١٩٣١ : « إنه فى عصور الظلم التى تمر بالأمم آنا بعد آن .. يعمد الباطشون الطغاة إلى تقييد حرية القول والكتابة ، وفى هذا السبيل يوجهون ضد أرباب الأقلام حربا لا رحمة فيها ولا هوادة .. فمن إرهاق إلى سجن إلى نفى وتشريد ، وهم فى حربهم هذه يندفعون ضد الكتاب مكشرين على أنيابهم لا يهدأ لهم خاطر إلا أذا اطمأنوا إلى أنهم حطموا هذه الأقلام إلى غير عودة وأذلوا نفوس حملتها إذلالاً لا قيامه لهم من بعده » .

هذا بعض الذى كتبه الدكتور محمد حسين هيكل .. ونشر .. هل كان فى استطاعة كاتب أن يقوله فى صحيفة من صحف ما بعد الثورة ، دون إقدام الحاكم على تحطيم الأقلام ، أو نقل أصحابها إلى المخابز ومحلات الأحذية والجمعيات الإستهلاكية ؟ .

كانت الصحافة – وفى كل العهود – عرضة للتنكيل من الحاكم الذى لا يرضيه ما يكتب فيها عنه . ولكن هناك فرق بين عهد تستطيع أن تقول فيه للحاكم : إنك مهما فعلت فإن حملة الأقلام إن تعرضوا للتنكيل سارع كل الصحفيين على اختلاف ميولهم لدفع الظلم عنهم .. وبين عهد ينال الكاتب فيه الجزاء عن مقال كتبه – ومنع الرقيب نشره – وأكرر كلمة منع الرقيب نشره . ولكن الجزاء يوقع لمجرد أن الكاتب فكر ووضع أفكاره على الورق ، ولم تصل إلى الناس لأن الرقيب منعها .

وقد يكون السؤال هنا : ولماذا يعاقب الكاتب وقد حال الرقيب بين مقاله وبين النشر ؟

والجواب هو أن العقاب لأنه فكر وتجرأ ، وسطر خلاصة هذا الفكر على الورق .

لقد كان المتبع هو أن يبعث الرقيب إلى رؤسائه بحصيلة للأنباء أو التعليقات التى قام بحذفها ليتضمنها بعد ذلك تقرير يرفع إلى الرئيس جمال عبد الناصر . والذى لم يكن ليتردد فى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الذين سمحوا لأنفسهم بمجرد التفكير .. وفيها يتحول كاتب مقال لم ينشر من حامل قلم إلى عامل فى مخبز من مخابز العاصمة أو غير العاصمة .

لقد وجدت الصحافة من حاول البطش بها فى كل العهود ، لكن هذه المحاولات إذا كانت قد نجحت لفترة إلا أنها كانت أعجز من أن يكون لنجاحها صفة الدوام .. لم يكن مطلوبا من الصحفيين إلا الصلابة فى المواقف تنبع من الرجال الذين لا يترددون فى الأقدام على مواجهة بطش القوة الحاكمة . ببطش الأقلام .

ولقد كانت نهاية فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فرصة للتخلص من عقد الخوف التى غرسها بإجراءات بطشه فى قلوب الصحفيين وعقولهم ثم تحررهم من الإنزواء والإستسلام والسلبية وما فرضوه على أنفسهم من قبول للواقع ولكنهم لم يفعلوا ، ولو أنهم أقدموا على ذلك فى عهد السادات لما وجد هذا الحاكم الطريق إلى ممارسة الجبروت سهلاً أو ميسرا .

ولقد عاشت الصحافة مع مطلع عهد الرئيس مبارك فى إطار مزجت مادته بين القديم والجديد معا ، ولهذا كان المزيج فى العام الأول من حكمه مقبولاً نسبياً إذ بدأت الصحافة المعارضة تمارس حقها فى الكلام بطريقة تميزت أحيانا بالعنف ولكنها ظلت متصلة بدون مصادرة كما لوكان الوضع فى عهد الرئيس الراحل السادات .

والصحافة القومية – واسعة الإنتشار – مارست حقها فى الكلام بطريقتها القديمة وأسلوبها الذى كانت تستعمله فى عهدى عبد الناصر والسادات ، وإن كان البعض من هذه الصحف قد راعى فى بداية حكم مبارك أن يكون أقل اندفاعا أو أكثر حياء واستحياء

وذلك لإدراكها بأنها لم تكن المنفردة بعقول القراء .

ومع هذا فقد كان السؤال المطروح دائما هو : هل يقوى الرئيس مبارك على احتمال هذا الضغط من صحف المعارضة طويلاً ؟ .

ولقد كنت من القلائل القائلين بأن احتماله سيكون أقوى من احتمال سلفه وذلك بسبب انحسار الفساد من أعلى إلى أسفل ، فلم يعد ما يقال أو يتردد على الألسنة ، أو يكتب فى الصحف ما قد يمس الرئيس أو أسرته كما كان يحدث خلال حكم الرئيس أنور السادات ، وإن كانت مشكلة تحرك نظام الرئيس مبارك البطىء فى إنقاذ الأوضاع الداخلية هى هدف المعارضة أو المستقلين .

والانتقاد السياسى البحت إذا ما جاء فى مقال أو تردد على ألسنة الجماهير فإنه لا يجرح بقدر ما يجرح النقد إذا امتد الحديث إلى مجال نزاهة اليد ، وهذا ما كان يجعلنى أكثر تفاؤلاً بالنسبة لاحتمالات الحيوية الصحفية .

كل هذه الظروف والملابسات الداخلية ، جعلتنى أزداد تمسكاً بالفكرة التى سيطرت علىّ وهى أن تكون القاهرة القاعدة التحريرية لجريدة « الأيام » الدولية وعلى أن تكون قاعدة الصحيفة فى باريس مكملة للمادة التحريرية ، ومن هنا - ورغم معارضة الكثيرين من زملائى - فقد اتجهت إلى طرق كل الأبواب لإقناع المسئولين فى مصر بفكرة المشروع من الجانب القومى ، ثم الحصول على وعد رسمى بإعطائنا كل التسهيلات المطلوبة التى تمكننا من إقامة شبكة من المواصلات بالأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل الحديثة فيحرر الجانب الأكبر من الصحيفة فى القاهرة ويحرر باقيها وتطبع فى باريس فى نفس اليوم ثم يعاد تصديرها إلى العالم العربى بالطائرات .

ولم ينبع هذا التصميم من فراغ ..

كنت قد درست ما تنشره الصحف والمجلات المهجرة والتى تصدر إما فى باريس أو فى لندن ، وتعمقت فى قراءتها فوجدت أن هذه الصحف وإن كانت على مستوى رفيع من الطباعة والإخراج ، إلا أنها صحف ومجلات بلا « روح » . وهذا طبيعى إذ كيف يتأتى أن تنبض بالحياة وتعبر عن الفكر العربى ، بينما مادتها تكتب ويخطط لها بعيداً عن الوطن الأصلى والذى نستمد منه وقود الحركة ، ولهذا كانت خالية من الفاعلية والتأثير على الجماهير والنابع من النبض القوى .

كان نبضها متقطعاً ، مما سبب فى المباعدة بينها وبين القدرة على التفاعل مع القارىء العربى . وكنت أعرف أن ذلك العيب لا يقلق المشرفين على تحريرها فى شىء . فالعبرة عندهم ليست بنبض الكلمة ، وإنما كانت العبرة فى نظرهم تتركز فى نبض الدعم المالى فطالما هو مستمر ، بلا استقطاع من المنبع فكل شىء ماضى فى سبيله .

ولهذا السبب فقد كان يقلقنى عجزى عن طرح فكرة جعل القاهرة قاعدة لصحيفة « الأيام » الدولية مباشرة على رئيس الجمهورية . ذلك أنه بدون اطلاعه على تفاصيل

المشروع ، وما أنوى عمله قومياً ومصرياً وعربياً ، وإقناعه بقيمة العمل الصحفى الجديد ، فإن أحداً من المسئولين فى الدولة لن يتحرك لتقديم العون لنا . ذلك أنهم يتعاملون معه على أنه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فيما يقبلون أو لا يقبلون ، والمؤسسات القائمة صحفية أو غير صحفية ، دستورية كانت أو غير دستورية ، ما زالت هى نفس الأجهزة القديمة التى لا تتحرك من جانبها إلا بتوجيهات الرئيس .

ولم يكن أمامى – إزاء ذلك – إلا التنازل عن إصرارى فى إطلاع الرئيس مباشرة عن فكرة الصحيفة اليومية وتفصيلاتها ، وأن أجرب نقل الفكرة إليه عن طرف ثالث لعل وعسى أن يكون أميناً فى طرح الفكرة فتتلاشى مخاوفى – أو تقل – من نقلها إليه مشوهة أو مبتورة ثم يصبح إصلاح الأمر فيما بعد صعباً بالغ المشقة أو يحتاج إلى مزيد من الوقت .

ولقد كان لعامل الوقت تأثيره البالغ على التخطيط النهائى للمشروع .

ووقع إختيارى على الأستاذ أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية للقيام بهذه المهمة ، وطلبت مقابلته « لأمر هام » وتحدد موعد المقابلة .

وقلت للأستاذ الباز : « لقد جئت إليك بعد أن فشلت فى تحديد موعد أقابل فيه الرئيس ويبدو أن هناك قطيعة بينه وبينى . »

فقال الأستاذ الباز بدبلوماسية : « إن الأمر ليس كذلك . »

قلت فى تركيز شديد متجاهلاً جوابه : إن الأمر الذى كنت أود إطلاعه عليه هو فى تصورى فوق كل الخلافات . ذلك أن ممولاً عربيا هو الأستاذ أكرم العجة يرغب فى إصدار صحيفة عربية يومية دولية من باريس ولأول مرة يقع الإختيار على مصرى لهذه المهمة تاركاً له الحرية المطلقة فى اختيار من يشاء لمعاونته فى إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود ، وقد وجدتها فرصة متاحة كى تستعيد مصر ريادتها للصحافة العربية ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تتيحه هذه الصحيفة لمصر ، رغم أنها ستلتزم بالإستقلالية التامة ، من استعادة لما حرمت منه على مدى سنوات طويلة فى توفر السبل الإعلامية لها لإطلاق صوتها إلى المجال العربى والدولى معا ، وتأكيداً منى لهذا التحدى المصرى فقد آليت على نفسى أن يكون مكتبها فى القاهرة على نفس المستوى الذى سيكون عليه المكتب الرئيسى فى باريس ، وهذا ما لا يمكن لى تحقيقه منفرداً ، بل يتحتم أن تقدم لنا السلطات المسئولة فى مصر تسهيلات تفتح السبل لهذا المنطلق .

واستمع الأستاذ الباز لهذه الكلمات الجازمة ثم قال بعد أن طرح عدة أسئلة موضوعية : « إنها فكرة ترحب بها مصر كل الترحيب . »

سألت : « وهل ستعرضها على الرئيس ؟ »

فأجاب : « بالقطع ، واعطنى يومين أبلغك بعدها بالإجابة على ما تطلب . »

ومضت الأيام طويلة ، شاقة ، دخلت دراسة المشروع خلالها مرحلة مختلفة النوعية تبادلنا فيها الرأى حول أمر هام يتعلق بمدى رسوخ ضمانات العمل من القاهرة دون تعرضه لهزات فجائية . وكان من الأسئلة المطروحة وعلى سبيل المثال : « وماذا سيكون الوضع لو أن السلطات المصرية سحبت تسهيلاتها الممنوحة للمشروع بسبب عدم الرضا عما يكتب بها ؟ بل ماذا سيكون الوضع لو أن تغييراً طرأ على الحكم ، ألا تكون نتيجة ذلك ضياع كل الجهود التى بذلت ؟ »

وبالقطع فإن هذا التساؤل لم يكن مستنداً إلى منطق غير واقعى . بل كنت فى داخل نفسى أشاركهم نفس المخاوف ، ولكن منذ متى كانت المخاوف أقوى من التصميم الذى يسيطر على كيان الصحفى ؟ وهل إذا أسلمنا تفكيرنا إلى المخاوف فهل يقدر لأى مشروع الخروج إلى الحياة ؟

ثم لماذا نفترض دائما الأسوأ ، ولا نتفاءل ولو بغير اقتناع كامل بالأحسن ؟ لماذا ننفر ولا نبشر ؟ ثم لماذا نرتضى بنوايا الممول ولا نرتضى المجازفة بالعمل من القاهرة ؟

وإذا افترضنا أن نيات الممول غير صادقة ، وأن النظام يمكن أن يتغير ليحل محله نظام يرفض الإستمرار فى احترام التزامات سلفه بالنسبة لنا .. بل إذا أضفنا إلى ذلك العديد من الإفتراضات القادرة على إجهاض الحماس لتنفيذ أى مشروع ألا تكون حصيلة ذلك كله التوقف عن قبول أى فكرة جديدة والتسليم منذ البداية بأن لا مجازفة .. ولا مخاطرة .. ولا إقدام على عمل جديد وكل ذلك اعتماداً على تخوف من المجهول ؟

ثم من يقدر على التنبؤ بهذا المجهول ؟

وهل يتحرك الإنسان على الأرض بإرادته ؟ ..

هل كان الرئيس الراحل عبد الناصر يتصور وهو يودع أمير الكويت فى مطار القاهرة الدولى أنه عائد إلى منزله ليلقى ربه وينتهى بذلك عهده ؟

هل كان الرئيس الراحل محمد أنور السادات يتخيل وهو يغادر منزله بلباسه العسكرى المزركش ، ويحمل على صدره كل النياشين ، ويستعرض قواته العسكرية من موقع تحيط به كل الأسلحة العسكرية المصرية ، وكل قيادات مصر السياسية والعسكرية حاملا بيده عصا المارشاليه ... هل كان يتصور أنه سيسقط على الأرض بعد لحظات قليلة مضرجا بدمائه وبرصاصة أطلقت عليه من مركبة تسير فى طابور الإستعراض العسكرى ؟

إن دراسة مشروع الصحيفة العربية الدولية ، وما واكبها من دراسات عن طبيعة الصحف المهجرة الموجودة فى السوق فعلا ، قد أكدت أن نجاحها لن يتحقق إلا إذا كان نبضها عربياً والجهد الفنى المبذول فيها مصريا .. وهذا يحتم أن تكون نقطة انطلاقها من موقع عربى – وأنسب المواقع هو مصر – وأنه ما لم يتحقق ذلك فإن الجريدة الجديدة لن تكون إلا إضافة عددية للصحف المهجرة ، فوق أنها لن تصل إلى تحقيق المثالية الصحفية التى أحلم بها ويحلم بها الكثيرون ، ومن هنا يصبح المشروع – بالنسبة لى وللمجموعة

المصرية العاملة معى - غير صالح للمساهمة فيه أو الإقدام على تنفيذه .

ولهذا كان هناك شبه إجماع على أن لا عمل بلا مخاطرة ، وأنه من أجل تحقيق الرسالة الصحفية المميزة فلا بد من تقبل هذه المخاطرة .

وكان هذا هو الرأى الأصلح ، ولم يكن أمامى أى بديل له ، ومن هذا القرار الذى شاركنى فى اتخاذه أكثر من زميل ، اثرت التسليم بتحمل قلق الإنتظار الطويل حتى أحصل على رأى مصر فى المشروع وأعرف مدى استعدادها لتقديم التسهيلات الأساسية .

لقد طلب الأستاذ أسامة الباز يومين للرد على ، إلا أن الإنتظار امتد أسبوعا بعد أسبوع حتى كدت أتساءل بينى وبين نفسى : هل وجودى على رأس المشروع هو السبب الوحيد فى طول هذا الإنتظار .. ؟ .. وإذا كان ذلك صحيحاً أفلا يصح لى البدء فى التفكير لاختيار دولة تكون البديل العربى للقاهرة ؟

وتلك كانت فترة أخرى من فترات القلق الذى عشته مع المشروع الجديد ذلك لأنى أحس أن الإبتعاد عن القاهرة يهدم ركناً من أركان النجاح السريع للمشروع . ومع هذا فقد اخترت تونس - حيث مركز الجامعة العربية - واحدة من الأماكن المفضلة البديلة والتى يمكن أن ينطلق منها العمل الصحفى الأساسى إلا أن هذا الاختيار قد واجهته أيضا المخاوف ونفس الشكوك والتساؤلات ، فهل الوضع فى تونس أحسن حالاً من مصر ؟ وهل تعد بلداً عربياً مفتوحاً ؟ بل أين هو هذا البلد العربى المفتوح الذى يقبل أن تقوم فيه صحيفة عربية دولية مستقلة تنطق باسم الجماهير العربية . وتسعى جاهدة للإفراج عن الحقيقة ؟ وأى زعامة عربية تقبل أن تحرر صحيفة عربية فى داخلها ثم لا تطالب بالمقابل الذى يعطيها الحق الذى لا ينازع ممثلا فى معاملة إعلامية مميزة من جانب القائمين بالعمل فى الصحيفة ؟ وهل وجد فى العالم العربى كله من ينظر إلى الصحافة على أنها صاحبة حق فى أن تقول ما تشاء وفقا لسياستها ؟ أم أن العكس هو الصحيح والذى يفرض على صحافة العالم العربى تكريس ما تملك من جهد لنقل فكر الزعماء إلى الشعب بلا زيادة .. ولا واجب عليها سواه ؟ .

لقد كان الوضع العربى بصفة عامة معقداً ، ولم يكن ممكنا لأى صحفى الإقدام على إصدار صحيفة يومية أو أسبوعية وقد أسقط من اعتباره أن عمله لن يكون مقبولاً من الجميع .

إلا أن هذه الأوضاع القائمة لا يجب أن تكون دافعة إلى اليأس المطلق بحيث نبادر إلى فرضه فوراً على القرار النهائى بشأن مصير الصحيفة الجديدة : كان لابد من مزيد فى المحاولات فقد تتاح الفرص لفك الخيوط المعقدة التى كبلت فيها الصحافة خيطا بعد الآخر .. كان لا بد من التحلى بالصبر ، والبحث عن وسيلة أو ثغرة ننفذ منها إلى إقناع المسئولين العرب وبالتدريج أن هناك مكاناً لصحيفة مستقلة - أو أكثر - ترعى المصلحة العامة ، وتعرض كل وجهات النظر مهما بلغت درجة تناقضها ، ثم تطرح الصحيفة أيضاً رأيها المستقل وتفرض على نفسها فى ذات الوقت تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع .

وكنت أؤمن انه لا سبيل إلى تحقيق هذا الإقناع - ولو بقدر ضئيل - إلا بصدور الصحيفة وفتح صفحاتها للجميع ولكل الآراء ، وكنت أعلم أن تنفيذ هذه السياسة فى حاجة ماسة إلى نوعية جديدة من الصحفيين ، وهذا ما دفعنى إلى استغلال فترة انتظار رد مصر - وقد امتدت إلى ما يقرب من الشهر - للتفكير فى خطوط سياسية تحريرية تتبعها الصحيفة لمواجهة مسيرة التأكيد على استقلالها وسعيا للوصول بها إلى مرحلة ليست بالضرورة أن تكون مرحلة الإقناع ، بل يمكن عندها أن نكسب ثقة الكثيرين من المسئولين العرب ، بالدليل المطبوع وليس مجرد كلام يتردد ، وهو ما قد يشجع الباقين منهم على الإنضمام إلى قافلة الترحيب بنا .

قد تكون النتائج التى وصلت اليها غير مهيأة لإقناع الكثيرين - وهذا صحيح - ذلك أن الإقناع بها يتطلب اجتياز إختيارات عملية ولهذا كنت أقول للممول دائما إننا فى حاجة إلى ما يقرب من العام - وبعد الصدور - للوصول إلى عقول الكثيرين وإقناعهم بأننا جادون فعلا .

ولكن ما هى النتائج التى وصلت اليها بعد هذا التفكير ؟

لقد كان الحكام العرب - وكلهم يضيق بالنقد - يستعملون كلمة « الواقعية » فى مهاجمة الصحف التى لا ترضيهم ، أو لا تنهج منهج الإشادة بسياساتهم « عمال على بطال » كما نقول فى أمثالنا الشعبية .

ولأن الصحف العربية المهجرة لم تكن تتعامل فعلاً مع « الحقيقة » بل مع من يدفع أكثر ، فإنها كانت تفرج عن رأى وتحبس الرأى الآخر ، مما أعطى الحجة للحكام العرب فى اتهام « الصحافة » عامة بأنها ترفض التعامل مع « الواقعية » والتى هى فى رأيهم الرأى والرأى الآخر ، وما أكثر ما استخدم هذا الاتهام .

وبالقطع فإن ذلك لم يكن هو واقع تفكيرهم . فهم لا يريدون للرأى الآخر أن يتعامل نفس معاملة رأيهم .

ولكن لا بأس من إيجاد حل يهدم الإتهام من جهة ويمنع توجيهه إلى صحيفتنا الجديدة من جهة أخرى .

ولهذا بداية ، ولكى نقضى على التمسح الزائف بكلمة الواقعية ، فلا بد من أن تكون سياسة الصحيفة الجديدة ملتزمة بعرض كل الآراء وأن لا ينشر رأى مسبق على آخر ، بل يراعى أن يتم النشر لكل الأطراف فى ذات العدد .

وإذا تعذر جمع كل الآراء بسهولة وفى الوقت المناسب ؟

الحل فى هذا تأجيل عرض جانب من جوانب الموضوع ، والذى يتطلب عرضا لوجهات نظر متعددة حتى تكتمل عناصر الواقعية ويصبح التمسح بها غير وارد .. أو غير ممكن .

ولكن ألا تكون عملية تأجيل النشر على حساب القارىء الذى يطالب [illegible] بأن تكون سباقة إلى إطلاعه على الحقائق وفى حينها ؟

وهذا صحيح .. ولكن مثل هذا التأجيل أو الإنتظار – لمواجهة حاسمة مع الأوضاع السياسية والفكرية التى نعيشها فى العالم العربى – هو أفضل بكثير من مواجهة الصحيفة باتهامات باطلة يلجأ إليها الحكام إذا أعوزهم الدليل للدفاع عن أنفسهم .

ومع هذا .. هل يفلح هذا التصرف التحريرى فى سد كل الثغرات التى ينفذ منها الحكام إلى نقد الصحافة واتهامها بالباطل وابتكار مبررات جديدة يتهكمون بها على إستقلالية الصحيفة . ؟

ربما لا .. ولكن إذا حرص تحرير الصحيفة الجديدة على دراسة كل جوانب القضايا العربية من كافة زواياها ، وأن توضع على مائدة الدراسة متبعا فى ذلك أسلوب « لعبة الأمم » فإن هذه الدراسة يمكن أن تؤدى إلى سد هذه الثغرات إن لم يكن ممكنا .

ولكن ألا يمكن أن يؤدى عرض القضايا بهذا الأسلوب إلى ترجيح رأى على آخر يغضب بعض الحكام ، رغم دقة الصحيفة فى عرض كل وجهات النظر . ؟

وهذا حق .. وهنا فلن يعنى الصحيفة فى شىء إلا أن تكون فى موقف واضح من الإلتزام باستقلالها الكامل قادرة على كسر حجة التمسح بالواقعية .. حتى ولو أدى الأمر إلى أن تصادر فى بلد أو آخر .

واحتمال المصادرة هو احتمال قائم ولا بد من افتراضه فى مرحلة الدراسة وألا نتطلع إلى ضمانات توزيع الصحيفة أولا وقبل كل شىء ، بل إننا هنا – وبالدرجة الأولى – بصدد التصرف التحريرى السليم الذى يسهل الدفاع عنه ويحفظ استقلال الصحيفة أولا وآخرا على أن تأتى ضمانات التوزيع والانتشار فى مرحلة لاحقه ، بل يمكن القول وبمنتهى الثقة أن تثبت دعائم استقلال الصحيفة هو ضمان التوزيع الجيد فيما بعد .

ولكن ألا يمكن أن تحمل هذه السياسة العاملين بالصحيفة ما فوق طاقتهم ؟

وهذا أكيد . إلا أن الكسب النهائى الذى يحققة التأكيد على الإستقلالية يستاهل الإقدام على هذه التجربة . لأن احترام الحقيقة قبل كل شىء ، هو كسب القراء إلى جانبنا ، كما أن الإلحاح والإستمرار فى صيانة استقلالية الجريدة سيحقق كسباً كبيراً هو « صمت » الحكام العرب عن اتهام الصحيفة الجديدة بأنها ليست واقعية وأن عليهم إن أرادوا مهاجمة سياسة الصحيفة البحث – إن استطاعوا – عن نوعية إتهام آخر .

كان أملنا الأكبر هو الوصول إلى مشارف مرحلة تنفيذية نقيم فيها جسراً بين الحكام وصحافتهم ، وأن تتعامل الصحافة مع الحكام على أساس المشاركة فى رسم خطوط المستقبل العربى .

قد يكون هذا كله خيالاً ، أو تصوراً لامكانية الوصول إلى أهداف معينة ، يسهل

تسجيلها على الورق ، ولكن يصعب تنفيذها على الطبيعة .

ولكن مع هذا فإن الخيال لا يصبح ممكنا تحوله إلى حقيقة إلا بالجهد والعمل ، والمحاولة الصادقة ، أما أن نقعد ونردد القول بأن هذا صعب التنفيذ فهذه عقدة يتحتم علينا التحرر منها ، سعياً للإمساك بزمام أمورنا فى أيدينا .

قد يقال – فى هذه المرحلة – إننا نفكر فى القاهرة فعلا بصوت عال .. ولكن هل يصل هذا الصوت إلى باريس ليسمعه الممول ، ويقول رأيه فيه ؟ .

ثم لماذا أسقطنا من حساباتنا حتى الآن الكلام عن دور رأس المال ذاته فى اتخاذ القرار مجرداً من نسبته إلى شخص بالذات .

- ٢ -

صـراع .. بين قوتين ..

كثيراً ما يتردد فى الأقوال : أن رأس المال جبان ..

وأنا أميل كثيراً إلى القول بأن لرأس المال شريكاً قوياً فى هذه الصفة ، ألا وهو الفرد الذى يحكم ويتحكم فى عباد الله بغير سند من تأييد الشعب .

فصاحب رأس المال يملك قوة ضاغطة كبيرة ومع هذا فإنه أمام كثير من الإختبارات الصعبة يبدو جباناً ذليلاً .

والفرد الذى يقبض على سلطات الدولة كلها بيد تبدو حديدية ولكنها يمكن أن تصهر فى الإختبارات الصعبة ،ويدرك بينه وبين نفسه أنه جبان غير قادر على المواجهة المتكافئة ومن هنا فإنه يبادر إلى تغطية هذا الجبن بإجراءات تعسفية تجبر الناس على الإنزواء والإنكماش .

ولو أن أحداً طلب تقديم مثل لمفهوم التناقض لوجده فى هذين العملاقين : صاحب رأس المال ، وصاحب القوة الحاكمة .

وإذا كان الذين لا يملكون رأس المال يعجزون عن تفسير لماذا يقال إن رأس المال جبان ، فإن الذين يقتربون من أصحاب رؤوس الأموال وكذلك أصحاب القوة الحاكمة ويعاشرونهم أو يتعاملون معهم يحسون بأنهم فعلاً يعيشون تحت مظلة الجبن والهلع التى صنعت من مزيج من خامات متناقضة فى الجودة والمتانة والألوان المتنافرة .

ولأن للمال والسلطة الحاكمة بريقهما ، فإن هذا البريق يغطى ولفترة طويلة من الزمن على هذه التناقضات، إلى ان تقودهما الإختبارات الفعلية القاسية التى يواجهانها إلى الوقوف

أمام مرايا معينة تعكس حقيقة القوة الزائفة التى تصور للناس أن صاحب رأس المال ، أو زميله صاحب السلطة الحاكمة يمتلكها ، فإذا بها قوة تهتز بعنف أمام عوامل أقوى منها لا تملك فى أيديها المال أو السيطرة ، وإنما تلك قدرة لا يملكها إلا الله الذى يهبها لمن يشاء من عباده .

لقد فرضت على نفسى فى هذه المرحلة التعمق فى تقييم شاملٍ لمدى الجبن الذى يسيطر على القوتين ، وإلا أفلتت تقديراتى وواجهت ما لا أجد له حلاً ، ولهذا كان علينا التعمق أولا فى معرفة الوسائل التى استخدمها المحظوظ للوصول إلى مرتبة أصحاب الملايين أو البلايين ، رغبة فى تحديد موقع نوعية صاحب رأس المال الذى نوشك على التعامل معه .

هذا التعمق قادنا إلى نتيجة أولية وهى أن أصحاب الملايين ليسوا كلهم من عجينة واحدة ، وأن أفضلها بالقطع وأنقاها الذين عرفت عنهم العصامية الحقة وليست العصامية التى يتفاخر بها البعض منهم كذبا .. عصامية البدء من الصفر فعلاً ثم كافحوا من أجل كسب المال الحلال ولم يفكروا فى المليون الأول . بل تركز تفكيرهم فى الستر والعافية واللقمة الحلال ، إلا أنهم ما لبثوا بالجد والعرق والعمل المستمر والتفرغ لدراسة محيط عملهم ، وكذلك بما منحهم الله من قدرة مدعمة بالذكاء أن تمكنوا من إدراك الرابح من الأعمال والخاسر منها فيقدمون على الأول ويتجنبون الثانى .. هؤلاء ما لبثوا أن كونوا المليون الأول ثم مضوا فى أعمالهم الناجحة بنزاهة يؤدون ما عليهم للمجتمع .

ورغم أن هؤلاء بوصولهم إلى المليون الأول قد اعتبروا أعضاء فى نادى أصحاب الملايين ، إلا أنهم لا يسعون للإندماج فيه أو التعامل بلوائحه ، وكذلك تجنبوا مزج وسائلهم فى تحقيق الربح الحلال ، بوسائل الذين لا يجدون عيباً فى تحقيق المزيد من الربح إما بالحلال ، فإذا لم يكن ممكناً فبغيره .

وفى تصورى أن غالبية هؤلاء العصاميين – إن لم يكن كلهم – لا يمكن أن تفرض عليهم رؤوس أموالهم الجبن لأنهم لا يدينون لأحد بفضل فيما كونوا من ثروة ولا يتردد على لسان أحدهم إلا قوله الحق : « لا قوة إلا بالله » .

وقليلاً ما يسقط البعض من هؤلاء العصاميين فى بحر الأطماع وتدفعهم عضوية النادى إلى مقارنة أنفسهم بزملاء فى العضوية حققوا عشرات الملايين بينما ملايينهم ما زالت رابضة فى خانة الآحاد ، ثم تقودهم هذه المقارنة إلى سعى متواصلٍ لتحقيق المزيد من الكسب من أى طريق ، ولا يلبث أن يحاط الواحد منهم بالذين يأخذون على عاتقهم مهمة سهلة عليهم سميت فى عصرنا الحديث باسم « تسليك الأمور » ، ويحاول دائماً إيهام الضعفاء من أصحاب الملايين بأن ضمان بقاء عضوية النادى يفرض عليه رسوماً باهظة لا يتردد فى دفعها « ورشها » على الكثيرين من « مسلكى » الأمور وذلك إذا ما تفتحت شهيته وأصبح متطلعاً إلى منصب رئاسى فى هذا النادى ، قافزاً من أصحاب الملايين إلى رتبة أعلى .. رتبة مالك البلايين .

وهؤلاء يزدادون جبناً واستسلاماً .. وتصبح أموالهم مصدر إذلال لهم .

البعض من هؤلاء العصاميين يصابون بهذا الداء ، إلا أن البعض الآخر يؤثر الإلتزام بحدود معينة ، والإعتماد على جهده فى تحصيل الرزق الذى يأتيه من باب الحلال ويبقى قانعاً بما أعطاه الله .

هذا الفريق من النوعية الأولى يجد دائماً أن اعتماده على الله ، وبذله للمال فى سبيل الله يقودانه إلى النجاح والقناعة فهو راض بما حققه وهو فى النهاية قانع بما أعطاه الله وهو مهما لاقى من صعاب فى مقاومة ذئاب المجتمع فإنه يرفض الإرتماء فى أحضان الحرام ولا يرضى بالحرام ، ولا يقبل أن يجعل نفسه عبداً للمال وهو المؤمن بأن العبد إنما هو عبد الله . وإذا حكم عليه القدر بدخول اختبار الإيمان ، فإنه قطعاً يجتازه بقلب راض بالقضاء والقدر ويسلم أمره لله .

ورأس المال من هذا النوع لا يعرف الجبن ، ولا تخضع إرادته لغير الله ، وفى تاريخ مصر الحديث الكثير من روائع الأمثلة والتى تقودنا إلى لمس ظاهرة الجبن التى تسيطر على أصحاب السلطة الحاكمة .

ففى أعوام المحن التى عاشتها مصر فى الستينيات .. ، والتى كان ظاهرها اشتراكية وباطنها هو الحقد بذاته ، ولد الشعار الذى أطلق عليه أصحاب السلطة « سيطرة رأس المال على الحكم » وحاولوا به إقناع الناس بأنه من أجل الإبقاء على المكاسب الإشتراكية فلا بد – إلى جانب التأميم – من فرض الحراسات على الأثرياء .

وفكرة فرض الحراسة هى فكرة شيطانية ، وقد قيل يومها إنها فكرة استوردت وقدمت هدية إلى الحكام ، لم يكن الإستيراد من الشرق ، بل من الغرب ، وصادفت هوى فى نفس الرئيس عبد الناصر ، الذى كان يخاف – وهنا مكمن ضعف أصحاب السلطة الجبارة – استغلال رأس المال ضد نظامه ، وبالقطع فلو كان هذا الخوف هو الدافع الأصلى لفرض الحراسات « إنقاذاً للشعب من أعدائه » ولم يكن الجبن هو الدافع إلى ابتكار هذا الشعار – فقد كان ممكناً إيجاد وسيلة أخرى « يراقب » فيها الحاكم تحرك رأس المال المصرى أو استثماره مراقبة قانونية ، ولا تحرم فى ذات الوقت الذين كونوا ثرواتهم من الجهد الحلال ، ثم سلبت أموالهم وأصبحوا يعيشون أذلة على هامش الحياة .

ولكى ندلل على أن الحراسة إنما فرضت لإذلال من يملك المال ، فإننا نقدم هنا وقائع ثابتة تؤكد أن الجبن الكامن داخل نفس صاحب السلطة هو الذى كان صاحب الإختيار وصاحب قرار فرض الحراسة ..

وقد كانت هناك حالات تهدم فكرة تعميم فرض الحراسة على الجميع بلا استثناء ، فهذا مقاول كبير عصامى ، هو المرحوم حسن العبد ، بدأ حياته عامل بناء ، ثم فتحت له أبواب السماء ، لأنه كان يعرف أن العمل الطيب الحلال يرضى الله ، ويجعله يزيد من عطائه ، وقد فعل .. كلما زاد الله من رزقه كلما مضى يقيم المساجد ، ويبنى المستشفيات ، ويدفع زكاة المال بسخاء ، وكلما ازدادت أرباحه الحلال زاد ما يدفعه للخير .

ولم يكن له فى السياسة ، ولم يكن خصماً لأحد كى تسول له هذه الخصومة استغلال رأس ماله للإطاحة بنظام سياسى لا يرضى عنه ، فهو راض عن الجميع ، وقابل لأى نظام ، ولا يدفع رشوة ، ولا يفسد قضية .

هذا الرجل دخل مع من دخل فى زمرة المحروسين ، ولا أريد أن أقول كيف عاش بعد ذلك أو كيف تقبل الصدمة .. يمكن القول إنه كان الرجل المؤمن بربه والمؤمن بأن الله يمتحن عباده ، وقد اعتبر فرض الحراسة عليه امتحاناً له فى حياته ولأنه كان متطلعاً إلى مكان له فى الجنة .. فقد أسلم أمره إلى ربه فى السماء ولم يسلم أمره إلى ظالمه على الأرض .

اليست هذه نوعية من الجبن تكمن فى نفس صاحب السلطة المطلقة وتدفعه إلى إخماد أنفاس من يملكون المال دون التمييز العادل بين من [illegible] لأغراض شيطانية ، وبين من ينفقه فى الأوجه الحلال ؟

وهل يعد صاحب الملايين الذى يساعد الدولة فى تشييد المدارس وفتح بيوت لله خصماً لها أم مخففاً من أعبائها المالية ؟

ثم هل كان المرحوم محمد حسن العبد هو الضحية الوحيدة ؟

هذا آخر من دمياط اسمه أحمد الطويل .. رجل كان يعرف ربه فأعطاه الله الرزق الحلال .. بل إنه كان كلما أقدم على التدخل بماله لإنقاذ مشروع صناعى لم يحقق ربحاً تحول الفشل إلى نجاح بين يوم وليلة ودارت عجلة المصنع لإحياء الميت منه فظلت بيوت العاملين مفتوحة والرزق يتساقط عليهم .. والمصانع المصرية تزيد مصنعاً بعد مصنع .

واتسعت أعمال الرجل .. لم يسع إلى المزيد من المال ، وإنما سعى الثراء إليه وكانت تطلعاته فى الحياة مساعدة خلق الله على مجابهة أعباء الحياة .

لم يكن الرجل من رجالات السياسة ، أو خصماً للحكم أو يسعى لاستثمار ماله فى إسقاط هذا النظام أو إعادة آخر إلى موقعه فى سلطة ذهبت ، إلا أن أرقام ثروته — التى حققها بإيمانه وثقته فى الله — هى التى أدخلته فى زمرة المحروسين .

لكنه اجتاز الإختبار واحتمل ، ثم ذهب ليلقى ربه راضياً مرضياً والأقربون إليه يعرفون كيف ذهب ، وعلى أية حالة ذهب .

هل يعد هذا النوع من الرجال أعداء الشعب ؟ وأى مقياس عادل استخدمه الحاكم لقياس مدى خطرهم على المكاسب الشعبية ؟

إنه مقياس الجبن الذى يسيطر على صاحب السلطة الحاكمة .. ولا سواه .

ولن أمضى فى تسجيل العديد من الأمثلة ، وملفات الحراسات مليئة لكل باحث يريد التعمق فى دراسة أهدافها وأغراضها وهى كلها ناطقة صارخة بأن رأس المال ليس وحده هو الجبان ، بل إن الفرد الحاكم المتسلط هو أجبن منه ، وإن كان الفرق بينهما أن الثانى

يمتلك سلطات تشريعية وغير تشريعية تضع أنف صاحب المال مرغماً مستسلما فى التراب ، بينما الآخر يملك ملايين لا تنفعه فى مواجهة من يملك التشريع الذى يحرق رزقه بالقانون .

هذه نوعية من أنواع الصراع بين مركزى قوة .. وهذه هى نتائجه .

ونحن إذا كنا نرى – بصرف النظر عن قيام هذا الصراع – أن أنسب رؤوس المال لاستغلاله فى مشروع إعلامى نظيف هى المدفوعة من جانب هذه النوعية من العصاميين ،الا أننا نواجه من ناحية أخرى بمعادلة صعبة الحل ذلك أن هؤلاء لا يقدمون على مثل هذا النوع من العمل إبتعاداً منهم عن السياسة ومتاعبها ، وإيماناً منهم بأن مالهم لم يوجد لهذا الغرض .. فالإعلام سياسة . والسياسة ليست صناعتهم .

على أننا إذا انتقلنا فى دراستنا إلى النوعية الأخرى من أصحاب الملايين وجدنا أنفسنا فى مواجهة مجاميع متعددة ، وان اختلفت فى أساليب تحقيقها لثرواتها ، إلا أنها فى النهاية تدين للجبن بالسيادة على خطواتها وتفكيرها .

وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية ، لجأت إلى فرض الحراسات للتخلص من نفوذ أصحاب رؤوس المال ، إلا أنها على المدى الطويل افرخت مجموعة أكبر من طبقة جديدة لحملة الملايين وهؤلاء لم يكونوا خطراً فعلياً لا على الحاكم أو على النظام أو على النظام العسكرى الحاكم ، وإنما على المجتمع ككل .

وهذا النوع الجديد من أصحاب رؤوس الأموال يحملون على جباههم لافتة تنطق بأنهم جبناء راسخون فى الجبن لا يقدمون على استخدام رأس مالهم فى عمل قد يهددهم بالحرمان مما كسبوه .. أليست قوانين الحراسة قائمة تهدد وتنذر .. ؟ بل إن هذا الجبن يدفعهم إلى الإستماع وطاعة أى أمر يصدر إليهم بتوجيه جانب من رؤوس أموالهم إلى استغلال معين مدروس اقتصادياً .. أو استخدام مفروض لا يدر عليهم ريعاً ما .

وهذه الحالات أو تلك لا تعنى أن صاحب رأس المال لا يسعى فى بعض الحالات إلى التدخل وفرض سلطانه فى بعض المواقع ، غير أنه لا يقدم على ذلك إلا إذا كان الفساد فى المجتمع قد ارتفع إلى مرتبة تسمح له بشراء الذمم سواء أكان أصحابها عالية مناصبهم أم غير عالية ، ويساعد على تفشى هذا التدخل إذا كانت صحافة هذا المجتمع مؤممة أو مسلوبة الإرادة وغير قادرة على كشف وقائع تدخل رأس المال أو وقفه عند حده ، وكذلك إزاحة الستار عما يعقد فى الخفاء من اتفاقيات بين من يملك المال ويتجه به إلى فرض سيطرة ، وبين الذين يقبلون الرشوة من المهيمنين على الحكم ويسيطرون بما تحت يدهم من سلطات تمكين صاحب رأس المال من تحقيق أهدافه وأغراضه .

ولهذا فإن الصحافة القوية المعتمدة على كيانها ، وقوة كلمتها ، والمتمسكة بالدفاع عن حقوق الشعب مستمدة كل هذه السلطات من حريتها الكاملة .. هذا النوع من الصحافة يعتبر فعلاً العدو الأول لأصحاب رأس المال الذين تدفعهم أطماعهم إلى السيطرة

على الحكم تمكينا لهم من تحقيق أهدافهم والوصول بثرواتهم إلى مراحل التضخم على حساب الشعب .

هذه النوعية من أصحاب الملايين لا تصلح إطلاقاً لاختيارها كممولة لإصدار صحيفة مثالية إذ كيف يتسنى لها الرضا بذلك .. وهل تسمح بالإفراج عن الحقائق أو حتى الإقتراب منها ؟

بل كان لغياب الحقائق أو بمعنى آخر كان لغياب حرية الصحافة أثره الفعال فى إطلاق حرية أصحاب رأس المال من هذه النوعية فى دعم نظام حكم لا يرضى عنه الشعب مستخدمين فى ذلك ما أتاحه لهم نفس النظام من ثراء . وهم فى هذا لا يدافعون عن النظام من وجهة نظر سياسية وإنما يدافعون عن المنبع الذى نهلوا منه كل هذا الثراء ، فهى سيطرة غير مباشرة ، وإبقاء على نظام حكم معين ، لأن فى هذا البقاء إتاحة لهم لتحقيق المزيد من الثراء . ولهذا فإن هؤلاء إذا ما ارتضوا تمويل مشروع إعلامى كصحيفة يومية مثلاً .. فإنما لكى تكون سلاحاً من أسلحتهم .. لا سلاحاً من أجل الإفراج عن الحقيقة ..

أمر آخر فإذا كان هذا النوع الغريب من سيطرة رأس المال ، على الحكم والذى تمثل فى الطبقات الثرية الجديدة ، قد تحقق فى النظم العسكرية التى سادت وحكمت معظم البلدان العربية بداية من الخمسينات ، فإن هذه النوعية امتدت بعد ذلك إلى النظم غير العسكرية فى الدول التى اغدقت عليها أرضها ثروات من البترول حولتها من وضع فقير إلى وضع ازداد فيه الثراء إلى حد السيطرة ، فى كثير من الحالات على رسم سياسات دول كبرى .

وهذا التطور الإقتصادى الكبير قد لعب دوراً هاماً فى تشكيل الكيان السياسى والإعلامى فى كافة إنحاء المنطقة العربية ، ودفع بالمستوى الصحفى بالهبوط إلى مرتبة تنفر منها القلة من الصحفيين وإن كان قد قبلته الكثرة استسلاماً منها للأمر الواقع .

وبهذا التحليل البسيط والسريع نصل فى مرحلتنا هذه إلى واقع لا بد من التعمق فى دراسته لئلا يكون إقدامنا على تنفيذ فكرة الجريدة العربية الدولية منطلقاً من جهل أو فراغ أو وهم وخيال .

فالقلة النادرة من أصحاب القدرة على التمويل، والتى كونت ثرواتها بسواعدها وبعصاميتها ولا تدين لأحد بفضل ما هذه القلة ليست مستعدة بالقطع للدخول فى مغامرات إعلامية ، لأن ذلك ضد طبيعة تفكيرها أولا ، ولأنه يقودها إلى النزول إلى ميدان « سياسة » – حتى ولو كانت مستقلة فى اتجاهاتها وتفكيرها ، ويدخلها فى متاهات هى فى غنى عنها ثانياً . وقد يكون هذا جبناً ولكنه الجبن الذى يرتكز على منطق سليم لصاحبه ، فهو يخاف السياسة ولا يريد الإقتراب منها .. إنها ليست لعبته .. وليست وسيلته لنجاح أعماله .

أما الكثرة الباقية من أصحاب القدرة على التمويل ، فإنهم جميعاً يلتقون على مائدة واحدة يجلس على رأسها من يمثل أصحاب السيطرة على كل فكر واتجاهات وتحركات كل عضو من أعضاء نادى أصحاب الملايين والبلايين .

قد تختلف مواقع عملهم .. وقد تختلف جنسياتهم .. وقد تختلف وسائل تحقيق هذه الثروات .. ولكنهم فى النهاية « يخافون » أو يستسلمون للجبن الذى يحذرهم من الإستقلال بتفكيرهم أو اتجاهاتهم ، وإلا فقدوا عضوية نادى أصحاب الملايين .

ولكن هل يعنى هذا التحليل استحالة الإهتداء إلى ممول عربى متحرر ، ولا يعيش تارة فى قفص الجبن ، وتارة أخرى فى قفص حديدى من صنع الحاكم بأمره ؟ .

أو بمعنى آخر ألا يمكن أن نجد ممولاً عربياً يختار حريته قانعاً بما كونه من ثروة ، ثم يتجه بعد ذلك برأس ماله الوجهة التى يرضاها ؟

أنه سؤال صعب .. ثم إن الإجابة عليه أصعب .. إذ يتحتم أن يكون المجيب عليه هو واحد من أعضاء نادى أصحاب الملايين ، وأن يكون صريحاً فى تقديم الإجابة المنطقية المقنعة ، بل إنك لا تأخذ إجابته الشفهية كأمر مسلم به بل لا بد من أن تأتى الإجابة بعد ممارسة ومواجهة فعالة .

ذلك أن صاحب رأس المال لا يعترف أبداً بأنه جبان أو أنه يخاف أحداً بل يعتبر نفسه فى مملكته « الخاصة » الرجل الشجاع الذى يستند إلى قوة وإلى قدرة على توجيه ماله حيث يشاء . بينما هو فى دخيلة نفسه يدرك أن هذا ليس بصحيح ، وإلا كان ممكناً أن نجد بسهولة صاحب ملايين صنعتها له مساعدات الغير قانعاً بما حقق من ثروة ، بحيث يملك توجيهها إلى عمل دون أن يتم اعتباراً لما يمكن أن يواجهه من مشكلات تعرقل وتوقف انطلاقات استثماراته إلى غير حدود ؟

وهل يمكن لأى صاحب رأس مال عربى أن يقدم – وبالذات – على النزول إلى ميدان الإعلام لإصدار صحيفة محلية وفى بلد عربى ويتصور أن قوة ماله قادرة على الإبقاء عليها صحيفة مستقلة ، أم أنه سيكون مطالباً بالتزام صحيفته بالتوجيهات التى تصدر إليه ؟

وإذا كنا قد اعترفنا بأننا لا نملك الإجابة على هذه الأسئلة أو أن الإجابة لا تحل المعادلة الصعبة ، إلا أننا نفترض اننا ما زلنا أمام إحتمالين .

الإحتمال الأول : أن يكون صاحب المال ما زال مستمراً فى استثمار ماله فى مشروعات وصفقات اسلحة فى البلاد العربية ، ولكن لا مانع عنده من توجيه جانب من رأس ماله صوب إصدار صحيفة عربية دولية ، تؤمن بأنها ستؤدى خدمة قومية تقنع الجميع فيما بعد ، فإذا لم يستطع الوصول إلى هذا الإقتناع أغلق الصحيفة وعاد إلى الحظيرة .

والإحتمال الثانى : أن صاحب رأس المال يكون قد شبع من المشروعات الإستثمارية القديمة – وهذا وضع قد يكون شاذا – ويتطلع إلى إقامة دار للنشر الدولى ، تخرج صحيفة عربية دولية تلتزم بالإستقلال الكامل ، ولا تهاجم أى نظام ، وتحاول الإبقاء على

صداقة الجميع .. إلا أن قبول هذا الإحتمال يعنى تصديق أن مثل هذا الثرى قد تخلص فى النهاية من عقدة الجبن ، وارتضى استخدام رأس ماله فى خلق كيان مستقر ودائم ويحمل اسمه على المدى الطويل فى حياته وبعد مماته .

ومن هذا الإحتمال الثانى نلتقط خيطاً من الأمل ونسأل : « هل وصل السيد أكرم العجة إلى هذه المرحلة ، وأصبح مستعداً لخوض معركة لا يبدأها – وإن كان سيخسر فيها بعض الأصدقاء الكبار لبعض الوقت – موقناً أنه فى النهاية سيكون قادراً على استعادة هذه الصداقة ، وبعد أن تؤكد ... بالكلمة المطبوعة نيات القائمين على تحريرها فى احترام الرأى وعدم إستخدامها فى تجريح أحد من الساسة أو الحكام ، وإنها – كما أذاعت عن أهدافها – تعنى أولا وآخرا ، وفى كل زمان خدمة القضايا العربية العامة ، وتحقيق كيان إعلامى عربى حرمنا منه لفترة طويلة ؟

ومن المؤكد أنه إذا افترضنا إمكانية تطبيق الإحتمال الثانى على ... السيد أكرم العجة فإننا أيضاً نجد أن بعض الإفتراضات تكاد تكون فى صالحه .

ذلك أن الأجواء الذى يعيش فيها أى إنسان تؤثر على تفكيره تأثيراً مباشراً ، ورغم أن أكرم العجة كان أصلاً سورياً ، ثم أصبح فيما بعد سعودى الجنسية ، إلا أنه قضى معظم حياته فى باريس ، وهو لهذا عاش فى مناخ ديمقراطى حر ، ويقرأ صحافة نظيفة خالية من الإستسلام ، فليس غريباً أو مرفوضاً أن تراوده فكرة إصدار صحيفة من نفس النوع الذى يقرؤه كل يوم . ولو أنه قضى حياته مقيماً إقامة دائمة فى بلد عربى لتأثر بالمناخ الذى لا يسمح للشعوب بتذوق الحرية أو يعطى للصحافة حرية التعبير بالكلمة الحرة عن إرادة الشعوب .

فلماذا إذن لا تكون رغبة السيد أكرم العجة فى إصدار صحيفة عربية دولية مستقلة إنما جاءت منطلقة من تأثره بالمناخ الغربى – والفرنسى خاصة – والذى عاش تحت سمائه معظم سنى حياته ؟ .

ثم لماذا لا نضيف إلى صالحه أنه إلى جانب كونه رجل المال ، ويملك ثروة طائلة ، فإنه وقد وصل إلى مرحلة متقدمة من مراحل العمر ، يتطلع إلى استغلال ماله فيما يترك له أثراً يتردد اسمه من خلاله ؟ ذلك أن المشروعات متعددة الأشكال والتى كان أكرم العجة يستثمر فيها أمواله مشروعات تدر الربح الوفير المتصل ولكنها فى النهاية لا تترك لاسمه أثراً بين الخالدين .

وهكذا يفكر بعض أصحاب الملايين والبلايين فى البلدان الغربية وقد تكون من بينها فرنسا .. البعض منهم يخصص جزءاً من ماله لتشجيع البحث العلمى والدراسات التى تعود على البشرية بخير وذلك من خلال منح مالية تصرف من مؤسسة تستغل ما خصصه من مال ويطلق على هذه المؤسسة اسمه ، ليظل تردده على الألسنة حتى بعد مماته .

إن « جائزة نوبل » ذاتها والتى تمنح سنوياً لأصحاب الكشوف الحديثة والأعمال

المميزة فى تحقيق السلام وغيره من المجالات إنما جاءت من رجل كون ثروته من اختراعاته لغذاء أجهزة الدمار . وقبل مماته أوصى بأن يخصص من ماله جوائز سنوية يطلق عليها اسمه ، وتمنح للعاملين من أجل السلام وخدمة البشر ، ويجرى فى كل عام احتفال كبير لتوزيع هذه الجوائز ، وتتسابق الصحف فى الكلام عن « نوبل » والفائزين بجوائزه . وهكذا ظل اسم « نوبل » مذكورا من خلال هذا العطاء المالى .

ثم أن إقدام أكرم العجة على إصدار صحيفة يومية عربية دولية فى عام ١٩٨٢ لم يكن من جانبه المحاولة الأولى ، فهو قد حاول من قبل وأصدر مجلة عربية لم تدم طويلاً ، وإن لم يكن وقت ذاك قد حقق الثروة التى كونها فى السنوات الأخيرة ، ثم حاول بعد ذلك إصدار مجلة أسبوعية بلغة أجنبية تتخصص فى الشئون الإقتصادية وكلف مؤسسة صحفية بريطانية القيام بدراسة الجدوى ، وصرف عليها مبلغاً ضخماً من المال ، ثم لم ينفذ المشروع ، لأنه كان قد دخل مرحلة التردد بين الإقدام على عمل إعلامى من عدمه .

ومحاولة إصدار صحيفة عربية دولية يومية والتى نحن بصدد الكلام عنها هى محاولته الثالثة ، يسيطر عليه الأمل فى أن تصدر وأن لا تتوقف وهكذا كان شرطه الوحيد الذى طرحه علىّ ونحن نبدأ خطوات دراسات الجدوى التى قمنا بها مع فكرة المشروع الجديد .

وبهذا المنطق العاطفى والحماسى قبلت أن أفكر فيما فكر فيه أكرم العجة .. إلا أنى كنت أحس وأنا أجمع لنفسى كل هذه البيانات والمعلومات والمقارنات بين أصحاب الملايين وأصحاب السلطة ، إنى لن أنجح فى إقناع الكثيرين بقبول أكرم العجة كممول ، أو فى قبولهم لأى ممول عربى . ذلك أن رأس المال يتهم دائماً بأنه جبان ، وهو دائماً وبسبب هذا الإتهام فإنه يضع نفسه موضع الشك فى نواياه وأنه مهما قلت عن حسن النوايا ، التى يظهرها الممول ، فإن حجج المتشككين ستكون أقوى ، وستظل كذلك إلى أن ينفذ المشروع وتدخل الحجج المتعارضة مجال الإمتحان العملى .

ومن جانبى كان لا بد من أن أبدأ المشروع وأقدم على مخاطرة دخول الإمتحان ، ولم يكن باقياً إلا أن يقول الممول صراحة : « وأنا معك فى هذه المخاطرة . »

لقد كنت مقدماً على هذه المخاطرة تسيطر على مخاوف لا حد لها . كان لعامل السن أثره فى دعمها فالوقت لا يسمح باختبار طويل ، ولا بد من اختصار فترته ، ولا يكون ذلك ممكناً ما لم تكن أمامى كل الضمانات مستمداً خيوطها من كل التجارب التى مرت بى كى ابدأ التنفيذ لإصدار هذه الصحيفة واقفاً على أرض صلبة غير قابلة للإهتزاز والزلازل المتوقعة من كل الجوانب .

البعض كان يقول لى : إن الحصول على مثل هذه الضمانات سيكون مستحيلاً إلا فى حالة واحدة وهو أن يقدم الممول على وضع رأس المال لحساب الصحيفة ، وأن يعطى مجلس إدارتها حق الصرف من ريع هذا المال وفقاً لميزانية تعتمد ويجرى الصرف بمقتضاها .

وبالقطع فقد كان هذا هو الإختيار الأمثل ، ولا أنكر أنى تلقيت نفس النصيحة التى قدمها إلىّ الأصدقاء الذين كانوا يحسون بأن إصدار الصحيفة اليومية الدولية من هذا المنطلق سيضمن أن تحقق فتحاً للصحافة العربية يقوده جماعة من الصحفيين المصريين الذين يتطلعون إلى استعادة الزعامة الإعلامية فى المنطقة العربية .

واختزنت النصيحة داخلى معتزاً بها ، عازماً فى تصميم قاطع على الأخذ بها عندما ندخل بالمشروع دور التنفيذ الفعلى وبعد أن يتحدد الوضع القانونى للمؤسسة الإعلامية التى ستصدر عنها صحيفة « الأيام » ، وكذلك بعد أن تتم دراسة اقتصاديات المشروع وتتحدد التكاليف ، ومنها نعرف كم سيكون رأس المال المطلوب ويبقى علينا بعد ذلك تهيئة الممول نفسياً لقبول الفكرة من غير أن يكون فى هذا العرض أو الطلب مساساً به أو إشعاراً له بأننا نخشى أن يلعب رأس المال دوره فى فترة ما ، وبعد صدور الصحيفة ، فى المساس باستقلالها ، وفوق هذا كنت قد قررت ألا يكون تعطيل تنفيذ المشروع بالإقدام على اتخاذ قرار من جانبى ، إنما أتركه لقرار الممول إذا ما فشل فى مواجهة من يمكن أن يكونوا أقوى منه .

- ٣ -

بدء الحرب ..

عندما خطت الدراسات الإقتصادية والإعلامية حطوات جادة ، وتعددت الإتصالات الشخصية بمن رأيت الإستعانة بهم فى هذا العمل الكبير ، أحسسنا بأن سحب التخوف من – وعلى – الصحيفة الجديدة قد بدأت تتجمع فى الأفق وأدركنا أننا نوشك على خوض معركة أو معارك شرسة غايتها اجهاض فكرة المشروع والحيلولة دون ظهور الجريدة الجديدة بأية وسيلة من الوسائل ، ولقد كنت أتطلع إلى هذه المعارك وأتعجلها ، لأنها دعوة عاجلة إلى الممول لدخول الإختبار الكبير واتخاذ القرار الخطير

ولقد كان غريباً أن تبدأ المناوشات الممهدة للمعارك الكبرى من مواقع لم نكن نتوقعها .

ذلك لأن هذه الحرب بدأت من جانب زملاء المهنة فى مصر مما جعلنا نتساءل فيما بيننا : « لماذا جريدتنا بالذات ، وما زالت الصحف والمجلات تصدر فى الخارج الواحدة بعد الأخرى بلا حساب .. أهو نزاع أو حرب خفية أو علنية ؟ »

ومن واقع مضمون هذا السؤال ولكى تكون المواجهة مفتوحة فقد أصبح حتماً علينا تحديد نوعية الذين يهمهم بالدرجة الأولى إثارة هذه الحرب الخفية ثم دراسة مدى تأثير هؤلاء الناس على الممول وكذلك معرفة من منهم يملك القدرة على الوصول إلى السيطرة عليه والتظاهر إما بتحذيره أو إقناعه بفكرة شيطانية تشعره بخطورة الدور الذى يلعبه مما يرغمه على التنازل عن الفكرة وصرف النظر عنها .. ذلك أنه يسهل علينا مواجهة الذين لا يملكون هذه القدرة – فى مجال الإعلام – وإنزال الهزيمة بهم ، أما الآخرون ممن يملكون قوة إقناع الممول أو القدرة على إرغامه بالتنازل عن فكرته فهؤلاء هم الذين يجب دراسة

وسائلهم القتالية لمقابلتها بالمثل . إذ لا مشروع بلا تمويل . ولا استمرار فى المحافظة على السياسة المستقلة بعد الصدور ما لم يكن الممول واثقاً من نفسه مقتنعاً بالرسالة الإعلامية قادراً على المقاومة والصمود .

ولقد كانت عمليات الإستكشاف ، مريرة بالغة المرارة إذ أكدت مرة أخرى أن الكيان الإعلامى المصرى والعربى كيان ممزق تسيطر عليه الأغراض ، وتتلاعب به الأهواء الشخصية والطموحات الذاتية دون تطلع إلى أن إثراء الإعلام العربى بالصحف والمجلات القوية هو سلاحنا للتخلص من سيطرة الحكام علينا جميعاً . فلم يكن ممكناً استعادة قوتنا إلا بمواجهة هؤلاء الحكام بمواقف جماعية نستعيد بها ما فقدناه ثم تحول مستقبلاً دون الإقتراب من سلطات الصحفى ، أو أن تجعله يسعى إلى إرضاء الحاكم دوماً .

ونحن عندما وضعنا المواقف الصحفية العامة تحت المنظار وفى هذه الفترة بالذات بادئين بما آلت إليه صحافة مصر من ضعف واستسلام فقد تكشفت لنا الصورة المجسمة واضحة المعالم بما حققته الأسرة الصحفية المصرية لنفسها من تمزق أتاح للرئيس جمال عبد الناصر الإقدام بسهولة ويسر على تأميم الصحافة دون أن يصل رجال الصحافة وأقطابها إلى اجماع فيما بينهم لاتخاذ موقف يتجسم فيه الإعتراض أو الإحتجاج أو رفض الفكرة ، بل أنهم بدلا من ذلك قبلوا دعوة من الرئيس عبد الناصر وبعد أن فرض عليهم التأميم للإستماع منه وبدون مناقشة إلى ما يتحتم عليهم عمله مستقبلاً .

قد يقال ، وماذا كان يجدى الإعتراض فى هذا الوضع وقد أممت الصحافة وأصبح التأميم أمراً واقعاً ؟ وماذا كان فى إمكان الصحفيين عمله إلا قبول الأمر الواقع ؟

وهذه حجة الضعيف المتخاذل ، بل هذه واحدة من النتائج الخطيرة التى حققها التمزق فى صفوفنا .. إذ انصرف رجال الصحافة عن الذود عن كرامة المهنة ذاتها إلى إهتمامات ذاتية بالمناصب مع ضمان البقاء قريباً من الحاكم ، سعداء بالرضا عنهم .. تعساء بالغضب عليهم .. وما أرخص الصحفى إذا استهان بقيمته ..

بل ما اتعسنا إذا تنازلنا عن قوتنا التى نساهم بها فى تشكيل التاريخ وكتابته ، ونقبل أن نكون جزءاً من الدولة تقوم بتشكيلنا بالشكل الذى يفرضه الحاكم .

وما أهوننا إذا تناسينا أن قدسية المهنة التى نرتدى ثوبها تحتم علينا أن نكون أصحاب مواقف بالغاً ما بلغ الثمن .. أليس على رجال الصحافة واجب مطالبة الآخرين بأن يكونوا أصحاب رأى وفكر وموقف فى مواجهة الصعاب ، فكيف يتأتى لهم ذلك وقد حرموا أنفسهم من حق الإقدام على صد اغتصاب من يحاول تعريتهم من ثوب المهنة ؟

وتاريخ صحافة مصر يؤكد بعد أن ابتليت بوباء التأميم ، أن التمزق الذى أصاب الكيان الصحفى المصرى قد قادها إلى مصيرها المظلم وأفقدها من خلاله كل مقومات الريادة ، وانحسر عنها كل احترام ، وتحولت إلى صحافة محلية يقرؤها الشعب المصرى .. ثم يلعنها

فإذا انتقلنا بالمنظار المعظم إلى الوطن العربى — وقد كانت صحافة مصر بالنسبة له هى

المعلم الكبير – لوجدنا أن هذا الذى أصاب الصحافة المصرية قد فتح الأبواب أمامه ووجد فى هذه المحنة فرصته فى الإنطلاق بلا حدود نحو صحافة عربية متطورة ، وبالقطع – وكما قلت كثيراً من قبل – فإن هذا التطور الجيد لم يكن فى نوعية المادة الصحفية والتزامها بالحقيقة ، وإنما فى الإغتراف من مال البترول الوفير ثم استعلاله فى تطوير الصحافة شكلاً وإخضاع مادتها لحملة خزائن البترول .

أ... الصحافة العربية بهذا التطور عملاً تجارياً بحتاً ، ولأن الحكومات العربية كانت حريصة على أن تكون القابضة على هذه الصحف جميعاً ، فقد أغدقت على أصحابها من الإعلانات والعطايا والمساعدات المالية مما ساعدهم على التحول بين يوم وليلة من فقراء إلى أصحاب الثروات الضخمة ، ثم أقاموا الدور الصحفية الكبيرة فى حين لم يكن توزيع هذه الصحف يزيد عن آلاف معدودات لا تغطى إيراداتها ما يصرف عليها ، فما بالك بإقامة المنشآت ؟ بل أنهم اتجهوا بعد ذلك إلى استئجار مجموعات كبيرة من الصحفيين المصريين لمساعدتهم على تحقيق الهدف الصحفى الفنى .

هذا المناخ العربى الإعلامى ، صرف كل الصحفيين عن التفكير فى قضايا الصحافة الأساسية ، وعلى رأسها « الحرية » و « الديمقراطية » وشطر الجهاز العامل فى الصحافة إلى شطرين .

الأول . وهو يضم الأغلبية : ارتضى أن يكون أداة للحاكم دون إحساسه بأن هذا عيباً ، فهم أصلاً دخلاء على المهنة اختيروا للعمل على أساس انهم « أهل لثقة الحاكم » وبالتالى لا يفهمون لماذا يقال عنها « إنها مهنة المتاعب » وكيف تكون كذلك بينما واقعها يقول أنها بغير جهد أو تعب يمكن أن تكون مصدراً من مصادر الرزق لا تتطلب إلا أن توظف بعض من يفهم فى أصول المهنة وتشترى مطبعة حديثة لتصدر الصحيفة صباح كل يوم ملتزمة بخط الدولة ، راضية بكتم أنفاس الحقيقة « صونا » للنظام وسعياً للإستقرار ؟ .

أما الأغلبية العظمى ممن يضعون الدفاع عن قواعد المهنة الأساسية فوق كل اعتبار فأولئك عاشوا فى عزلة قاسية ، وبالتالى عجزوا عن أن يكونوا أداة مهنية فعالة . وهكذا يمكن القول ، وبكل صراحة ، أن واقعنا العربى – ومن ضمنه الواقع المصرى أيضاً – كان فى مجموعه واقعاً أليماً لأنه أرغم أو أبعد الأسرة الصحفية عن الإهتمام بكيانها المهنى تتوجه الحرية الكاملة والإلتزام الأمين للحقيقة مهما تكن مرارتها وعدم الإرتباط بالحاكم على حساب القارىء . مما أدى إلى أن تتحول هذه الأسرة لتصبح إما أداة للحكم أو للنظام الحاكم وإما أن ينصرف العاملون فيها عن قضايا المهنة وما تتعرض له لتثبيت مقاعدهم فى مكان قريب من الحاكم تحت شعار أن هذا الموقع يضمن له جمع المعلومات والبيانات اللازمة لمزاولة عمله على أحسن وجه ، بينما الواقع يقول إنه سعى إلى هذا الموقع كى يضمن نفوذا مستمداً من الحاكم بدلاً من النفوذ المستمد من قلمه . ولو أن المهنة كانت شاغله الأول فلماذا لم يدرأ عنها الأخطار التى دكت كيانها ؟ ولماذا لم يبذل نفوذه لدفع

ما نزل بها من نكبات وويلات وأن يكون عليه إذا ما فشل أو عجز ترك موقعه فى « مجلس الحاكم » مفضلاً عليه موقعه فى صفوف الشعب ؟

هذا الواقع الأليم – والذى هو من صنع الصحفيين انفسهم – هو الذى فرض وضعاً شاذاً بالنسبة للصحافة العربية ، لأنه سلم لكل الحكام الضمان الأكبر فى أن لا أمل بتاتاً فى اتحاد يجمع بين الصحفيين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ، ويعمل على التحرك حركة جماعية إذا ما تعرضت الصحافة لأى امتهان أو إذلال .

ومن المؤكد أنه إذا ضمن الحاكم تمزق الصفوف فى أى موقع ، فقد ضمن السيطرة والتلاعب بمصائر الناس ..

ومن هنا كان لابد من أن نتوقع ونحن نحاول إصدار صحيفة عربية دولية تأخذ على عاتقها – فوق مهمتها الصحفية المثالية – أن تكون بعيدة عن نفوذ يأتيها من الخارج .. كان لا بد من توقع الحرب الشمولية تأتى نذرها بإطلاق الإشاعات المسمومة تطرق أبواب الحكام وتحذرهم من الخطر الزاحف عليهم فى صورة جريدة « مستقلة » الرأى والإرادة .

ولقد أحسسنا بنذر هذه الحرب تهب علينا من كل مكان ، وبدأ التمهيد لها – أول ما بدأ فى « القاهرة » الرسمية والصحفية ونوعية الحرب لم تكن غريبة لأنها كانت منطلقة من مواقع انزوت فيها المثل العليا وفقدت بسببه الروح النضالية المنطلقة من تجمع حول القضايا الأساسية ذلك أن منافقة الحاكم كانت هى كل ما يشغل فكر الكثيرين ممن يحتلون المناصب الرئيسية ، ومتى ساد النفاق . فقد ماتت الضمائر .

وكان هذا النفاق يجرى بعمليات حسابية دقيقة محكمة الأطراف .

لم يكن مجهولاً لأحد فى هذه المرحلة المتقدمة أن مشروع إصدار الصحيفة العربية الدولية « الأيام » قد اعتمد فى أساسه على أن تكون القاهرة مركزها الذى تستمد منه نبض الحياة إلى جانب مكتبها الرئيسى والتنفيذى فى باريس . وكان لا بد لاستكمال حلقات هذا التخطيط من الحصول على موافقة السلطات المسئولة فى الدولة .

وكنت إذ ذاك مستمراً فى نقد خطوات النظام المصرى البطيئة لاستكمال الإصلاح الداخلى . وذلك فيما أقدمه يومياً فى عمودى « دخان فى الهواء » بل ازدادت حدة النقد بالدعوة إلى إجراء تغييرات جذرية فى هيكل النظام السياسى ، وخلال هذه الفترة أعلن عن تعديل وزارى مفاجىء على أساس أنه نوع من أنواع التغيير ، وهو لم يكن كذلك أبداً ، فلم أتردد فى مهاجمة هذا الإتجاه بأسلوب غلب عليه التهكم المر ، واعتبرته تغييراً « عائلياً » يتصل بأسرة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، وأنه فى مجموعة لا يعنى الشعب .

وجاءنى من يقول إن هيئة الإستعلامات قد كتبت تقريراً لرفعه إلى رئيس الجمهورية تحذر فيه من إعطاء الجريدة العربية الدولية الجديدة « الأيام » أية تسهيلات أو استجابة

لمطالبها وتساءلت هذه التقارير : « وكيف يقبل العقل إفساح الطريق أمام هذه المطالب وعلى رأس المشروع صحفى يهاجم النظام بشدة .. ؟ » .

منطق غريب لا يلجأ إليه إلا الضعفاء .

وفى ذات الوقت ، بدأت تجرى مناقشات داخل المؤسسات الصحفية المصرية أراد أصحابها الإقتراب من عقول الصحفيين الشبان وغير الشبان ممن لايزالون يسيطرون على ضمائرهم الحية وذلك بالتحذير « المخلص » بألا يفكروا فى الإنضام إلى مشروع صحفى دولى يموله ممول عربى جمع ثروته من الإتجار فى الأسلحة وغير الأسلحة ، ذلك لأنهم بذلك يبيعون جهدهم الصحفى لرجل قادر على تسخيرهم كأسلحة فى يده تخدم أغراضه وأهدافه .. بل بادر - بعض رؤساء هذه المؤسسات - إلى الإعلان صراحة بأنهم لن يوافقوا على إعطائهم أجازات بدون مرتب إذا ما فكروا فى الإقدام على الإنضام إلى المشروع .

كان نظام منح هذه الأجازات مفتوحاً لكل راغب فى السفر إلى الخارج والعمل بالصحف العربية . ومع هذا فإنه بالنسبة لهذا المشروع - بالذات - فقد رأى بعض رؤساء المؤسسات عدم معاملته بالمثل ، رغم أن السيطرة التحريرية فى أيد مصرية غايتها استعادة ريادة مصر فى العمل الإعلامى العربى ، والوصول إلى المجال الدولى من بوابة مصرية ، وبصناعة مهنية يغلب عليها الأسلوب المصرى .

ولقد كنت أتوقع هذه الحرب ، ولكنى لم أتوقعها بهذه الشراسة ، بأسلحة قد لا تكون فى مجموعها مبتكرة أو جديدة على الوسط الصحفى إلا أنها كشفت عن أن بعض العقول الصحفية الذكية قد ركزت ذكاءها فى إبعاد العناصر الجيدة والنوعية الطيبة من الصحفيين عن الإقتراب من الطريق إلى مشروع مليء بالألغام .

وهكذا جذبنا جذباً إلى استهلاك بعض الوقت فى مزيد من الحوار حول هذه الإشاعات ومواجهة الأخوة الأعداء بأسلوب هادىء .. أسلوب لاعب كرة القدم الذى يحس بحماس زائد من منافسه فى الملعب ، فيعمل بكل الوسائل على تهدئة هذا الحماس ، والهبوط بدرجة حرارته ، إلى أن يتحقق له فرض سيادته فى الملعب فينطلق بالكرة صوب مرمى الفريق المنافس .

وأ [illegible] ، بأنه قد جاء أوان ترتيب لقاء مع وزير الدولة لشئون الإعلام ، لإطلاعه على فكرة المشروع من جهة ، ثم طرح ما بلغنى عن الأسباب التى تدعو هيئة الإستعلامات المصرية وقد كانت واحدة من المؤسسات التى بدأت حربها ضد المشروع إلى الوقوف من رئاسة مصرية لمشروع إعلامى دولى موقف الخصومة ؟

وقد كان الوضع الطبيعى هو أن يكون وزير الإعلام أول من يخطر بفكرة الصحيفة العربية الدولية قبل غيره على أساس أنه الوزير المختص وأنه الذى يدرس ثم يقترح القرار فى النهاية .. ولكن الوضع فى مصر ، وغير مصر من البلاد العربية لم يجعل للوزير رأياً حاسماً

بل إن رئيس الدولة هو كل شيء . وأن « التوجه » صوب أى شيء .. أو من أجل البدء فى أى شيء إنما يجب أن يصدر عن رئيس الدولة ومنه . بل إن بعض الوزراء كانوا يعلنون عن مشروعات نابعة أصلاً من جهد وفكر أجهزتهم الوزارية إلا أنهم كانوا يفضلون المسارعة بالإعلان عن أنها مشروعات درست بناء على توجيهات « الرئيس » وتفكيره وحده . إنه الوضع الذى هبط بقيمة الوزراء وهيبتهم بحيث نسيت شعوبنا تماماً أن هناك حكومات بها وزراء يتولون إدارة شئونها .

وقابلت وزير الدولة لشئون الإعلام وأطلعته تفصيلاً على المشروع وأهدافه ، وشرحت له وجهة نظرى بالنسبة لاختيار القاهرة كمركز رئيسى ، وأن الزملاء الذين فاتحتهم فى إمكانية العمل معى يشتركون معى فى الرأى فى أن الصحيفة الجديدة ستكون عودة لصحافة مصر إلى وضعها الزعامى وتمكن مصر الرسمية فى ذات الوقت من التحرك فى مجال الإعلام الدولى توضح من خلاله آراءها ، بعد أن عاشت محرومة من ذلك بسبب اتجاه الإعلام العربى الدولى - مجلات وصحفاً - إلى وضع الرأى المصرى الرسمى فى ركن مهمل من أركانها .

وقلت إن اقدامنا على تنفيذ هذا المشروع يحمل معه ما أسميته « اختبار التحدى المصرى » أولاً وقبل كل شيء .

وقلت لوزير الدولة المصرى لشئون الإعلام : .. فإذا كانت هذه هى أهداف المشروع .. فأغلب الظن أنك تتفق معى فى أنه لا مجال للقول بأن وجودى على رأس المشروع يجب أن يكون مانعا للحكومة المصرية من تقديم التسهيلات المطلوبة على أساس أنى أهاجم النظام فيما أكتب بجريدة « الأخبار » .

لست أدرى هل كان صمت وزير الدولة للإعلام أمام هذا التساؤل الذى طرحته عليه كان تأكيداً منه لصحة ما سمعت عن التقارير التى أعدتها هيئة الإستعلامات ورفعتها إلى رئيس الجمهورية ، أم أن الصمت كان رغبة منه فى الإستماع إلى مزيد من الحجج التى أفند بها مزاعم الذين رأوا أن المشروع قد يكون فيه اتجاه عدائى للنظام الحاكم فى مصر ؟ .

ومع هذا مضيت فى حديثى قائلاً : إن علينا ، فى هذه المرحلة وفى كل المراحل القادمة التفريق بين رجال يحبون بلدهم فيقولون ما يؤمنون به داخل بلادهم وفى صحفها من جهة . وبين رجال لا يعنيهم قالوا هذا الرأى داخل بلادهم أو فى صحافة خارج بلادهم من جهة أخرى .

وأضفت إلى ذلك قولى : ولعلى أحد الصحفيين القلائل الذين فصلوا من عملهم ومع هذا أبوا ورفضوا الدعوة إلى الإنتقال بآراهم إلى خارج حدود بلادهم ، وعندما أقول إن مشروعى يقوم أساساً على أن مصر هى قلب العالم العربى ، وأن مكتب الصحيفة فى القاهرة سيكون أساسياً ، فذلك يعنى بما لا يقبل مجالا للشك بأن مادة هذه الصحيفة سيكون نبضها مصرياً عربياً ، أو عربياً مصرياً ، أو عربياً خالصاً يسيطر عليه الفكر المصرى « والصنعة » المصرية ، ولا أخفى عنك أن الكثيرين اعتبروا اختيارى للقاهرة كى

تكون مركزاً رئيسياً للصحيفة هو بمثابة انتحار مسبق للمشروع ، وأنى أعطى النظام الحاكم فى مصر فرصته فى السيطرة على مصيرها وذلك فى أى لحظة لا يرضى فيها عن سياسة الصحيفة التحريرية .

واستمع السيد صفوت الشريف ورير الدولة المصرى للإعلام لهذه الكلمات القليلة الحاسمة ، ثم قال : « إنى مقتنع تماماً بما تقول .. بل أحب أن أضيف أنه فى الفترة التى تولى فيها السيد منصور حسن وزارة الإعلام وكنت فى ذلك الوقت رئيساً لهيئة الإستعلامات طرحت فكرة إقدام مصر على إصدار صحيفة دولية ممولة بتمويل مصرى ورشح الوزير ثلاثة أسماء لتولى رئاسة تحريرها وكنت أنت على رأس قائمة المرشحين .. »

وختم الوزير كلامه قائلاً ولهذا سأعرض الأمر على السيد رئيس الجمهورية وأخطرك بالنتيجة فى أقرب وقت .

وأ [illegible] ، بعد هذا الإجتماع أو هكذا خيل إلىّ أنى كسبت جولة واحدة من عدة حولات متوقعة ومقبلة .

ولكن هل كان فى استطاعتنا التنبؤ بنوعية الأسلحة التى [illegible]م فى الجولات القادمة .. أو الإفتراض بأنه سيكون لمتيرى هذه المتاعب المتكررة القدرة والشجاعة على مواجهتنا بأشخاصهم وأسمائهم بغير لجوء إلى وسائل الدسائس تحاك من خلف ستار الأمر الذى يزيد الصراع صعوبة ، أو يطيل فترة كل جولة من جولاته ، أو أن تتكاتف مصادر الصراع معاًمما يرغمنا على مواجهة أكثر من خصم فى أكثر من جولة ، دفعة واحدة .

ولقد تأكد لنا أن المناخ المصرى سيساعد على تشعب مصادر الصراع ، فالصحافة – كمهنة – لم تكن الشاغل الأساسى للعاملين فيها ولم تكن هناك الجماعات القوية التى يشدها إلى التجمع النضال والدفاع عن الأفكار التى تخدم المثل الصحفية العليا ، وإنما كانت هناك جماعات مجردة من كل إحساس بقدسية المهنة سيطر على فكرها مبدأ السلامة فى خطواتها ، ولم يكن ذلك قاصراً على أغلبية العاملين فى مهنة الصحافة وحدها ، بل إنه مرض أصاب المجتمع ككل وشطره إلى قسمين يضم الأول منه الرعيل القديم تمثله قلة هى نتاج ثورات شعبية صنعت الرجل والمثل ، والثانى هو نتاج ثورة قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للقضاء على كل فساد قديم .. فإذا بها تغرق هذا المجتمع فى بحور من الفساد الخلقى فقل إنتاج الرجال الذين يصنعون الأمجاد فى مجالات الكفاح والنضال ويتولون قيادتها .

ولست أشك فى أن هذه الثورة الحديثة كانت لها إيجابيات وكذلك سلبيات .. إلا أن كل سلبية منها التهمت كل إيجابية حققتها التهاماً .. وكانت أكبر السلبيات فاعلية حرصها الشديد على أن يكون الشعب مجرد رمز لا حياة فيه يعيش بالشعارات التى تملى عليه ، لا بالشعارات والمبادىء التى يصنعها بجهده وتضحياته .

وكان هذا هو الفارق بين جيلى ثورة ١٩١٩ والثورة التى أطلق عليها اسم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الثورة الأولى نزل فيها الشعب إلى الشارع وقاوم المحتل وحاربه وشارك زعماءها فى التخطيط والتنفيذ والتضحيات ودخل السجون مرفوع الرأس ، ولم يستسلم . وكانت الشعارات التى ترددها الألسنة نابعة من مبدأ ارتضاه الجميع : « الإستقلال التام أو الموت الزؤام » . وكانت الأغانى التى رددها الشعب تتركز حول مصر دون غيرها « بلادى بلادى لك حبى .... »

كانت الزعامات شعبية وليست فردية .. كان الشعب هو كل شىء .. ولم يكن الزعماء ، يرضون بالاستسلام وإلا أسقطهم الشعب ، ولهذا حرصوا وبمنتهى الأمانة والصدق الوطنى – على احترام شعور الجماهير التى غطت دماؤهم الشوارع .

ومن هذا الواقع الثورى الحقيقى تشكل الرحال ، وعرفت قيمة التضحيات ، ولم يعد الشعب – والذى كان يتهم من خصومه بالجهل – مجرد ألعوبة فى أيدى زعمائه بل كان وظل الأصل فى الثورة إليه يرجع الزعماء مما جعله لا يتردد فى التحرك والإقدام على التضحية لمجرد إشارة ممن وضع فيهم ثقته رافضاً تسليم اذنه لمن لمس فيه مجرد الخروج على مبدأ واحد من مبادىء ثورته الحقة .

إنه حق الشهداء عليهم ..

هذه الثورة هى التى تخرج فى جامعتها رجال صحافة يدركون تمام الإدراك أن الكلمة المطبوعة لها قدسيتها ، وأن الشهداء الذين استشهدوا فى الثورة الكبرى ، وفيما تلاها من ثورات فرعية ، لهم كامل الحق فى تذكيرهم دائماً بالإلتزام بقدسية الكلمة التى صنعت الثورات ، وصنعت التاريخ ، ثم الإنتقال بالشعب وبسرعة من مرحلة ثورية ، إلى مرحلة جنى ثمراتها يكون فيها أصحاب القلم هم المعبرون عن إرادته ، وأنه إذا فرضت الأوضاع عليهم الدفاع عن كرامة المهنة فلا بد أن يكون ذلك من عمل متحد ، وأنه إذا لزم الأمر فلا بد من تضامن – يتحقق فيما بينهم – لصيانة إرادة تقال من خلالها كلمة الحق ، مهما تعرض أصحاب القلم لمحاكمات أو سجن .

ومن هنا كان الصحفى إذا ما أحيل إلى المحاكمة سارع الكل إلى الوقوف إلى جانبه ، حتى ولو كان من المعسكر الصحفى المعارض .. كانت الصحافة مهنة ينطق العاملون فيها بما يؤمنون به .. لا بما يفرض عليهم .

ولكن ثورة ٢٣ لم تكن صانعة لأمثال هؤلاء الرجال ، بل سعت وبكل جهد إلى صنع نوعية مختلفة .. رجال يستمعون ولا يناقشون .. يرضون بالشعار المصنوع ولا يعملون على التعمق فى فهم معانيه أو توضيح ما وراءه من حق أو غش وخداع .

ولكى تصل الثورة إلى أهدافها فى السيطرة على عقول الجيل الجديد – الجيل الذى أطلق عليه اسم جيل الثورة – فقد كان لا بد من حجب التاريخ القديم عن فكرهم أو دراستهم ، وقدموا لهم بدلاً عنه تاريخاً جديداً يلوث كل ما سبق الثورة ، ويهدم الرجال إلا قلة نادرة أعطيت قدراً قليلاً من التقدير .

ولقد كان صعباً على الرعيل القديم – وفى ظروف رقابة مرعبة على الرأى والكلمة المطبوعة – أن يقول كلمة الحق ، أو أن يجذب الجيل الجديد إلى قراءة تاريخ بلاده القديم ليعرف هذا القدر من القوة التى كان الشعب يتمتع بها ويمارسه فى تقرير مصيره ، ويدفع صحافته إلى توضيح كل الأمور من خلال ما تقدمه له .

وقد طالت على الشعب فترة الحكم العسكرى وبالتالى طالت عليه فترة الحرمان من معرفة الحقيقة .. الأمر الذى سهل على الزعماء المضى فى سلب حقوقه حقاً من بعد حق ، مما دعا إلى حرمان الجيل الجديد من القدرة على التفكير المنفرد ، بل حرّمه من نعمة الإقدام على التضحية والمقاومة والدفاع عما يؤمن بأنه حق من حقوقه ، فأين هى هذه الحقوق إن لم يكن هو صانعها ؟

لقد استخدمت الزعامات الثورية حقنة مخدرة ذات أثر ممتد وظل الشعب يعيش بها مسيراً لا مخيراً ، وتجعله يصدق أن حقوقه قد سلمت إلى أيد أمينة تحيطها بالرعاية ونبقيها فى الصون والأمان .

ولسنا هنا بصدد مناقشة أو تحليل ما أدت إليه عملية السلب الثورية لحقوق الشعب فى كل المجالات . بل نركز على أثرها القاتل على الجيل الصحفى الجديد الذى تغذى من شعارات الثورة . ونضيف إليه من نشأ فى السنوات القليلة السابقة للثورة ثم عاش فترة نضوجه الفكرى والسياسى ينهل من الفكر الثورى .. هذا الجيل قد حرم من نعمة فهم مبدأ التضحية من أجل المهنة ، كان مفهوم الحرية قد تغير وتبدل فلم تعد الحرية هى حرية الكلمة بل الحرية فى أن تكون لقمة العيش فى متناوله ، أو بمعنى آخر تصور أو أرغم على التصور بأن الخبز يأتى قبل الحرية ، وهو بقبوله هذا المبدأ قد تنازل عن كل حقوقه فى حرية الكلمة من أجل الوظيفة التى تسلمه مرتباً مع مطلع كل شهر .. ولم يدرك أنه بهذا التسليم إنما يقبل موضعاً على هامش الحياة .

لقد قلت إن إمتداد فترة الحكم العسكرى على الشعب ، مهدت لهذا التكوين الضعيف للجيل الصحفى الجديد ، الذى ارتضى أن يكون على هامش الحياة ، ولكن لا يجب أن أظلم الجيل كله ، فقد كانت هناك قلة منه اخترقت الحواجز التى أقامتها الثورة دونها بمعرفة تاريخ صحافته القديم ، واستطاعوا أن ينهلوا منه بالقدر الذى جعلهم حتى اللحظة فى موقف المنتظر لتحقيق المعجزة .

فهل حمل لهم مشروع الصحيفة العربية الدولية « الأيام » هذه المعجزة ؟

لقد كانت فكرة المشروع – بالنسبة لى – هى هذه المعجزة ، فلم لا أحاول وضعها بهذه الصورة أمام هذه القلة من شباب أثق فى قدراته ، وأثق بإخلاصه ؟

وهكذا فعلت .. وهكذا استطعت النفاذ إلى قلوبهم .. وإقناعهم بأن فى إمكاننا من خلال هذا المشروع الوصول إلى مشارف المعجزة .

ولقد أ - -، فيما بعد أن جديداً قد طرأ على حدة الحرب التى شنت علينا فى داخل مصر .

ولعل من الخير أن نلخص هنا ما تحقق من نتائج من خلال هذه الحرب .

إن المشروع الصحفى الذى حملته معى من باريس ، عاش أيامه الأولى فى القاهرة ، فى صراع بين الآراء المختلفة والإشاعات المتعددة ، وقد كان ممكناً التمييز بين المخلص منها وغير المخلص .

لقد كان تصارع الآراء بين أفراد الفئة الأولى المخلصة مفيداً ونافعاً ، ذلك لأن إخلاصهم للمهنة الصحفية ، وحرصهم على وجود الجريدة العربية الدولية المثالية هو الذى دفعهم إلى الرغبة فى تحقيق خطواتها ، ولصيانتها مستقبلاً من أى هزات تعصف بآمال ظلت بعيدة عنها لفترة غير قصيرة من التاريخ .

وكان رأى هؤلاء مركزا حول البدء فى التخطيط للمشروع دون التركيز على عنصر التشاؤم .. المهم هو أن تخرج الصحيفة إلى الحياة ، وأن تتاح للعقول المصرية فرص التأكيد بأنها الرائدة وسيدة العمل الإعلامى فى المنطقة العربية ، وأن تقدم للعالم كله البرهان على قدرتها فى استغلال الإستقلال للخدمة العامة ومرتفعة بهذا الإستقلال إلى مرتبة تؤكد أن العالم الحر ليس هو وحده الذى يملك حق القيادة فى كل المجالات أو أن تكون أعماله الإعلامية وحدها هى النموذج الذى يحتذى به .

لقد اعتبرت الفئة المخلصة فكرة الصحيفة الدولية عملاً يسيطر عليه التحدى المهنى الذى لا يتجه إلى الطعن والإجهاز على الآخرين ، بل يدعو إلى المحبة والتفاهم نحو تصحيح مسار الطريق السليم بغير تغذية الخصومات والنزاعات المؤثرة على قضايانا العامة .

لا نقول إنها صحيفة مستقلة .. بينما مادتها تؤكد أنها بعيدة عن ذلك كل البعد

أما الفئة المهنية غير المخلصة والتى شغلت نفسها – ولفترة غير قصيرة – بتشريح فكر الصحيفة الجديد ، مركزة على إبراز ما قد يتواجد فى داخلها من عيوب أو احتمالات عيوب مما يفرض الدعوة إلى مقاطعتها مسبقاً أو عدم الإقتراب منها .. هذه الفئة قد أفادت فكرة المشروع أكثر مما أنزلت به من الضرر ، ذلك أن الإسراف فى كشف العيوب أو فى اختلاق العيوب وبأسلوب هزلى ووقائع لا دليل عليها ، كل هذه الأمور دفعت الكثيرين إلى التساؤل : « ولكن أليس فى الفكرة ما يستحق الإهتمام ؟ ألا تتضمن ما يصح الإشادة به أو التمسك به ؟ » ومن هذا الموقع أ - -، بأنى كسبت جولة وأن مكسبى جاء فى صورة تشكيل جيش من شباب المستقبل .

ثم جاء الكسب الثانى فى تصرف رسمى مصرى ممتاز .

إن الإتصالات المتصلة مع رئيس الجمهورية ووزارة الإعلام المصرية ، قد كشفت لأول مرة ، أن مصر – الدولة – لم تعد هى الرافضة لأى مشروع يرد من الخارج على أساس التمسك بتطبيق مبدأ التشكك فى أهدافه ومراميه وذلك من قبل دخول الفكرة

الصحفية فى مرحلة التنفيذ ، أو ظهور الصحيفة فى السوق . كانت أولى النتائج إتصال تليفونى مفاجىء من الأستاذ أسامة الباز يدعونى لمقابلته وأبلغنى أن الرئيس قد وافق على فكرة المشروع وأن فى استطاعتى الإطمئنان إلى حصولى على كل ما أحتاج إليه

وكانت ثانية النتائج لهذه الإتصالات التأكيد الذى حصل عليه السيد صفوت الشريف وزير الدولة لشئون الإعلام ، من السيد رئيس الجمهورية ، بموافقته على إعطاء المشروع كل التسهيلات التى تساعده على الصدور ، بل أشار على وزير الدولة للإعلام بترتيب اجتماع يحضره الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى [illegible] للإستماع إلى نوعية التسهيلات التى يحتاج إليها المشروع .

وقد عقد الإجتماع فعلاً بمكتب رئيس مجلس الشورى . وكان بالغ الأهمية ، لا لأن المسئولين استجابوا إلى تحقيق التسهيلات المطلوبة ، وإنما لأنهما تجردا من المسئولية الرسمية المشتركة ، واشتركا معى فى دراسة المشروع من زاوية المسئولية العربية والقومية ، وهو الإتجاه الذى شجعنى على التخطى فى حديثى ما كنت قد حددته من نوعية التسهيلات المطلوبة إلى طرح الطلب بأن يسمح لنا بطبع الصحيفة فى مصر ، إلى جانب طبعها فى باريس . وهو الطلب الذى أ[illegible] بشبه موافقة عليه .

هذا الإجتماع قد ضاعف من ثقتى فى إمكانية نجاح المشروع فى سنته الأولى ولأسباب متعددة : أولها أن إصدار طبعة من القاهرة إلى جانب طبعة باريس . سيجعل فى الإمكان « تواجد » الصحيفة بين أيدى القراء فى مصر – مما يحقق لها توزيعاً ضخماً يصل إلى مئات الألوف – وغيرها من قراء من البلدان العربية صباح نفس يوم الصدور ، وثانيه أن هذا سيقودنا إلى خفض تكلفة النسخة الواحدة من الصحيفة بسبب نقص مصاريف النقل بالطائرة من باريس مما يمكننا من تحديد السعر المعقول للنسخة الواحدة بحيث يكون فى متناول أكبر عدد من القراء ، وثالثها أنه يمكن استغلال هذا الوفر فى ميزانية المصروفات ، بتوجيهه للإرتفاع بالخدمة الصحفية ومضاعفة ما يصرف عليها .

وأهم من هذه الأسباب الثلاثة فى هذه المرحلة التى اتضح فيها تقدير الدولة للمشروع .. أنه قد طرأ تطور « مفاجىء » على تفكير رؤساء المؤسسات الصحفية ، وغيرهم من العاملين بها ، إذ ما كاد يبلغهم ما تحقق فى اجتماعاتى مع المسئولين حتى تغير موقفهم وانتقلوا من معسكر الرفض إلى جانب القبول والإستعداد لتقديم العون المطلوب بالنسبة لمنح العاملين بالصحيفة الدولية أجازات بدون مرتب حتى يستقر العمل الجديد .

هذا التطور وإن كان قد أسعدنى ، إلا أنه آلمنى إذ أنه أضاف تأكيداً جديداً بأن على كل من يشغل المنصب الرسمى وغير الرسمى أن يستمد التوجيه من رئيس الدولة أولاً وآخراً . فإذا قال رئيس الدولة نعم . قالوا آمين . وإن قال لا ، كما سيتبين فيما بعد سارعوا إلى التهرب من الإلتزام الأول الذى فرضته كلمة نعم .

هكذا – وبغاية السرعة النسبية – ذلل الله وحده كل العقبات فى مصر ، وذلك لأنه أصبح معروفاً أن الرئيس قد وافق على المشروع .. ولكن أن يؤكد هذا التصرف أن

طريقنا سيظل دائماً تحت رحمة إرادة الفرد ، إذ أراد سمح . وإذا لم يرد منع ؟ ولكن هل هذا أوان مواجهة الإفتراضات سيئة السمعة ؟

ولم أكن أتوقع أن يكون الإعلان عن حصول المشروع على هذه التسهيلات الضخمة سيكون مدخلا سريعاً إلى مؤمرات أضخم .

إلا أن أخطر ما واجه المشروع ، فى هذه المرحلة ، وبعد أن تأكد الساخطون أن أبواب مصر الكبرى قد فتحت له هو اتجاههم إلى محاربته من الخارج ، وتركيز الحرب فى تخويف الممول نفسه المرتبط مادياً وأدبيكا بشخصيات ذات وزن كبير إما فى الحكم فى العالم العربى أو فى الإعلام أيضاً .

كان تركيز الساخطين على قيام هذا المشروع الجديد ، فى بداية الأمر ينصب على الحيلولة دون حصول المشروع على تسهيلات من مصر لإدراكهم أنها ستضاعف من إمكانياته وقدراته تحريرياً واقتصادياً ، فلما تحقق لنا هذا الكسب المفاجىء وفشلت وسائل استغلال مواقف رئيس التحرير من النظام الحاكم فى مصر ، فقد اتجهت الحرب وجهة أخرى .. مرتكزة على إطلاق الإشاعات لهز تمسك الممول بمشروعه . ولا يكون ذلك إلا بإحاطته بجو من الإشاعات التى تدفع الحكام الذين يتعامل معهم فى مشروعاته ، إلى الشك فى نواياه .

وانطلقت الإشاعات فعلاً ولم نكن نعرف – وأرض الحرب قد اتسعت – من أين تأتى الإشاعات والأقاويل ، ولهذا لم يكن أمامنا ، كوسيلة للكشف عن مواقع هؤلاء الخصوم ، أو عن مراكز الساخطين ، إلا التعجيل بالمواجهة – من الجانب التحريرى – إيماناً منا بأن خير وسائل الدفاع هو الهجوم . أو على الأصح الإتجاه بسرعة . إلى إرغام من نخشى سطوتهم ونفوذهم على كشف أوراقهم . ونحن بهذا نصل إلى أكثر من هدف .

أولها :أن نعرف من هم هؤلاء الخصوم . وثانيها وضع الممول فى موقع المحارب الأول .. فإما أن يصمد فنضمن بذلك استقلالية الصحيفة ونطمئن إلى قدراته فى المقاومة – مستقبلاً – وإما أن يستسلم لكل الضغوط وعوامل التخويف . وبذلك نكون قد أدركنا أن رحلتنا إلى المثالية الصحفية قد توقفت عند محطة مهجورة وأن لا نفع من مواصلتها فى هذا الجو المشحون بالعواصف والأمطار .

وكانت الطلقة الأولى من جانبنا .

أذعنا بين صفوف الصحفيين أنه قد تقرر أن تصدر الصحيفة مع مطلع عام ١٩٨٣ ، وقلنا بالتحديد أنه سيكون فى يناير من ذلك العام ، وأن كل شىء قد أصبح جاهزاً ، بل رحنا نطلق بين الوقت والآخر أحاديث عن مدى الإستعدادات والقدرات التى توفرت لنا ، رغم أننا لم نكن قد وصلنا إلى هذه المرحلة بعد ، بسبب الوقت الذى يحتاجه تركيب بعض آلات الإرسال والإستقبال بين مكتبى القاهرة وباريس .

ولقد قادتنا هذه الإشاعة فعلاً إلى معرفة حجم التوقعات المضادة ، وقدمت لنا الكثير

من الخدمات التى ساعدتنا على قياس مدى صلابة الأرض التى نقف عليها فى هذه المرحلة بالذات ، وما إذا كنا - كهيئة تحرير - فى حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإحتياطا-، لضمان الإستقلال الكامل للجريدة ..

إلا أننا لم نكن قد أخذنا فى الإعتبار أن هذا الوضع سيقودنا أول ما يقودنا إلى أزمة مواجهة مع من يحق له مساءلة الممول عن أهدافه من المشروع ، وأن هذه المساءلة قد تؤدى بالممول إلى الإقتراح « بالتمهل » أو « تجميد » المشروع لبعض الوقت . ولقد اشارت بعض المجلات العربية المهجره ، ذات المصلحة فى عدم صدور صحيفتنا الدولية - إلى ذلك صراحة .

هذه المواجهة المفاجئة أسعدتنى بالذات ، لأنى ضمنت بذلك توفر كل الفرص لحسم موقفى من المشروع ، دون أن أشغل أحداً معى بالتفكير . فإذا ما كشفت هذه المواجهة أن الممول لا يقوى على دفع التدخل فى حرية تصرفاته ، وأن تحركاته إنما تتمّ وفقاً لرغبات الآخرين أو نواياهم ، فإن القرار يصبح واضحاً وأكيداً : لا تمهل .. ولا تجميد .. بل صرف النظر عنه نهائياً .

لقد أ -، فعلاً أن استقلالية المشروع قد جرحت ، وأن علاجه لا يكون إلا بالوصول إلى قرار سريع وحاسم لا يزيد الجرح عمقاً ويصبح لا طائل من استمرار التحرك .

هل كانت هذه المواجهة الجديدة وليدة الحرب والإشاعات التى أطلقها خصوم المشروع فى باريس أو فى البلاد العربية .. ؟ ولكن لم نطرح هذا السؤال ، وما هى قيمة الإجابة عليه ، وقد وصل بنا الأمر إلى مرحلة يمكن أن نتخذ بها القرار النهائى ؟

إلا أنه كان من رأى الكثيرين إعطاء الممول فرصته فى إثبات قدرته على المقاومة ما دام هو صاحب اقتراح التمهل أو التجميد ، ولكن بشرط أن لا يؤدى التمهل إلى إمكانية التنازل عن قدر من استقلال الصحيفة .

ولم يكن هذا هو رأيى .. بل كنت أرى أن الأمر قد وصل إلى مرحلة بالغة الصعوبة ، وأن القوى المضادة - والتى تملك سلطات كبيرة مسيطرة على أعمال الممول العامة يعنيها ألا تصدر الصحيفة ، ربما بدافع صيانة لمشروعات صحفية مماثلة تمولها وتصدرها وتستخدمها بعض مراكز القوى فى المملكة السعودية لأغراضها السياسية وغير ال..يا. ـة . ورغم هذا وبفرض أن الممول قد ينجح فى إقناع القوى المضادة بقبول فكرة الصحيفة الجديدة فإن ذلك النجاح لن يتحقق إلا بتنازلات من جانبه أو بوعد أن تكون الصحيفة ملتزمة بقبول الرأى أو المشورة أو التدخل فى أعمالها وهى كلها كافية لوأد استقلالية الصحيفة - حتى قبل صدورها - . ومن يدرى فقد يخرج الممول من مرحلة التمهل باتفاق غير معروف لنا ، يضمن الولاء لجهة عربية ؟ .

ومع هذا فقد كان من رأى الآخرين ألا نعجل بافتراض كل هذه الإحتمالات السيئة

وأن علينا قبول مبدأ التمهل المطلوب بشرط أن يكون لنا شأن آخر فيما نضع من اشتراطات فى المرحلة التالية لنعالج بها المخاوف الجديدة ، وتحول دون المساس باتجاهاتنا ، أو بمعنى آخر كان الرأى هو القبول من جانبنا بالتمهل ونراقب من خلاله هذا الصراع غير المتكافىء بين الممول والقوى المضادة للمشروع الإعلامى ثم علينا بعد ذلك تحديد موقفنا النهائى محكوماً بالنتائج التى تتحقق .

فإما وأد المشروع نتيجة لاستسلام الممول فهو خير كبير ، وهل فى إمكاننا إرغامه على معاداة أصحاب الفضل عليه .. ؟

وإما أن تتحقق للمشروع كل سبل الحياة السليمة الصحية فيصبح .. حتماً علينا التحرك من جديد لتحصين مواقعنا ، فلا تصدر الصحيفة إلا بضمانات قوية . وهكذا يصبح لها الخير الواحد خيرين .. نتيجة لأن الدم لن يتدفق إلى شريان الصحيفة إلا بعد أن أصبح محرراً من العقبات التى قد تتراكم على جدران هذا الشريان .

ثم ألا يكون هذا الموقف الطارىء الجديد من فضل القدر علينا ، إذ يقودنا إلى حل الألغاز التى كنا شبه عاجزين عن حلها ؟

وقبلت الدعوة إلى التمهل ، فلن يكون هناك أى ضرر يمكن أن يعود علىّ من قبولى الإقتراح بالتمهل والإنتظار ، فالصحيفة لم تصدر وقرار إصدارها يملكه اثنان : الممول وأنا وكلانا لا يستطيع إرغام الآخر على أن يكون الصدور بالصورة التى لا ترضى الآخر .

صحيح أن فى إمكانه – بقدراته المالية – إصدارها بالشروط التى تفرض عليه من أصحاب السيطرة على أعماله .. إلا أن إصدارها بهذه الصورة غير الشرعية لن يكون من صنع أيدينا بل على الممول البحث عن غيرنا .

لقد كان من رأى الكثيرين فى بداية مولد فكرة الصحيفة إن الممول لم يكن يقدم على هذه الخطوة الإعلامية الكبيرة إلا بعد أن يكون قد تلقى الموافقة ممن يعنيه أمرهم ، ولم يكن هذا يعنينى فى شىء ، ذلك أنى كنت واضحاً فى خطة عملى ، وأنى لن أقبل بديلا لها .

لقد كنا نعمل فى وضح النهار .. لم نكن نخفى شيئاً .. ولم نكن نتردد فى المجاهرة بكل نوايانا الصادقة .. ثقة منا بأننا نتطلع إلى تحقيق عمل تتوفر له فرص المثالية المفقودة فلماذا نخفيها ؟

أما الآخرون الذين ناصبوا المشروع العداء فى الخفاء فقد ظلوا يعملون بطرقهم وأساليبهم دون أن نوفق إلى اكتشاف مخابئهم . وليس أصعب من الإحساس بوجود من يعمل ضدك دون أن يجد الشجاعة فى مواجهتك على المكشوف .

إنه يحاول بهذا التخفى إثارة المتاعب التى تؤدى إما إلى كتم أنفاس الصحيفة الجديدة وإما إلى بطء التحرك فى التنفيذ ، بينما الوضع العربى العام يتطلب الإسراع فى ملاحقة الأحداث ، وإصدار الصحيفة فى موعد مناسب . غير أن البطء أو التباطؤ يزيد من فرص

القوى المضادة فى إحاطة المشروع بسيل من الإشاعات ، مما يفرض علينا ملاحقتها بالتكذيب أو التفنيد ، أو بمعنى آخر إنشغالنا بهجمات مضادة لا تفيد المشروع ، وقد كان يمكننا أيضاً إهمال ذلك كله ، ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة ، لأن الحرب فى هذه المرحلة ، ركزت بصفة خاصة على أعصاب الممول ، ولو أنها كانت مرتكزة علينا لكان التصرف أسهل .

ولم تكن الأسلحة المستعملة فى حرب الأعصاب هذه مركزة فى مجموعها على أى أساس من الصحة ، مما زاد من وضوح سوء نيات الذين جمعهم معسكر القوى المضادة .

لقد قيل مثلاً إن العناصر اليسارية تعمل من وراء المشروع وإن سيطرتها عليه ستبدو واضحة عقب صدور الصحيفة ، ومن الخير كل الخير الحيلولة – ومن الان – دون ظهورها .

وقد ووجهت فعلاً وفى هذا المجال – بسؤال ظاهره البراءة ، وباطنه يحمل السم الفتاك .. سئلت عن أسماء محددة قيل أنه سيكون لها أكثر من موقع رئيسى فى الصحيفة ، وقد كانت بعض هذه الأسماء فعلاً من بين من وضعتهم فى قائمة المرشحين للمساهمة فى العمل إلا أنهم بالقطع لم يكونوا ممن ستسند إليهم المناصب ذات الأثر الفعال فى توجيه سياسة الصحيفة .

ولم أحاول – على الإطلاق – إخفاء هذه الحقيقة ، بل قلت إنه إذا كانت سياسة الجريدة الإلتزام بالإستقلالية الكاملة فذلك يعنى أن تكون كل الإتجاهات يسارية أو وسط أو يمينية قادرة على التعبير عن آرائها من خلال صفحات الرأى وإلا كنا متناقضين مع أنفسنا وأمام جماهير القراء الذين نتطلع إلى كسب ثقتهم عندما نقول إن الصحيفة ستكون ذات استقلال كامل . والإستقلال لا يتحقق أركانه إلا باحترام كل رأى .

ولم أكن من القائلين فى أى فترة من فترات عملى الصحفى ، بعد أن طلقت الحزبية السياسية كفراً بالقيود التى تفرضها على حرية الرأى بأن لا مكان فى صحيفة أكون مسئولاً عنها لمن يخالفنى الرأى . بل كنت أؤمن تماماً بأن إفساح المجال لهذا الرأى بالذات يسمح لى بأن أقول رأيى أو يقول غيرى رأيه فى إطار راحة الضمير والتأكيد على أن حرية الرأى هى حق لكل إنسان .. لقد كانت نظريتى السياسية والصحفية أنه لا يمكن للرأى كسب معركته إلا إذا كان هناك تكافؤ فرص لكل الآراء المخالفة .

ولقد كانت هذه بعض جوانب المثالية التى حلمت بها ، وكافحت فى سبيلها ، وأ [illegible] ، مع مولد فكرة الصحيفة العربية الدولية الجديدة بأن الكفاح من أجلها قد يحقق نجاحاً ويدخل مرحلته النهائية .

ولقد كنت أعرف أن هذا الإتجاه لن يرضى بعض النظم العربية التى ما زالت تعيش فى وهم خاطىء بأن حبس بعض الآراء – والتى يطلق عليها اسم الآراء المتطرفة – يعنى أنها لن تصل إلى شعوبها ، وتتجاهل الواقع الأليم بأن كل ممنوع مطلوب ، وأن هذا الممنوع إذا

وصل إليها فى نشرات سرية أو كتب أو صحف مهربة وغير مراقبة ، إنما يفعل فيها فعل السحر .

ولهذا كله فلم أكن مستعداً للتستر على هذا الإتجاه الليبرالى للصيغة الجديدة ، بل كنت مصمماً بينى وبين نفسى بأن أى مساس أو تحفظ بشأن هذا الأمر ، هو فى ذاته عامل من العوامل التى تجعلنى أنصرف عن المساهمة فى مشروع الصحيفة الجديد .

وكذلك كان من الأسلحة التى استخدمتها بعض القوى المضادة ما يبدو غريباً وغير قابل للتصديق مما يفرض على أى عقل رفضه دون البحث عما إذا كان صحيحاً أو غير صحيح .

كانت إحدى الإشاعات المسمومة التى أطلقتها القوى المضادة هى أن ليبيا وراء هذا المشروع ، وأن الممول – السعودي الجنسية – ما هو إلا واجهة يختفى وراءها الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى ، ولن أطرح فى هذا الموقف التساؤلات : وهل يمكن هذا ؟ هل يصدق ؟ وما النفع الذى يعود على الممول بالإستجابة إلى رغبات معمر القذافى بأن يكون واجهة له ؟ بل كيف يمكن للقذافى نفسه قبول إسناد مهمة إصدار هذه الصحيفة إلى جماعة بارزة من الصحفيين المصريين ، وهل يضمن بذلك أن تكون هذه الجماعة طوع أمره ومحققة لأطماعه وأهدافه بحيث يغدق عليها ؟. صحيح أن كثيراً من تفكير القذافى كان ضد كل منطق .. ولكنه بالقطع لم يكن هذا الجنون الذى يمول مشروعاً هذه مواصفات القائمين به . بل هل كان الممول نفسه ، وثروته تصل إلى البليون دولار ، فى حاجة إلى من يموله ؟

إن طرح هذه التساؤلات تعنى فى محاولة لإيجاد إجابات عنها استعدادنا للنزول إلى مجال مواجهة التافه وغير التافه من الأسلحة والتى تحقق للقوى المضادة هدفها من إغراقنا فى بحر من الهموم التى تصرفنا عن المفيد ، والدخول فى دوامة يمكن أن تجذب بقوتها مشروع الصحيفة إلى قرار عميق .

إن القوى الإعلامية المضادة فى العالم العربى والتى واجهت مشروع صحيفة « الأيام » قد تمركزت فى معسكرين :

الاول : يضم « الهواة » العرب الذين عهد إليهم بإصدار صحيفة أو صحف عربية أسبوعية دولية . فجاءت هزيلة ، إلا أنها وجدت من يقرأها لأنها كانت بلا منافس قوى أمامها .

والمعسكر الثانى : شغله من خدعوا هؤلاء « الهواة » بإدعائهم بأنهم أصحاب الخبرة الأصيلة دون غيرهم مما يعطيهم حق الوقوف منهم موقف الأساتذة والمستشارين والموجهين الإعلاميين .

فريق المعسكر الأول أحس بالمخاوف التى هيأتها له قلة خبرته فى العمل الصحفى وقادته إلى اليقين بأن الصحيفة الجديدة ستكون خصماً . وقد غاب عنه – ومن أين له وهو

الهاوى إدراك ذلك – إن المنافسة فى المجال الإعلامى تفيد أحياناً كثيرة ، وتضر أحياناً قليلة .

وفريق المعسكر الثانى أدركوا أنه لن يكون فى مقدورهم مواجهة المجموعة المصرية الخبيرة والتى عهد إليها بمهمة إصدار صحيفة « الأيام » وأنها ستكشف عن عجزهم فى تقديم المشورة المفيدة المجدية .

ومن هذين المعسكرين خرجت الإشاعات المسمومة ، والمقصود بها زعزعة موقف الممول وزيادة مخاوفه وإضعاف حماسه للمشروع .

ولكن ألا يصح التوقف عند هذا الحد قليلاً للتحدث عن أثر آخر من الآثار الفعالة التى فرضتها النظم الحاكمة العربية على وسائل إعلامها وسلب من قلب رجاله عنصر البناء الفعال والذى يضفى على العاملين بالمهنة متعة ليست بعدها متعة .. وأعنى به عنصر المنافسة ؟

وإذا كانت كلمة « المنافسة » قديمة قدم التاريخ ، ولا يمكن اعتبارها دخيلة على قاموسنا الحديث لكونها كانت دائما وأبدا عنصرا من عناصر الحياة .. إلا أنها على مدى العصور تفاوتت فى نوعيتها بين الشريف منها وغير الشريف .. ولم تكن المنافسة قاصرة على موقع دون موقع أو مجال دون الآخر .. فى السياسة ، وفى التجارة ، فى الإقتصاد ، فى الرياضة البدنية .. حتى فى مجال الجريمة وسيطرة العصابات كان هناك تنافس . ومن وراء ذلك كله كان هناك مشجعون لهذا الجانب أو ذاك ، الأمر الذى كان يضفى على المنافسة نوعا من الحماس والإندفاع فيه ، وكانت المشاركة الجماهيرية فيها تعطيها وزناً وثقلاً ، ويدفع المتنافسين إلى اختيار السبل التى تحقق لهم أكبر كسب من التشجيع الشعبى . وهل يمكن إغفال ما كانت تردده العصابات التى أطلق عليها اسم « المافيا » من أنها لا ترتكب الجرائم إلا لحماية الضعيف من القوى ؟ .

ولكن لعل أكثر المنافسات حساسية هى التى قامت بين صحف الدولة الواحدة ، أو الصحف التى تخاطب الناطقين بلغة واحدة ، ولقد ظلت المنافسة قائمة بين صحف الدول الديمقراطية بأساليب مهنية أكثر منها أساليب أخرى تلفظها الشعوب الحرة التى تتعايش مع الحقيقة ، وتعيش الحقيقة معها . وهذا التنافس لم يمنع أبدا إدراك كل الصحف أن كيانها الحر هو فى النهاية هدفها الأكبر .. وأن عليها ألا تشغلها حرب التنافس الشريف عن مواجهة جماعية لأى أزمة متصلة بحرية الرأى بصفة عامة أو حرية العاملين فى حقل هذا الرأى بصفة خاصة .. ذلك لأنها كانت تدرك ان التكاتف هو سبيلها القوى إلى مواجهة المسئولين وإلزامهم حدودهم التى رسمتها دساتيرهم .

ولقد كان عالمنا العربى – إلى جانب بعض الدول الأخرى – ماضياً فى طريقه صوب صحافة من هذا النوع إلى أن أدخله القدر فى دائرة نفوذ الحكام وأ... ، سيطرتهم على مصائر شعوبه كاملة ، ولهذا كان أول ما اختفى بعد حرية الكلمة هى المنافسة من أجل الخدمة الأحسن للقراء ولا أعنى الخدمة الفنية المزيفة الألوان ، بل خدمة الكلمة الصادقة

والحقيقة الكاملة .

وعاماً بعد عام من إحكام سيطرة الحاكم العربى – أيا كان موقعه أو لونه – ضاع معنى المنافسة وحذفت حذفاً من القاموس العربى لا فى الإعلام وحده بل فى كل المجالات ، ولم يعد ممكناً أن يقال إن من نتائج المنافسة هو إنتاج السلعة الجيدة والحرص على استمرار جودتها ، فماذا يضير الحاكم إذا كانت السلعة رديئة ، ما دام حكمه مصاناً من كلمة النقد أو التعبير الحر ؟

ولهذا كان من الصعب إقناع بعض حكام الدول العربية أن صحيفة « الأيام » الدولية ستحاول أن تضيف إلى الخدمة الصحفية التى ستقدمها للقراء دعوة إلى الصحف والمجلات الأخرى العربية إلى تقديم نوعية من الخدمة أحسن ، تأتى نتيجة منافسة مفتوحة لكسب ثقة القراء العرب فى العالمين الداخلى والخارجى .

كانت كلمة المنافسة تبدو لهؤلاء الحكام وكأنها لغز لم يكتشف بعد مدلوله أو مفهومه ، أو أنها تدعو إلى مبدأ هدام يشكل خطراً على النظم العربية التى قامت على أسس من التسلط والتحكم فى أفكار عباد الله . ألم يبلغ الأمر بالبعض منهم إلى الإدعاء بأن المنافسة المهنية هي دعوة إلى زعزعة الأمن العام ؟

وبالقطع فإن المنافسة لم تكن لغزاً بالنسبة لإدراك هؤلاء الحكام ولكنهم تحاشوا وأصروا على أن لا يجدوا لها مكاناً فى مجتمعاتهم لأنها تساعد العقول المتحررة على اقتحام الأبواب ، وتتيح لهم فرص المشاركة فى صنع القرار ، وهذا ما لا يجب أن يكون وما لا يجب أن يسمح به .

كانت هذه النظم أعجز عن أن تنزل إلى ميادين لا طاقة لها فيها على احتمال أو مواجهة ما قد تؤدى إليه المنافسة فى محيطها من كشف عن أخطاء حسيمة يرتكبها الحكام وتدمغ عهودهم بالفساد والرشوة والإرتماء فى أحضان القوى الكبرى ، وهو الأمر الذى أتاح الفرص لهذه القوى غربية أو شرقية فى الإبقاء على المنطقة العربية فى نطاق الغليان والفوضى وامتهان حقوق الإنسان .

إن المنافسة فى كل المحالات وعلى قمتها المجال الإعلامى هى التى تتيح للقوى فكراً وثقافة ووطنية وشغل مكانه المناسب فى المجتمع ، وتحول فى ذات الوقت دون سيطرة الجهل على مصائر الشعوب أو انفراد طبقة دون طبقة بتصريف مجريات الأمور والتى يتقرر فى نهايتها ما يجب اتخاذه من قرار أو يتحتم رفضه .

ولقد أصيبت الصحافة المصرية خاصة – والعربية عامة – نتيجة لانعدام المنافسة بينها بسبب التأميم أو سيطرة الفرد على ما تنشره من نبأ أو تعليق أو تحليل ، أصيبت بحالة مرضية جعلتها معدومة القيمة ، مشلولة الحركة تقلد الغير فى الشكل ، ولكن المضمون ظل على حاله من التخلف .

ولقد أرضت هذه الأوضاع المتخلفة الحكام إلى أقصى حد ، وأعطت لهم سلطات

بالغة الخطر بحيث لم يتردد الحكام ، وفى أى بلد عربى ، فى اتخاذ قرارات الفصل أو الإبعاد بالنسبة لأى عامل من العاملين بالصحافة لمجرد أنه نشر نبأ فسره الحاكم تفسيرا لا يرضيه ، أو أذاع رأياً فيه خروج على الخط المرسوم لسياسات الصحف ، واتجاهاتها .

إلا أن هذا لم يكن هو الوضع أبداً فى أى دولة من دول العالم الحر ، كانت المنافسة هى سر النجاح ، ولم يكن يزعج صحيفة ما أن تولد أخرى تنافسها فى السوق ، بل كان ذلك كافياً لتعبئة أجهزتها التحريرية لتحسين حجم خدمتها والسعى إلى إعادة دراسة شاملة لأوضاعها تمهد لها الطريق إلى تخطيط جديد يضعها فى موقع القادر على استقبال الجديد المنافس وإقناع المحلفين – القراء – بالإستمرار مع الأفضل خدمة وجهداً وسعياً إلى الكشف عن الحقيقة .

ولقد كان التطور التكنولوجى الذى شهده العالم فى الثمانينيات أحد العوامل الجديدة فى مد حدود التنافس بين الصحف ، عامة إلى ما وراء حدودها ، إذ أ . . . تسعى إلى أن تكون لها طبعات متعددة فى بلدان بعيدة عن مركز صدورها ، وذلك باستخدام الأقمار الصناعية التى أتاحت فتح أسواق جديدة لكل صحيفة راغبة فى توسيع مجال توزيعها .

وعلى سبيل المثال . ففى أوائل عام ١٩٨٢ – وبالصدفة ، أن يكون ذلك مع مولد فكرة صحيفة « الأيام » العربية الدولية – كان رجال الأعمال الأوروبيون يعتمدون على ما تقدمه لهم جريدة « الفاينانشال تايمز » البريطانية فى طبعتها الأوروبية ، ولكن كان على الكثيرين من رجال الأعمال الذين تطلعوا إلى تغطية كاملة للوضع الإقتصادى فى أمريكا الإنتظار يوماً بأكمله حتى تصلهم جريدة « وول ستريت » الأمريكية والتى تؤدى نفس الخدمة الإقتصادية التى تؤديها الجريدة البريطانية .

إلا أنه فى بداية عام ١٩٨٣ تغير الوضع .. وأصدرت « وول ستريت » طبعة أوروبية مركزها الرئيسى فى بروكسل وتطبع فى هولندا ، وتوزع فى نفس اليوم فى أوروبا . وكان أول تعليق لأحد الإقتصاديين : إن هذه الطبعة الأمريكية الجديدة ستعطى لمنافستها البريطانية دفعة عمل للمحافظة على مركزها .

ماذا كان يعنى بالدفعة ؟ ومن أين تأتى .. ؟

الإجابة يعرفها الذين يعملون فى أجواء حرة .. وإن كان يتجاهلها الذين يغرقون شعوبهم فى الظلام ..

ولم تكن المنافسة قاصرة على الصحيفتين الإقتصاديتين بل إنها تعدتهما إلى مجلات أمريكية أخرى ، وفتحت أبواب الدراسة لحوار بين كل العاملين فى مجال الإعلام .. دراسات تفيد الأحرار ... وتقلق العبيد ..

كما أن المنافسة الحرة بالإكثار من الصحف لم تدفع أصحاب القديم من الصحف لاستقبال أى جديد عليها بإطلاق إشاعات كاذبة ، أو اتهامات باطلة ، أو ادعاء بأن هذه الصحيفة تمولها تلك الدولة ، بينما يرتكز مطلق الاشاعات على تمويل تدفعه دولة مختلفة فى

أطماعها .. كانت المنافسة حافزاً للمسئولين عن الصحف الحرة إلى القول بأن الأمر يتطلب عملاً جاداً وإلا اصبحت المنافسة خطراً يهدد كيانها .

وفوق كل هذا كان الإجماع فى الرأى بين المسئولين عن هذه الصحف ، أن المجال واسع ويسمح بتعدد الصحف .. على أن يظل الرواج للأفضل .

هذا الذى كان يحدث فى المجال الإعلامى الحر لا تجد له متيلاً فى عالمنا العربى ، ولم يكن الذنب فى ذلك هو ذنب الإعلاميين إنما كان مسئولية الحكام الذين أرادوا سيطرة كاملة . والسيطرة تعنى الإحتكار . ومتى وجد الإحتكار فقد انعدمت المنافسة واختفت الكلمة من قاموسنا .

إن النظرة إلى صحيفة « الأيام » الدولية لم تكن نظرة عادية ، وإلا فلماذا كانت تصدر الصحف المماثلة ، أو المجلات المتعددة ، فلا تجد من نفس القوى المضادة حرباً شرسة ، لا قبل صدورها ولا بعده ؟

بل لماذا كانت تفتح الخزائن لتشجيع أصحاب مثل هذه المجالات على الصدور ، ثم لا تستقبل صحيفة أخرى مثل « الأيام » إلا بفتح خزائن الغضب والتهديد ؟

تصادف أن كانت الفترة التى بدأت فيها الإعداد لإصدار جريدة « الأيام » هى الفترة التى كانت المملكة السعودية تحاول فيها جاهدة أن تلعب دوراً قيادياً مميزاً بحيث تصبح المركز السياسى الأساسى للمنطقة ويدعم هذا المركز إعلام تموله وتسيطر عليه سيطرة لا يشاركها فيها أحد . وكان الإعلام العربى المهاجر إما خاضعا لها ، وإما أنه ممن يسهل التعامل معه وإحكام نفوذها المالى عليه . فلا خطر من صدوره بأعداد هائلة .

وكان واضحاً للسعودية ، ومن متابعة دقيقة ومكثفة أن جريدة « الأيام » الدولية بجهازها التحريرى لن تكون كذلك – فى الوضع الذى يهدد ما تتطلع إليه من الإبقاء على سيطرتها الإعلامية الكاملة – بل إنها اعتبرت إقدام الممول – وهو سعودى الجنسية – على التفكير فى مثل هذا المشروع عملا يؤاخذ عليه ويتطلب الأمر مساءلته .. وهكذا بدأ واضحاً ما حققته الإشاعات الكاذبة من نجاح أولى فى تحريك شكوك السعوديين ، والاتجاه إلى مساءلة الممول عما يريد ؟ .

فى هذا الجو المشحون ، بدأت أولى المراحل النهائية للمواجهة بينى وبين واقع جديد .

أ - ـ أنه كانت هناك حالات من القلق فى معسكر الممول ، وبعد أن كان عامل الرغبة فى التعجيل بإصدار الصحيفة هو المسيطر على تفكيره ، بدأت الموجة السريعة تتغير متلمسة طريقها إلى بر اختير له اسم « التمهل ».

وإذا كنت من قبل قد اخترت بر التمهل موقعاً لى لأسباب كثيرة ، لعل أهمها وأبرزها هو كثرة ما كنت أواجهه من تحذيرات صادرة عن أصدقاء يعرفون جيداً أن الممول العربى لا يقدم على عمل إلا إذا كان العائد – غير المالى – الذى يتوقعه مصاعفاً .. إذا كنت قد اخترت هذا الشاطىء كموقع انتظار وترقب وملاحظة ، فإنى لم أكن أمانع فى أن تكون

توقعات الممول فى العائد هى امتلاكه لصحيفة عربية دولية قوية ولها احترامها ، ومنها يستمد مكانة مرموقة فى وسط العرب ، وفى الخارج أيضاً .

إلا أنى كنت فى ذات الوقت حريصاً على أن يفهم الممول أنه لن يحقق من ورائها عائداً يتمثل فى استغلال الصحيفة لتنشيط أعماله المالية الكبرى ، وما يفرضه ذلك على الصحيفة من مساس بالإستقلالية .. ولهذا كله فقد أردت بقبول التوقف على شاطىء التمهل النجاح فى الكشف فيما بعد عما تقذفه الأمواج المتلاطمة لبحر العرب من غايات وأهداف ورغبات جامحة فى السيطرة على الإعلام وخاصة صحيفة « الأيام » .

ولهذا لم أقابل الدعوة التى جاءت من الممول للتمهل بالرفض بل قابلت هذا التطور الجديد بفكر هادىء بل وبترحيب ، . فهى بالقطع ستضع حداً لكل الشكوك . وتمهد لواحد من أمرين : إما صدور « الأيام » وقد ارتكزت قواعدها على أساسات بالغة المتانة ، وإما إلى انصراف عن المشروع بقرار يأتى من الممول ، لأنه عجز عن إقناع أصحاب السلطان عليه بقبول المشروع ، وإما بقرار منى لإحساسى بأنى لن أكون قادراً على الوفاء لنفسى ولكل من قبلوا العمل معى بالعهد الذى ارتبطت به وهو أن تكون استقلالية الصحيفة مضمونة ضماناً كاملاً لا عوج فيه .

ولم أكن فى النهاية أريد أن أكون « القاتل » .

- ٤ -

شاطىء .. وشاطىء

كان طرفا مشروع « الأيام » – الممول وأنا – قد اختارا شاطىء التمهل موقعاً لهما . إلا أنهما فى هذه المرحلة لم يكونا فى « قارب واحد » يتجه إلى شاطىء واحد .

كان الشاطىء الذى اخترته بنفسى للوقوف على رماله الثابتة محصناً تحصيناً تاما ومزوداً بكل الأرصفة المتينة القادرة على السماح بالانطلاق منها صوب هدفها الإسمى : إصدار الصحيفة بالسياسة الإستقلالية الكاملة .

وكان الشاطىء الذى أرغم الممول على اختياره للوقوف عليه للتمهل شاطئاً صخرياً معقداً لا يسهل التحرك عليه ولا يملك هو شخصياً – مع كثرة ماله – زوارق أو قوارب إنقاذ سريعة ، ومن هنا توقعت أن يطول انتظاره على هذا الشاطىء ، حتى « يسلك » أموره .. إن استطاع !

كانت المرحلة الأولى من المهمة الصحفية التى كلفت بها قد حققت كل أهدافها ، بل أكثر مما كان متوقعاً لها ، وحملتها معى جميعاً إلى شاطىء التمهل أدعمها ، وأعمل على تنقيتها مما يكون قد علق بها . وكان القرار المصرى بتأييد المشروع وتقديم كل التسهيلات له ، ومنها حق الطباعة فى مصر ، قد أدخل على هيكل المشروع تعديلات اقتصادية كبيرة فى صالحه ، وكان الجهاز التحريرى المتشكل لتولى المناصب الرئيسية والفرعية فى الصحيفة قد استكمل ، وكنت من جانبى قد انتهيت من إعداد مقر الصحيفة فى القاهرة .. موقعاً دفع الممول ثمناً له ربع مليون دولار إعداداً هندسياً على الورق دفعت أتعابه لله[illegible]ين الذين كلفوا به .. وفى باريس تمت دراسات [illegible] شراء الآلات التى ستنقل بموجبها الصفحات عن طريق الأقمار الصناعية ، وقامت بإعدادها مؤسسة طومسون ، .. وتسلم

مكتب باريس العروض فعلاً ، وأصبحت جاهزة للبت فيها بل تسلمت بعض الشركات دفتر الدراسات تمهيداً للدخول فى المناقصة .

وعكفت على دراسة ما نسميه « الماكيت » أو الشكل العام لصحيفة « الأيام » وانتهيت من دراسته بحيث اقتنعت بأنى أدخلت جديداً على الصحافة العربية والمصرية معاً ، واحتفظت به سراً إلى أن يصبح واجباً عرضه على الأجهزة التحريرية عندما نتعاقد معها وتصبح جزءاً منا . ولعل هذا الماكيت هو الذى احتفظت به سراً حتى هذه اللحظة .

ولم يبق إلا استصدار موافقة الحكومة الفرنسية على إصدار الصحيفة من باريس

وكانت الإجراءات التمهيدية قد اتخذت بل وتحدد فعلاً موعد اجتماع يعقد فى وزارة الإستثمار الفرنسية لمناقشة الموضوع مع ممثلى جريدة « الأيام » .

وكان من الواضح أن الأستاذ أكرم العجة وهو يقف على شاطىء التمهل يبذل محاولاته لحل ما يواجهه من مشكلات العبور ، ولقد تجنب فى هذه المرحلة الحديث معى بشأنها أملاً منه فى التغلب عليها دون أن يؤثر ذلك على ما ارتبط به معى - كتابة - من حتمية استقلال الصحيفة وتحررها من أى تدخل خارجى أو داخلى .. ربما كان يخشى أن تثير هذه المتاعب الشكوك فى نفسى واسقط بسببها اشتراكى فى المشروع فتزداد احتمالات عدم صدور الصحيفة بالصورة التى يحلم بها أو تحلم بها المجموعة الصحفية التى ارتضت إصدارها .

كان فى موقف صعب .. ولم نكن نحن بالقطع فى هذا الموقف . لاننا كنا نعرف وبثقة ، نوعية الأرض التى نقف عليها وهو لم يكن كذلك . لهذا كان لابد من إعطائه بعض العذر إذا تجنب مواجهتى فى هذه المرحلة ، فقد كانت مصالحه المالية تحتم عليه أن يفكر كثيراً ولا يتقدم إلا قليلاً .. أو لا يتقدم أبداً.

كنت أقدر استعداده للمقاومة والرغبة فى طرق كل الأبواب سعياً إلى توضيح موقفه أو تذليل كل ما أمامه من عقبات . وهكذا كنت أتصور .

كانت نواياه طيبة .. ولكن هذه النوايا لا تصلح قطعاً لاستكمال المسيرة الشاقة التى كنا نستعد لها ما لم تدعم بالحرارة والقدرة على متابعة المواجهة .

ولقد كشفت الإجتماعات التى عقدها الممول - ولم أحضرها - عن أنه يسعى لتجنب الاستسلام ولهذا كان لا بد من إعطائه فرصة البحث عن سبل مجدية تقوده إلى التخلص من الضغط عليه .

ومن جانبى .. فلم أكن ممانعاً فى اعطاء الممول فترة من الزمان يكافح فيها من أجل الصحيفة « الأيام الدولية » بطريقته الخاصة ، ويحاول خلالها إنقاذ المشروع من معاول الهدم التى تستخدمها القوى المضادة .. ولكن الصعوبة البالغة التى كنت أعمل لها ألف

حساب ، هى أن التغلب عليها لن يكون سهلاً مما يعنى أن تحقيق المشروع لن يكون سريعاً .

ذلك أن أميراً من أمراء المملكة السعودية البارزين ، ومن ذوى السلطان الكبير فى المؤسسة الحاكمة بالمملكة ، قيل أنه يملك الجزء الأكبر من رأس مال صحيفة « الشرق الأوسط » ، كما أن هذه الشخصية – ذات النفوذ الفعال – تعتبر أن « مؤسسة الشرق الأوسط » هى وليده ، ولهذا فهو يرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى وجود منافس قوى لمؤسسته خاصة – وهذا هو الهام فى الموضوع هو قوله – إن أرقام الميزانيات التى تعرض عليه تؤكد أنها تخسر ملايين الريالات السعودية .

ولقد اختار الممول وسيلة غير موفقة من الوسائل التى تصور له إمكانية عبور هذه العقبة وهى أن يوفد إلى الأمير سلمان بن عبد العزيز شخصية ذات ارتباط مشترك ووثيق بالأمير وبه شخصياً ، يحمل معه رسالة شفهية من السيد أكرم العجة يشرح فيها فكرة المشروع ، والتأكيد للأمير بأن المنافسة المتوقعة إنما ستكون لصالح القديم والجديد معاً ، بالإضافة إلى أن اتساع رقعة القراء العرب فى البلاد العربية عامة ، وفى القارة الأوربية وغيرها خاصة ، ستساعد على « استجلاب المزيد من القراء إلى الصحيفتين » .

وإذا كانت هذه الحجة الأخيرة سليمة تماماً ، ويعرف قيمتها كل العاملين فى مجالات الإعلام ، إلا أنها بالقطع حجة يرفضها ولا يناقشها الذين يؤمنون بمبدأ الإحتكار ، ولا يعترفون بحق المنافسة فى مجالات الإعلام أو غير الإعلام ، فالإحتكار يضمن البقاء بلا جهد ، والمنافسة تفرض بذل الجهد ، وزيادة أخطار المواجهة الفنية .

ووصل مبعوث الممول إلى الرياض يحمل معه كل هذه التوضيحات ، وطلب مقابلة « صديقه » الأمير .. إلا أنه أحس – على خلاف العادة – بأن الأمير لم يحدد له الموعد فوراً ، ولهذا عندما ازداد شعوره بأن المقابلة قد لا تتم وقع المبعوث فى خطأ إذ بادر بإطلاع مدير مكتب الأمير على مضمون ما يرغب فى عرضه .

وتلقى مبعوث السيد أكرم العجة رد الأمير فى اليوم التالى عن طريق مدير مكتبه ومضمونه إنه لا يرى معنى لإصدار صحيفة عربية دولية بينما الصحف التى تصدر حالياً تتكبد خسائر جسيمة .

وعاد المندوب إلى باريس حزيناً وأطلع الممول على نتائج زيارته الطويلة للرياض فأدرك السيد أكرم فوراً أن جوا غير مناسب له يحيط بالمشروع وأنه لا بد له من مزيد من التمهل .

هل كانت الرغبة فى إطالة هذا التمهل أن يكسب مزيداً من الوقت يبذل من خلاله بعض المحاولات الأخرى ؟ أم كان هدفه من الإطالة تنظيم خطوات انسحابه من المشروع بحيث لا يبدو أمامى – وأمام الآخرين – بأنه رغم ما يملك من ملايين ، إلا أن قدراته على رسم مسيرة أمواله محدودة أو معدومة ؟

وأشفقت على الرجل .. بل سعدت أن يأتى هذا الإشفاق فى موعده ، وقبل صدور الصحيفة ، فلا يكون هناك مجال لأى اشفاق من جانبنا ، ونحن نرى مشروعاً جباراً تفرغت له مجموعة قوية من الصحفيين المصريين وأعطته كل ما تملك من خبرات وتحديات وقد انهار بلا رحمة أو شفقة وأن يكون هذا الانهيار من صنع أيدينا رفضاً لأى تدخل ، أو استسلاما من جانب الممول .

ثم تطورت الأحداث بسرعة فائقة ..

كانت مجلة « المستقبل » التى تصدر فى باريس قد نشرت فى عددها رقم ٣٠٣ الصادر بتاريخ السبت ١١ ديسمبر ١٩٨٢ افتتاحية قصيرة استهلتها قائلة : « المجلات والصحف العربية الصادرة من أوروبا فى ازدياد .. هذا يعنى أن الصحافة المهاجرة لم تأخذ قراراً بالعودة إلى الوطن بعد . خلال هذا العام صدرت « كل العرب » من باريس أسبوعية سياسية مصورة رئيس تحريرها الزميل ياسر هوارى . وفى خلال أيام تصدر « التضامن » من لندن (أسبوعية سياسية رئيس تحريرها الزميل فؤاد مطر) . ومع مطلع العام المقبل يصدر الزميل المصرى الكبير جلال الدين الحمامصى صحيفة يومية سياسية من باريس . وهناك مشاريع كثيرة أخرى لم تتبلور بعد وإن كان المرجح أن ترى النور خلال العام المقبل أيضاً (١٩٨٣) .

وهذا هو الجزء الأول الذى استهلت به مجلة المستقبل كلامها عن الصحف المهجرة الجديدة ، والذى تضمن أن مجلتين صدرتا (صدرت التضامن فعلاً فيما بعد) وصحيفة يومية توشك أن تصدر – هى صحيفة « الأيام » – وأن مشروعات أخرى توشك أن ترى النور خلال عام ١٩٨٣ .

ومن الملاحظ أن المجلتين الجديدتين صدرتا بلا عقبات ، أو تحذيرات أو اعتراض من جانب ملكى أو آخر غير ملكى ، بل لعلهما وجدتا العون والمساعدة من كل هذه الجوانب مجتمعة أو منفردة ، مما أكد أن المقاومة التى لقيتها جريدة « الأيام » إنما كان مبعثها هو القلق من صدور صحيفة لا سبيل للوصول إلى ضمائر المختارين للإشراف على تحريرها ، أو إجبارهم على الإنخراط فى الصف الإعلامى الخارجى ، ولهذا اختيرت الثغرة المؤدية إلى مباشرة الضغط على الممول ومنعه بأية وسيلة من مواصلة استعداده لتمويل المشروع ، أو ...

وهنا لا أملك دليلاً على أن أزيد إلى ما بعد كلمة « أو .. » يمكن أن يكون هناك تهديد معين أو فى شكل طلب منه لتغيير الأجهزة المشرفة على التحرير .

ومع أن افتتاحية مجلة « المستقبل » كانت واضحة ومؤكده أن « الأيام » ستصدر من باريس مع مطلع العام الجديد (١٩٨٣) ، إلا أنها عادت فى الأسبوع التالى « مباشرة » فنشرت بعددها ٣٠٤ الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٨٢ نبأ واضح المعنى – قالت فيه :

جريدة « الأيام » اليومية التى ستصدر من باريس (رئيس التحرير جلال الدين الحمامصى) قد تتأخر بضعة أشهر .

« السبب أن أصحاب المشروع يفضلون كما قالوا « للمستقبل » : الطبخ على نار هادئة .. » .

التوقيت الأول الذى ورد فى عدد « المستقبل » وحددت به موعد صدور صحيفة بالتقريب ، إنما كان مصدره هو صدى لما حرصنا على إذاعته فى القاهرة وفى غيرها ، تعجيلاً منا بمواجهة القوى المضادة التى كنا نحس بأنها تجمع قواها وتتأهب ، وكان من رأينا أنه أصبح لزاماً علينا إرغامها على دخول المعركة .

والتوقيت الثانى والذى ورد فى عدد المستقبل التالى ، لم يكن مبعث دهشتنا وإنما كان كشفاً لما يجرى فى الخفاء بعيداً عن علمنا وأكد صحة ما طرحه الممول للبحث فعلاً مع آخرين ممن ساهموا معه فى استكشاف سبيله إلى بر التمهل .

ومع أن الرجل حرص على عدم اشتراكى معه فى دراسة سبل التمهل إلا أنه وجد نفسه فى مأزق عندما بلغه نبأ تحديد موعد اجتماعى مع ممثلى الحكومة الفرنسية لبحث أغراض المشروع والإذن بتكوين الشركة التى ستقوم بإصدار الصحيفة من باريس .. عندئذ أدرك أن هذا الإجتماع سيوضح لأصحاب السلطان الذين ما زالوا يضغطون عليه للتوقف عن إصدار جريدة « الأيام » إنه لا يعبأ برأيهم ، وإنه ماض فى اتخاذ خطوات التنفيذ ، فبادر إلى الإتصال بى تليفونياً فى ساعة متأخرة من الليل ليسأل عن هذا الإجتماع ، ثم ليقترح أن تكون المباحثات فى هذا الإجتماع قاصرة على أن المشروع ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة ، ولكى يؤكد على تمسكه بهذا الرأى فقد اضطر أن يقول لى : إن هناك صعوبات تواجهه وأنه من أجل نجاحه فى تذليلها فقد سبق له البحث مع آخرين فى « تجميد المشروع مؤقتاً » .

قلت له : « لست أمانع فى إبلاغ اللجنة الرسمية باقتراحه بصورة أو بأخرى ، ولكننى أرى فى نفس الوقت أنه لا بد من أن نجتمع فى اليوم التالى حيث أن فى نيتى العودة إلى القاهرة ، ولا بد من مناقشة ما جد على الموضوع قبل سفرى .

ولم يتردد فى الموافقة على هذا الإقتراح ..

وفى اليوم التالى كنت قد وصلت إلى قرار بأنه لا يليق إخطار اللجنة الفرنسية الرسمية بأننا ما زلنا فى حاجة إلى مزيد من الدراسة ، ذلك أن هذا العذر لا يتفق وجديتنا فى الدراسة بل إنه عذر يمسنى شخصياً ، فآثرت المبادرة إلى طلب إلغاء الإجتماع أو تأجيله إلى موعد آخر دون ذكر أسباب.

ولا حاجة بى إلى القول أنى سافرت إلى مصر دون أن يعقد الإجتماع مع الممول الذى طالبت به . لأنه اعتذر بمرضه ، وإن كان قد أبلغنى بطريقة غير مباشرة أن كل الإستعدادات الشكلية للمشروع يجب أن تمضى فى طريقها .

كيف ؟ لست أدرى .. ولعل الرجل أراد أن يتجنب المواجهة السريعة بينى وبينه .

وتكهرب الجو مع عودتى إلى القاهرة .. إن القوى المضادة وقد أسعدها توقف المسيرة

الإعلامية الجديدة – ولو لبعض الوقت – سارعت إلى إذاعة الأنباء بأن « الأيام » قد تعثرت وأنها لن تصدر .

ولم يضايقنى ذلك . بل لقد يسر ذلك علىّ مهمة كنت أدرس فيما بينى وبين نفسى كيف أؤديها ، وهى مصارحة الذين قبلوا التعاون معى بما طرأ على المشروع من مفاجآت – وقعت قبل أوانها – ولهذا ونتيجة لأن القوى المضادة قد هيأت لى المناخ المناسب فقد مضيت أشرح لهم ، وبدون المقدمات الصعبة ، ما يواجهه الممول من ضغوط قائمة فعلاً وما يبذله من جهود فى سبيل التخلص منها أو تخفيفها تدريجياً . وإذا كنت قد تحاشيت مصارحتهم بما رسخ فى نفسى من اعتقاد بأن مصير المشروع قد تحدد فعلاً ، إلا أنى أ [illegible] – دون أن يظهروا ذلك – أنهم يشاركونى الرأى .

ولم تمض بضعة أيام حتى قرأت فى مجلة « الوطن العربى » التى تصدر بباريس خبراً فى كلمات قليلة وذلك بعددها رقم ٣١٠ والصادر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٣ .

جاء فى النبأ : « مشروع صحفى كان قيد الإعداد فى باريس صرف النظر عنه » .

كان وقع هذا الخبر القصير المؤلف من عشر كلمات على نفسى شديداً .. كنت مثل الذى يعرف وطأة المرض على صديق عزيز وأن الأمل فى شفائه شبه معدوم ، ومع هذا يفاجأ بنبأ وفاة هذا الصديق .

هل كان سبب ذلك رغم الإعتقاد الذى رسخ فى نفسى بأن هذا هو فعلاً سيكون مصير المشروع – وأن كنت ما زلت محتفظاً فى داخلى بجزء يسير من الأمل فى انفراج الأزمة وعودة عجلة العمل إلى مسيرتها الطبيعية المستقلة المطلقة ؟ أم هل كان سبب الحزن هو أنى اقرأ النبأ فى واحدة من المجلات العربية المهجرة والتى يعنيها – هى وسواها – ألا تصدر صحيفة يومية دولية تقطع على أصحابها طريق بيع الكلمة فى سوق النشر والمساومات والإبتزاز ؟

هل أعود إلى وصف مراحل الألم التى مرت بى فى الأربعينيات عندما قررت بنفسى إغلاق مجلة « الأسبوع » ؟ وهل كتب على كل محاولة صحيفة جادة ترتكز على المثالية أن تكون هذه هى نهايتها ؟ هل أعود إلى الدوران فى دائرة الندم والحسرة على ضياع الفرص الثمينة ؟

لن أقول إنى تألمت وحزنت .. ثم تجاوزت مراحلها بسرعة وإلا كنت غير صادق .. بل إن هذه الآلام والأحزان زادت وتضاعفت ، وأنا أرقب نظرات الشباب المتطلعة إلى مشروع صحيفة « الأيام » بأمل كبير ، ثم يكاد هذا الأمل كله أن ينهار فى لحظات معدودات .

لم يكن ممكناً لى تقبل الصدمة وحدى ، كما فعلت مع إغلاق «الأسبوع » وإنما كان على أن أرفع كاهلها عن هذا الشباب أو لا .. أن أعطيه جرعات أخرى من الأمل والتطلع إلى المستقبل .

ولكن كيف أفعل ، والآمال العريضة توشك كما يبدو أن تنهار ؟ .

- ٥ -

مرحلة إنقاذ وضغط

هل كان يجب علّى التوقف نهائيا عند هذه المرحلة ؟

وماذا يعنى التوقف ؟ أهو امتداد للمهلة التى اتفق عليها ؟

وإذا تحقق هذا الإمتداد .. باتفاق بيننا فهل يمكن توقع حدوث تغيرات مفاجئة فى المواقف بحيث يتخلى الضباب وتصبح سماء المشروع صفوا من جديد ... ؟

لم يكن المرء فى مرحلة طرح التساؤلات الجديدة علينا .. إلا أن هذه النوعية منها والتى نطرحها على أنفسنا الآن هى نفس التساؤلات التى عجزنا عن الإجابة عليها لقلة أو انعدام العناصر المنطقية للإجابة عليها .. وهى الآن تسعى إلينا لتحقق لنا ما نريد معرفته .

ومن هنا ، كان التمهل من جانبنا فى اتخاذ قرار التوقف عن المساهمة فى المشروع من عدمه إنما هو لتجنب أن يكون قتله بأيدينا .

كنت قد أصررت على أن يكون القاتل غيرنا .

لقد كانت فترة التمهل ممزوجة بالحزن والأسف .. قضيت جانبها الأكبر فى القاهرة مهداً المناخ العام للقرار النهائى بل ورغم أنى أخطرت من باريس ، بأن الممول ليس مسئولاً عما نشرته مجلة الوطن العربى عن صرف النظر عن المشروع وأنه ما زال يحاول تذليل العقبات ومن هذه المحاولات أنه رتب اجتماعاً فى لندن مع الأمير سلمان بن عبد العزيز ، إلا أنى لم أكن أتوقع خيرا كثيرا من وراء هذه اللقاءات لأنها فى واقع الأمر تعنى التسليم بحق الآخرين فى الإذن بأن نصدر أو لا نصدر ، وحقهم فيما بعد الصدور فى أن نكتب هذا أو لا نكتب ذاك . فهذه المقابلة إذن هى مسيرة إلى المحظور .. المرفوض .

غير أنى أ[illegible] أن الرجل يحتاج إلى دفعة – قد أكون مبالغا فى أثرها – تقوى من عزيمته .. ولهذا كتبت خطاباً إلى الأستاذ أكرم العجة ، أردت منه تشجيعه ودفعه دفعاً – إن كان ذلك فى قدرته – إلى الإستمرار فى المقاومة وإقناع من يخشى نفوذهم بأن مشروع صحيفة « الأيام » إنما هو خدمة قومية عربية لن تعوق مسيرة الصحف المهجرة الأخرى ، وإلى جانب ذلك أردت وضعه أمام مسئوليات أخرى كبيرة ، ولإشغاره بأن صرف النظر عن المشروع لا يمكن أن يتم بسهولة أو فى صمت أو أن ينقل من يد إلى يد أخرى تموله بحيث نكون فى منأى من أى ضغط من الخارج وطالبته بالإستمرار فى البقاء .

ولم تكن هذه النصيحة الأخيرة نابعة من فراغ ، ذلك أن بعض الذين أخلصوا لهذا المشروع وعاشوا فترات الضغط العصيب الذى تعرض له الممول ، كانوا يرون إمكانية إنقاذ الفكرة « ببيعها » لمن يعلن استعداده لتحمل كل التبعات تمويلية أو سياسية دون أن يكون واقعا تحت اى ضغط .

ولقد استمعت إلى هذه المقترحات ولم أناقشها بصورة جدية ، ذلك لأنى لم أكن مستعدا للمزج بين ما نحن فيه من مشكلات ، وما نعده كوسيلة من وسائل الإنقاذ .. وفى قرارة نفسى كنت أرى أنه من الأفضل – من جانب الطرف المصرى – ألا يمد يده بطوق النجاة إلى المشروع إذا ما تبادلته الأيدى المتعددة للإنقاذ ، فالأمر ليس بهذه السهولة أو البساطة ، ولن أقبل أن تكون المجموعة المصرية التى أبدت استعدادها للمشاركة فى إخراج المشروع سلعة معروضة للبيع والشراء من هذا الممول أو ذاك . بالإضافة إلى أن توفيقى فى إقناع هذه المجموعة بقبول ممول عربى للمشروع ، وأن يكون هذا الممول نفسه هو أكرم العجة ، إنما كان مرجعه إلى ثقة وضعتها هذه المجموعة فى شخصى ، وهى ثقة لا يمكن أن أقبل استغلالها بقبول ممول اخر أو مجموعة من الممولين العرب الأخرين ، ثم العودة إلى إقناعهم بسلامة أوضاع هذا الممول الجديد . .

كنت أرى أن فشل الممول الحالى فى تذليل العقبات يعنى أن الإستقلالية التى حلمنا بإمكانية قيامها ، يستحيل الإنتقال بها إلى عالم الواقع ، وأن الوقت ما زال مبكرا لتحقيق هذه المثالية التى ارتبطنا بها وسعينا إلى التقاطها .

إن سيطرة رأس المال لا تأتى من جانب الممول وحده ، بل تأتى أشد قوة ، من أصحاب ال[illegible] الذين يسيطرون على أصحاب رؤوس الأموال ويتحكمون فى مصائرهم وفى اتجاهاتهم .

وفوق هذا كله فقد تأكد بصورة واضحة أنه لم تتوافر بعد فى الوطن العربى شخصيات قوية مالكة لرأس المال وتسعى إلى توجيه صوب الخدمة القومية العربية المبرأة من أى غرض .. هذه النوعية من الشخصيات التى ما زالت مفقودة ، وحائرة تعيش تحت سيطرة الغير رحمة أو شفقة .

قبلنا التمهل . إذن ولكن كنا قد عزمنا على ألا نبقى المشروع مجمدا ، بل واقع الأمر أننا أبقينا قرارنا النهائى مجمداً ذلك أننى لم أكن راغباً فى أن أكون قاتل المشروع .. وكان من

رأى الكثيرين ، ممن شاورتهم فى الأمر ألا تطول فترة التمهل . بل يتحتم المبادرة إلى حسم الأمر فى وقت قريب بإعلان انسحاب المجموعة من المشروع ، بينما كان رأى القلة تشجيع الممول على المقاومة وإعطائه فترة تمهل أخرى – لا تزيد عن شهر – وكان ذلك فى [illegible] يناير ، فإذا أفلح فى المقاومة كان بها .. وإلا بادرنا لإرغامه على اتخاذ قرار القتل .

ومع أن المشورتين يتفقان فى تحديد نوعية المصير – وكنت ميالا بشدة إلى الأخذ برأى الأكثرية – إلا أنى مع بداية شهر فبراير ١٩٨٣ ، وكنت ما زلت بالقاهرة بعيدا عن باريس حيث مركز النشاط والمقاومة فضلت أن أحمل معى هذين الرأيين وأن أتجه بهما الى العاصمة الفرنسية ، فقد أجد أن الأستاذ أكرم العجة قد اتخذ قراره بالفعل وسحب نفسه من المشروع ، فنكون بذلك قد تخلصنا من اتخاذ القرار ، أو أجده يطلب فترة تمهل أخرى وهنا فلابد من الإستماع إلى حججه ودراستها ، ثم أختار من المشورتين أيهما أقرب إلى الصواب .

وفى طريقى إلى باريس عدت إلى قراءة الخطاب الذى بعثت به إلى الممول أكرم العجة ، وقد توقفت كثيراً عند فقرة اختيار البديل القادر على إنقاذ المشروع ، وساءلت نفسى : هل كنت صادقاً مع نفسى وأنا أستمع إلى الرأى باحتمال بحث إمكانية نقل المشروع من يد إلى أخرى ؟ وإذا لم أكن كذلك فلماذا أقدمت عليه ... ؟

ولابد هنا من أن أتذكر أنى كنت قد رسمت لنفسى منذ بداية دراسة هذا المشروع ألا أنفرد بالرأى ، وألا أتخذ قرارا إلا بعد مشورة الكثيرين ممن أثق فى رأيهم وصدق نواياهم ، وقد كانو – جميعا – بلا استثناء يرون ضرورة مساهمتى فى مساعدة الممول على تذليل كل الصعوبات التى تواجهه ، وذلك باستمرار تشجيعه دون أن يؤدى ذلك إلى المساس باستقلال الصحيفة . ثم ازداد هؤلاء اقتناعا برأيهم عندما تحقق لنا الحصول من القاهرة على تسهيلات فاقت ما كنا نتوقعة ، وكانت الموافقة على طبع الصحيفة فى القاهرة – إلى جانب باريس – خطوة نحو الإقتراب الشديد بجريدة « الأيام » إلى السوق المصرى والقارىء المصرى وتوقع الوصول إلى أرقام توزيع عالية . لأن الصحيفة هى من صنع وتحرير مجموعة ضخمة من خير من اشتغل بالصحافة المصرية . وتوزع فى مصر فى نفس يوم صدورها .

ولو أنى لم أكن قد ألزمت نفسى بعدم الإنفراد باتخاذ القرار لبادرت إلى إرغام الممول على اتخاذ قرار نقل المشروع من حالة التجمد ومواجهة الواقع .

إلا أنى آثرت التمهل فلم أكن أريد أن أكون السباق إلى قتل المشروع .

لقد قلت للممول فى خطابى الذى بعثت به اليه من القاهرة : أنى سأكون فى باريس فى نهاية أو أوائل فبراير ، وأن أملى أن يكون اجتماعنا إذ ذاك مثمرا ..

وعندما وصلت باريس ، وتجمعت لدى بعض المعلومات عن تحركات الممول ومحاولاته فى تبديد الضباب ومدى جديتها – من وجهة نظرى – وجدت نفسى أمام أكثر من احتمال ..

أولها : أنه يتحسس طريقه للإنسحاب من المشروع بأسلوب لا يؤثر فى تقدير الناس

له وهو كان راغباً ألا يقال عنه وبعد أن عرف وعلى نطاق عربى وعالمى واسع أنه الرجل المالى وراء المشروع لم يكن راغباً فى أن يقال عنه أن انسحابه إنما يرجع إلى استسلامه للغير أى أنه الرجل الذى لا قوة له .

وثانى الإحتمالين أنه أحس ولأول مرة فى حياته أن صحيفة جديدة لم تصدر بعد — وليست ملايينه — هى التى جعلت منه رجلاً هاماً ، ومحور حديث الكثيرين ، بل ويتجه أصحاب النفوذ والسلطان بالضغط عليه لإقناعة بصرف النظر عن إصدار الصحيفة .. أليست هذه قوة لم يكن يحلم بها ؟ فما باله إذا ما كانت الصحيفة واقعاً تطالعه جماهير القراء ؟

ولعله خلال هذا التمهل كان يسأل نفسه : — والله أعلم — : ولكن كيف السبيل إلى الفوز بمغانم الإحتمال الثانى مع الإبقاء على الإرتباط الوثيق بمن يخافهم ويخشى سلطانهم ؟

ولكى ندلل على أن الرجل كان يحاول استغلال التمهل فى البحث عن حل ما ، هو مولد فكرة جديدة ظن أنها قد تساعده على كسر حدة الأمير السعودى فى قتل مشروعه . والفكرة هى أن يبحث عن إمكانية تواجده فى داخل الجهاز التحريرى بصورة أو بأخرى بحيث يضمن ألا تكون الصحيفة فيما تكتب مصدر متاعب له إذا هو أقدم على المجازفة بإصدار الصحيفة !!وأملاً كذلك أن يثبت بمضمون فكرته أنه ليس الرجل الذى قد تعبر صحيفته عما يقلق أصحاب السلطان والنفوذ عليه .

ولقد ظل كل احتمال من هذه الإحتمالات الثلاثة مسيطراً على فكر الرجل ، وظل يعانى من ضغط كل واحد منها على تفكيره إلى أن استقر رأيه على البدء فى دراسة الإحتمال الثالث ، وأن يعرض نتائج هذه الدراسة على الأمير السعودى خلال مقابلة حاسمة معه .

ويبدو أن ميله إلى « البدء » بالإستجابة إلى الإحتمال الثالث ، قد ساعد على توضيح بعض الأمور الغامضة .

وأسفر التمهل الذى ألزمت به نفسى — منذ البداية — عن تحديد معالم الكثير مما عجزنا عن فهمه من قبل .

لم يكن غريبا أن يلجأ الممول إلى جهاز تحريرى مصرى عقلاً وفكراً ، ذلك لأنه كان يعرف أننا أقدر من سوانا على إصدار الصحيفة التى يحلم بها ويكون لها احترامها وكيانها الثابت ، ولكن الغريب أنه لم يدخل فى اعتباره أن هذا الجهاز لن يكون خاضعا لتوجيه يأتيه من داخله أو خارجه ، وتأكد له فى الخطابات المتبادلة معه بأن الجهاز المصرى لن يتنازل عن هذا المبدأ مهما يكن الأمر .

فهل كان فى قرارة نفسه يريد الإبتعاد عن التدخل فى التحرير فعلا ، ما دام الجهاز المصرى يقدم له صحيفة محترمة ملتزمة بالإستقلالية ؟

أنا شخصيا أميل إلى قبول هذا الإتجاه إلا أنه لا بد من الإعتراف بأنه أخطأ بعدم الإشتراك معنا فى طرح نفس السؤال الذى طرحناه على أنفسنا وهو ماذا يكون الموقف إذا أدركت السلطات الضاغطة عليه بأنه لا سبيل لاحتواء جهاز التحرير المصرى لحسابها ، وأن

ما تملكه فقط هو الضغط على الممول نفسه فى أحد اتجاهين أولهما صرف نظره عن المشروع .. والآخر البحث له عن جهاز تحريرى آخر ريادته وتكوينه غير مصرى .

وقد وضح له خطؤه فى عدم طرح هذا التساؤل فى مرحلة متقدمة بالإضافة إلى أنه كان يعلم علم اليقين أن تغيير الجهاز التحريرى خضوعا للضاغطين عليه سيقوده إلى إصدار صحيفة لا تعد جديدة فى نوعيتها أو محققة لما يريد لإسمه من قوة ومكانة واحترام وإنما ستكون إضافة عددية للنوعية غير المثالية الموجودة فى السوق ..

فليكن الحل الذى يرتكز عليه فى إظهار حسن نواياه هو فى اختيار من يضاف إلى جهاز التحرير .. ليكون القارىء الخاص به لكل كلمة تعد للنشر .

وإذا صح هذا التحليل ، فإن حساباته لن تكن دقيقة ولم يكن يدرك – بالقطع – أن هذا الحل لن أقبله أو تقبله المجموعة الصحفية المصرية المختارة للعمل بالصحيفة ، بل إنه سيضع أمامها تفهما حقيقيا – ومدعما هذه المرة بالأدلة والبراهين – لحقيقة الأرض العربية ، بكل ما فيها من تيارات متعارضة وأغراض مدفونة ، بحيث أصبح أمراً مؤكداً ألا يخرج المشروع – وبهذه الصورة – على أيد مصرية .

ولكنى – ومع ظهور هذا الإحتمال – كنت مصمما على الإستمرار فى التمسك بألا أكون البادىء بقتل المشروع . ولقد كنت أملك فى هذه المرحلة حرية التحرك ، ثم أخيرا أملك حرية إصدار القرار ، ومن مركز قوة استكملت فعلاً كل مقومات إصدار صحيفة ناجحة .

لم يكن يعنينا فى تلك الفترة إلا الترقب والإنتظار على بر أمان لنا ، بعد أن كانت الدراسات الأولية قد استكملت ، وأ[illegible] مستعدا لطرح كل ما تجمع لدى من أفكار وخطط ، وتخطيط لشكل الجريدة على زملائى لمناقشتها واقتراح ما يرونه من تعديلات .. وكانت اتفاقات التعاقد على الآلات جاهزة للتوقيع .. كنا على استعداد للصدور متى دخلت هطه المرحلة الأخيرة دور التنفيذ .

كنا قد استنفدنا مرحلة « النوايا » الطيبة .. ثم دخلت هذه النوايا فى مرحلة الإختبار الحاسم ، وقد توفرت للمجموعة المصرية كل وسائل الإختبار السليم .

لقد كانت نوايا الرجل الصادقة – فى البداية – كافية لأن تجعلنا نمضى فى العمل على أساس الإتفاق المكتوب بأن تكون الصحيفة مستقلة تماماً عن كل الأطراف الحاكمة فى الدول العربية كافة .. بل إنه عندما كلفنى رسمياً بإصدار الصحيفة ذهب إلى أبعد ما كنت أتوقع ، إذ أنه أشار فى خطاب التكليف إلى اختيارى كى أكون رئيساً لمجلس إدارة الصحيفة ونص كتابة على أنه يترك لى مهمة اختيار من أراه مناسباً لعضوية هذا المجلس ، فهو لم يشترط شخصاً بعينه ، ولم يحدد – مثلاً – عدد الأعضاء أو جنسياتهم .. كل ما طلبه هو المضى فى العمل . وأن تكون خطواتى المالية فى حدود الميزانية التى وضعتها أنا وضمنتها دراسة الجدوى ودون أن يدخل عليها تغيرا . بل خطا خطوته الثانية بأن حول إلى القاهرة باسمى مبلغاً مناسباً يساعدنى فى استكمال الدراسات الأولية ثم فتح فى نفس

الوقت حساباً آخر بأحد بنوك باريس لنفس الغرض تاركاً لى حق التوقيع وحدى . ولقد رأى زملائى أن هذه الخطوات كافية – مؤقتاً – لإثبات حسن النوايا ، وأن فى إمكاننا المضى فى الدراسات ونحن مطمئنون إلى تحقق دعم هذه النوايا فى المستقبل .

ولكننى لم أكن – ولعل ذلك مرجعه إلى كثرة ما كان يقال لى عن الشكوك التى تحكم تصرفات أصحاب الملايين عامة – لم أكن مطمئنا تمام الإطمئنان إلى نوعية النتائج التى سيصل إليها الممول بعد مواجهته لقوى تملك السيطرة على مصادر ثروته . ذلك لأن هذه النتائج مهما كانت فإن إيجابياتها بالنسبة لخطى الصحفى العام إنما ستكون وليدة اتفاق جانبى بين الممول والـ..اطا.-. المؤثرة عليه مما أعده تحولاً فى المسار الإستقلالى الكامل .

وإذا كان قد نقل الىّ من باريس ، وقبيل مغادرتى القاهرة إليها ، أن بعض السحب التى غطت سماء المشروع قد تبددت ، وأن الجو قد أصبح حالياً أكثر صفاء مما كان عليه فى الشهر الماضى ، إلا أنى لم أتماد مع المتفائلين فى تفاؤلهم بل فضلت الإنتظار ، كى أستمع من صاحب التمويل إلى كافة التفصيلات وأن اعرف بأى ثمن تبددت السحب وانحسر الضباب .

وأمانة الإنسان نحو الذين يتعامل معهم تفرض عليه الإلتزام بالصراحة فى مخاطبتهم أو الإرتباط بهم .

فقد يكون من الأوضاع الطبيعية .. بالنسبة لممول يتطلع إلى تمتلاك صحيفة لها شأنها ولكنه فى نفس الوقت لم يعمل بالمهنة الصحفية ولم يكن يوماً من روادها .. قد يكون من الطبيعى بالنسبة له أن يقبل حلاً أو حلولاً تساعد على طرد الضباب دون أن يدرك أثر ذلك على استقلالية الصحيفة ، ولكنها تكون غير طبيعية بالنسبة لمن يعرف خفايا المهنة وخباياها والأسلوب السليم لضمان سلامة مسيرتها .

ولهذا كنت أريد أن أسمع منه شخصياً وأن أناقش ما أسمعه بنفسى . كنت أريد أن اسمع منه شخصياً عن نوعية السحب التى خيمت على المشروع . ما مدى كثافتها ؟ وهل هى مما يدخل فى نطاق السحب الطارئة أم أنها سحب تتراكم وتبقى وتسبب الصواعق المدمرة ؟

لقد كان كل شيء . يمضى بهدوء فى طريق الإعداد السليم ، حتى إذا اقتربت لحظة البدء فى اتخاذ خطوات التنفيذ العملية بدأت السحب تتجمع ، وتتساقط منها تساؤلات كانت تبدو فى مظهرها بريئة إلا أنى كنت أعتبرها تمهيداً لتساؤلات ستكون أقوى وأشد تأثيراً على الممول ذاته لأنها كانت صادرة من جهات يعتبر نفسه مسئولاً أمامها ، ومستسلماً لها فى كل شيء تراه . وكما قلت من قبل فقد كان الممول حريصاً على أن يكون بعيداً عن المشاركة فى دراسة هذه التساؤلات التى يواجهها ، ثم اضطر إلى مصارحتى بها – بإيجاز شديد – فى حديث تليفونى اقترح خلاله تأجيل المضى فى الخطوات التنفيذية الفعالة حتى تتاح له فرصة تبديد السحب المخيمة على المشروع .

وكانت المبررات التى طرحها علىّ الممول فى حديثه التليفونى : « أن الجو فى المملكة بالنسبة لصحيفة « الأيام » ليس ودياً ، ولهذا أحببت « تجميد » المشروع بعض الوقت » .

لم أكن فى حاجة إلى سؤاله أى مملكة تقصد .. فهى المملكة السعودية بكافة سلطاتها وقدراتها وضغوطها ، ولهذا فإن حكمى على الجزع الذى أصاب الممول لم يكن أنانياً بل أعطيته كل العذر فى أن يتمهل ، ويفكر .. ويتردد .. ويبحث عن الحلول .. بل واستمع منه إلى هذه الحلول دون اتخاذ قرار من جانبى . وإلا كنت البادىء فى اقتراف جريمة القتل .. وما دمنا لم ننفذ المشروع فإن القتل يصبح فرضاً علىّ وعلى الآخرين فيما بعد إذا مس استقلالنا فى العمل .

القتل فى هذه المرحلة لن يكون بأيدينا .. فليس سهلاً قتل عمل إعلامى ما زال جنيناً . ولكن القتل يصبح مفروضاً إذا تأكد أن هذا الجنين الإعلامى سيكون مشوهاً وممسوخاً !

وتحدد موعد اجتماع مع الممول .. كان واضحاً أنه وصل إلى فكرة تطرح للبحث .

ومهد الممول لكلامه بتلخيص الأسباب التى دفعته إلى اختيار التمهل ، ثم شرح الخطوات التى خطاها للوصول إلى فهم مباشر للإعتراضات التى هبت عليه من « المملكة » وقال إنه سمع تحذيراً من أن العمل الإعلامى خاسر تجارياً ، وهو اعتراض يملك قدرة مجابهته واجتياله .. وقيل له كذلك أنه يعرف مدى حاجته إلى رضا « المملكة » عنه فهل يضمن – وهو الذى لا يفهم فى الصحافة وأساليبها – ألا ينشر فى الصحيفة الجديدة ما يزعج الملك أو الأسرة المالكة ؟

وأ -، أن الرجل قد ووجه فعلاً بإنذار بالغ الخطر ، وعليه وحده تحمل التبعات إذا لم يأخذه فى الإعتبار .

وسكت الرجل قليلاً ، ثم اعترف بأن هذا الإنذار وإن كان يدفعه إلى اتخاذ القرار بوقف المشروع ، إلا أنه أرغم نفسه على التفكير فى وسيلة تحول بينه وبين مواجهة ما حذر منه مسبقاً . ثم وجه كلامه إلى قائلاً وإليك ملخص ما وصلت إليه ..

وقبل أن أستمع إلى ملخص ما وصل إليه ، كنت قد قررت بينى وبين نفسى الإستماع إلى نتائج ما بذل من جهد مع الغير ، ومع نفسه .. وأن أمضى معه فى الطريق ، بلا مزيد من التعقيدات من جانبى ، ما دام القرار الأخير سيظل فى يدى وحدى .

قال : إنه لم يسقط من اعتباره الملاحظات أو الإعتراضات التى أبديت له ..

وقلت فى « نفسى » وأنا أتابع كلامه . هذا من حقه . ولو لم يفعل لكان مغامراً ، وندفع معه ثمن هذه المغامرة .

ومضى فى كلامه قائلاً : أما عن التحذير بأن المشروع الصحفى سيخسر فأحمد الله أن لى القدرة على مواجهة هذه الخسارة .

وقلت فى نفسى : إن الرجل مازال عند موقفه الأول لم يغيره .. كذلك قال منذ البداية .. وكذلك هو مستمر فى الإلتزام بنفس الموقف .

واستطرد بعد ذلك : « أما عن التحذير من تأثير ما قد ينشر فى الصحيفة ويضايق من فى « المملكة » .. فقد وجدت له حلاً ..

وسارعت إلى القول لنفسى : هل يكون الحل هو أول مسمار فى نعش المشروع الجنين ؟

وأضاف : « أما عن شخصى فأنا لا أعرف فى الصحافة ، ولا أدرك أسرارها ولا إمكانية لى فى أن أقرأ كل كلمة تعد للنشر » ..

وقلت فى نفسى : وهذا هو المسمار الثانى . إنه لم يشر إلى ذلك من قبل ، وعلى مدى الأشهر السابقة ، فذلك يعنى المدخل الأول للتدخل – وهو أصلاً مرفوض .. ولكن دعه يكمل حديثه ..

قال : « ولهذا فكرت فى أن أقترح اسم شخص ثقتى فيه كبيرة » ..

وسارعت إلى مساءلة نفسى : ألا يصح إزاء ذلك أن نستخدم المسمار الأخير .. أم ننظر .. ؟

وآثرت اختيار الإنتظار والتمهل .. فقد كنت تحت سيطرة الرغبة الجامحة فى ألا أكون أنا صاحب هذا المسمار الأخير ، ومضى يضيف : « وتثق فيه أيضاً « المملكة » يقوم نيابة عنى فى قراءة كل كلمة تعد للنشر » .

عند هذا الحد دخلت فى مرحلة نزاع عنيف مع نفسى فهى تؤكد أن هذه نهاية المطاف ، وأنه لابد من مصارحته بطلب التوقف عن الإسترسال فى طرح تصوراته والإنتقال إلى بحث إجراءات قتل المشروع ، ومن يكون منا البادىء فى قتله ولكنى رغم هذا آثرت الإستزادة من معرفة الوسيلة التى يرغب بها تطبيق هذا الحل ..

قال الممول : ولقد تحدثت مع هذا الشخص – وهو يعمل حالياً فى لندن – وطرحت عليه فكرة الدخول معنا فى هذا المشروع ، ثم دعوته إلى الإجتماع بى فى جنيف وبحثنا الأمر معا .. ولقد قال لى إنه – والكلام موجه إلىّ – يعرفك جيداً .. ولكنه طلب الإجتماع بك قبل أن يقرر شيئاً ..

وساءلتنى نفسى : هل توافق على الإجتماع به .. وإذا وافقت ألا يعد هذا ضمنا موافقة منك على مبدأ وجود من « يراقب » المادة الصحفية – وألا يعد هذا مساساً أليماً باستقلالية الصحيفة ؟

وقلت لنفسى : هذا صحيح .. ومؤكد .. ولكن لماذا لا نمضى فى جمع المزيد من البيانات .. ثم ألا يمكن أن تكون هذه محاولة خبيثة لحملك على تحمل مسئولية قتل المشروع بيدك – لا بيد غيرك ثم ألا يكون الرفض المباشر للتعاون مع صحفى ما عنادا

منى وإصرارا على رفض بحث الحلول المقترحة ؟

وبادرت فوراً وسألت الرجل – وبلا تردد – ومتى نجتمع به ؟

قال : « متى أردت ذلك .. »

وانتهى الإجتماع بعد أن تحدد الموعد .. ويبدو أنه خيل إليه أن عقد هذا الإجتماع يحمل دلالة موافقتى على الحل .. إذ قال لى وهو يودعنى حتى الباب الخارجى لمركز أعماله : إن الشخص الذى اخترته على قدر كبير من الكفاءة الصحفية ، وله عدة إنجازات ناجحة .

وعقب انصراف كلا منا إلى حاله .. كان قرارى قد وصل إلى مشارف النهاية الأكيدة .. أن المشروع قد انتهى ، حتى ولو كان الصحفى الذى اختاره مناسباً أو مقبولا .

وعقد الإجتماع فى مكتبى بباريس بعد أيام ، وكان غريباً أن تطرح أبعاد المشروع للحديث ، ثم يتضح أن الزميل الصحفي يتفق فكره مع أفكارنا ، ثم لا يطرح إطلاقاً البحث عن موقعه فى جهاز التحرير ، بل إنه كان بالغ الحرص على أن لا يشتم من تساؤلاته أو استفساراته ما يفهم من أنه يحاول أن يقترب من سلطاتنا أو أن يسأل عمن سيكون شريكاً لنا فى العمل ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فأكد أن الصحيفة الجديدة ، ما لم تكن « للجميع » فإنها تعد زيادة عددية للصحف الموجودة بلا جديد تقدمه للقراء .

ولقد كنت حريصاً على التركيز على تحليل معنى كلماته ومتابعتها فى محاولة للتأكد من حقيقة ما يعنى ، والغريب أنى لم أجد فى تساؤلاته وكلماته ما يتعارض مع خطوط المشروع الرئيسية .

وانتهى الإجتماع ، ليعلن عن ارتياحه الشخصى لما وقف عليه من بيانات .. وانصرف .

وظللت فى حيرة شديدة بعد انصرافه .. ولماذا لم يثر خلال الحديث أو النقاش معى أى شيء حول طبيعة مهمته ؟ هل يعنى ذلك أن تكليف أكرم العجه له أغناه عن فتح هذا الموضوع معى ؟ ربما .. ولكنه – إن صح هذا الإستنتاج – يكون قد ذهب إلى حد بعيد فى فهمه لطبيعة الأمور والشخصية التى سيتعامل معها .

ومع هذا فلم أتعجل النتائج.. مادام القرار فى النهاية بعد تبلور الأمور ووضوحها .

وبعد أيام عاود الزميل الجديد اتصاله بى من لندن ، وقال إنه يرغب فى الإجتماع بى مرة أخرى ، وأنه مستعد للحضور إلى باريس فى الموعد الذى يناسبنى .

واتفقنا على الموعد .. بعد أيام .

والغريب – أيضاً أنه لم يأت إلى هذا الإجتماع بالجديد الذى كنت أتوقعه لقد ركز أسئلته « الجديدة » حول الربط بين مكتبى القاهرة وباريس واقتنع بالتخطيط الموضوع فلم يعلق على ما سيكون لمكتب القاهرة من سلطات ، ثم سأل عما إذا كانت المؤسسة

ستكون المسئولة عن أمور التوزيع ؟ ثم اقتنع بأننا لن نقدم على خطوة مكلفة ، وأن كل الصحف المماثلة إنما تلجأ إلى شركات التوزيع المتخصصة على أن تكون لنا فقط أجهزة تباشر رقابة هذه الشركات والتأكد من أنها لا تقصر فى عملها بالنسبة لتوزيع صحيفتنا « الأيام » .

بل نطق بما هو أشد غرابة ! لقد تطلع إلىّ ليقول بصوت قوى إنى مقتنع بكل شيء .. وستجدنى على استعداد لقبول أى « موقع تضعنى فيه .. »

لقد توقعت أن يقول : « .. ولكى أؤدى مهمتى التى كلفنى بها أكرم العجة كما يجب فأنا أقترح أن يكون موقعى هو إلى جانبك كرئيس للتحرير ، أو كمدير للتحرير ، أو أن يبتكر منصباً معيناً ، ومع هذا فإنه ختم مقابلته الثانية ، بوضع نفسه تحت تصرفى .. وأن أضعه فى المكان الذى اختاره له .

وازدادت شكوكى وتراكمت ..

بل عدت مرة أخرى أدور فى دائرة الإحتمالات الثلاثة التى تصورت أن الممول يواجهها .. كى أغرق من جديد فى تساؤلات أخرى ..

فهل كان الممول غير جاد فى الإدعاء بأنه يكافح من أجل الوصول إلى حل لمتشكلاته الشخصية مع « المملكة » ، ؟ أم أنه أراد مما طرح علىّ من إقتراح أن أختار الرفض وأكون بذلك أول من قتل المشروع بيده بدافع عامل شخص هو رفض العمل مع [illegible] صحفية عربية أكدت كفاءتها فعلاً ؟ وهل كنت محقا فى حوارى مع نفسى بقبول مسايرة أفكار الممول فى أنه يحاول جاهداً إزالة العقبات ، بينما كان يسلمنى الخنجر للإجهاز به على المشروع ؟ ثم فى النهاية : هل خسرت شخصيا شيئاً من قبولى بحث ما اقترحه الممول .. ما دمت أملك فى النهاية حق القرار ؟

كان الممول خلال فترة اللقاء مع الزميل الصحفى قد غادر باريس إلى المملكة العربية السعودية لمباشرة بعض أعماله ومشروعاته . وقال لى قبل سفره : أرجو أن تتاح لنا فرصة الإجتماع مرة أخرى .

وسافر الأستاذ أكرم العجة .. وعاد إلى باريس .. وتوقعت أن يتم هذا الإجتماع .. ولكنه لم يتم .

ولم أكن مستعدا على الإطلاق أن أطلب تحديد هذا الموعد ، وإلا كنت كمن يستعجل الأمور ويتساءل : وما الذى يعطل خروج المشروع من دائرة التمهل أو التجميد الذى فرضت عليه ، وقد انتهى كل شيء وذللت العقبات .. لم يكن القرار فى ذلك قرارى .. إنما كان الكشف عن الخطوات التى تؤدى إلى قرارى إنما يبدأ فى اللحظة التى يفرج فيها الممول عن المشروع ويخرجه من دائرة « التجميد » ويطلب بعد ذلك أن يكون للصحفى العربى عادل مالك – وهذا اسم الزميل الصحفى – مكاناً معيناً فى الجهاز التحريرى الرئيسى ، وباختصار لا أرضاها ولا أوافق عليها .

وطال وقت الإنتظار بعض الشيء ، ولم يقلقنى ذلك ، ولم أتعجل الإجتماع إذ أنى كنت راغباً فى ترتيب خطواتى المقبلة والتى آن الأوان لاتخاذها وبها أدع الممول يقتل المشروع بيده . لقد كان هو الذى فكر فيه . وكان هو الذى دعانى إلى تحمل مسئولياته . ونفذت كل ما طلب منى وأصبح جاهزاً ومعداً للإنطلاق ، فإذا قامت عقبات – ليست من صنع يدى – فعليه أن يطوى بنفسه صفحات الكتاب .

وكانت أولى هذه الخطوات العودة إلى مصر فوراً .. وبغير إبلاغ الممول بذلك ، لإطلاع الذين وضعوا ثقتهم فى شخصى ، على كل ما يواجهه المشروع ، وأن أطلب موافقتهم على قرارى « النهائى » وهو أن المشروع لا يصلح لنا ولا نصلح له ثم نتفق على أن لا نكون أول من يقتل المشروع بل نترك المهمة للممول ذاته .

بل اختزنت فى نفسى قراراً آخر ترددت بين أن أعرضه للبحث أو لا أعرضه ، وهو أنه مهما يكن موقف الممول بعد ذلك إذا ما نجح فى تذليل ما أمامه من صعاب .. ومهما قدم لنا من ضمانات بالغة التحصين .. وبفرض أنه تنازل عن فكرة إشراك دخيل علينا فى العمل التحريرى مهما تكن نيات هذا الدخل صافية .. فإن ردنا سيكون فى كل الحالات : لا .. ولننصرف أصدقاء .. قبل أن يرغمنا العمل مستقبلاً على الإفتراق ونحن فى موقع خصومه .

كل ما كان قد تبقى أمامى هو البحث عن وسيلة لا أكون فيها البادىء بالقتل ..

لقد قتلت من قبل وليدى الأول « الأسبوع » .. وكان القتل بيدى ، ثم أ [illegible] ، بعد سنوات طويلة بأنى أحسنت بقتله . لقد تصورت فيما بعد أن « الأسبوع » وقد نجح فى تحقيق ما تمنيته منه ، ثم يأتى جمال عبد الناصر ليؤمم الجريدة ويستولى عليها ، ويصبح ابنى فى حضانة غيرى يعبث به وبمقوماته وبمثالياته .

إلا أن هذا الجنين الجديد الذى مازال غائبا عن الحياة وإن كنا قد أعددنا العدة لاستقباله واتفق على تسميته باسم « الأيام » هذا الجنين لن أعرضه لنفس المصير على يدى فمازلت رغم اليقين الآن بأن المثالية فى الصحافة العربية مازالت تائهة فى الظلام إلا أنه سيأتى اليوم الذى تولد فيه وقد توفرت لها الأجواء التى تتوالد فيها صحف مثالية وفى كل موقع عربى .

ولكن هل قدرت موقفى إذا لم يقدم الممول على قتل الجنين ، وترك تلك المهمة لى على أساس أن الرابح هو من كان نفسه طويلاً ؟

ولم يكن أمامى إلا الإسراع فى العودة إلى القاهرة .. فإن أهلها وحدها هم القادرون على إمدادى بما يعينى على ترك حسم المعركة وقتل الجنين بيد صاحبه الشرعى وحددت موعد سفرى .

وتغير موعد العودة إلى القاهرة .. تأجل لمدة ٢٤ ساعة . ولم يكن هذا التأحيل برغبتى ، وإنما طلب منى ذلك بعد أن فهمت أن الممول قد وصل إلى قرار يرغب فى مناقشته معى .

هل كان قد وصل فعلاً إلى هذا القرار ؟ وإذا كان قد استقر رأيه على أمر ما فلماذا ظل يؤجل اللقاء معى ؟ أم هل كان مازال حائراً متردداً ؟

ثم ماذا أتوقع أن يكون هذا القرار ؟ هل تغلب على الصعوبات ذات الطابع السياسى والتى واجهته منذ شهر ديسمبر الماضى ؟ أم أن عوامل جديدة طرأت فحولت التفكير وجهة أخرى ؟

كانت عندى إجابات عن هذه الأسئلة ، فهمتها من بعض المتصلين بالأستاذ أكرم العجة ، ولكن لم يكن من طبيعتى الإعتماد على معلومات أتلقاها من طرف ثالث .. كنت أحب دائماً استخلاص حكمى على القرارات وجديتها من عدمه ، من واقع المقابلة المباشرة ، والنقاش المفتوح ، ثم قياس حرارة العزيمة من واقع تعبيرات لسان الناطق بها .

وكنا قد اجتزنا مراحل التقاط الكلمات بغير وزن لمعانيها ومدلولها بدقة تامة أو الاعتماد فى أحكامنا على النوايا الحسنة الكامنة – أو غير الكامنة – أو أن نمضى فى الطريق بسرعة تاركين للزمن حل المشكلات الطارئة الواحدة بعد الأخرى .. تلك مراحل خلفناها وراءنا فى أركان متعددة من طريق مظلم طويل وشاق ووعر .. ولا مفر أمامنا الآن من الإصرار على أن يكون الطريق منيرا تماماً . وبلا حاجة إلى المزيد من الإكتشافات ، أو جس النوايا والتخوف على المشروع من بعضها ، أو الإفتراض بأن ما حد أو قد يجد من صعوبات ، يمكن حلها فيما بعد .

لو أننا فعلنا ذلك فإن معنى هذا أننا قد تناسينا المثالية – إلى حين – وعقدنا العزم على مواصلة الدوران فى ساقية لا تخرج إلا الماء العكر الملوث والعفن الذى لا تصلح فيه عوامل التنقية .

كان لابد أن تكون الساقية فى الموقع الذى يعطينا بدورانها المتصل ماءاً طهوراً : صحيفة يومية ، عربية ، دولية ، محترمة ، مستقلة ومحررة من كل عوامل الضغط السياسى أياً كان مصدرها . وكذلك متخلصة من القلق على مصير دعمها المالى ، وإذا لم نستطع تحديد هذا الموقع وصيانته من احتمال امتداد يد العبث إليه فليس أمامنا إلا القرار بأن يكون التوقف نهائياً .

ولم أكن متفائلاً من الإجتماع المرتقب بين الممول وبينى ، ولكنى مع هذا لم أستسلم للتشاؤم تماماً ، بل آثرت افتراض كل الإحتمالات ثم تحديد موقفى من كل واحد منها ، فلم أكن مستعداً أن أواجه خلال الإجتماع بأى احتمال لم أكن جاهزاً له .

ولقد كان أقوى هذه الاحتمالات تفاؤلاً هو أن يكون الممول قد استطاع بطريقة أو أخرى تذليل كل العقبات التى وضعت أمامه ، واسترد حريته فى تحريك رأس ماله إلى الوجهة التى يراها .. مثل هذا الاحتمال لا يحتاج منى إلى إعطاء إشارة البدء فى العمل ، وإطلاق الحرية لكافة الأجهزة المتوقفة عن الإنطلاق ، والتى كانت هى الأخرى تعيش تحت مظلة القلق والترقب .

ولكن كان لابد لى من مواجهة مع النفس وعدم قبول هذه النتيجة « المتفائلة » بغير تفكير فى المستقبل وتحصين خطوط دفاعنا أمام إمكانية تجدد هذا التدخل لتخويف الممول على مصلحته ، وذلك إذا ضاق الحكام ذرعاً باستقلالية الصحيفة وأرادوا التسلط عليها وفرض السيطرة التى تسلب الجريدة استقلالها .

لقد آثرت عند بداية التفكير فى المشروع أة أطالب الممول فوراً بإيداع رأس المال الذى سيخصصه للصحيفة فى حساب خاص بالبنك ولا يجوز له سحبه أو التصرف فيه وإنما يجرى الصرف منه – ومن عائد استغلاله – وفقاً للميزانية المتفق عليها ، وذلك تجنباً لأى تقلبات سياسية أو إقدام الممول على استخدام عملية التمويل للضغط على التحرير لتحويل وجهة السفينة لإرضاء من يسعى إلى إرضائهم .

لقد سبق أن قلت إنى آثرت تأجيل ذلك اعتماداً على النوايا التى كان يظهرها الممول ، ولكن أما وقد تعرض فعلاً لضغط ، وإن كان قد تغلب عليه – افتراضاً – فإن هذا يعد النذير باحتمال تكراره ، ولهذا وما لم يدعم من الآن بحصانة مالية ، فإننا نكون بذلك قد أدخلنا أنفسنا طواعية فى مصيدة المستقبل المظلم وأصبح لا عذر لنا إذا ما وقفنا أمام الضمير الصحفى موقف المساءلة والمحاكمة .

أما الاحتمال الثانى : فهو أن تطرح بعض الحلول التى يمكن بقبولها إزالة العقبات ، والانطلاق بالصحيفة إلى الصدور .. هذا الاحتمال كان مرفوضاً ولن أكون مستعداً للاستماع إلى مزيد من المقترحات التى يمكن عن طريق تنفيذها إرضاء المسئولين الذين يخشاهم الممول ، ذلك أن هذا كله يتعارض بشكل جازم مع إمكانية تحصين استقلالية الصحيفة ، بل إنه الدليل الملموس ، الذى كنا نفتقده فى البداية ، على أن الطريق إلى تحقيق المثالية ما زال مغلقاً .

كنت مصمماً على التمسك برفض الاستمرار والمضى فى تنفيذ المشروع ، حتى ولو أدى الأمر إلى أن أكون أنا قاتله . إن قتل الجنين الذى تجمع كل الدلائل على أنه سيخرج إلى الحياة مشوهاً يصبح واجباً .. ثم أليس هذا أرحم من أن نضطر إلى قتله بعد مولده ؟ .

وكان قد نمى إلىّ أن الممول قد يستند فى قراره بوقف المشروع إلى حالة الجمود الاقتصادى بسبب خفض أسعار البترول ، واتجاه الدول المنتجة له ، وفى مقدمتها السعودية إلى إعادة النظر فى تحركاتها المالية والاقتصادية مما قد يؤدى ، إلى التمهل ، أو التوقف ، فى إنجاز الجديد منها .

ومع أنى استبعدت هذا المبرر ، فنحن هنا نتعامل مع رجل أعمال واسعة ، يتوقع منذ البداية مواجهة مثل هذا الموقف ومع هذا فقد رأيت الاستعداد لمناقشة الأمر معه ، ذلك أن موافقة مصر على أن تطبع جريدة « الأيام » بالقاهرة كانت قد أدخلت تعديلات ضخمة على تقديراتنا الأولية بشأن قيمة رأس المال المطلوب ، وكذلك بند الإيرادات على أساس التيقن من أن التوزيع الداخلى فى مصر سيحقق أرقاماً خيالية لم تكن فى تقديراتنا عندما كنا نتحسس طريقنا إلى مدى اهتمام القراء فى البلاد العربية ، وعلى رأسها مصر ،

باستقبال وقراءة صحيفة حررت قبل أربع وعشرين ساعة أو أكثر .

وبادرت – استعدادا لمواجهة هذا المبرر الجديد إذا ما كان الممول جاداً فى الإستناد إليه – إلى إعادة دراسة أرقام الميزانية من جديد ، من حيث زيادة الإيرادات وانخفاض المصروفات ، وكشفت لنا هذه الدراسة الرقمية عن أن احتمالات التوازن فى الميزانية هو أمر أكيد ، بل إن تحقيق الربح منذ البداية يمكن ضمانه بلا تردد .

ورغم كل هذا ، فقد كان الشعور المسيطر عليّ هو أن الأمر قد انتهى وأن الممول قد وصل إلى مرحلة يحاول فيها بكل جهده وبكل وسيلة للخلاص من هذا الكابوس الإعلامى .

وبدأ الإجتماع .. كان الهدوء يسيطر على الجميع ، والممول يتحرك فى مقعده حركات غير إرادية عبرت عن قلقه ، وهو يحاول استجماع بعض شجاعته لإطلاق الحقائق التى اختزنها فى صدره لبعض الوقت .

وما أبعد الفارق بين اجتماعات سابقة عقدت فى نفس الحجرة وقد سادها جو من البهجة والأمل والتطلع إلى البدء وإنجاز العمل الكبير .. الحجرة التى شهدت تحرك الممول ، وهو يقلب فى رأسه كل ما عرض عليه من أفكار واتجاهات وأمنيات ثم يعود إلى مقعده ، ويقول بلهجة حاسمة : « علينا أن ننطلق » .

إلا أن الممول هذه المرة ظل جالساً فى مقعده ، يتطلع إلى وجوه الحاضرين ، ويتبادل معهم كلمات غير مسموعة ، فهو يسأل هذا عن صحته ، ويتطلع إلى الآخر فى حيرة كما لو كان فى حالة عجز عن توجيه أى سؤال إليه ...

كان واضحاً أنه فى حالة قلق شديد ، وأنه كان عازماً على أن ينطلق بقرار يحرره من هذا القلق بصورة أو بأخرى .

ومع أن واحداً من الذين حضروا هذا الإجتماع هو الذى بدأ الحديث من زاوية زاخرة بعوامل الإغراء الشديد فى الإبقاء على مشروع الصحيفة حياً ، فقد كان يبدو عليه أنه إنما يفعل ذلك كنوع من التغطية والتمهيد لأمر ما .. هل كان يعلم بقرار الممول مسبقاً ؟ .

هل كان هذا التمهيد هو المشهد الأول من التمثيلية التى يوشك أن يرفع عنها الستار .. ثم يترك للممول مهمة إسدال الستار على ما تضمنته من مآس وعيوب فينا ستظل قائمة إلى أن تجد الشجاع الذى يغير منها ويبدل ؟ .

ومع أنى كنت قد عزمت على أن أكون مستمعاً أكثر منى متحدثاً أو ساعياً لإقناع الرجل بالبقاء فى الميدان ، إلا أنى أمسكت بخيط الحديث ، وحاولت تعبئة داخلية الرجل بطاقة تعيده إلى مواقفه الأولى عندما كان يتحدث عن صحيفة « الأيام » ، كما يتحدث الأب عن وليده الأول الذى استقبله بعد حرمان طويل .

لقد كنت مقتنعاً بأن الأستاذ أكرم العجة لم يكن يريد من صحيفة « الأيام » كسباً

مادياً وإنما أرادها ركيزة صلبة لنبع إعلامى محترم حرمت منه الشعوب العربية ، ولتظل تنهل منه ويذكر الناس باسمه ....

هذا الإقتناع من جانبى – ولك أن تنعته بالسذاجة إذا شئت – هو الذى دفعنى إلى قصر الحديث معه على تذكيره بما فعله غيره من أصحاب الملايين ، وفى مجالات متعددة ، وأبقوا على أسمائهم خالدة حتى اليوم . الفريد نوبل وجوائزه المالية التى تمنح لمن يخدم السلام فى أى مجال .. هنرى فورد الأمريكى ، والمؤسسة التى أنشأها لتساعد الذين يعكفون على دراسات متعددة لخدمة العلم وغيره .. روكفلر الأمريكى الذى سار على نفس النهج ... ومضيت أعدد الأسماء ، وقلت له : « إنك قادر على أن تمضى فى نفس الطريق ، فقد أعطاك الله مالا ، أفلا ترى أن فى إمكانك أن تكون واحداً من أعضاء هذا النادى الدولى الكبير » ؟ .

ويبدو أن هذا الحديث قد زاد من آلام الرجل .. كان ذلك واضحاً من تطلعه الىّ وهو يستمع إلى ما أردده على سمعه من كلمات ، ولهذا لم يكن غريباًأن يطرح علىّ سؤالاً أكثر غرابة وهو : « ألا يمكن إجراء تجارب إصدار الصحيفة دون أن يعلم بذلك أحد » ؟ .

قلت : هذا مستحيل . ذلك أن بداية التجارب يسبقها التعاقد مع كثيرين من العاملين .. فكيف يتأتى لنا إجراء ذلك سراً والعملية ستكون متداولة بين أيد لا حصر لها .... ؟

وتلك كانت محاولته الأخيرة واليائسة .

وبدأ ينتقل فوراً إلى الكلام الممهد لإعلان قراره ، ولم يقل جديداً يمكن أن نلتقط به خيطاً من خيوط الأمل ، بل كان واضحاً أنه يمهد تدريجياً للوصول إلى المشهد الذى يسدل بعده الستار .

وقد ا[illegible] بكل صبر وإشفاق إلى الرجل وهو يروى تفصيل ما بذله من جهود ، وما واجهه من صعوبات ، وهو تفصيل لا أملك إذاعته ، فوق أنه لا يحمل جديداً بل يمكن لكل عربى استخلاص وقائعه بغير حاجة إلى تفكير عميق .

ولم أشأ الإستماع إلى مزيد من التفصيلات .. بل تطلعت إليه وقاطعته ، وأنا أطرح عليه سؤالاً محدداً .. قلت : هل لى أن أسألك ما الذى يقلقك ؟

ولم يتردد فى الرد بصوت عال تسيطر عليه نبرات الحزن والأسى : بل الأفضل أن يكون السؤال ما الذى يخيفك ويرعبك ؟ .

وسكت .. بل ساد الصمت القاعة .. لقد تأكدنا جميعاً أن مؤلف مسرحية جريدة « الأيام » قد أمسك بالقلم ليخط به على الورق : « وأسدل الستار » .

ولم يكن هناك أمامه أو أمامنا اختيار آخر ، وأصبح مستحيلاً مناقشته أو محاولة اقناعه

بإحداث تغيير فى ختام المسرحية ، ذلك أن دلالة الإعتراف بسيطرة الخوف والرعب على نفس أى عامل فى الصحيفة خاصة إذا كان هذا العامل هو الأصل . هو صاحب المال هو الممول ، هذا الخوف دلالة أنه لا خير فيما يقدم من إنتاج . فالخوف هو الخصم الأكبر الذى يمكن له أن يصرع الصحفى قبل إقدامه على مواجهة الجماهير والتحدث باسمها ، ولا خير فى صحفى يتظاهر بالشجاعة بينما عوامل الخوف تسيطر على فكره وعقله وقلمه ، بل إن مثل هذا الصحفى يعد عدواً للمثالية الصحفية ، وخير منه الصحفى الذى يقول علناً « أنا جبان » فالأول يخدع ، والثانى يصارح بالحقيقة .

كل ما أ [illegible] به ، خلال هذا اللقاء ، ثم وأنا فى طريق العودة إلى منزلى ، أن التجربة التى عاشت شهوراً رغم مرارتها كانت تدعونى للنزول بأفكارى من المثالية الخيالية المنطلقة إلى السماء ، إلى الأرض ومعايشتها والتفاعل معها .

وتذكرت فى تلك اللحظات مرحلة مجلتى « الأسبوع » فى الأربعينيات ، وكيف أنى كنت أسير فى شوارع القاهرة المظلمة أفكر فيما أفعله بها ، وقد أوشكت على مواجهة مصيرها المفروض ، ثم قارنت بينها وبين هذه اللحظات التى أنطلق فيها فى شوارع باريس مدينة النور .. مدينة الحريات مدينة ينعم سكانها بكل نوع من أنواع الصحف منها المثالى إلى حد كبير ، ومنها المنحدر إلى المتاجرة بالمهنة ، ومنها الكثير من المجلات العربية التى تعيش وتنمو ولكن بغير هدف إلا الربح ، وامتصاص المال من خزائن البترول .. وساءلت نفسى : أكان ممكناً أن تعيش « الأسبوع » ؟ وكيف يتأتى لها ذلك ، وقد تضافرت عليها كل القوى القادرة على القتل فصرعتها ، ولما أراد لها رئيس وزراء مثالى فى خلقه أن تمضى فى الطريق اقترح أن تمول بمال يراه شرعياً وأراه أنا مالاً يطلق عليه اسم « المصاريف السرية » ، فهو إذن غير شرعى ، وهو إذن يصرع المثالية التى أتطلع إليها .. إنه المال الذى يسيطر ، حتى ولو حسنت نيات من يدفعه ، وقد آثرت والقصة قد رويتها فى صفحات هذا الكتاب ، أن أقتل وليدى بيدى . وأن أتمهل وأنتظر إلى أن تحين الفرصة من جديد .

وعدت أستعرض الأدوار التى مر بها مشروع جريدة « الأيام » ، وكيف أنى تصورت بعد أكثر من ثلاثين عاماً . إمكانية إعادة تجربة المثالية ، والعودة بها إلى مكانها على الأرض . وإذا بهذا التصور كله ينهار فى لحظة ، وصل المشروع عندها إلى مرحلة التنفيذ . ولم يكن سبب الإنهيار قلة المال ، أو عقم أصاب الحقل الصحفى فحرمه من الرجال .. كل ذلك كان متوافرا : المال والعقول الصحفية المثالية ، والشباب المتطلع إلى المشاركة بقطع الصخور بأظافره تحقيقاً للمثالية .

وكما فكرت فى أثر إغلاق « للأسبوع » على تفكير جيل الأربعينيات الصحفى ، فقد عاد نفس هذا التفكير يسيطر علىّ والسيارة التى استقلها تقطع شوارع باريس ... هل كان التفكير تفكير اليائس الذى انهارت كل آماله .. ؟ هل كان تفكير [illegible] الذى تداعت كل حصونه المثالية ؟ هل كان ذلك نذيراً بأن الشعوب العربية ستظل محرومة من حقها فى إعلام ناطق بالحقيقة ومدافع عن استقلاله ؟ .

ولن أدعى أنى رفضت كل هذه التساؤلات ، وما تضمنتها من معان مريرة ، ففى لحظات الإنهيار لا يتجه التفكير إلى الترحم على المبنى الذى انهار ، بقدر ما يتجه التفكير أولا إلى البحث عما إذا كان هناك ضحايا من جراء هذا الإنهيار .

وبالقطع فإن الضحية الوحيدة كانت فى إصرارى على التمسك بالمثالية ورفض ما عداها . وأمر علاجها أراه هيناً ، فإذا لم يكن قد تم فى تجربة مجلة « الأسبوع » . وإذا لم يكن قد تم أيضا بقبولى المشاركة فى تجربة جريدة « الأيام » ، فإن معاودة التجربة فيما بعد ، أمر ممكن .. كل ما علينا عمله بعد كل مرحلة من هذه المراحل ، ألا نغلق أبواب الأمل أمام الشباب ، وأن نضع أمامه نتائج هذه التجارب المتكررة ، وأن ندفعهم إلى البقاء متعلقين بالأمل نسعى إلى بذل المزيد من المحاولات . فما قد نفشل فيه .. قد يحققه غيرنا بنجاح .

لقد أدركت – وهذا ما أراحنى بعض الشىء إزاء إنهيار مشروع جريدة « الأيام » – أن الله قد أراد لى خيراً من هذا الإنهيار العاجل .. لقد أراد إنقاذى من مواجهة ما كنت أخشاه دوماً وأنا أفكر وأدرس خطوات المشروع ، وهو أن يخرج الوليد إلى الحياة ، ثم يواجه بما لا قبل لمثاليته على احتماله ، ثم أكون مضطراً إما إلى قتله بيدى حفاظاً على المثالية واحتراماً لاستقلاله ، وإما أن يدفعنى التعلق به إلى مسايرة التيار اعتقاداً منى أنى قادر على أن أجد سبيلاً إلى تعديل مساره .. فكلا الاحتمالين فى نظرى جريمة لا قدرة لى ولا استعداد على ارتكابها .

وكانت الكلمات التى رددتها بينى وبين نفسى وأنا أتقلب فى فراشى وقد تسللت خيوط الفجر إلى حجرة نومى : « **وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون** » .

وهكذا قبلت فشل التجربة للمرة الثانية وهو فشل لم يكن من صنع أيدينا وإنما كان من صنع الذين فرضوا وصايتهم على حرية الشعوب العربية فيما تقرأ .

إنما كان علىّ قبل أن أقوم من جانبى بإسدال الستار على المشروع نهائيا أن أنفذ ما أخطرت به الممول وأنا أغادر اجتماعنا الأخير ، وهو أن أضع المشروع أمام التجرة المصرية ، والممولين المصريين وأن أستبدل اسم المشروع ، فيكون مشروع القاهرة .. بدلاً من مشروع باريس .

ولم أكن مندفعاً فى هذه المحاولة إلا بدافع قومى .. فمن يدرى ؟

وقلت للأستاذ أكرم العجة ، وأنا أودعه : « أود أن أقول لك إنى سأقدم المشروع إلى مصر فأحاول تأسيس شركة مصرية – عربية ، تقوم بتمويله ، فحرام أن تذهب سدى كل الجهود التى بذلناها فى المشروع وقدمت دراسات الجدوى الخاصة به كل الأدلة على إمكانية نجاحه منذ البداية . »

وتطلع إلىّ الأستاذ أكرم ورد بعد تفكير سريع : « ألا يمكن أن يقال عند ذلك أنى

وراء المشروع ؟ »

قلت : « بالقطع لا .. ذلك أن الأسماء المصرية التى استعرضتها بينى وبين نفسى لا يمكن أن يقبل أحدها أن يكون ستاراً لأحد . »

وسكت الممول .. فلم يجب .. لم يقل لا أو نعم .. وقد رضيت بهذا الصمت ، إذ كنت حريصاً فى إخطارى له بخطوتى التالية .. ألا أقدم على التصرف فى مشروع صرف عليه الكثير من أمواله دو أن أستأذنه فى ذلك .

لم يقل الرجل شيئاً .. وإن كان قد مد يده إلىّ مصافحاً وهو ينطق ببعض كلمات تغلب عليها نبرة الأسى ، وهو يمضى معى إلى الباب الخارجى قائلاً : لعلنا نراك قريباً .

وعندما أوشكت على مغادرة باريس بعد أيام تلقيت منه رسالة أضاف إلى ختامها بخطه قوله : « وإنى إذا كنت آسفاً لما حدث ، فإنى أرجو ألا يؤثر ذلك على علاقتنا الأخوية .

- ٦ -

سر الغائب

ظهر فجأة وعرفت لنا جميعا أسباب ظهوره .. ثم اختفى فجأة إلا أننا لم نعرف الأسباب وراء اختفائه !

ظهر على المسرح فى رواية الأيام الدولية ، وكان ظهوره قبل أن يسدل الستار الأخير بلحظات ! أقحم مؤلف الرواية هذه الشخصية على مضمونها مرتكزاً على مبررات واضحة . ثم قتلت الفكرة فجأة واختفت وكان أن خلف اختفاؤها أسراراً وألغازاً .

اختفى الصحفى العربى « عادل مالك » من مسرحيتنا فجأة . جاء هذا الإختفاء بعد إقناعه باتخاذ هذه الخطوات المفاجئة من الجهات العربية المسئولة والتى يهمها إلا تهىء للسيد أكرم العجة « حلاً » لما يواجهه من ضغط خارجى للتوقف عن إصدار جريدة الأيام وتمويلها ؟

ولماذا فضل عادل مالك الإختفاء عن خشبة المسرح دون أن يكشف للمتفرجين عن أسباب ابتعاده المفاجىء ، وخاصة أنه كان سعيداً بدوره الذى سيفتح له مجالاً أوسع فى عمله الإعلامى ؟

ثم لماذا رأى عادل بعد أن عرض عليه دوره وقرأ السيناريو مرة وأخرى ثم أعاد القراءة واستوعبها ، وأعلن استعداده لأداءالدور ومن أى موقع أختاره – دون سواى – له على المسرح . لماذا رأى أن يختفى بطريقة « الرجل الخفى » ؟

هذا تطور لا أستطيع ربطه إلا بوقائع واتصالات تمت فى الخفاء والسر . إلا أن الغريب أنه كما ظهر فى حياة المشروع فجأة فقد آثر وفضل أن يكون الإبتعاد عنى شخصياً فجأة

أيضاً . فقد تم الإختفاء دون أن يفكر فى الإجتماع لمجرد التحية والوداع لأن .... وهكذا نفعل نحن العرب ، أو دون أن يتصل بى تليفونياً وهو الرجل الذى وضح لى من لقاءاتى القليلة معه أنه يملك الكثير من اللباقة والخلق .

هل كان يخشى أن يتم هذا اللقاء لئلا ندخل معاً فى حوار حول الأسباب التى دعته لاتخاذ قرار يخالف فى مضمونه ما أوضحه لى صراحة من اقتناعه وإيمانه بجدوى المشروع المعروض عليه المساهمة فيه ؟

هل كانت الأسرار التى أحاطت باختفائه ملكاً لغيره . وأنه لا يريد أن يجد نفسه فى موقف حرج ، إذا ما كان قد طلب منه مسبقاً ، الإلتزام بالصمت المطبق .

ولا شك أنى كنت – ومازلت – أحب أن أعرف هذه الأسرار أو جانباً منها – لا سعياً إلى اتخاذها مدخلاً لتذليل العقبات التى وضعت وضعاً أمام المشروع . ذلك أن المشروع – بصورته التى كنا نعمل من أجلها – كان قد قتل نهائياً ، ولم يعد مقبولاً بذل أى محاولات إنقاذ . لقد أعلن الأطباء أنه أسلم الروح وأصبح جثة هامدة . بل لو لم يكن الممول هو الذى قتله لقتلته بيدى بعد أن فقد كل المقومات التى تسمح له بالوجود .

على أن هذا لا يمنعنى من استنتاج « النصيحة » التى قدمت لعادل مالك فهو الصحفى المتجول بين العواصم العربية والأوربية ليكتب ويوزع ما يكتب على الصحف . وفى عرفنا الصحفى فإن مثله يحرص – ولأسباب مهنية بحتة – على أن يكون على علاقات طيبة بكل السلطات وألا يقدم على الإشتراك فى عمل – طرفاً – عليه وليس فى حاجة ماسة لقبوله – ويكون فى إقدامه هذا ما يغضب أيا ممن يملكون السلطة . وهذا الإستنتاج لا يمكن أن يمس عادل مالك فى شىء . ولا أحمله أية مسئولية فى الفشل ، بل أقدر فيه أنه آثر اختيار الطريق الأسلم بدلاً من أى تحد خاصة وهو يعلم أن هذا التحدى لن يثمر ثمرة ما . ثم إن فكرة المشروع لم تولد معه .

أحببت أن أسجل هذا لأؤكد به أن ظهور عادل مالك على المسرح فى اللحظة الأخيرة هو فى نظرى ما ينطبق عليه « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم .. » ولو أنى رفضت أصلاً مبدأ الكلام عن دوره المقترح فى المشروع – على أساس أنه تدخل فى عملى الرئيسى – لما توافرت لى واحدة من الحجج التى أقدمها لقارىء العربية عن مدى الحرب التى أعلنت على جريدة الأيام الدولية ، حتى وقبل صدورها . ثم إن الذى كتبته مجلة « المجلة » والتى تصدر عن مؤسسة الشرق الأوسط .. أليس هو الآخر حجة أقوى لأنها لا تقوم على استنتاج ، بل تقوم على رأى منشور فعلاً .

فماذات قالت مجلة « المجلة » ؟

القسم الأخير



١ – وأسدل الستار نهائياً .

وإذا كنت سأختم عند هذه المرحلة ، الكلام عن الممول الذى أكبرت فيه إقدامه على التفكير فى استغلال بعض ماله فى مجال الصحافة فلا بد من كلمة أقولها عن رجل استرحت إلى نواياه ، مع بداية الإنطلاق إلى تنفيذ المشروع ، ثم افترقنا بعد بضعة أشهر من العمل الشاق ، وقد امتلأ صدرى بالإشفاق عليه ، متمنياً له ألا يعاود التجربة مرة أخرى ، بل لعله يقف من زملائه أعضاء نادى أصحاب الملايين والبلايين العرب موقف الناصح بألا يقتحموا ميدان الإعلام إلا بعد أن يعيد القدر – أو تعيد الشعوب – تخطيطه بحرية واقتدار وامتلاك لحق القلم فى أن يعبر عن الحقيقة بغير تدخل كريه .

بل أ -   -، فيما بعد أنى فى حاجة أيضا إلى من يتمنى لى نفس الأمنية ، وذلك بعد أن حملت كل عناصر المشروع المكتملة ، وجئت بها إلى القاهرة ، سعيا إلى تكوين شركة من أصحاب الملايين المصريين ، وعلى أن تضم إليها بعد تكوينها بعض العناصر العربية ، وأن تكون لها الصبغة الدولية كأن تتخذ لها مركزاً فى سويسرا أو فى فرنسا أو فى غيرهما من بلاد أوربا .

وكان أول لقاء لى بعد عودتى مباشرة ، مع السيد منصور حسن وزير الإعلام السابق . ودار بيننا حديث طويل تناول خطوات المشروع السابق ، وفكرتى فى تكوين شركة جديدة يغلب عليها الطابع المصرى المستقل ، ولا تكون خاضعة للحكومة ، واقترحت تشكيل لجنة من أصحاب الأسماء الذين تتوافر لديهم الرغبة الوطنية الصادقة فى تقديم بعض أموالهم لاستثمارها فى مشروع إعلامى عربى عالمى ، وأن تقوم هذه اللجنة بإعادة دراسة المشروع الجاهز ، اقتصادياً وإعلامياً وفنياً ، حتى إذا اقتنعت بجدواه ، اتخذت خطوات تكوين شركة ، وإذا ما رأى أعضاؤها أنها فى حاجة إلى تعديلات قمنا بها .

المهم هو أن تكون ركيز الدراسة هى استقلال الصحيفة وأن لا يكون لهؤلاء الممولين إلا سلطة الإطمئنان إلى سلامة المشروع ، ثم وضع ثقتهم فيمن توافرت لهم القدرة على إصدار الصحيفة .

ولقد كان السيد منصور حسن ، أو من آمن وهو فى موقعه الرسمى كوزير للإعلام ، وقبل أن يولد مشروع جريدة « الأيام » بفترة طويلة من الزمن بضرورة وجود مثل هذه الجريدة الدولية ، فهو إذن لم يكن فى حاجة منى إلى تشجيع ، بل طالبته بأن يرفع عن كاهلى مهمة البحث عن أسماء تمول المشروع من منطق وطنى وقومى وعربى .

ولقد كنت أعلم علم اليقين أن مصر عامرة بأصحاب الملايين .. وإن كان الكثيرون منهم لا يصلحون لدعوتهم إلى المساهمة فى تمويل المشروع لأنهم كونوا ثرواتهم بوسائل تجعلهم تحت رحمه النظام الحاكم ، إلا أن هناك قلة التزمت جانب الذمة فيما حققوه لأنفسهم من ثراء ، ويؤمنون بأن حق الوطن يفرض عليهم العطاء لأى مشروع يحمل فى طياته الأهداف القومية الكبيرة .

على أنى كنت – فوق ذلك – قد أدركت تماما من خلال التجربة الماضية القريبة أن رأس المال المصرى لم يتوافر له بعد المناخ الذى يمكنه من التغلب على الجبن المالى – وليس الشخصى – ولهذا ولكى نجنب هؤلاء المخلصين مشاق المواجهة مع النظام الحاكم ، فقد كان لا بد لنا من الإتصال بالمسئولين وأن نضع أمامهم نتائج ما انتهى إليه مشروع باريس ، وأن نشاورهم فى اقتراحنا بشأن تحويله إلى مشروع مصرى – عربى – دولى .

ولقد كنت ساذجاً إذ اعتقدت أن المسئولين فى مصر والذين سارعوا إلى الموافقة على مشروع باريس ، وقدموا له أفضل التسهيلات ، وجعلوا نجاحه مؤكداً ، لا وأن يرحبوا بالفكرة ، وأن يحقق هذا الترحاب انطلاق الممولين المصريين إلى تكوين الشركة الجديدة .

والسذاجة ليست قاصرة على الشباب . بل إن الكبار قد يكونون فى بعض الحالات من ضحاياها .. فقد كنت مغروراً إذ كيف يتسنى أن يتحول الإقتناع بالمشروع إلى عكسه لمجرد أنه تحول من يد غير مصرية إلى أيد مصرية ؟ .

واتصلت بالأستاذ أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية ، وكذلك بالسيد صفوت الشريف وزير الإعلام لتحديد موعد للقائهما .

وبادرنى الأول بسؤال : ماذا تم فى مشروع باريس ؟ وهل صحيح ما نشرته المجلات والصحف العربية ؟

وبادرنى الثانى بنفس السؤال .. بل لقد أوضح أنه كان يتطلع إلى معرفة المزيد ، مما كان يعنى أنهما كانا يتابعان مشروع باريس باهتمام بالغ .. أفلا أكون معذوراً إذا أنا استقبلت هذه التساؤلات وقد ازداد أملى فى إقناع المسئولين فى النظام عن طريقهما ، فى قبول فكرة مشروع القاهرة ؟

وحدد الأستاذ أسامة الباز موعداً للقاء ، يوم جمعة بمكتبه بوزارة الخارجية ، واستمع منى إلى تفصيل كامل لكل ما دار حول المشروع والعقبات السعودية التى حالت بينه وبين الصدور كما أريد ، وقلت فى النهاية : إن علينا أن نفهم كدولة عربية هى فى موقع الأم لكل الشعوب العربية ، أن دولاً عربية معينة ، وعلى رأسها السعودية ، لن تقبل أن تعود لمصر مكانتها الريادية ، ومن أجل هذا فلن يسمح لرجالاتها باستغلال المال العربى لإصدار صحيفة دولية .

إنهم سيقولون وسيكررون القول بأن مصر هى أمنا ، ولكنهم – وللأسف الشديد – يريدون أن تظل هذه الأم فى دار العجائز ، ويتباهون بالصرف عليها ، والإبقاء على كيانها ، ولكن فى نطاق الحدود التى يرسمونها .

وأضفت : « وأحسب أنكم تعرفون ذلك كله ، وإذا كانت تلك الحقيقة قد غابت عنكم ، فإنى أستطيع أن أقدمها لكم من واقع تجربتى مع مشروع باريس » .

ولم يعلق الأستاذ أسامة الباز بكلمة ، بل بادر إلى طرح بعض التفصيلات القانونية المتعلقة بمشروع القاهرة وكيف يمكن التغلب عليها فى مواجهة قانون الصحافة الجديد .

وقد آثرت ألا أدخل فى نقاش حول هذه التفصيلات مكتفياً بالقول : « إذا وجدت الفكرة الجديدة قبولاً فأحسب أن الذى وضع القانون يمكن أن يشير بتعديله » .

وأجاب بصوت خافت : عندك حق .

وانتهت المقابلة بعد أن وعد بلقاء آخر يخطرنى فيه بنتائج اتصالاته .

أما السيد صفوت الشريف وزير الإعلام ، فقد حدد هو الآخر موعداً للقاء بعد أن قلت له فى حديثى التليفونى : إذا كان مشروع باريس قد انتهى .. فهناك بدائل .

وذهبت إلى مكتبه مساء اليوم المحدد .. لم يكن الوزير موجوداً ، ولم يكن متوقعاً حضوره ، ولم تكن سكرتارية الوزير على علم بتحديد هذا الموعد .. عندئذ تأكد لى ما أحسست به من قبل – وفى يوم اللقاء بالذات – من أن حماس « الدولة » لفكرة المشروع الإعلامى قد فتر عن ذى قبل .. هذا الإحساس هو الذى دفعنى فى الصباح إلى أن أضمن ما كتب أريد قوله للوزير مذكرة مكتوبة حملتها معى وأنا فى طريقى إلى اللقاء الذى لم يتم ، والذى اعتذر الوزير عنه بقوله : إنه نسى ، وإن كان مستعداً أن يأتى فوراً من منزله – بمصر الجديدة – معتذراً عن موعد عشاء رسمى بسفارة الصين .

وضحكت وأنا أرد على حديثه التليفونى وقلت له : إن المذكرة التى أعددتها سأتركها مع سكرتيرته . وإنى سأكون فى انتظار رأيه .

كل ما أستطيع أن أقوله الآن إنه لا الأستاذ أسامة الباز عاود الاتصال بى ، ولا السيد صفوت الشريف وجد ضرورة لمناقشة ما جاء فى المذكرة .

إن هذه المذكرة لم تتضمن ما تم بشأن مشروع باريس ، أو ما اقترحه كبديل فقط ،

وإنما أرفقت بها كذلك أيضا قصاصة من مجلة سعودية أوضحت أنى لم أكن متجنيا عندما قلت إن النظام السعودى لن يرتضى بعودة الريادة الإعلامية إلى مصر ، ولهذا أجد ضرورياً أن أسجل هنا ليس نص المذكرة التى قدمتها فإنها لا تخرج فى مضمونها عما قلته للأستاذ أسامة الباز ، وإنما أسجل صورة لما نشرته مجلة « المجلة » السعودية والتى تصدر عن مؤسسة جريدة « الشرق الأوسط » .

ملاحظة أخرى أكثر أهمية تمثلت فى قول « المجلة » أن المد الصحفى المصرى بدأ يزول فى أوائل الستينيات ... « ومعناه أنه لا عودة مرة أخرى لكى يعود العقل الصحفى المصرى إلى موقع يعيد إليه حيويته وانطلاقه وريادته لكل عقول المنطقة العربية » .

لكن موقفى من الأستاذ أسامة الباز وعدم اتصاله بى لم يكن حاسماً ولا نهائياً ، إذ عاودت الاتصال به مرة وثانية . إلا أن أمر إتمام هذه الاتصالات قد أصبح مستحيلاً ، بعد أن كان ميسراً من قبل ، وكنت إذا طلبته تليفونياً وكان غائباً عن مكتبه . فإنه كان يسارع عند حضوره إلى مطلبى ليسأل عما أريد .

وكذلك حصيلة تصرفات وزير الإعلام مع تصرفات أسامة الباز ، هى ازدياد اقتناعى بأنى كنت ساذجاً ، إذ تصورت أن النظام المصرى يمكن أن يكون خيراً من النظام السعودى ، الفرق بين الإثنين – فى هذه الحالة – أن النظام السعودى لم يكن راغباً فى تكون زعامة هذا العمل الجديد فى أيد مصرية لتعود إليها الريادة الإعلامية على طبق من عملة يدفعها ممول عربى يحمل الجنسية السعودية . أما النظام المصرى فقد وضح أنه وإن كان قد قبل مشروع باريس ، لأنه لم يكن يملك حق فرض من يعمل به ، إلا أنه مع مشروع القاهرة المقترح فهو يملك أن يرفض « نوعية » المصرى الذى يرأسه .

وقد تأكد لى ذلك عندما وجهت سؤالاً إلى صديق مشترك مع الأستاذ أسامة الباز عما منعه من إخطارى بما توصل إليه بشأن ما عرضته عليه ، فأجاب بأنه لا يعلم . وإن كان مستعداً أن يوجه السؤال نيابة عنى إلى أسامة الباز ولم أمانع .

وبعد أيام صارحنى الصديق المشترك – السفير محمود أبو النصر – بأن الرئيس محمد حسنى مبارك قد رفض المشروع على أساس أن سلوب المعارضة الذى أتبعه فى عمودى اليومى المنشور « بالأخبار » لا يجعل المشروع المصرى فى « مأمن » وهو رأى يعنى أن من بين مواصفات الشخص المسئول عن الصحيفة الجديدة هو أن يكون ملتزماً شأنه فى ذلك شأن رؤساء المؤسسات الصحفية المصرية والمسماه بالقومية .

ومن المؤكد أننى ألتقى مع السيد رئيس الجمهورية فى رفضه لشخصى ، فهو إذا كان قد رفض مواصلة بقائى على رأس مشروع القاهرة ، كما كنت بالنسبة لمشروع باريس ، فأنا أيضاً أرفض أن أكون على رأس صحيفة عربية دولية ملتزمة لدولة واحدة ، وإن كنت سأظل ملتزما بأن يكون لمصر ، فى مشروع القاهرة حقها فى إبراز رأيها وإعطاء الوزن الثقيل الذى تملكه من كونها الدولة العربية العظمى . وهو نفس الموقف الذى كنت سأتخذه لو أن مشروع باريس قد نفذ .

هذا كلام قلته للممول السابق وقلته للأستاذ أسامة الباز وأنا أحادثه حول فكرة تكوين هيئة المولين المصريين . لم يكن هناك أى اتجاه إلى إحداث أى تغيير فى السياسة العامة للصحيفة إلا فى شكل التمويل فقط .

ولقد طرح الأستاذ أسامة الباز اسم الأستاذ أحمد بهاء الدين كبديل لى ، وتساءل هل أقبل أن أسلمه مشروع باريس ؟

وكان ردى فى البداية : أنى أقبل تسليم المشروع بأكمله إلى من يحسن تطبيق السياسة التى تحقق له النجاح .

وتمر الأيام .. والتقى بالأستاذ أسامة الباز فى حفل عقد قران بمصر الجديدة ، فقلت له : لقد جاءنى الرد على ما طرحته عليك من مقترحات ، بشأن تنفيذ مشروع الجريدة الدولية برأس مال مصرى وإن كنت قد عرفته بطريقة غير مباشرة ، وكنت أفضل أن أسمعه منك شخصيا ، وأنا أحب أن أقول لك إنى أوافق على تسليم المشروع بأكمله إلى غيرى ، إنما ليس لمن اقترحت اسمه وذلك ضمانا لنجاحه .

سألنى : « هل هذا رأيك » ؟

قلت « نعم ، وإذا أردت أن تستمع إلى مزيد من التفصيل فإنى على استعداد » .

قال : « ولماذا لا أستمع إليه الآن » .

قلت : « إن الظرف لا يسمح .. ولكننى أحب أن أقول لك إنى « جاهز » لهذا كله ، وما عليك إلا أن تحدد الموعد .

وتمضى الشهور والموعد لم يتحدد بعد .

هل ترى فرقا بين العقلية التى وقفت وراء الممول العربى أكرم العجة ، والعقلية التى تعاملنا معها فى القاهرة ؟

وهل أصبح قتل المثالية قاصراً على حاكم دون آخر ؟



المجلة Al Majalla
السنة الرابعة ـ العدد ١٦٥ ـ السبت ٩ـ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٣م ـ ٢٦ جمادي الثانية ـ ٢ رجب ١٤٠٣ هـ
اسبوعية سياسية اخبارية جامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة من الناشر

دفع الينا احد الاصدقاء بصورة للموضوع الذي نشرته الزميلة « كل العرب » عن توقف مشروع جريدة « الايام » التي كان رجل الاعمال العربي اكرم عجة يخطط لاصدارها من باريس ، والتي كان مخططا لها ـ كما قيل ـ ان تنافس « الشرق الاوسط » الشقيقة الكبرى لمطبوعات « الشركة السعودية للابحاث والتسويق » .

ومع اننا اطلعنا على الموضوع قبل ان يدفع به الينا صديقنا الا انه اتاح لنا فرصة النقاش حول موضوع ومباديء لا نمل الحديث عنها .

فنحن نؤمن ان الاموال الكثيرة لا يمكنها وحدها ان تبني صحافة قوية ، والعكس صحيح ايضا في ان الاموال الكثيرة لا يمكن ان تقضي على صحافة قوية قائمة .

المنافسة الشريفة وحدها هي الحكم وهي الفيصل في هذه الامور ، وهناك في هذا المجال قضاة هم اخلص واتزه قضاة يمكن ان يفصلوا في مثل هذه القضية ، وهؤلاء هم القراء ، فاليهم وحدهم يرجع الفضل في نجاح اي مطبوعة او فشلها لانهم هم اصحاب المصلحة في استمرارها وتقدمها ، وفي النهاية توقفها ايضا اذا صدمتهم بانها تعمل ضد مصلحتهم وانها لا تساوي النقود التي يدفعونها مقابل شرائها والاطلاع على المعلومات التي تنشرها والتي يجب ان تكون صحيحة ومفيدة .

ونحن نؤمن انه في ضوء هذه المباديء يمكن لاي انسان ان يصدر مطبوعة اذا كان مؤهلا لخدمة الرأي العام الذي يستند في اصدار احكامه على ما يتعلمه افراده في المدرسة والبيت والمجتمع ، وما يقراه في صحيفته وما يقوله له الراديو او ما يشاهده في التلفزيون .

ونحن لا نستطيع ان نحكم على اهلية اي انسان او جهة ، فالقضاة العظام من القراء موجودون في كل مكان وهم وحدهم الذين يستطيعون بل يملكون ذلك .

بعد هذه « الموجة » من « الفلسفة » التي افرغناها في [illegible] صديقنا قلنا له ، اننا لم نكن غافلين عن مشروع باريس [illegible] وجهة النظر التي ذكرتها الزميلة « كل العرب » ، وانما من [illegible] نظرنا كمهنيين مسؤولين امام قرائنا ، بيننا وبينهم ما يشبه [illegible] والاتفاق على ان تظل « الشرق الاوسط » وشقيقاتها [illegible] رائدة باسلوبها وفكرتها ، فهذه المائدة الصحفية العامرة [illegible] وترفيه كانت شيئا جديدا في الصحافة العربية بعد المد [illegible] المصري الذي بدأ يزول في اوائل الستينات ، وبعد المد [illegible] اللبناني الذي قام ونشط وهو يحمل في طياته عوامل اضمحلاله.

فـ « الشرق الاوسط » و« المجلة » و« سيدتي » و[illegible] « عرب نيوز » و« سعودي بزنس » ليست فقط مشاريع [illegible] ناجحة ، فذلك لم يتم ولم يحدث من فراغ ، وانما لانها [illegible] استطاعت بما تيسر لها من امكانيات مهنية ومعنوية ومادية [illegible] ان تكسب كثيرا من العقول والقلوب العربية رغم الظروف [illegible] العربية التي تشبه السير في الرمال المتحركة او وسط حقول الالغام.

وسنكون سعداء بصدور مطبوعة عربية يومية تنافس [illegible] « الشرق الاوسط » وشقيقاتها ، فذلك في صالحنا وليس [illegible] ونحن واثقون من حكم القضاة الذين يستفيدون من معركة [illegible] التي لم تتوقف في « الشرق الاوسط » وزميلاتها [illegible] صدورها . فنحن دائما نفترض وجود المنافس القوي ، و[illegible] يعني حالة استرخاء قد تكون قاضية . واذا كان مشروع [illegible] قد توقف او تأجل فنحن على يقين ان تجربة « الشرق الاوسط » و« المجلة » وشقيقاتها ستغري الكثيرين بتقليدها . [illegible] بالمنافسة .. وحظ سعيد للجميع .

والله الموفق .

هشام ومحمد علي حافظ

المجلة ـ مجلة العرب الدولية تقبل دعوات الزيارات الصحفية المقدمة من الحكومات او الهيئات المختلفة وتؤكد ان المساعدة التي تقبلها بالشكر والتقدير [illegible] حصولها على المعلومات لنشرها طبقا للقوانين المرعية ، وبما يخدم المصلحة العربية والاسلامية ، ولكي تقوم « المجلة » بمهمتها في نزاهة وموضوعية [illegible] المسؤولة ماديا عن سفر واقامة وتنقل محرريها وكتابها ومصوريها المكلفين تلبية تلك الدعوات . وهي ترجو من الداعين عدم تقديم اي نوع من الهدايا [illegible] مندوبيها ، وترفضها ، وتقدر في الوقت نفسه التسهيلات التي يقدمها الداعون لتادية مهمتها الصحفية .

المكاتب :

● المملكة المتحدة : U.K.:
المكتب الرئيسي ـ لندن :
Main Office — London:
6/7 Gough Square, Fleet Street,
London EC4A 3DJ
Tel: 01-353 4413/4/5/6
Telex: 889272 ARABNS G

● المملكة العربية السعودية :
SAUDI ARABIA OFFICES:

مكتب جدة : Jeddah Office:
مبنى الشركة السعودية للابحاث والتسويق
طريق المدينة ـ خلف ستاد وزارة المعارف
ص.ب : ٤٥٥٦ جدة
تلفون : ٦٨٣١٨٨٨ (١٢ خطا)
Telex: 404397 ARBUS S.J.

مكتب الرياض : Riyadh Office:
شارع البطحاء ـ عمارة الراجحي رقم ٢
الدور الرابع ـ شقة ٢١٠
تلفون : ٤٠٢٨٧٧٢ ـ ٤٠٢٠٤٦٠
ص.ب : ٤٧٨
Telex: 201660 MURAD S.J.

مكتب المنطقة الشرقية :
Alkhobar Office:
مركز عبد الله فؤاد
شارع الملك عبد العزيز ـ الطابق العاشر
ـ شقة رقم ١٠٠٣ ـ الخبر ـ هاتف :
٨٦٤٢٩٩١ ـ ٨٦٤٥٦٧٨

● مكتب الخليج : GULF OFFICE:
البحرين : Bahrain
بناية برج البحرين ـ شارع الخليفة
ص.ب ٢٠٥٣٤
تلكس : Telex: 9496 ARNEWS-BN
برقيا : عرب نيوز
تلفون : ٢٣٢٢٢٨

● جمهورية مصر العربية : EGYPT:
مكتب القاهرة : Cairo Office:
٣١ شارع جزيرة العرب ـ مدينة المهندسين
الدقي ـ القاهرة ـ
تلفون : ٦٥٠١٢١ ـ ٨١٨٢٩٢
Telex: 93197 JEDAH UN.

● السودان SUDAN:
مكتب الخرطوم :
عمارة الثقة ـ شارع عطبرة
الخرطوم ـ ص.ب : ٢٩٤٤
تلفون : ٧١٧٠٠٧ ـ ٧١٧٨٢
Telex: 22365 ARNEW SD

● تونس : TUNISIA:
مكتب تونس :
٤ نهج علي باش حانبة
هاتف ٢٥٦٦١١

● الجمهورية العربية اليمنية : YEMEN:
صنعاء ـ شارع حدة ـ عمارة علي صالح الثيسي
ص ب : ١٢٩٨ ـ تلكس : ٢٢١٢
تلفون ٢٠٧٦٣٦ ـ ٢٠٧٦٣٩

● الولايات المتحدة : U.S.A.:
مكتب هيوستن : Houston Office:
Suite 1000, 2100 West Loop South
Houston, Texas 77027
Tel: (713) 9610245
Telex: 790 209

مكتب واشنطن : Washington Office:
Suite 1030
1301 Pennsylvania Avenue, N.W.,
Washington DC 20004 U.S.A.
Tel: (202) 638-7183
Telex: 440568 SAUDI UI

● المراسلون :
عمان ، الجزائر ، باريس ، روما ، نيويورك ، لوس انجلوس ، مدريد ، الكويت وقبرص .

الاشتراك السنوي
٤٥٠ ريالا سعوديا
أو ما يعادلها بالعملات الأخرى



المحتويات

صفحة

القسم الثالث :

القسم الرابع :

القسم الخامس :

القسم السادس :

القسم الأخير :



رقم الإيداع
٨٥/٢٦٣٧
الترقيم الدولى
٩٧٧ - ١٣٦ - ٠٣٥ - ٣





من القاتل

ظلام الليل قد يطول ، وهذا وضع لا يخيفنا ، فما من ظلام إلا إلى نهاية ، فإذا سطع نور النهار فهو قادر بإرادة الله على إنارة الظلام

أحمد يحيى

٤٠٠ قرش